ISSN 2335-1039
E-ISSN 2437-0754

مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية

مجلة دولية، علمية، أكاديمية، محكمة، متخصصة، سداسية ومفهرسة
تصدر عن معهد الحقوق والعلوم السياسية بالمركز الجامعي لتامنغست / الجزائر
تعنى بنشر البحوث القانونية والاقتصادية بمختلف اللغات

من مواضيع العدد

- المشاريع الاستثمارية الجزائرية الواعدة في ظل الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا "نيباد"... — لزهاري زواويد جامعة غرداية يمينة مفاتيح جامعة ورقلة
- أثر التكامل الاقتصادي على الاستثمار الأجنبي المباشر: دراسة حالة الإيموا، السيماك... — لطيفة بن يوب وخرافي خديجة جامعة سيدي بلعباس
- دراسة استقرائية لتجارب بعض الدول العربية في الاستثمار بإفريقيا — الهام يحياوي جامعة باتنة 1 نسرين اسماعيل جامعة بسكرة
- سبل تنشيط التعاون التجاري والاقتصادي بين الجزائر والدول الإفريقية — يوسف سائحي وعبد الهادي خوقاني م الجامعي لتامنغست
- واقع الاستثمارات الأجنبية في نيجيريا في ظل المتغيرات والتحديات السياسية والأمنية الراهنة — محمد الأمين بن عودة ومصطفى كراوة م ج تامنغست
- المؤسسات الجزائرية واستراتيجيات استغلال الفرص السوقية الخارجية في إفريقيا — عبد الحكيم عمران ج المسيلة مبارك قرقب م ج لتامنغست
- فرص وتحديات الاستثمار الجزائري في دول القارة الإفريقية — سالم أقاري م الجامعي لتامنغست

مجلة دولية علمية محكمة ومفهرسة
منشورات المركز الجامعي لتامنغست – الجزائر

جمادى الأولى 1442هـ
المجلد التاسع / العدد الخامس
ديسمبر 2020م

DOI Prefix: 10.36540

ISSN 2335-1039
E-ISSN 2437-0754

مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية

المجلد 09 العدد 05
جمادى الأولى 1442هـ / ديسمبر 2020م

DOI Prefix: 10.36540

مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية

مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية

مجلة دولية علمية، أكاديمية، مُحكّمة، متخصصة، سداسية ومفهرسة
تصدر عن معهد الحقوق والعلوم السياسية بالمركز الجامعي لتامنغست-الجزائر
تعنى بنشر البحوث في الدراسات القانونية والاقتصادية بمختلف اللغات

المجلد التاسع / العدد الخامس

الرقم التسلسلي 28

جمادى الأولى 1442هـ-ديسمبر 2020م

وهو عدد خاص ببعض أعمال الملتقى الوطني حول الشراكة والاستثمار في إفريقيا والفرص المتاحة للاقتصاد الجزائري

المـــراســـــــلات

توجه جميع المراسلات باسم السيد رئيس التحرير إلى:

ص.ب 10034 سرسوف – تمنراست - الجزائر

البريد الالكتروني للمجلة: E-mail: revue.indr@gmail.com

E-mail: ijtihad@cu-tamanrasset.dz

الموقع الرسمي للمجلة: Cite web: http://alijtihed.cu-tamanrasset.dz

الموقع الرسمي للمركز الجامعي لتامنغست: Cite web www.cu-tamanrasset.dz

لإرسال المقالات عبر البوابة الجزائرية للمجلات العلمية(ASJP)

http://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/222

صفحات المجلة عبر مختلف مواقع التواصل الاجتماعي:

https://twitter.com/revue_indr

https://www.facebook.com/alijtihed

https://dz.linkedin.com/in/alijtihed

الترقيم الدولي المعياري للمجلة: ISSN 2335-1039

الترقيم الدولي المعياري الالكتروني للمجلة:E-ISSN 2437-0754

رقم الإيداع القانوني: 2012-5172

معرف الكائن الرقمي للمجلة DOI Prefix: 10.36540

منشورات المركز الجامعي أمين العقال

الحاج موسى أق أخموك لتامنغست

حقوق الملكية محفوظة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية

مجلة دولية علمية، أكاديمية، مُحكّمة، متخصصة، سداسية ومفهرسة
تصدر عن معهد الحقوق والعلوم السياسية بالمركز الجامعي لتامنغست- الجزائر
تعنى بنشر البحوث في الدراسات القانونية والاقتصادية

(قواعد النشر في المجلة)

بغرض إتاحة الفرصة للإفادة من أبحاث الأساتذة والباحثين من داخل الوطن وخارجه، فإن إدارة المجلة ترحب بنشر الدراسات والبحوث المتخصصة في مجالي القانون والعلوم الاقتصادية باللغة العربية أو الفرنسية أو الانجليزية، وفق القواعد الآتية:

الشروط الشكلية:

- يكتب البحث على جهاز الحاسوب وفق النموذج المعد، من دون تغيير فيه، مع ذكر بيانات الباحث: اسم ولقب المؤلف، العنوان المهني والبريد الإلكتروني، ويقدم المقال في نسخة إلكترونية (بصيغة word) لا يتجاوز عدد صفحاته خمسا وعشرين صفحة (25)، ولا يقل عن عشرة صفحات (10) على افتراض مقاس الصفحة (15-23)، وفق بُعد (2) من كل جهة، من دون ترقيم للصفحات، ووضع أرقام الهامش في آخر البحث وبطريقة آلية وبين قوسين وجوبا في المتن (يكون رقم الهامش بين قوسين ومرتفعا عن سطر الكتابة في المتن) والهامش (يكون رقم الهامش بين قوسين وموازيا لسطر الكتابة في الحاشية ويكون تنسيقه معلقا بـ:(0.6 سم))، وإعطاء معلوماتٍ ببليوغرافية، وخط فاصل بين المتن والهامش.
- يجب إرفاق المقال بملخص مرفقا بكلمات مفتاحية يكون بلغة المقال وآخر باللغة الإنجليزية إن لم تكن لغة المقال لا يتجاوز الصفحة الواحدة، وأن يكون عنوان البحث والملخص والكلمات المفتاحية مكتوبا بلغتين إحداهما لغة المقال والأخرى باللغة الإنجليزية إن لم تكن لغة المقال، وتكون الأشكال والجداول توضع في آخر الصفحة أو في مكانها في المقال ويكون عنوان الجدول أو الشكل في الأعلى والمصدر في الأسفل.

الشروط الموضوعية:

- يجب احترام قواعد الأمانة العلمية، ولا تتحمل المجلة مسؤولية الإخلال بها، وأن يقدم المقال بعناية وتدقيق للمواد الإملائية والنحوية، وخاليا من الأخطاء، وأن يصف المقال بوضوح خلفية عنوان الموضوع، والغرض من كتابته، بما في ذلك الطرق المستخدمة، والمناقشة الختامية على أهمية العمل، وتفسير المصطلحات التقنية والاختصارات العلمية، وأن تكون الاختصارات مكتوبة وواضحة في أول ظهور لها، وأن يتسم البحث بالعمق والأصالة والإسهام العلمي، وفق المنهج العلمي والموضوع، وأن يخدم البحث السياسة العامة للمجلة، وأهدافها، وأن يكون البحث جديداً لم يُسبق نشره، وألا يكون قد أُرسل للنشر في مجلة أخرى، ويخضع المقال للتحكيم وجوباً، ويُخطر صاحبه برأي الهيئة العلمية، ولا ترد البحوث التي تعذّر نشرها، ويحق لإدارة المجلة تغيير ما تراه مناسبا من دون المساس بالموضوع.

الأبحاث المنشورة لا تعبر بالضرورة عن رأي المجلة
لا تتحمل المجلة مسؤولية الإخلال بقواعد الأمانة العلمية

مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية

مجلة دولية علمية، أكاديمية، مُحكّمة، متخصصة، سداسية ومفهرسة
تصدر عن معهد الحقوق والعلوم السياسية بالمركز الجامعي لتامنغست- الجزائر
تعنى بنشر البحوث في الدراسات القانونية والاقتصادية

(الرئيس الشرفي للمجلة)

أ.د شوشة عبد الغني

مدير المركز الجامعي لتامنغست

(مديرة المجلة)

أ.د زهيرة كيسي المركز الجامعي لتامنغست

(رئيـــس التحرير
والمشرف على الموقع الالكتروني لها)

د.شـــوقي نذيـــــر

جامعة غرداية

(مراجعة)

د.محمودي عفاف المركز الجامعي لتامنغست

أ.د عبد الحق مرسلي المركز الجامعي لتامنغست

(المحررون المساعدون)

أ.د بناصر يوسف جامعة وهران	د. أيمن محمد زين جامعة الشارقة
أ.د حسينة شرون جامعة بسكرة	د. بلواضح الطيب جامعة المسيلة
أ.د دحمان بن عبد الفتاح جامعة أدرار	د. جواد الرباع جامعة ابن زهر أكادير المغرب
أ.د عبد الحق حميش جامعة حمد بن خليفة	د. جيهان عبد السلام عباس كلية الدراسات الافريقية العليا مصر
أ.د علي فيلالي جامعة الجزائر 1	د. صدراوي طارق جامعة المنستير، تونس
أ.د مخفي أمين جامعة مستغانم	
أ.د مصبح عمر جامعة الشارقة	
أ.د منتري مسعود جامعة عنابة	د. سيدعال القاسم مولاي المعهد العالي للدراسات والبحوث الإسلامية موريتانيا
أ.د منصور مجاجي جامعة المدية	
د يحضيه سلالي جامعة الملك فيصل، المملكة العربية السعودية	د. عبد القادر محمد الداه جامعة نواكشوط العصرية موريتانيا
د. الدحيات عماد جامعة الامارات العربية المتحدة	د. عبد الله طرابزون جامعة إسطنبول
د. الدلجاوي أحمد عبد الصبور جامعة أسيوط، مصر	د. عبو عبد الصمد جامعة مولاي إسماعيل مكناس
د. الدياب حسن كلية الحقوق والعلوم السياسية، تونس	د. علاق عبد القادر المركز الجامعي لتيسمسيلت
د. الرقاد عبد الله الجامعة الألمانية الأردنية، الأردن	أ.د عمار أوكيل جامعة السلطان قابوس، عمان
د. العربي مصطفى جامعة المرقب / ليبيا	أ.د عيسى معيزة جامعة الجلفة
أ.د القحطاني عبد القادر بن حمود جامعة قطر	د. مبارك قرقب المركز الجامعي لتامنغست
د. القينعي بن يوسف جامعة المدية	د. محمد راضي فخري صبري جامعة الأمة للتعليم المفتوح غزة
أ.د المساعيد فرحان جامعه آل البيت الأردن	د. محمد طلعت عبد المجيد يدك وزارة العدل
د. أيمن عطا الله أحمد حموري جامعة العلوم التطبيقية البحرين	أ.د معبوط أحمد جامعة الجزائر 1
	د. موسى نورة جامعة تبسة

د. نعيمي عبد المنعم جامعة الجزائر 1
د. هشام عبد السيد الصافي جامعة حلوان مصر
د. همام القوصي سوريا
د. يوسف ناصر الجامعة الإسلامية العالمية ماليزيا
د يوب أمال جامعة سكيكدة
Dr.Abdelhamid Majid Ismail Istunbul university
Dr.Delebecque Philippe Université Paris I,
Dr.Korkusuz Mehmet Refik Istanbul Medeniyet University

Dr.Ragulin Andrey Viktorovich the Bashkir economical and legal technical school moscow/ Russia
Pr. Vus Viktor National Academy of Educational Science of Ukraine
Pr. Danylova Tatina National University of Life and Environmental Sciences of Ukraine

(الهيئة العلمية)

من خارج الوطن

أ.د أبد محمد الأمين الجامعة الإسلامية بمنيسوتا - آمريكا
أ.د أحمد أبو شنب الجامعة اللبنانية الحكومية
أ.د أحمد عبد الصبور الدلجاوي جامعة أسيوط جمهورية مصر العربية
أ.د آدم محمد أبو بكر جامعة ولاية يوبي، نيجيريا
أ.د القحطاني عبد القادر ج قطر
أ.د القصاب حسن جامعة ابن زهر، أكادير، المغرب
أ.د جميلة أوحيدة جامعة محمد الخامس المغرب
أ.د ديارا سياك جامعة كوت ديفوار
أ.د علي عثمان منذو جامعة ولاية يوبي، نيجيريا
أ.د فرحان المساعيد جامعة آل البيت
أ.د فيصل مرحي (université de québec a montreal UQAM)
أ.د قاسم حسين حسين جامعة الجزيرة، السودان
أ.د مثنى فائق العبيدي جامعة تكريت
أ.د محمد رفيق كوركوزوس، جامعة المدينة، تركيا.
أ.د ميسون علي البندرجي جامعة بغداد
أ.د يحضيه السملالي جامعة الملك فيصل
د أحمد محمد أحمد الزين جامعة ظفار سلطنة عمان
د إحسان مجدي عز الدين جامعة النيلين، السودان
د إدوارد نشأت معهد العبور العالي للإدارة والحاسبات ونظم المعلومات، مصر.
د الجمل حازم حسن معهد الادارة العامة بالرياض السعودية
د الخلف حسين حسين زيدان وزارة التربية العراقية
د الرقاد عبد الله الجامعة الالمانية الاردنية
د الشيعاني عبد الله جامعة أوروبا الإسلامية في هولندا
د العذار أنيس جامعة سفاقس / تونس
د العربي مصطفى جامعة المرقب / ليبيا
د المناصير محمد جامعة ظفار
د أيمن عطاالله أحمد حموري جامعة العلوم التطبيقية مملكة البحرين
د أيمن محمد زين عثمان جامعة الشارقة
د جواد الرباع جامعة ابن زهر، أكادير
د جيهان عبد السلام عباس مصر
د جيهان فقيه الجامعة اللبنانية
د حقي حمدي خلف جسام العزاوي العراق
د خيري مرتضى عبد الله جامعة ظفار سلطنة عمان
د شريف أحمد بعلوشة فلسطين
د عبد الحميد مجيد إسماعيل كلية الإلهيات، جامعة إسطنبول، تركيا
د عبد القادر الشاشي جامعة صباح الدين زعيم اسطمبول، تركيا
د عبد القادر محمد الداه جامعة نواكشوط العصرية موريتانيا
د عبد الله طرابزون كلية الإلهيات، جامعة إسطنبول، تركيا

د عبو عبد الصمد جامعة مولاي اسماعيل مكناس –المغرب
د عماد فوزي ملوخية ج الإسكندرية
د عمار أوكيل جامعة السلطان قابوس
د عمر بامبا جامعة الساحل بمالي
د عمر مصبح جامعة الشارقة
د فخري صبري راضي جامعة غزة
د فؤاد أحمد عطاء الله جامعة الجوف
د محمد المدني صالح الشريف جامعة ظفار
د محمد جمال زعين جامعة الأنبار
د محمد عز الدين مصطفى حمدان جامعة فلسطين
د مراد بن صغير جامعة الشارقة
د مولاي سيدعال القاسم جامعة العلوم الإسلامية موريتانيا
د ناصر عبد الرحيم نمر العلي جامعة روسيا الحكومية الاجتماعية
د هشام عبد السيد الصافي جامعة حلوان مصر جمهورية مصر العربية
د همام القوصي سوريا
د وائل محمد جبريل جامعة عمر المختار
Pr. Danylova Tatina National University of Life and Environmental Sciences of Ukraine
Pr. PÉREZ BELTRÁN CARMELO Université de Granada Espagne
Pr. Philippe Marie Delebecque Université de Paris-I
Pr. Ragulin Andrey Viktorovich
Pr. Vus Viktor National Academy of Educational Science of Ukraine
Russia
Dr. AYDIN TEMİZER MARMARA University

من داخل الوطن

أ.د أحمية سليمان جامعة الجزائر 01
أ.د الشيهاني حمو جامعة غرداية
أ.د أورحمون محمد الطاهر جامعة الجزائر
أ.د باخويا إدريس جامعة أدرار
أ.د بلحيمر إبراهيم المركز الجامعي تيبازة
أ.د بن عبد الفتاح دحمان جامعة أدرار
أ.د بن مشري عبد الحليم جامعة بسكرة
أ.د بوعبدلي أحلام جامعة غرداية
أ.د بوعزة عبد القادر جامعة أدرار
أ.د بوقرة زواوي جامعة الكويت
أ.د بومدين محمد جامعة أدرار
أ.د حاروش نور الدين جامعة الجزائر 03
أ.د حساني علي جامعة تيارت
أ.د حسينة شرون جامعة بسكرة
أ.د رحماني إبراهيم جامعة الوادي
أ.د رفيس أحمد جامعة غرداية
أ.د زهيرة كيسي م الجامعي لتامنغست
أ.د زوايمية رشيد جامعة جامعة بجاية
أ.د سي يوسف زاهية حورية ج تيزي وزو
أ.د عمار بوضياف جامعة تبسة
أ.د عرابة الحاج جامعة ورقلة
أ.د علي فيلالي جامعة الجزائر 01
أ.د قدي عبد المجيد جامعة الجزائر 03
أ.د قوريش نصيرة جامعة الشلف
أ.د مرسلي عبد الحق م ج لتامنغست
أ.د مصطفى وينتن جامعة غرداية
أ.د ملاوي إبراهيم جامعة أم البواقي
أ.د منصوري المبروك م ج لتامنغست
أ.د مونة عمر جامعة غرداية
أ.د يحياوي مفيدة جامعة بسكرة
د البرج محمد جامعة غرداية
د السبتي وسيلة جامعة بسكرة

د السعيد بوشول جامعة الوادي
د العزاوي أحمد م ج لتامنغست
د العمودي محمد الطاهر م ج لتامنغست
د العيد الراعي جامعة غرداية
د القينعي بن يوسف جامعة المدية
د امحمدي بوزينة آمنة جامعة الشلف
د أمينة لطروش جامعة مستغانم
د أوشن حنان جامعة خنشلة
د أوكيل محمد أمين جامعة بجاية
د آيت عبد المالك نادية ج خميس مليانة
د آيت عودية محمد الخير جامعة غرداية
د أيوب دهقاني جامعة تيسيمسيلت
د باباعمي حاج أحمد جامعة غرداية
د باباواسماعيل يوسف جامعة غرداية
د باباواسماعيل زهير جامعة غرداية
د برادي أحمد المركز الجامعي لتامنغست
د بريك الله حبيب المركز الجامعي لتندوف
د بلال بوجمعة جامعة أدرار
د بلعلياء محمد جامعة تلمسان
د بلواضح الطيب جامعة المسيلة
د بوحميدة عبد الكريم جامعة غرداية
د بليدي دلال جامعة الطارف
د بن الدين امحمد جامعة أدرار
د بن بوعبد الله نورة جامعة باتنة
د بن جديد فتحي المركز الجامعي غليزان
د بن رمضان عبد الكريم جامعة غرداية
د بن سديرة عمر جامعة سطيف
د بن عاتق حنان جامعة معسكر
د بن عمارة محمد جامعة تيارت
د بن عمران إنصاف جامعة خنشلة
د بن قانة إسماعيل جامعة ورقلة
د بن قدور أشواق م الجامعي لتامنغست
د بن قومار لخضر جامعة غرداية
د بن مويزة أحمد جامعة الأغواط
د بوبكر مصطفى جامعة البويرة
د بوخضرة إبراهيم جامعة البليدة
د بوزكري سليمان جامعة غرداية
د بوفنش وسيلة جامعة ميلة
د بوكماش محمد جامعة خنشلة
د بولقواس ابتسام جامعة خنشلة
د تقرارت يزيد جامعة أم البواقي
د تلي سيف م الجامعي لتامنغست
د توفيق عطاءالله جامعة خنشلة
د تومي هجيرة جامعة خميس مليانة
د جبار جميلة جامعة خميس مليانة
د جعفر عبد القادر جامعة غرداية
د جلود صالح جامعة البليدة 2
د جمال جعيل جامعة باتنة
د جمال عياشي جامعة المدية
د جمال قتال المركز الجامعي لتامنغست
د جوادي إلياس م الجامعي لتامنغست
د جيلالي بن الطيب جيلالي م ج تامنغست
د حاج إبراهيم عبد الرحمن ج غرداية
د حاجي فطيمة جامعة برج بوعريريج
د حاروش رفيقة جامعة الجزائر
د حباس عبد القادر جامعة غرداية
د حجاب عيسي جامعة المسيلة
د حمودي محمد المركز الجامعي تندوف
د حمودين بكير جامعة غرداية
د حنطاوي بوجمعة جامعة غرداية
د حوبة عبد القادر جامعة الوادي
د خالدي المهدي جامعة الشلف
د خويلدات صالح م الجامعي لتامنغست
د دغمان زوبير جامعة سوق أهراس
د دواس يمينة م ج لتامنغست
د رابح نهائلي جامعة غرداية
د رابحي لخضر جامعة الأغواط
د رحموني محمد جامعة أدرار
د رقية شرون جامعة بسكرة
د زروخي فيروز جامعة الشلف

د زروقي خديجة جامعة غليزان
د زواني بلحسن جامعة تيزي وزو
د زيوش سعيد جامعة الشلف
د ساوس الشيخ جامعة أدرار
د سايح فطيمة جامعة غليزان
د سايحي يوسف المركز الجامعي لتامنغست
د سعودي عبد الصمد جامعة المسيلة
د سلطاني آمنة جامعة الوادي
د سلكة أسماء المركز الجامعي لتامنغست
د سهام حرفوش جامعة سطيف 1
د سويلم محمد جامعة غرداية
د شوقي نذير جامعة غرداية
د صونيا كيلاني جامعة باتنة
د طويطي مصطفى جامعة غرداية
د عائشة عبد الناصر كاملي ج أم البواقي
د عبد الحميد عائشة جامعة الطارف
د عبد الرحمان عبد القادر جامعة أدرار
د عبد الرحيم وهيبة م ج لتامنغست
د عبد الرزاق سلام جامعة المدية
د عبد القادر رحال جامعة الجزائر 1
د عبد الكريم هشام جامعة باتنة1
د عبد المالك رقاني م ج لتامنغست
د عبد المجيد صغير بيرم جامعة المسيلة
د عبد المنعم نعيمي جامعة الجزائر
د عبد النبي مصطفى جامعة غرداية
د عثماني علي المركز الجامعي أفلو
د عرابش زينة المركز الجامعي غليزان
د عز الدين عبد الدائم جامعة البويرة
د عزوز محمد جامعة الجلفة
د علاق عبد القادر م ج لتيسمسيلت
د عمر سدي المركز الجامعي لتامنغست
د عمران عبد الحكيم جامعة المسيلة
د عنان جمال الدين جامعة المسيلة
د عنترة بن مرزوق جامعة المسيلة
د عيساني عامر المركز الجامعي بريكة
د عيسى معيزة جامعة الجلفة
د غزالي نصيرة جامعة الأغواط
د غيدة فلة جامعة خميس مليانة
د فتيحة بوحرود جامعة سطيف
د فخار حمو جامعة غرداية
د فروحات السعيد جامعة غرداية
د فضيلة بوطورة جامعة تبسة
د قرقب مبارك المركز الجامعي لتامنغست
د قريد مصطفى جامعة المسيلة
د كبوط عبد الرزاق جامعة باتنة 1
د كروش نور الدين م ج تيسمسيلت
د كريمة خنوسي جامعة خميس مليانة
د كريمة محروق جامعة قسنطينة 1
د كوديد سفيان م الجامعي عين تموشنت
د لجلط إبراهيم م الجامعي لتيسمسيلت
د لخذاري عبد الحق جامعة تبسة
د لغلام عزوز جامعة غرداية
د لوكال مريم جامعة بومرداس
د مبروك كاهي جامعة ورقلة
د محبوب مراد جامعة بسكرة
د محديد حميد جامعة الجلفة
د محي الدين اسطنبولي جامعة البليدة 2
د معمر طرايش م ج لتامنغست
د معيوف هدى جامعة سوق أهراس
د مغتات صابرينة المركز الجامعي غليزان
د مغزي شاعة هشام م ج لتامنغست
د موراد حطاب م الجامعي لتامنغست
د نادي مفيدة المركز الجامعي غليزان
د نورة موسى جامعة تبسة
د هيفاء رشيدة تكاري جامعة البليدة
د يامة إبراهيم جامعة أدرار
د يوب أمال جامعة سكيكدة.
د يوسف زروق جامعة الجلفة

فهرس

استهلالية رئيس التحرير	14
إشكالية الملتقى	15
المشاريع الاستثمارية الجزائرية الواعدة في ظل الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا "نيباد": تحديات الحاضر ورؤى المستقبل **لزهاري زواويد جامعة غرداية** **يمينة مفاتيح جامعة ورقلة**	17
أثر التكامل الاقتصادي على الاستثمار الأجنبي المباشر: دراسة حالة الإيغوا، السيماك والكوميسا **لطيفة بن يوب، وخديجة خرافي، جامعة سيدي بلعباس**	40
المنطقة الحرة "بير أم كرين" ودورها في ترقية الصادرات الجزائرية: الوعود والآفاق **إيمان بوعكاز، وأميرة بحري، جامعة باتنة 1**	64
تفسير حركية الاستثمار الأجنبي المباشر بين التناقضات النظرية والواقع العملي **عيسى حجاب، ونور الدين قدوري، جامعة المسيلة**	87
دراسة استقرائية لتجارب بعض الدول العربية في الاستثمار بإفريقيا **الهام يحياوي جامعة باتنة 1** **نسرين اسماعيل جامعة بسكرة**	103
سبل تنشيط التعاون التجاري والاقتصادي بين الجزائر والدول الإفريقية **يوسف سائحي، وعبد الهادي خمقاني المركز الجامعي لتامنغست**	121
مقومات استقطاب الجزائر للاستثمار الأجنبي ومعوقاته **نصر الدين بن اعمارة جامعة المسيلة** **عمار مراتي جامعة سيدي بلعباس**	138
واقع الاستثمارات الأجنبية في نيجيريا في ظل المتغيرات والتحديات السياسية والأمنية الراهنة **محمد الأمين بن عودة ومصطفى كراوة المركز الجامعي لتامنغست**	158
دور الاستثمارات الأجنبية في دعم القطاع الفلاحي بالجزائر- دراسة في الفرص والتحديات **طرايش معمر المركز الجامعي لتامنغست** **مراد محبوب جامعة بسكرة**	177

المؤسسات الجزائرية وإستراتيجيات استغلال الفرص السوقية الخارجية في إفريقيا **عبد الحكيم عمران جامعة المسيلة** **مبارك قرقب المركز الجامعي لتامنغست**	**187**
الشراكة والاستثمار الأجنبي في القارة الافريقية دراسة حالة الإمارات (شركة موانئ دبي العالمية) **فريد بن عبيد ورواق خالد جامعة بسكرة**	**203**
الاستثمار والشراكة الجزائرية الإفريقية **حمزة غربي و عصام خالدي جامعة المسيلة**	**223**
أهمية المناطق الحدودية الاقتصادية الخاصة في تشجيع الاستثمارات والتجارة بين الدول المتجاورة: حالة الشريط الحدودي الجزائري **إيـمان صحراوي، سهام حرفوش جامعة سطيف 1**	**234**
الفرص الاستثمارية وتوجهاتها في القارة الإفريقية **أوقاسم الزهراء ورقاني لالة فاطمة المركز الجامعي لتامنغست**	**255**
فرص وتحديات الاستثمار الجزائري في دول القارة الإفريقية **سالم أقاري المركز الجامعي لتامنغست**	**273**
استدامة القطاع السياحي من منظور جودة الصناعة السياحية: مدخل استراتيجي للشراكة الجزائرية- الإفريقية **مونير بن حاح وفتيحة بوحرود جامعة سطيف 1**	**293**
استشراف مسار تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة إلى الاقتصاد الجزائري -إطار عمل نماذج الاستيفاء الداخلي للفترة (1970-2017) **أسماء سلامي وأحمد سلامي جامعة ورقلة**	**323**
الإطار العام للشراكة الصينية-الإفريقية وسبل تحقيقها **هدى بن محمد وابتسام طوبال جامعة قسنطينة 2**	**339**
الفرص المتاحة للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية للاستثمار في الدول الإفريقية -دراسة حالة مجمع سيفيتال – **مرزوقي رفيق جامعة سطيف1** **قوشيش أمينة جامعة المسيلة**	**363**
واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في إفريقيا – تقييم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في دول شمال إفريقيا **حولية يحي المركز الجامعي عين تموشنت** **بورعدة حورية جامعة وهران 2**	**381**

استهـــلالية

(حمدا وصلاة وسلاما)

خصّ هذا العدد ببعض أعمال الملتقى الوطني حول موضوع: "**الشراكة والاستثمار في إفريقيا والفرص المتاحة للاقتصاد الجزائري**" المنظم من معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بالمركز الجامعي لتامنغست، الجزائر المنعقد يومي: 06-07 مارس 2019م.

وقد كان صدور هذا العدد الخاص في شيء من الدلال والخجل، إذ عرف تأخرا في الصدور لعدّة أسباب تقنية رغم جاهزيته.

تعدّ أعمال هذا الملتقى خاتمة الأعداد لهذه السنة، وخاتمة الأعداد التي تصدر باسم **المركز الجامعي أمين العقال الحاج موسى أق أخموك لتامنغست.**

وسيكون صدور العدد القادم في السنة القادمة حاملا اسم **جامعة أمين العقال الحاج موسى أق أخموك لتامنغست،** وقد ساق الله إلينا سعادة ترقية المركز الجامعي إلى جامعة بعدما استحق ذلك نظير جهود صادقة من رجال مخلصين لم تغمض لهم جفون، واصلوا الليل بالنهار، حتى بلغ هذا المبلغ، وما يزال كثيرون على نهجهم وعهدهم وإخلاصهم من أجل هدف راق سام، فطموحاتهم لا حدّ يمنعها، ولا سقف يعلوها.

وبهذه السانحة الجميلة يطيب لي أن أتقدم بأحرّ التهاني وأجملها إلى كلّ منتسبي **جامعة تامنغست،** وإلى كلّ أهلنا بتامنغست ومحي تامنغست، وإلى وطننا الجزائر بهذا الصرح العلمي الفريد

د.شوقي نذير

رئيس التحرير

إشكالية الملتقى

تؤكد التقارير الدورية المتعلقة بالعلاقات التجارية للجزائر مع باقي دول العالم على محدودية تلك العلاقات وتركزها بشكل واضح مع دول الإتحاد الأوروبي، حيث إن دول الاتحاد الأوروبي تبقي بمثابة الشريك الأساسي الأول للجزائر بنسب صادرات وواردات تقارب 61٪، وأكثر من 39٪ على التوالي خلال السداسي الأول 2017.

وعلى الرغم من توقيع الجزائر للعديد من الاتفاقيات للتعاون التجاري والاقتصادي مع الكثير من دول العالم إلا أن ذلك لم يسمح بتنويع التبادلات التجارية وتعميق الشراكات الاقتصادية مع تلك الدول.

فبعد أكثر من 16 سنة من تأسيس مبادرة الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا (النيباد) سنة 2001 بقيادة الجزائر، إلاّ أنّ التجارة الخارجية مع الدول الإفريقية والمغاربية ما زالت تتميز بالمحدودية، حيث لم تتجاوز قيمة التبادلات التجارية مع إفريقيا 50 مليون دولار أمريكي خلال السداسي الأول 2017، أما قيمة التبادلات التجارية مع الدول المغاربية فكانت في حدود 470 مليون دولار أمريكي خلال السداسي الأول 2017.

وعلى ضوء المستجدات التي يعرفها الاقتصاد الجزائري بعد التراجع الملاحظ على أسعار المحرقات، تكرس توجه قديم / جديد للتوجه جنوبا نحو إفريقيا لتطوير العلاقات الاقتصادية الجزائرية مع الدول الإفريقية في شكل استثمارات حقيقية ضخمة وليس مجرد تبادل محدود للسلع والخدمات.

أهداف الملتقى:

-دراسة وتحليل فرص الشراكة والاستثمار في الدول الإفريقية بالنسبة للاقتصاد الجزائري .

-تحديد الوجهات الأفضل لتحقيق التقارب الاقتصادي الجزائري-الإفريقي.

-معرفة ودراسة الإمكانيات المتاحة والصعوبات المرتبطة بتطوير الشراكة الأفرو- جزائرية.

محاور الملتقى:

المحور الأول: مفاهيم حول الشراكة والاستثمار الأجنبي؛

المحور الثاني: الشراكة والاستثمار في الدول الإفريقية: تحليل الفرص الاقتصادية للمؤسسات الجزائرية؛

المحور الثالث: إمكانيات المناطق الحدودية الجزائرية وفرص الشراكة الاقتصادية مع الدول الإفريقية؛

المحور الرابع: مجالات الشراكة والاستثمار في الدول الإفريقية: الوجهات الأساسية والقطاعات الاستثمارية الواعدة.؛

المحور الخامس: استراتيجيات المؤسسات الاقتصادية الجزائرية في الأسواق الإفريقية؛

المحور السادس: تجارب دولية في الشراكة والاستثمار في الدول الأفريقية؛

المحور السابع: الإطار القانوني في التشريع الوطني والدولي للشراكة والاستثمار في إفريقيا: اتفاقيات الشراكة مع الدول الإفريقية والتشريعات ذات الصلة بالاستثمار الأجنبي.

المحور الثامن: الشراكة والاستثمار في أفريقيا والتحديات الأمنية.

توصيات الملتقى الوطني حول الشراكة والاستثمار في إفريقيا والفرص المتاحة للاقتصاد الجزائري يومي 07/06 مارس 2019

بتاريخ الأربعاء السادس من شهر مارس سنة ألفين وتسعة عشر ميلادي على الساعة السادسة مساء، اجتمعت لجنة التوصيات المنبثقة عن فعاليات الملتقى الوطني المنظم من معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بالمركز الجامعي أمين العقال الحاج موسى أق أخموك لتامنغست.

وبعد الاطلاع على الأبحاث والعروض المقدمة في الملتقى والبالغ عددها سبعون بحثا؛ فإنّ لجنة التوصيات تسجل خالص معاني الشكر والتقدير لسيادة الأستاذ الدكتور شوشة عبد الغاني مدير المركز الجامعي بتمنراست على توفير الجو العلمي الدافع لإنجاح الملتقى.

كما تسجل لجنة شكرها العميق لسائر الأساتذة والباحثين الذين ساهموا في إثراء فعاليات هذا الملتقى.

وخلصت اللجنة إلى تقديم التوصيات التالية:

1- دعم المنظومة المصرفية بما يتماشى وتسهيل التحويلات المالية لتنشيط الاستثمار البيني بين الجزائر والدول الإفريقية.

2- العمل على ضمان الاستقرار التشريعي بوضع قانون أساسي خاص بالاستثمار يتم تعديله عند الضرورة فقط دون الغائه كليا.

3- وضع نظام تشريعي خاص بالمناطق الحدودية يسهل بها تشجيع الاستثمار والتجارة البينية.

4- تشجيع وتعميم الرقمنة في كل التعاملات الخاصة بالاستثمار لترسيخ مبادئ الحكامة والدعم المؤسساتي.

5-ايجاد الآليات والبيئة الكفيلة لتشجيع تجارة المقايضة بين الجزائر والدول الافريقية.

6-تشجيع التجارة البنية والاستثمار بين الدول الإفريقية باعتماد سياسة التحفيزات الجبائية.

7-ايجاد الآلية الكفيلة بمتابعة مدى تنفيذ بنود الاتفاقيات المبرمة بين الدول الإفريقية والمرتبطة بالاستثمار والشراكة.

8-العمل على تحسين مناخ الاستثمار بالجزائر ودعم تنافسية المنتوج الوطني لجذب الاستثمار وتحقيق الشراكة والدفع بالقطاع الخاص.

9-زيادة التوعية المجتمعية لسكان المناطق الحدودية بأهمية الشراكة والاستثمار واستغلال الفرص المتاحة مع دعم روح المقاولاتية لدى هؤلاء.

10-إعادة النظر في قاعدة ملكية الاستثمار الأجنبي وربطها بحجم الصادرات وحجم استخدام المكونات الداخلية.

11-العمل على دعم سبل تنشيط التعاون كدعم البنية التحتية خاصة المتعلقة بالمواصلات والاتصالات منها بعث مشروع السكك الحديدية والطريق شمال جنوب.

وفي الأخير نتقدم بالشكر إلى الأساتذة المشاركين في الملتقى.

تاريخ الإرسال: 2019/05/26 تاريخ القبول: 2020/08/20

المشاريع الاستثمارية الجزائرية الواعدة في ظل الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا "نيباد": تحديات الحاضر ورؤى المستقبل

(Algeria's promising investment projects under the New Partnership for Africa's Development "NEPAD": challenges of the present and visions of the future)

د. لزهاري زواويد[*1]، د. يمينة مفاتيح[2]

[1]مخبر التنمية الإدارية للارتقاء بالمؤسسات الاقتصادية، جامعة غرداية (الجزائر)، Zou.lazhar@yahoo.fr

[2]جامعة قاصدي مرباح ورقلة (الجزائر)، yamina136@gmail.com

الملخص:

تهدف دراستنا هذه إلى تسليط الضوء على دور الجزائر في دعم وتطوير الاقتصاد الإفريقي من خلال المشاريع الاستثمارية التي بادرت بها الجزائر في ظل شراكة التنمية الإفريقية "نيباد"، بحيث تنوعت في عديد القطاعات من بينها البنى التحتية، الطاقة والاتصالات. تم إتباع المنهج الوصفي التحليلي في هذه الدراسة باعتباره الأنسب للإجابة على إشكاليتها والتي تتمحور أساسا حول مدى أهمية المشاريع الاستثمارية الجزائرية في ظل شراكة التنمية الإفريقية "نيباد" في تعزيز موقع الجزائر الاستثماري والدبلوماسي بالقارة السمراء وتموقع شركاتها. وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أبرزها أن المشاريع الاستثمارية الإستراتيجية على غرار ميناء تيبازة التجاري، الطريق العابر للصحراء، مشروع أنبوب الغاز العابر للصحراء "نيغال" ومشروع شبكة الألياف البصرية من الجزائر إلى دول إفريقية (خط الجزائر–زيندر–أبوجا) هي مشاريع واعدة يمكن أن تفيد الجزائر مستقبلا إذا تم استغلالها بصورة جيدة، كما تسمح هذه المشاريع بتعزيز التقارب جنوب –

*المؤلف المرسل

جنوب بالقارة السمراء، وتتيح الاستفادة من الفرص الخاصة بالاقتصاد والاندماج التجاري بين الدول الإفريقية.

الكلمات المفتاحية: مشاريع استثمارية، شراكة التنمية الإفريقية "نيباد"، المبادلات التجارية، التحديات.

Abstract:

This study aims to highlight the role of Algeria in supporting and developing the African economy through the investment projects initiated by Algeria under the African Development Partnership (NEPAD), which varied in many sectors including infrastructure, energy and telecommunications.

The analytical-descriptive approach was used in this study as the most appropriate to answer its problem, which is mainly focused on the importance of Algerian investment projects under the African Development Partnership. (NEPAD) In strengthening Algeria's investment and diplomatic position in the continent and positioning its companies.

The study found a number of results: the most prominent of which are the strategic investment projects such as the Tebaza commercial port, the Trans-Saharan Road, the Trans-Sahara Gas Pipeline Project and the fiber-optic network project from Algeria to African countries (Algiers-Zinder-Abuja) are promising projects that could benefit Algeria in the future if Well-exploited. These projects also allow the South-South proximity to the Black Continent to be strengthened and allow for opportunities for economic and commercial integration among African countries and also to provide access to opportunities for economic and commercial integration among African countries.

Key Words: Investment projects, New Partnership for Africa's Development (NEPAD), Trade Exchanges, Challenges.

المقدمة:

في ظل العولمة والتغيرات السريعة التي يشهدها العالم اليوم، أضحى التعاون والتكامل الاقتصادي ما بين الدول ضرورة تقتضيها الظروف الخارجية، فكان الاهتمام بهذا التعاون والتكامل أكثر وضوحاً بالنسبة للدول النامية التي رأت في التعاون الاقتصادي فيما بينها حلاً مناسباً للمشكلات التي تواجهها حركة بناء الاقتصاد الوطني.

وعلى صعيد القارة الإفريقية يمكن القول بأن لها تاريخ طويل مع تجارب التعاون والتكامل، يعود بعضها إلى الحقبة الاستعمارية، وفي أعقاب الاستقلال سعت الدول الإفريقية على اختلاف حظوظها من النجاح والإخفاق – إلى تأسيس مشروعات للتكامل الإقليمي، بوصفها استكمالاً لمشروعات التحرر الوطني والاستقلال، ومما لا يدع مجالا للشك أن لإفريقيا كل مقومات الاقتصاد الوازن الذي يمكنها من تحقيق منطقة التبادل الحر دون عناء إذا تم تجسيد الإرادة السياسية المعلن عنها، بدءً مما استهدفه مسار"الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا"(النيباد)، كون الاقتصاد يصنع الفارق في السوق العالمي بل ويتحكم في الموازنات الصناعية والمالية ورغم ذلك لا يساهم الاقتصاد الإفريقي المنتج (دون الكلام عن الموارد الطبيعية الخام) في الاقتصاد العالمي إلّا بنسبة ضئيلة.

الجزائر وباعتبارها من دول القارة الإفريقية ونظرا لوزنها وثقلها السياسي والاقتصادي في المنطقة كانت السبّاقة لطرح وتبني مبادرة "النيباد" مع مجموعة من دول القارة الإفريقية، إيمانا منها بضرورة تحقيق التكامل بين هذه الدول، فإطلاق هذه المبادرة لم يكن لأجل إقامة تحالفات وحسب، بل لمجابهة التحديات التي فرضتها الدول الكبرى على دول القارة، وكذلك لأجل تحقيق النمو والتنمية المستدامة داخل هذه الدول، كما أن التبعية الخارجية لمعظم اقتصاديات القارة، واستنزاف خيراتها من قبل الدول العظمى، أوجب إعادة التفكير في إقامة العلاقات، وتكييفها بما يخدم مصالح هذه الدول، وفي هذا الإطار اقترحت الجزائر جملة من المشاريع الإقليمية ذات البعد الإستراتيجي بهدف تحقيق التكامل والتعاون مع دول الجوار وباقي دول القارة، كما أن هذه المشاريع التي تبنتها الجزائر، ستفيد كافة الأطراف المعنية إذا ما تم استغلالها بالصورة الصحيحة واللازمة. في ضوء

هذا تأتي ورقتنا البحثية لتسلط الضوء على أبرز المشاريع الاستثمارية التي تبنتها الجزائر في إطار مبادرة " النيباد" لتحقيق الأهداف الاقتصادية الخاصة والعامة للدول المعنية.

يمكننا تناول موضوع المشاريع الاستثمارية الجزائرية الواعدة في ظل مبادرة "نيباد" من خلال هذه الورقة البحثية بمحاولة الإجابة على السؤال التالي:

- **ما مدى أهمية المشاريع الاستثمارية الجزائرية في ظل الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا "نيباد" في تعزيز موقع الجزائر الاستثماري والدبلوماسي بالقارة السمراء وتموقع شركاتها؟**

أهمية الدراسة: تنبع أهمية هذه الدراسة من خلال معرفة التطور الحاصل في المشاريع الاستثمارية التي تقودها الجزائر في إطار الشراكة الإفريقية، والتي من شأنها أن تسهم في تطوير الاقتصاد الوطني مستقبلا، إذا ما تم استغلال هذه الفرص التنموية وتغيير الوجهة إلى القارة السمراء أين توجد الموارد والإمكانيات اللازمة لتحقيق التنويع الاقتصادي وتسهيل المبادلات التجارية والتعاون الاقتصادي مع دول القارة، الأمر الذي يعود بالنفع لكافة الدول المعنية والمتعاونة من أجل تحقيق التنمية بها.

أهداف الدراسة: إن الهدف الذي تطمح إليه هذه الدراسة هو الوقوف على واقع المشاريع الاستثمارية الجزائرية التي تم العمل عليها في إطار شراكة التنمية الإفريقية "النيباد"، والتعرف من خلال هذه الورقة البحثية على الأهداف والمواضيع الرئيسية التي تتبناها هذه الشراكة في إطار التكامل الاقتصادي الإفريقي.

المنهج المستخدم: في دراستنا هذه وبغية الوصول للنتائج المرجوة، استخدمنا المنهج الوصفي التحليلي كونه ملائما للإجابة على تساؤل الدراسة، وهذا بالتطرق للمحاور التالية:

- ✓ **المحور الأول:** الإطار المفاهيمي للشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا "نيباد"؛
- ✓ **المحور الثاني:** تحديات ورهانات المشاريع الاستثمارية الجزائرية في ضوء شراكة "النيباد".

1- الإطار المفاهيمي للشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا "نيباد"

1-1 تعريف "النيباد" (NEPAD):

- التعريف اللغوي: هي من أصل انجليزي (nepad) والتي تعني باللغة الإنجليزية "New Partnership For Africa's Development " ويقصد بها "الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا"[1].

- التعريف الإصطلاحي:

"النيباد" هي إستراتيجية لإعادة هيكلة إفريقيا وتخليصها من التخلف وتعزيز التنمية المستقلة والنهوض بالحكم الاقتصادي والاستثمار في الشعوب الإفريقية ومواجهة التحديات الحالية التي تواجه القارة الإفريقية والتي تتمثل بالفقر المتزايد والتخلف واستمرار التهميش..، تلك الإستراتيجية التي انبثقت من التفويض الممنوح لخمسة رؤساء دول تتمثل بكل من (الجزائر، مصر، نيجيريا، السنغال، جنوب إفريقيا) من قبل منظمة الوحدة الإفريقية (U.A.O) لتنمية وتوحيد صيغ التنمية الاجتماعية والاقتصادية لأفريقيا، في الاجتماع الـ 37 لمنظمة الاتحاد الإفريقي في زامبيا جويلية 2001، إذ تبنى رسميا وثيقة الصيغة الإستراتيجية [2].

وهي عهد قطعه قادة إفريقيا على أنفسهم، يستند إلى رؤية واضحة وراسخة مفادها بأن واجبهم يتبلور أساسا في استئصال الفقر وفي وضع بلدانهم فرادى ومجتمعة على مسار يؤدي بالقارة إلى تحقيق النمو المستدام والتنمية المستدامة، كما تستند رؤيتهم المشتركة واقتناعهم الراسخ إلى المشاركة الفعّالة في الاقتصاد العالمي وفي الحياة السياسية في العالم، ويقوم هذا البرنامج على انتشال شعوب القارة السمراء أنفسهم من التخلف والإقصاء الذي يعيشونه اليوم في عالم يتسم بالعولمة والتغير[3].

2-1 ميلاد "النيباد" (NEPAD):[4]

جاءت (النيباد) نتيجة مشاوراتٍ وتعديلاتٍ متعددة لمقارباتٍ تنموية قدَّمها جيلٌ جديد من القادة الأفارقة رأى أنَّ الصبغة السياسية التحررية لمنظمة الوحدة الأفريقية لم تعد كافية في ظل إلحاحِ سؤال التنمية وتأخر القارة الكبير وهامشية دورها على المستوى الدولي.

ولعلّ أبرز هذه المقاربات شراكة الألفية من أجل إصلاح أفريقيا وعرابها الرئيسي الأسبق لجنوب أفريقيا "تابو مبكي"، الذي كشف عنها النقاب خلال أشغال منتدى دافوس الاقتصادي العالمي 2001.

وقبل مخطط أمبيكي، كان الرئيس السنغالي "عبد الله واد" قد قدَّم أمام القمة الفرانكفونية بالكاميرون في جانفي 2001، "مخطط أوميغا" الذي ضمَّنه رؤيتَه لـ"النهضة الأفريقية" وأُدمجت المقاربتان في مخطط جديد أُطلق عليه (المبادرة الجديدة من أجل أفريقيا) التي أثمرت في النهاية الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا "نيباد" التي كانت جنوب أفريقيا والسنغال والجزائر ونيجيريا ومصر أهم المدافعين عنها، ويرجع لهم الفضل في تبنيها من قبل القمة الأفريقية في العام 2001.

تم العمل على دمج المبادرتين بناءً على قرار من القمة الاستثنائية لمنظمة الوحدة الإفريقية في سرت ليبيا في مارس 2001، وشاركت فيها اللجنة الاقتصادية الإفريقية التابعة للأمم المتحدة بوثيقتها المسماة (الميثاق العالمي الجديد مع إفريقيا/ New Global Compact With Africa)، وقد توجت هذه المهمة بالمبادرة الإفريقية الجديدة (NAI) التي تبعتها قمة لوساكا، ودعت إلى ترويجها على أوسع نطاق على المستويين الإفريقي والدولي، وتبعه الدعم والتأييد لها من جانب شركاء التنمية الإفريقية، ومن جانب الشعوب الإفريقية، كما عينت القمة لجنة رئاسية لتنفيذ المبادرة تتكون من 15 من رؤساء الدول والحكومات الإفريقية، وفي الاجتماع الأول لهذه اللجنة في أبوجا في أكتوبر 2001 تم إعلان الصيغة النهائية للمبادرة وتغيير اسمها إلى "النيباد" ووضعت لها الهياكل التنظيمية والإدارية لتمضى على طريق التنفيذ الفعلي.

1-3 أولويات وأهداف "النيباد": وتتمثل فيما يلي:[5]

- تهيئة بيئة العمل الملائمة للتنمية المستدامة من خلال نشر السلم والأمن وترسيخ الحكم الراشد؛
- التعاون والتكامل على الصعيد الإقليمي؛
- العمل على تشجيع الاستثمار الزراعي وتنمية الموارد البشرية مع التركيز على الصحة والتعليم والتقنية الحديثة؛

– تدعيم اقتصاد القارة عن طريق زيادة وتنويع الإنتاج والصادرات، لاسيما التصنيع الزراعي، والصناعة التحويلية، وتحويل المعادن الخام إلى مواد مصنعة، النهوض بقطاع السياحة بالقارة؛

– دفع عجلة التجارة فيما بين البلدان الإفريقية والوصول بصادراتها إلى الأسواق العالمية؛ تعبئة الموارد عن طريق زيادة الادخار والاستثمار على المستوى المحلي؛

– رفع حصة أفريقيا من التجارة العالمية وجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية، ومضاعفة تدفقات رأس المال من خلال تخفيض الديون وزيادة المعونة.

كما وضعت مبادرة "النيباد" أهدافا حددت آجالا لبلوغها منها:

– تحقيق نمو في الناتج المحلي الإجمالي بمعدل7٪ سنوياً على الأقل على مدى 15 سنة؛

– ضمان تحقيق القارة لأهداف التنمية المستدامة العالمية المتفق عليها من قبل الأمم المتحدة والمتعلقة بتخفيف الفقر وتعميم التعليم ودعم الصحة وحماية البيئة وغيرها، ومن ذلك، خفض نسبة السكان الذين يعيشون في حالة فقر شديد إلى النصف، والتحاق جميع الأطفال في سن الدراسة بالتعليم الابتدائي، وتقليل معدلات الوفيات بينهم، والمساواة بين الجنسين؛

– تعزيز التوجه الإفريقي نحو الإصلاح والتحديث والتطوير من خلال تبادل الخبرات بين الدول الأعضاء التي تمثل الآن نحو٪ 50 من مجموع الدول الأفريقية؛

– مراجعة بعض الدول لقراراتها وعلاقاتها البينية المتعلقة بالجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

1-4 هيكلة "النيباد":

استحدثت "النيباد" عددا من الأجهزة الرئيسية واللجان المرتبطة بها، وهي: [6]

1-4-1 لجنة التنفيذ الرئاسية: تضم رؤساء الدول الخمس أصحاب المبادرة، إلى جانب رؤساء 15 دولة أخرى تمثل في مجموعها مناطق القارة الجغرافية الخمس، بواقع أربع دول عن كل منطقة، وتختص اللجنة بالترويج للمبادرة، وكسب التأييد الدولي لها، وتحديد

السياسات والأولويات الخاصة ببرنامج عملها ومتابعة تنفيذها، وتقدم تقارير دورية عن أعمالها لقمة الاتحاد الأفريقي.

1-4-2 لجنة التسيير: وتتشكل من ممثلي رؤساء الدول أعضاء لجنة التنفيذ، وتتولى إعداد الخطط التفصيلية لبرنامج العمل والتحرك لتنفيذ المبادرة، فضلا عن دورها في إدارة الحوار مع شركاء التنمية – على مستوى الممثلين الشخصيين- لكسب التأييد والدعم من جانب مجموعة الثماني والدول المتقدمة للجهود الأفريقية لتحقيق التنمية في القارة.

1-4-3 المحفل الرئاسي للآلية الأفريقية لمراجعة النظراء: يتكون من رؤساء الدول والحكومات الأعضاء بالآلية، وتستند هذه الأخيرة في إنشائها على بيان قمة الاتحاد الإفريقي في "ديربان" عام 2002 والخاص بالديمقراطية والحكم الرشيد، وتعني هذه الآلية اختيار وتقويم أداء الدولة من قبل دول أخرى والغاية الأسمى للآلية هي مساعدة الدولة التي تخضع لعملية المراجعة على تحسين أدائها التنموي في عملية صنع القرارات واختيار أفضل الوسائل مع الالتزامات بالمعايير المتعارف عليها.

1-4-4 السكرتارية: مقرها بريتوريا، وتعمل جهازا فنيا لمساعدة لجنتي التنفيذ والتسيير في أداء مهامهما.

ويمكن تلخيص هيكلة "النيباد" في الشكل التالي

الشكل 01: الهيكل التنظيمي "للنيباد"

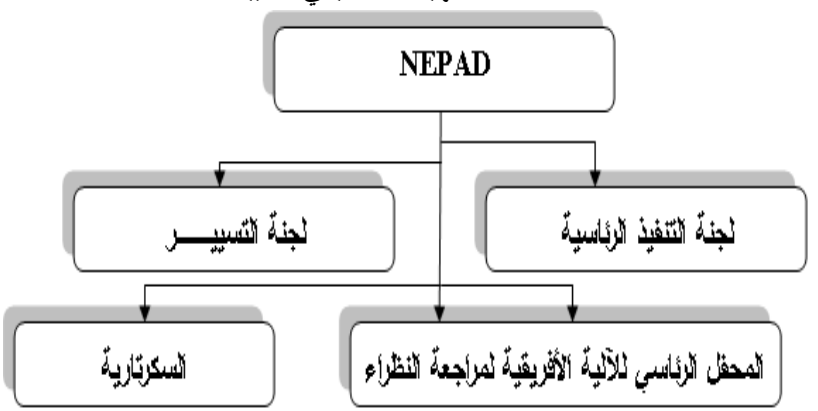

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماد على ما سبق

1-5 محفزات التكامل الإفريقي على ضوء مبادرة "النيباد":

توجد مجموعة من العوامل والاعتبارات المحفزة للدول الإفريقية كي تسعى بقوة نحو التكامل الاقتصادي والتنموي، ومن أبرز هذه العوامل:[7]

1-5-1 التقارب الجغرافي: الغالبية العظمى- إن لم تكن كافة دول القارة- لا تفصل بينها حدود طبيعية، بل هي في أغلبها الحدود الهندسية التي وضعها الاستعمار.

1-5-2 تشابه النظم السياسية: في المرحلة التالية على انتهاء الحرب الباردة، اكتسحت القارة الإفريقية موجة الديمقراطية وظهرت آليات تطبيق الديمقراطية – حتى وإن كانت تتسم بالصورية في بعض المراحل- وسط تراجع يصل إلى حد الاختفاء لنظم الحزب الواحد ونظم الحكم العسكرية.

1-5-3 وجود رأي عام مشجع لعملية التكامل: حيث تتعطش الشعوب الإفريقية إلى أي خطوة تجمعها أو تقربها من بعضها بعضا.

1-5-4 وجود تجانس ثقافي: خاصة بعد ظهور وشيوع ثقافة الفضائيات وشبكة المعلومات الدولية (الإنترنت).

1-5-5 الاشتراك في التطور التاريخي والاجتماعي: فقد عانت كافة الدول الإفريقية من الاستعمار ومن الصعوبات الاقتصادية في الفترة التالية على الاستقلال، ومن تراكم الديون ومن سلبيات التبعية الاقتصادية لدول الاستعمار السابق كما تشترك جميعها في الاهتمام بتجنب الآثار السلبية للعولمة ومحاولة إظهار الاهتمام بحقوق الإنسان وسيادة القانون والشفافية والمساءلة (المحاسبية).

1-5-6 تشابه القدرات العسكرية والاقتصادية: تتسم الإمكانات العسكرية والاقتصادية للجانب الأعظم من دول القارة بالضعف الشديد باستثناء دول قليلة مثل مصر والجزائر في الشمال، وكينيا شرقا، ونيجيريا غربا، وجنوب إفريقيا جنوبا.

1-6 المعوقات الاقتصادية للتكامل الإقليمي في إفريقيا: يمكن تلخيصها في النقاط التالية:[8]

1-6-1 عدم ملائمة نموذج التكامل المتبع: بحيث نجد أن العديد من التجمعات الاقتصادية في القارة قد تمت صياغتها على شاكلة النموذج الأوروبي المستند إلى قاعدة: "دعه يعمل دعه يمر"، والتركيز غير المحدود على تحرير التجارة الإقليمية.

1-6-2 هشاشة وضعف البنى التحتية: يُعد فقر البنى التحتية الأساسية، كالطرق والاتصالات والطاقة الكهربائية، عقبات اقتصادية إضافية تؤدي إلى تكاليف إضافية تُضعف حجم التجارة بين الدول الإفريقية.

1-6-3 قلة المشروعات الخاصة وصغر حجمها: بحيث أن قلة عدد المشروعات الخاصة، وصغر حجمها، والافتقار إلى التكامل بينها، يعد عائقا أمام إمكانية التكامل في ظل وجود علاقة تتسم بالتنافسية بين منتجات البلدان الإفريقية.

1-6-4 **الفساد بمظاهره المختلفة:** للفساد بأنماطه المختلفة دور أساسي في التأثير في مساعي التكامل الإقليمي في إفريقيا.

1-6-5 التبعية الخارجية للاقتصاديات الإفريقية: إفريقيا حتى اليوم – تعتمد على أوروبا في جانبها الأكبر من معاملاتها الاقتصادية الخارجية، ولعلّ من أبرز مظاهر هذه التبعية علاقة فرنسا بالدول الفرانكفونية في غرب إفريقيا، والتي ظهرت جلية في تشجيع فرنسا قيام الجماعة الاقتصادية لغرب إفريقيا "سياو" لتضم الدول الفرانكوفونية دون غيرها من دول الإقليم، ومساندتها لهذه الجماعة في وضع خطط وبرامج تكاملية وتنفيذها لخدمة المصالح الفرنسية.

على ضوء ما سبق، وفي ظل معوقات التكامل الإقليمي الإفريقي، والتي من أبرزها المعوقات الاقتصادية، سعت الجزائر جاهدة في ضوء الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا (NEPAD) لتذليل وتجاوز هذه المعوقات من أجل المصالح المشتركة الخاصة للبلاد والعامة للقارة السمراء، من خلال اقتراح وتبني جملة من المشاريع الاستثمارية الواعدة التي يُفترض أن تعود بالنفع لدول القارة الإفريقية كافة، تم البدء في بعضها وبعضها الآخر لازال لم ير النور بعد نتيجة ظروف داخلية وخارجية مست الدول المعنية بهذه المشاريع، تتعلق هذه المشاريع بقطاعات هامة وإستراتيجية على غرار قطاع البنى

التحتية، الطاقة والاتصالات، سنقوم باستعراضها في ورقتنا البحثية هذه في المحور الثاني منها.

2- تحديات ورهانات المشاريع الاستثمارية الجزائرية في ضوء شراكة "النيباد"

2-1 واقع المبادلات التجارية بين الجزائر وباقي دول إفريقيا

استطاعت الجزائر من إسماع صوتها في المجمعات الدولية والتأكيد على أن إفريقيا شريك حقيقي يمكن الاعتماد عليه في العلاقات الدولية، وهذا من خلال مرافعتها التي ارتكزت منذ البداية على رؤية إستراتيجية لتطور الوضع الدولي لدى احتضانها قمة الوحدة الإفريقية عام 1999 قبل أن تتحول إلى اتحاد إفريقي سنة 2001 أن تضمن انفتاح القارة الإفريقية على المراكز الاقتصادية الدولية الكبرى[9].

ترى الجزائر اليوم أوراقا رابحة لإفريقيا في حديثها مع الكبار، فهي تعد إلى يومنا هذا سوقا مهمة للاستيراد بحجم يقارب 35 مليار دولار سنويا، وإمدادات من الغاز رخيص الثمن إلى أوروبا الذي يؤمنها شر أي إرباك محتمل قد تتسبب فيه قرارات فجائية لروسيا البيضاء بوقف الإمدادات العابرة إليها من روسيا عبر أراضيها. في حين تمثل جنوب إفريقيا الخزان الأكبر من الذهب والألماس والأورانيوم الذي ما تزال الشركات الأمريكية والإسرائيلية تتفنن في استغلاله. أما أثيوبيا فهي السوق الرائجة لتجارة السلاح وعلاجات أمراض الفقر، وتوفر بعض دول الخليج أكبر احتياطي في العالم من النفط ومن العملة الصعبة ومن الصناديق السيادية ومن واردات السياحة [10].

نستعرض في هذا الجانب من ورقتنا البحثية هذه، واقع المبادلات التجارية بين الجزائر وباقي دول إفريقيا، بحيث يمكن اختصارها فيما يلي:[11]

- حجم المبادلات التجارية بين الجزائر والدول الإفريقية لا يتجاوز 3 ملايير دولار، تشكل منها الصادرات 1.6 مليار دولار فيما تستورد الجزائر 1.4 مليار دولار؛
- 96 % من المبادلات التجارية تتم بين الجزائر و5 دول إفريقية فقط، ما يعني أن بقية الدول الإفريقية لا تملك علاقات تجارية مع الجزائر، وهو تبادل ضعيف جدا؛
- بلغت صادرات الجزائر خارج قطاع المحروقات 206 مليون دولار فقط، ما يمثل 12% من حجم الصادرات الجزائرية في هذا المجال، 98% لخمس دول إفريقية.

ما يمكن ملاحظته مما سبق أن الجزائر وعلى عكس دول الجوار تأخرت في اقتحام الأسواق الإفريقية لا سيما أسواق غرب إفريقيا من خلال فتح مكاتب ربط وممثليات تجارية فضلا عن فروع بنوكها من أجل استقطاب رؤوس الأموال، كما أن الجزائر تتوفر حاليا على ثلاث مكاتب ربط ومراكز تجارية في كوت ديفوار والسينغال والكاميرون غير أن نقص الخدمات اللوجيستيكية وعدم مرافقتها من قبل البنوك سيحول دون تطوير خدماتها وتحقيق الأهداف المرجوة.

2-2 أهم المشاريع الاقتصادية الجزائرية في ضوء شراكة "النيباد":

أدركت الجزائر، مؤخرا، أن الرهان الاقتصادي على إفريقيا رابح على المدى المتوسط والبعيد، فالقارة مرشّحة لأن تتحول إلى إحدى أكبر الأسواق العالمية؛ أزيد من ملياري نسمة في أفق 2050. لذا، أضحت إستراتيجية التعاون الاقتصادي (جنوب – جنوب) تحظى بالأولوية في الأجندة الاقتصادية الجزائرية.

وذكر تقرير لوكالة "إيكوفين" للدراسات الاقتصادية في القارة الإفريقية، أن الشركات الاقتصادية الجزائرية، تتجه حاليا نحو القارة الأفريقية من أجل البحث عن الفرص والاستثمار، وأن المسؤولين الجزائريين اكتشفوا مؤخراً أهمية هذا البعد الأفريقي بعد فوات الأوان[12]. ولأجل ذلك التوجه كانت الجزائر قد وضعت اللبنات الأساسية لتعزيز موقعها الاستثماري والدبلوماسي بالقارة السمراء وكذا تموقع شركاتها[13]، وهذا من خلال المشاريع التالية:

2-2-1 ميناء تيبازة التجاري: حيث يأتي بناء ميناء تيبارة التجاري (70 كلم غرب العاصمة الجزائرية) كتتويج لهذا المسعى، وينتظر من ميناء الوسط بالحمدانية عند إنجازه أن يصبح من بين 30 أهم ميناء تجاري عبر العالم الذي يعرف نشاطا كثيفا في نقل الحاويات ويخصص للشحن العابر وإعادة الشحن فيما تسمح المنشئات الفنية برسو أكبر باخرة تجارية بالعالم بحمولة 240 ألف طن حيث لا تتعدى الطاقة الحالية لموانئ الجزائر 30 ألف طن.

ولن يكلف المشروع خزينة الدولة أعباء مالية إذ سيتم تمويله في إطار قرض صيني على المدى الطويل على أن يتم إنجازه في غضون سبع سنوات ويرتقب أن يدخل الخدمة

تدريجيا في غضون 4 سنوات مع دخول شركة صينية (موانئ شنغهاي) التي ستضمن استغلال الميناء حسب تصريحات مسؤولي وزارة القطاع.

وتوصلت الدراسات التقنية لتحديد موقع إنجاز ميناء جديد في المياه العميقة إلى اختيار موقع الحمدانية شرق مدينة "شرشال" الذي سيسمح بإنشاء ميناء بعمق 20 مترا والحماية الطبيعية لخليج واسع فيما سيتكون الميناء من 23 رصيفا يسمح بمعالجة 6.5 مليون حاوية و25.7 مليون طن من البضائع سنويا [14].

هذه المنشأة الحيوية، التي تقدر تكلفة انجازها ب 3.3 مليار دولار، يُنتظر أن تساعد، حسب خبراء اقتصاديين جزائريين، البلدان الإفريقية التي لا تملك موارد لإنجاز بناها التحتية في أقاليمها وفتح أروقة لها من أجل نقل البضائع وتنظيم مناطق الموانئ الخاصة للحمولات الكبرى والقواعد اللوجيستيكية، إضافة إلى نقل الخبرات إليها. هذا ناهيك عن دور هذا المشروع في تحقيق الاندماج الاقتصادي الإفريقي[15].

2-2-2 الطريق العابر للصحراء: بدأ العمل على تجسيده منذ العام 1964، وهو أحد المشاريع العملاقة التي سطعت خلال فترة اتسمت بنزعات التحرر الجماعي من بقايا الاستعمار والنفوذ الأوروبي في القارة.

يوشك المشروع العملاق والممتد على أكثر من 9500 كيلومتر على الانتهاء. حتى الآن استكمل المشروع مراحله في الجزائر وتونس ونيجيريا والنيجر بينما تسير الأشغال بشكل متعثر في مالي وتشاد لأسباب مالية وأخرى أمنية.

لكن مع بداية استغلال "طريق الحرير" الجديد في أفريقيا في مرحلة قريبة، فإنه يتوقع أن يقلب الكثير من الموازين المرتبطة بمستقبل التبادل التجاري بين دول شمال القارة وجنوب الصحراء وسرعة انسياب السلع وتنقل سكان المنطقة.

تتضح أهمية هذا الطريق الذي ينظر له بمثابة "خطة مارشال" لقطاع النقل المتأخر في أفريقيا، في أنه سيمهد لبناء حد أدنى من التكامل الاقتصادي الأفريقي، وإن كان في فضاء محدود من القارة لكن على مساحة واسعة تقدّر بأكثر من ستة ملايين كيلومتر مربع يقطنها قرابة 400 مليون نسمة. كما سيفك العزلة عن دول حبيسة مثل مالي وتشاد

والنيجر، ودول أخرى غرب أفريقيا ومنحها فرصة الوصول إلى منافذ بحرية عبر موانئ دول الشمال الأفريقي ومنها إلى المتوسط [16].

يجسد هذا المشروع التكامل الإفريقي بربطه بين سبعة دول إفريقية هي الجزائر، مالي، تونس، تشاد، نيجيريا، بوركينا فاسو والنيجر. هذه الأخيرة التي تكفلت الجزائر بتمويل وإنجاز الشطر الخاص بها من الطريق والبالغ 230 كلم، وهو آخر شطر لم ينجز بعد. والشكل الموالي يوضح مسار الطريق العابر للصحراء

الشكل 02: الطريق العابر للصحراء

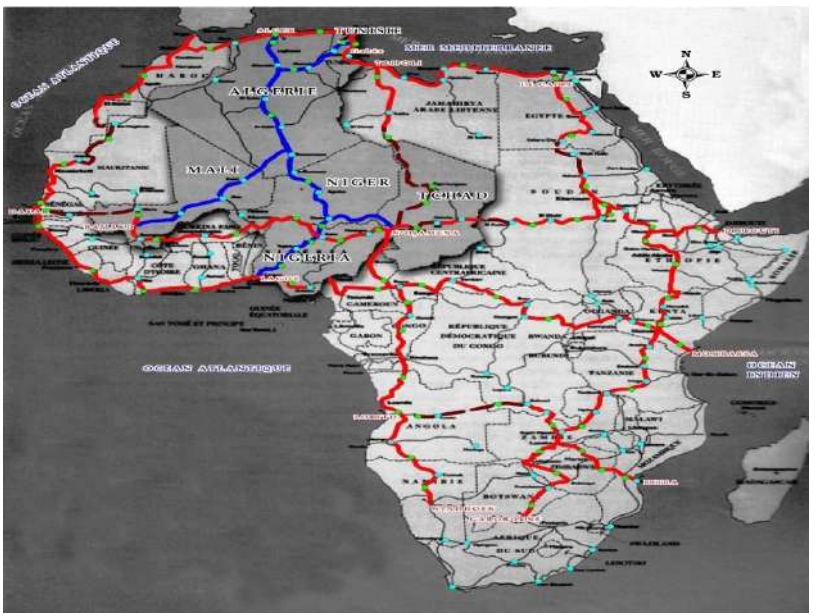

=====: الطريق العابر للصحراء =====: طرق إفريقية كبرى أخرى

المصدر: المصرف العربي للتنمية في إفريقيا، **دراسة لتحديد إمكانيات التبادل التجاري بين البلدان الأعضاء بلجنة الربط للطريق العابر للصحراء**، لجنة الربط للطريق العابر للصحراء: الأمانة العامة، ديسمبر 2009، ص: 07.

2-2-3 مشروع أنبوب الغاز العابر للصحراء "نيغال":

يعد المشروع النيجيري- الجزائري لأنبوب الغاز العابر للصحراء المعروف بـ "نيغال" من أهم المشاريع الهيكلية في قطاع الطاقة في إفريقيا، وقد شرع في تجسيده بعد التوقيع على

مذكرة تفاهم بين "سوناطراك" و"الشركة الوطنية النيجيرية للنفط" في جانفي 2002، ثم تطور المشروع مع التوقيع في 2005 مع مجموعة "بانسبان" للقيام بدراسة جدوى وافية، وأعيد تجديد مذكرة التفاهم التي انضمت إليها النيجر في "أبوجا" في 2009، المشروع يمتد على طول يفوق 4128 كم، أكبر جزء منه في الجزائر بـ 2310 كم، مقابل 1037 كم في نيجيريا. و841 كم في النيجر، يضاف إليه مسافة 220 كم باتجاه أوروبا من "بني صاف" إلى "الميريا" الاسبانية، وظل مشروع أنبوب الغاز الجزائري النيجيري "نيغال" رهين التمويل بالنظر لتكلفته العالية التي قاربت 20 مليار دولار حسب التقديرات لضخ 30 مليار متر مكعب من الغاز، وهي قيمة لا يمكن أن تضمنها الدولتان الرئيسيتان "الجزائر ونيجيريا" بمفردهما. وفي الوقت الذي أعلنت فيه هيئات دولية متخصصة منها البنك الأوروبي للاستثمار ومجمع "غازبروم" وعدة شركات دولية اهتمامها بالمشروع ولمحت إلى إمكانية المساهمة في تمويله في سياق ضمان تموين السوق الأوروبية بكميات إضافية من الغاز، إلا أن استفحال الأزمة في أوروبا وتأثيراتها على استهلاك الغاز أثر سلبا في المشروع[17]. والصورة الموالية توضح مسار تغطية أنبوب الغاز العابر للصحراء "نيغال" للدول المستفيدة منه

الشكل 03: مسار أنبوب الغاز العابر للصحراء "نيغال"

المصدر: نيجيريا تلتزم بمشروع أنبوب الغاز "نيغال"، تاريخ التصفح: 2018/11/14، متاح على الرابط التالي: http://www.eco-algeria.com/content

2-2-4 مشروع شبكة ألياف بصرية من الجزائر إلى دول إفريقية (خط الجزائر- زيندر- أبوجا):

وقعت كل من الجزائر والنيجر ونيجيريا على إعلان الجزائر المتضمن إنجاز كابل للألياف البصرية يمتد على محور الجزائر- زيندر- أبوجا، حيث جاء هذا المشروع الذي يندرج ضمن الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (النيباد) ليلبي حاجة أفريقيا إلى تكثيف شبكاتها الاتصالية ذات النطاق الواسع خاصة تلك المتعلقة بالاتصال مابين القارات، وهذا نظرا للمتطلبات التي تستدعيها الخدمات المنبثقة عن الشبكات الحديثة والمستقبلية.

ويمتد خط الجزائر أبوجا على طول إجمالي يُقدرُ بـ 4500 كلم تستحوذ الجزائر على 2200 كلم منها بينما سيكون نصيب النيجر 900 كلم أما نيجيريا فسيمسها على طول 800 كلم.

تجدر الإشارة إلى أن قرار إنجاز كابل الألياف البصرية الرابط بين الجزائر وأبوجا قد تم اتخاذه أثناء الدورة الأولى للجنة العليا الثنائية برئاسة نيجيريا والجزائر، التي انعقدت خلال جانفي 2002، بينما انضمت النيجر للمشروع في مارس 2003. وفي عام 2008 تبنت الدول المعنية بالمشروع دفتر الشروط الخاص بإنجاز الكابل[18].

يندرج هذا المشروع ضمن إطار المبادرة ذات البعد الإقليمي والقاري التي أُطلقت في سياق الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (النيباد)، ويتعلق الأمر بـ:

- تم تأسيس هذا المشروع على إرادة سياسية مشتركة لرؤساء الدول الثلاث: الجزائر، النيجر، نيجيريا؛

- وضع بني تحتية خاصة بنقل تكنولوجيات الإعلام والاتصال، تحت تصرف شعوب الدول الثلاث وكذا البلدان المجاورة؛

- توحيد الحركة الإقليمية بما فيها الدول المجاورة الداخلية مثل مالي، تشاد، بنين والطوغو لتوجيهها نحو أوروبا عبر نقاط الهبوط الخاصة بالكوابل البحرية للألياف البصرية الموجودة في الجزائر أو تلك التي لا تزال في طور الانجاز.

يُعدُ جزء الجزائر الممتد من عين قزام حتى الحدود النيجيرية، جزءا هاما من العمود الفقري الوطني للألياف البصرية بالنسبة للمتعامل التاريخي اتصالات الجزائر، وما إن يصبح عمليتيا حتى يتم تعزيزه وتأمينه من خلال انجاز عقد محلية تضمن استمرارية الخدمات، والوفرة الدائمة للاتصال وكذا التكفل بالحركة الداخلية الأفريقية خاصة تلك الخاصة بالنيجر ونيجيريا والتشاد[19].

2-3 التحديات والرهانات:

من خلال عرضنا للمشاريع الاستثمارية التي تبنتها الجزائر في ضوء شراكة "النيباد"، كإستراتيجية نحو تعزيز التقارب جنوب – جنوب بالقارة السمراء من جهة، والاستفادة من الفرص الخاصة بالاقتصاد والاندماج التجاري بين الدول الإفريقية من جهة أخرى، نجد أن هذه المشاريع من شأنها تغيير المسار الاقتصادي الجزائري إلى الأفضل إذا ما تم تجسيدها في أرض الواقع في المستقبل القريب، خاصة وأن الوضع الاقتصادي الحالي للبلاد يشهد اختلالات واضحة نتيجة انهيار أسعار النفط، ولعدم توفر بدائل حالية من شأنها إحداث التنويع في الاقتصاد الوطني. وبالتالي يمكن اعتبار هذه المشاريع أوراق رابحة يمكن أن تفيد الجزائر مستقبلا إذا ما تم استغلالها بالصورة الجيدة، فمشروع خط الغاز، ليس الوحيد الذي وضعت الجزائر ونيجيريا، من أجله ورقة طريق للمتابعة، فهناك الطريق العابر للصحراء الذي حقّق تقدما معتبرا وشبكة الألياف البصرية التي تمتد إلى دول الجوار، ما يسمح برفع خدمات الانترنت وتصديرها وتقريبها من مواطني الساحل وغرب إفريقيا.

هذه المشاريع ذات التكلفة الاقتصادية العالية، من شأنها تغيير واقع التنمية المتدني حاليا في منطقة الساحل وبالأخص في الدول التي تتقاسم مسافة العبور والاستغلال كالنيجر، تشاد، مالي وبوركينافاسو، حيث ستفتح المجال أمام خلق مناطق للنشاط وإنشاء الموانئ الجافة وفتح المنافذ نحو إفريقيا جنوب الصحراء وتدليل المسافة والزمن لنقل السلع والبضائع من خلال ميناء الوسط (شرشال) الجاري إنجازه بالجزائر.

هذه الآفاق، ستعود بالفائدة على الشباب بالدرجة الأولى بفضل عشرات الآلاف من مناصب الشغل التي ستوفر، وعلى المتعاملين الاقتصاديين الذين سيجدون بنى تحتية محفزة للاستثمار والتصدير والظفر بمكانة في أسواق تفوق الـ 300 مليون مستهلك.

ويرتبط تجسيد هذه المشاريع بالإرادة السياسية لأعلى سلطات البلدان المعنية، وبالأوضاع الأمنية والاقتصادية لبعض الدول. وقد أبدت حكومات البلدان في أكثر من مناسبة إرادتها الكبيرة في بناء هذه المنشآت الضخمة على أرض الواقع، وأكدت أنها "أمل" التنمية الحقيقية والخروج من دائرة الفقر والتخلّف.

ويمثل ضعف الأداء الاقتصادي لدول مثل النيجر ومالي، عائقا تقنيا أمام الالتزام بالتجسيد الفعلي للمشاريع في آجالها المحدّدة، لأنها تجد صعوبة في توفير الأغلفة المالية لإنجاز الأشطر الخاصة بها، وهو ما يمكن التغلب عليها من خلال المساعدات المالية وتضامن البلدان فيما بينها. ويبقى التحدي الأكبر، هو الجماعات الإرهابية، التي لا تخفي أبدا نيتها في استهداف المصالح الإستراتيجية للبلدان، وقد لا تتوانى عن ضرب المنشآت الطاقوية الحيوية ولها سوابق عديدة في ذلك. لكن إرادة الدول الإفريقية أقوى من هذا التهديد[20].

خاتمـــــة:

استطاعت الجزائر أن تجعل القارة من خلال "النيباد" شريكا "مهما" و"قطبا جديدا" للتنمية في الاقتصاد العالمي. وصارت إفريقيا تشارك باستمرار في قمم المجموعة الصناعية الكبرى الـ 8 لطرح انشغالاتها ومطالبها. ورافعت الجزائر في العديد من المحافل الدولية من أجل "النيباد" وأسسها وأهدافها انطلاقا من مكانتها داخل الهيئة إذ أنها عضوا هاما في أجهزتها "الأساسية" ومن بينها الآلية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء.

من خلال ما تم تناوله في هذه الورقة البحثية، يمكننا أن نستعرض مجموعة من الاستنتاجات والتوصيات التي من شأنها أن تخدم الموضوع وتُسهم في إثراء الموضوعات ذات الصلة.

أ- الاستنتاجات: ويمكن تلخيصها في:

- القارة الافريقية مازالت مهمشة ضمن السياق الدولي، رغم المحاولات الإنمائية المتعددة إلا أن غالبيتها تميز بمحدودية المجال والآثار على القارة، رغم أن هذه الأخيرة تزخر بثروات وطاقات هائلة؛

- "النيباد" مبادرة جادة كان للجزائر الفضل في تجسيدها مع بعض دول القارة هدفها تحقيق طموحات القارة بأكملها للنهوض بالتنمية كونها حتمية فرضتها الألفية الجديدة للخروج من قوقعة التخلف والفقر بجهودها الذاتية؛

- إن لمبادرة "النيباد" أثر بارز في التغيير الجذري لأوضاع إفريقيا اقتصاديا وخاصة في جانب التعليم، إلا أنه كان هناك جملة من الصعوبات والتحديات التي واجهت هذه الأخيرة في مسيرتها، وكان من أبرزها أنها كانت تعاني من قلة التمويل والمساعدة الكافية من طرف البلدان الغنية؛

- إن قلة وضعف البنى التحتية، وغياب التنسيق والتنظيم بين هياكل المبادرة، وانخفاض مستويات الموارد البشرية والمالية للدول المعنية بالمشاريع التي تبنتها الجزائر في ضوء مبادرة "النيباد" كان لها وقع في بطء تحقيق الأهداف المنشودة للجزائر والدول المعنية ما أجَّل فرص الاستفادة من ثمار التعاون والتكامل الإقليمي بين هذه الدول؛

- إن المشاريع الاستثمارية الإستراتيجية التي تبنتها الجزائر في ضوء مبادرة "النيباد" على غرار ميناء تيبازة التجاري، الطريق العابر للصحراء، مشروع أنبوب الغاز العابر للصحراء "تيغال" ومشروع شبكة الألياف البصرية من الجزائر إلى دول إفريقية (خط الجزائر- زيندر- أبوجا) هي مشاريع واعدة يمكن أن تفيد الجزائر مستقبلا إذا ما تم استغلالها بصورة جيدة؛

- تسمح المشاريع التي تبنتها الجزائر وفق التعاون والشراكة الإفريقية بتعزيز التقارب جنوب – جنوب بالقارة السمراء، وتتيح الاستفادة من الفرص الخاصة بالاقتصاد والاندماج التجاري بين الدول الإفريقية؛

- من شأن هذه المشاريع الهامة تغيير واقع التنمية المتدني حاليا في منطقة الساحل وبالأخص في الدول التي تتقاسم مسافة العبور والاستغلال مع الجزائر إلى أفضل حال،

كما يمكن أن تعود بالفائدة على الشباب بالدرجة الأولى بفضل عشرات الآلاف من مناصب الشغل التي ستوفرها، وعلى المتعاملين الاقتصاديين الذين سيجدون بنى تحتية محفزة للاستثمار والتصدير بين هاته الدول.

ب- التوصيات: ويمكن تلخيصها في:

- ضرورة الإسراع والتعجيل في وتيرة المشاريع العالقة وتلك التي تعاني أزمة تمويل، من أجل بلوغ الأهداف المنشودة في ظل المبادرة، وهذا باقتراح حلول واقعية ومجدية على تلك الدول التي تعاني من أزمات تحول دون استكمال ما تبقى من مشروعات هامة؛

- توسيع دائرة الدول المستفيدة من ثمار هذه الشراكة، وعدم اقتصارها على تلك الدول التي تمتاز بثقل ووزن سياسي واقتصادي هام على مستوى القارة (الجزائر ونيجيريا مثالا)، حتى لا تحدث إختلالات في التكامل الإقليمي ما بين دول القارة من جهة، ولكي تحظى هذه الدول بفرصة استغلال إمكانياتها وطاقاتها مستقبلا من جهة أخرى؛

- التركيز على إبرام شراكات واتفاقيات اقتصادية هامة تمس القطاعات الإستراتيجية مع مختلف دول القارة، وعدم اقتصارها على دول الجوار، للاستفادة القصوى من مزايا التبادلات التجارية بين هذه الدول، وللبحث عن الفرص الاستثمارية الحقيقية التي من شأنها أن تسمح للشركات الوطنية الكبرى بالتغلغل في السوق الإفريقية وحجز مكانا استراتيجيا لها، يسمح لها بفرض نفسها مستقبلا أمام كبريات الشركات العالمية المستثمرة في دول القارة؛

- ضرورة توفير الموارد والبدائل المالية الممكنة للمستثمرين الجزائريين الخواص من أجل دخول الأسواق الإفريقية، وإقامة المشاريع الإقليمية فيها، إلى جانب تقديم الدولة للمستثمرين هؤلاء امتيازات وإعفاءات ضريبية كحوافز هامة تشجعهم على إقامة مشروعاتهم؛

- ضرورة العمل على إعداد الإطارات البشرية وتجنيد الموارد المتاحة من مبدأ الاعتماد على الذات لتنفيذ المشروعات المقررة في جدول وتوصيات المؤتمرات والندوات المتعلقة بالتنمية التي تعقد دوراتها في دول القارة.

المراجع:

(1) أسماء حني، **ميادرة النيباد وآثارها على القارة الإفريقية**، مذكرة ماستر، تخصص: تاريخ معاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة بسكرة، الجزائر، 2017، ص: 50.

(2) فوزية خدا كرم عزيز، النيباد: توجه جديد للتنمية في إفريقيا، **مجلة الأستاذ**، جامعة بغداد، العدد 201، 2012، ص: 426.

(3) **The New Partnership for Africa's Development (NEPAD).** Part 2, Department of Foreign Affairs, Republic South Africa, October 2001, P: 17.

(4) اعتماد على:

- **النيباد.. الشراكة الجديدة لتنمية القارة السمراء**، تاريخ التصفح: 2018/11/17، متاح على الرابط التالي:
https://www.aljazeera.net/encyclopedia/organizationsandstructures/2016/1/24

-Henning Melber. Et al, **The New Partnership for Africa's Development (NEPAD): African perspectives**, DISCUSSION PAPER 16, Nordiska Afrikainstitutet, Uppsala 2002, PP: 6-8

- الشفيع محمد مكي، الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا، **مجلة دراسات الشرق الأوسط وإفريقيا**، جامعة الخرطوم، المجلد 3، العدد 6، 2007، ص ص: 12- 13.

(5) اعتمادا على:

- مختار بوروينة، "**النيباد" الإفريقية وطموح التبادل القاري الحر**، تاريخ التصفح: 2018/11/16، متاح على الرابط التالي: http://www.omandaily.om/587619/

- **الجزائر والقضايا الدولية بعد سنة 1962**: http://elbassair.net/

- **النيباد. الشراكة الجديدة لتنمية القارة السمراء**، مرجع سبق ذكره.

(6) **الشراكة الجديدة لتنمية القارة إفريقيا (النيباد)**، تاريخ التصفح: 2018/11/15، متاح على الرابط التالي:
https://www.ta3lime.com/showthread.php?t=13054

(7) موسوعة التكامل الاقتصادي العربي الإفريقي، **التجمعات الإفريقية.. مقومات النجاح ومعوقات التكامل**، تاريخ التصفح: 2018/11/16، متاح على الرابط التالي:
https://www.enaraf.org/page/183

(8) محمد عاشور مهدي، **مستقبل التكامل الإقليمي في إفريقيا .. قراءة في ضوء الدوافع والواقع والتحديات**، قراءات إفريقية: دراسات وبحوث، مقال منشور بتاريخ: 2017/03/26، تم استرداده والإطلاع عليه بتاريخ: 2018/11/17، متاح على الرابط التالي: http://www.qiraatafrican.com/home/new [بتصرف]

(9) محمد الصالح، **الجزائر ترافع عن إفريقيا أمام الكبار: صوت القارة الذي أحدث رجع الصدى**، تاريخ التصفح: 2018/11/15، متاح على الرابط التالي: https://www.djazairess.com/elmassa/36255

(10) نفس المرجع السابق.

(11) **المبادلات التجارية الجزائرية– الإفريقية بالأرقام**، مقال منشور بجريدة الخبر الجزائرية بتاريخ: 2018/05/24، تم استرجاعه والإطلاع عليه بتاريخ: 2018/11/17 ، متاح على الرابط التالي: https://www.elkhabar.com/press/article/138486

(12) عائد عميرة، **دول المغرب العربي تتجه نحو إفريقيا لنيل نصيبها!**، تاريخ التصفح: 2018/11/14 ، متاح على الرابط التالي: http://www.noonpost.org/content/17184

(13) البشير محمد لحسن، **إفريقيا تتحول الى الساحة الجديدة لحرب التمدد الاقتصادي وبسط النفوذ بين الجزائر والمغرب**، تاريخ التصفح: 2018/11/14، متاح على الرابط التالي: https://www.raialyoum.com/index.php

(14) الإذاعة الجزائرية/وأج، **الميناء التجاري للوسط بشرشال: أكثر من 500 مليار سنتيم تعويض لملاك الأراضي**، تاريخ التصفح: 2018/11/16، متاح على الرابط التالي: http://www.radioalgerie.dz/news/ar/article/20180504/140573.html

(15) البشير محمد لحسن، **مرجع سبق ذكره**.

(16) طارق القيزاني، **الطريق العابر للصحراء: جسر يربط الشمال بالعمق الأفريقي**، تاريخ التصفح: 2018/11/17، متاح على الرابط التالي: https://alarab.co.uk

(17) **مشروع أنبوب الغاز الجزائري النيجيري سيكتمل في 2018**، مقال منشور بجريدة الخبر الجزائرية بتاريخ: 2014/01/31، تم استرجاعه والإطلاع عليه بتاريخ:

2018/11/15، متـــــــــــاح علـــــــــــى الـــــــــــرابط التـــــــــــالي: https://www.elkhabar.com/press/article/22173

(18) https://www.mpttn.gov.dz/ar/portfolio/%D8%AE%D8%B7-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B2%D8%A7%D8%A6%D8%B1-%D8%B2%D9%8A%D9%86%D8%AF%D8%B1-%D8%A3%D8%A8%D9%88%D8%AC%D8%A7، تـــاريخ التصفح: 2018/11/17.

(19) نفس المرجع السابق.

(20) حمزة محصول، **مشاريع شراكة بين الجزائر ونيجيريا لتغيير وجه الساحل وغرب إفريقيا**، مقال منشور بجريدة الشعب الجزائرية بتاريخ: 2018/10/16، تم استرجاعه والإطلاع عليه بتاريخ: 2018/11/16، متاح على الرابط التالي: https://www.djazairess.com/echchaab/127476 [بتصرف]

مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية ISSN: 2335-1039
المجلد:09 العدد: 05 السنة 2020 ص40 - 63

تاريخ الإرسال: 2019/06/18 تاريخ القبول:2020/08/20

أثر التكامل الاقتصادي على الاستثمار الأجنبي المباشر: دراسة حالة الإيموا، السيماك والكوميسا

(The Impact of Economic Integration on Foreign Direct Investment: the Case Study of UEMOA, CEMAC and COMESA)

لطيفة بن يوب[*1] خديجة خرافي[2]

[1]جامعة سيدي بلعباس، (الجزائر) latifasanaa@yahoo.fr

[2]جامعة سيدي بلعباس، (الجزائر) kharafikhadidja@gmail.com

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة أثر التكامل الاقتصادي على الاستثمار الأجنبي المباشر، لكلٍ من الاتّحاد النقدي لغرب إفريقيا (الايموا)، الاتحاد النقدي لوسط إفريقيا (السيماك)، والسوق المشتركة لشرق وجنوب إفريقيا (الكوميسا)، ولتحقيق هذا الهدف نقوم بتحليل العلاقة طويلة الأجل بين الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد كمتغيّرٍ تابع، والتجارة البينية كمتغيّرٍ مستقل، وباستخدام طرق قياسية تعتمد على اختبار التكامل المشترك من سنة 1995 إلى غاية 2017، وتشير النتائج التجريبية إلى وجود درجة عالية من الحركة المشتركة بين المتغيرات، ممّا يدلّ على أنّ التكامل الاقتصادي يؤثّر إيجاباً على الاستثمار الأجنبي المباشر في الآجال الطويلة فقط.

الكلمات المفتاحية: التكامل الاقتصادي، الاستثمار الأجنبي المباشر، التكتلات الإقليمية بإفريقيا، التكامل المشترك.

***المؤلف المرسل**

Abstract:

The purpose of this study is to measure the impact of Economic Integration on Foreign Direct Investment for The West African Monetary and Economic Union, Central African Economic and Monetary Community, and The Common Market for Eastern and Southern Africa, towards this goal we analyze the long-term relationship among Foreign Direct Investment inflows as a dependent variable and Intra- trade as a independent variable using econometric methods such as the Cointegration Approach during the period 1995-2017, Our empirical results show a high degree of co-movement among these variables, which confirms that Economic Integration have a positive impact on Foreign Direct Investment in the long term only.

Key words: Economic Integration, Foreign Direct Investment, Regional Communities in Africa, Cointegration test.

المقدّمة:

أصبح الاقتصاد العالمي في السنوات الأخيرة، يشهد اتّجاهاً متزايداً و متسارعاً نحو التكامل والترابط و تشكيل تكتّلاتٍ اقتصاديّةٍ إقليميّة، تزيد من القدرات التنافسيّة للدول الأعضاء؛ و لذلك لم يعد بمقدور الدول النامية، بما فيها الدول الإفريقية المعنيّة بهذه الدراسة، المواجهة منعزلة؛ ومن هنا عملت دول الاتحاد النقدي لغرب إفريقيا المعروفة بالايموا، والاتحاد النقدي لوسط إفريقيا، والذي يدعى بالسيماك، والسوق المشتركة لشرق وجنوب إفريقيا، التي تعرف بالكوميسا، على اتّخاذ خطواتٍ ملموسة نحو تدعيم التنسيق في السياسات الاقتصادية فيما بينها، وذلك من أجل تحقيق عدّة أهدافٍ، أهمّها زيادة فرص العمل والرفع من معدّلات النموّ الاقتصادي في الدول الأعضاء، بالإضافة إلى خلق ظروفٍ أفضل لتدفّق الاستثمارات وجذبها إلى مختلف القطاعات الاقتصادية. ولذا تسعى هذه الدارسة للإجابة عن التساؤل الرئيسي التالي:

ما هو أثر التكامل الاقتصادي على الاستثمار الأجنبي المباشر في دول الايموا، السيماك والكوميسا؟.

وانطلاقا من ذلك فان دراستنا تقوم على الفرضية التالية:

- وجود تأثير ايجابي للتجارة البينية على الاستثمار الأجنبي المباشر في كل من دول الايموا، السيماك والكوميسا.

وفي سبيل التأكد من مدى صحة فرضية الدراسة، سيتم الاعتماد على كل من المنهج الوصفي التحليلي من أجل استعراض الإطار النظري للتكامل الاقتصادي، والمنهج الاستقرائي، من أجل استقراء واقع الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد، من خلال جمع البيانات والمعلومات المتعلقة بهم، وكذلك البحوث المتعلقة بموضوع الدراسة، بالإضافة الى المنهج الكمي القياسي، من أجل الحصول على نتائج الدراسة القياسية في تحليل أثر التكامل الاقتصادي على الاستثمار.

وتسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

1. التعرف على واقع التكامل الاقتصادي لكلٍ من الاتّحاد النقدي لغرب إفريقيا، الاتحاد النقدي لوسط إفريقيا، والسوق المشتركة لشرق وجنوب إفريقيا؛
2. بيان حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد لكلٍ من الايموا، السيماك، الكوميسا؛
3. توضيح أثر التجارة البينية على الاستثمار الأجنبي المباشر في الايموا، السيماك والكوميسا.

ولقد أظهرت العديد من الدراسات وجود علاقة إيجابية بين التكامل الاقتصادي والاستثمار الأجنبي المباشر، ومن أهمها دراسة (Magnus Blomstrim & Ari Kokko) [1] ، التي أوضحت الأثر الإيجابي للتكتّلات الإقليمية على تدفّقات الاستثمار الأجنبي المباشر، بمقارنة ثلاثة نماذج، وهي منطقة التجارة الحّرة بين الولايات المتّحدة وكندا، والتكامل فيما بين بلدان الجنوب ميركوسور، و التكامل بين الشمال والجنوب (بعد انضمام المكسيك إلى NAFTA) خصوصاً إذا تزامنت مع التحرير الداخلي واستقرار الاقتصاد الكلي في البلدان الأعضاء. ودراسة (Francesca di Mauro)[2] ، التي أكّدت الأثر الإيجابي للتكامل الاقتصادي على الاستثمار الأجنبي المباشر وعلى العلاقة التكاملية بين الصادرات و هذا الاستثمار.

وبينت دراسة (Florence Jaumotte) [3] ، لـ71 دولة نامية خلال الفترة 1980-1999، أنّ الاتّفاقيات التجارية الإقليمية تؤثّر إيجابيا على الاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك من خلال زيادة حجم السوق وعدد السكان المحليين، خاصّة لدى الدول الأعضاء التي تتمتّع باستقرارٍ نسبي، وتوفّر البنية التحتيّة والمواصلات اللازمة للاستثمار. وأظهرت دراسة (Ting Gao)[4] ، أنّ التكامل الاقتصادي يؤدي إلى زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر و معدّلات النموّ الاقتصادي. ولقد أشارت دراسة (Amany Fakher)[5] ، إلى وجود علاقة إيجابية ومعنوية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتكامل الإقليمي في رابطة دول جنوب شرق آسيا، المعروفة اختصارا بالآسيان، خلال الفترة 1995-2008، وبالتالي فالتكامل الإقليمي يلعب دورا أساسيا في دعم المحدّدات الاقتصادية للاستثمار الأجنبي المباشر.

إنّ ما يميّز هذه الدراسة عن باقي الدراسات السابقة لها، هو تناولها لعيّنةٍ مهمّةٍ من التكتّلات الإقليمية بإفريقيا، التي عملت على تعميق التكامل الاقتصادي فيما بينها منذ 1994، مما سمح بتطبيق الدراسة القياسية في نفس الفترة الزمنيّة، من سنة 1995 إلى غاية 2016، مع الأخذ بعين الاعتبار مختلف إنجازات دول هذه التكتّلات، خلال كامل فترة الدراسة، بما يمكّننا من الوصول إلى نتائجٍ أكثر دقّةٍ وواقعيّةٍ.

أولا: الدراسة النظرية

شهدت إفريقيا العديد من تجارب التكتلات الاقتصادية، غير أنّ دراستنا ستقتصر على ثلاث تجاربٍ فقط، ألا وهي الإيموا، السيماك و الكوميسا.

1.ماهية التكامل الاقتصادي

بدأ الاهتمام بموضوع التكامل الاقتصادي على يد كل من Viner، Meade، Myrdal، Tinbergen، Lipsey و Scitovsky، و بالطبع هناك عدد آخر من الاقتصاديين، إلا أنّ الصيغة الكاملة لنظرية التكامل الاقتصادي كانت على يد Bella Balassa سنة 1962م[6].

وتتعدّد المفاهيم الخاصة بمصطلح التكامل الاقتصادي، و بداية لا بد لنا أن نتعرف على مفهومه من الناحية اللغوية، ويمكن القول أن الأصل اللاتيني للكلمة هو Integritas، بمعنى التكميل أوالتمام أو الكل التام، أما الفعل اللاتيني فهو Integr بمعنى يكمل، أو يجمع و يكمل لتكوين وحدة أكبر، أو ربط الأجزاء المنفصلة وتجميعها وإضافة بعضها إلى بعض لتكوين كلٍّ متكامل(7).

كما نجد أنّ مصطلح التكامل الاقتصادي في الأدبيات الاقتصادية له عدّة مرادفات، مثل الاندماج الاقتصادي، التكتّل(Groupement)، التوحيد(Unification)، وكذا الاتّحاد(Union)، على الرغم من وجود بعض الفوارق اللغوية بين هذه المصطلحات.

أما من الناحية الاصطلاحية، فيعرّفه Bella Balassa على أنّه: عملية وواقع، فهو عملية لأنّه يشمل كافة الإجراءات التي تضع حداً لكلّ أسباب التمييز بين الوحدات الاقتصادية التابعة لدولٍ متعّددة، وهو واقع لأنّه يمثّل تلك الحالة التي لا يبقى فيها أيّ تمييزٍ بين هذه الوحدات(8).

فمن خلال التكامل يمكن(9):

- الاستفادة من اّتساع حجم السوق الناجم عن إزالة الحواجز الجمركية بين الدول الأعضاء، ما يؤدي إلى زيادة الإنتاج وانخفاض تكاليفه؛ الأمر الذي يترتّب عليه زيادة رفاهية المستهلكين؛
- إعادة توزيع عناصر الإنتاج بين البلدان المتكاملة بصورة اقتصادية، بما يساعد على امتصاص الضغط الفائض، والتخفيف من حدّة النقص، و زيادة فرص العمل؛
- تحسين المركز التفاوضي للدول الأعضاء اتجاه العالم الخارجي؛
- التخصّص، وتقسيم العمل وفقاً للمزايا النسبية التي تتمتّع بها الدول المتكاملة؛
- زيادة معدل النمو الاقتصادي في الدول الأعضاء عن طريق تشجيعه للاستثمار خصوصا في الآجال الطويل؛

- زيادة حجم و فرص الاستثمار الناجم عن التقليل من عدم اليقين سواء لدى المستثمرين أو المنتجين وكذا تحسين الفرص أمام الاستثمارات الأجنبية؛
- دعم المركز السياسي للدول المتكاملة بسبب تماثل وجهات نظرها ومواقفها السياسية.

وحتى يتم استيعاب منهجية التكامل الاقتصادي لابد من تسليط الضوء على أهمّ الأشكال العملية لهذا التكامل، فنجد[10]:

- ✓ **منطقة التجارة الحرّة:** وهي تجمّع اقتصادي بين مجموعةٍ من الدول، يتمّ فيه إلغاء كل الرسوم الجمركية والقيود الكميّة على التجارة بين الدول الأعضاء، على أن تبقى هذه القيود واردة على الدول غير الأعضاء.
- ✓ **الاتحاد الجمركي:** وهو تجمّع اقتصادي بين مجموعةٍ من الدول، يتمّ بموجبه إزالة كافة الحواجز الجمركية في العلاقات التجارية بين الدول الأعضاء، بالإضافة إلى توحيد الرسوم الجمركية إزاء العالم الخارجي.
- ✓ **السوق المشتركة:** وهي تجمّع اقتصادي بين مجموعةٍ من الدول، يتم فيه إلغاء القيود على حركة عوامل الإنتاج من عمل ورأس المال.
- ✓ **الاتحاد الاقتصادي:** والذي يمكن اعتباره سوق مشتركة، مع درجةٍ معيّنة من الموائمة في السياسات الاقتصادية.
- ✓ **التكامل الاقتصادي الشامل أو الاتحاد النقدي:** والذي يمثّل النمط التكاملي الأرقى، حيث يؤدي إلى ذوبان البنى الاقتصادية للدول الأعضاء في بنيةٍ واحدة، وذلك بإنشاء بنكٍ مركزي موحّد، وعملةٍ موحّدة.

2. ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر

جذب موضوع الاستثمارات الأجنبية المباشرة اهتمام العديد من الكتّاب و الباحثين الاقتصاديين، الذين عملوا جاهدين على تحديد مفاهيمٍ واضحة و دقيقة لهذا النوع من الاستثمارات، إضافة إلى تحديد مختلف أشكاله و آثاره.

ويمكن تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر على أنّه قيام منشأةٍ أو شركةٍ ما بالاستثمار في مشاريعٍ تقع خارج حدود وطنها الأم، و ذلك بهدف ممارسة قدرٍ من التأثير على عمليات تلك المشاريع(11).

وفي تعريفٍ آخر للاستثمار الأجنبي المباشر، نجد أنّه يمثّل كلّ استثمار يتضمّن علاقة طويلة الأجل، و يعكس مصالح مستمرّة لطرف مقيم في بلد ما، في منشأة قائمة في بلد آخر، مع تضمّنه لدرجات متفاوتة في إدارة تلك المنشأة وملكيتها.(12)

وفي سنة 1996، عرّف صندوق النقد الدولي الاستثمار الأجنبي المباشر، على أنّه قيام المستثمر الوطني بتمليك 10% على الأقلّ من أسهم رأس مال إحدى مؤسسات الأعمال القائمة داخل حدود وطنه الأم، لصالح مستثمرٍ أجنبي، على أن ترتبط هذه الملكية بقدرة هذا الأخير على التأثير في إدارة هذه الشركة.(13)

وعموماً، يرى رواد النظرية الحديثة أنّ الاستثمار الأجنبي المباشر يعتبر من أنجح الوسائل دفعاً للتنمية الشاملة، نظراً لما قد ينجم عنه من منافعٍ و آثارٍ إيجابيّةٍ على البلدان المضيفة، و التي تتمثّل أساساً فيما يلي:(14)

- تمويل و تحقيق التنمية الاقتصادية؛
- خلق فرص جديدة للعمل؛
- تحسين ميزان المدفوعات؛
- نقل التكنولوجيا و المهارات الفنيّة و الإدارية.

وتأخذ الاستثمارات الأجنبية المباشرة أربعة أشكالٍ مختلفة، تتيح مسارات و اختيارات متعدّدة، أمام كلّ من المستثمر الأجنبي و الدولة المضيفة له. و عموما، تتمثّل هذه الأصناف فيما يلي:

- ✓ **الاستثمارات الأجنبية المباشرة المشتركة:** يمثّل هذا الشكل استثمار طويل الأجل، يعقد ما بين طرفين، أحدهما وطني و الآخر أجنبي، غير أنّ المشاركة في هذا النوع من الاستثمارات لا تتطلّب دخول كل طرفٍ شريكٍ بحصّة من

رأس المال، فقد يقدّم أحد الطرفين فقط المعلومات أو الخبرة، أو العمل التكنولوجي، بشرط اشتراكه مع الطرف الآخر في إدارة المشروع.[15]

- ✓ **الاستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي:** يمثّل هذا النوع من الاستثمارات الأكثر تفضيلاً لدى المستثمر الأجنبي، ذلك أنّه يمنحه الملكية المطلقة للمشروع و الحريّة الكاملة في الإدارة.[16]
- ✓ **مشاريع أو عمليات التجميع:** تتمثّل في تلك الاتفاقيات التي يقوم بموجبها مستثمر أجنبي بتزويد مستثمر وطني بمكونات منتج معيّن (أجهزة إلكترونية، قطع سيارات...)، بهدف تجميعها لتصبح منتجاً نهائياً.[17]
- ✓ **الشركات متعدّدة الجنسيات:** هي شركات تخضع ملكيتها وإدارتها لسيطرة جنسيات متعدّدة، وتقوم بأنشطتها الاقتصادية في بلدانٍ أجنبية متعدّدة، إلا أنّ خطط عملها و سياساتها تصمّم في مركزها الرئيسي الذي يوجد في دولة معيّنة، تسمى الدولة الأم، لكنّ نشاطها يتجاوز الحدود الوطنية لهذه الدولة إلى دولٍ أخرى، هي الدول المضيفة.[18]

3. لمحة مختصرة عن التكتلات الاقتصادية الإقليمية بإفريقيا:

وفيما يلي سيتم إعطاء نظرة موجزة عن التكتّلات المعنيّة بالدراسة:

أ. الاتّحاد النقدي لغرب إفريقيا (الايموا):

ترجع الأصول التاريخية للاتّحاد النقدي لدول غرب إفريقيا، إلى سنة 1955م، عندما انتقل حقّ إصدار الأوراق النقدية إلى مؤسّسة الإصدار لإفريقيا الغربية الفرنسية و الطوغو، وفي سنة 1959م، تأسّس البنك المركزي لغرب إفريقيا ليحلّ محلّ المؤسّسة[19]، إلا أنّ البداية الفعلية كانت في ماي 1962م، بعد حصول هذه الدول على استقلالها، حيث تمّ التوقيع على المعاهدة المسماة باتفاقية التعاون النقدي، بين الدول الأعضاء آنذاك: ساحل العاج، البنين (كانت تسمى سابقا داهومي)، بوركينافاسو (كانت تسمى سابقا فولتا العليا)، مالي، موريتانيا، النيجر و السنغال، والتي دخلت حيّز التنفيذ في 2 نوفمبر 1962م، وتمّ التوقيع على المعاهدة الثانية في سنة 1973م– مع انسحاب مالي منها قبل أن تدخل حيز التنفيذ– والتي

تنصّ على إنشاء عملة موحّدة، وقد تمّ اختيار سعر صرفٍ موحّد، يربطها بالفرنك الفرنسي سابقاً، حدّد بـ 1FF=50CFA (الأورو حاليا)، وتمّ نقل مقّر البنك المركزي من باريس إلى داكار عاصمة السنغال في سنة 1978م، وكذا تعيين محافظٍ أفريقي، و بالتالي تخفيض التمثيل الفرنسي في مجلس الإدارة.[20]

وعرف الاتّحاد النقدي لغرب إفريقيا دخول وخروج عديد من الدول: دخول توجو في 27 نوفمبر 1963، وخروج موريتانيا وإصدارها لعملتها الوطنية سنة 1972م، ثم عودة مالي إلى الاتحاد سنة 1972م. [21]

بعد تفاقم الأزمات الاقتصادية خلال الثمانينات، أدركت دول الاتحاد النقدي لغرب إفريقيا، بأنّ هذا المستوى من التكامل لا يمكّنها من تحقيق أهدافها، فاجتمعت الدول الأعضاء في 10 جانفي 1994م من أجل تعزيز التكامل الاقتصادي فيما بينها، من خلال إنشاء سوق مشتركة تقوم على حرية تنقل مختلف السلع والخدمات، و كذا الأشخاص ورأس المال، مع وضع تعريفةٍ جمركيةٍ مشتركة. و بذلك، تمّ إنشاء الاتّحاد الاقتصادي والنقدي لغرب إفريقيا بموجب معاهدة وقّعت في داكار من طرف الدول الأعضاء، ودخلت حيّز التنفيذ في 1 أوت 1994م بعد التصديق عليها من قبل الدول الأعضاء. وفي 2 ماي 1997م أصبحت غينيا بيساو العضو الثامن للاتحاد.[22]

ويهدف الاتحاد الاقتصادي والنقدي لدول غرب إفريقيا إلى[23] :

- تعزيز القدرة التنافسية للأنشطة المالية والاقتصادية للدول الأعضاء، في إطار اقتصاد مفتوح وتنافسي، و بيئة قانونية ملائمة.
- ضمان تقارب الأداء و السياسات الاقتصادية للدول الأعضاء بإجراء مراقبة متعدّدة الأطراف.
- إنشاء سوق مشتركة بين الدول الأعضاء تقوم على حرية تنقّل الأشخاص والسلع والخدمات ورأس المال، فضلاً عن تقرير تعريفات جمركية خارجية مشتركة وسياسة تجارية مشتركة.

- تنسيق السياسات القطاعية الوطنية من خلال تنفيذ إجراءات مشتركة، لاسيما في مجال تنمية الموارد البشرية، استخدام الأراضي، الزراعة، الطاقة، الصناعة، التعدين، النقل، البنية التحتية والاتصالات.
- ضمان السير الحسن لعمل السوق المشتركة وكذا قوانين الدول الأعضاء، خصوصاً نظام الضرائب.

إنّ تحليل واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الاتحاد الاقتصادي والنقدي لدول غرب إفريقيا، يتطلب منا معرفة تدّفقاته السنوية أو الإجمالية، و ذلك لمعرفة مدى قدرة الدول المضيفة على استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة من مختلف الدول الأجنبية، ونوضح تطور تدفقاته في الشكل الموالي:

الشكل 1: تطور الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد الى الايموا

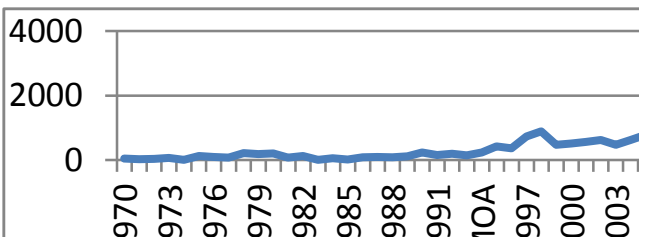

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على بيانات UNCTADSTAT

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أنّ تدفّقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد إلى الاتحاد الاقتصادي والنقدي لدول غرب إفريقيا يمكن تقسيمها إلى مرحلتين أساسيتين، حيث تميزت المرحلة الأولى بتذبذب في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد من سنة 1970 وحتى سنة 1994 رغم إنشائهم للاتحاد النقدي، حيث لم تتجاوز تدفقاته 200 مليون دولار أمريكي، إلا أنّ المرحلة الثانية منذ سنة 1995 فتميّزت بارتفاع متواصل وبوتيرة أسرع لتصبح حوالي 2640 مليون دولار أمريكي في سنة 2017 مقابل 422 مليون دولار أمريكي في أوّلها، ويرجع هذا إلى إنشاء الاتحاد الاقتصادي والنقدي في سنة 1994 الذي عمل على توفير المناخ الملائم وآليات أكثر فعالية من خلال حرية تنقّل الأشخاص والسلع والخدمات وكذا رأس المال،

ماعدا سنتي 2009 و2014 الذي عرف فيهما تراجعا بسبب الأزمة المالية العالمية وأزمة أسعار النفط على التوالي.

ب. الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط إفريقيا (السيماك)

ترجع فكرة إنشاء الاتحاد النقدي بين دول إفريقيا الوسطى إلى أفريل 1959م، عند إنشاء البنك المركزي الموحّد (BEAC)، ليحلّ محلّ مؤسّسة الإصدار لإفريقيا الاستوائية الفرنسية والكامرون، و إنشاء الاتّحاد الجمركي الاستوائي (UDE)، في ديسمبر 1959م، بين إفريقيا الوسطى، التشاد، غابون والكونغو. وفي سنة 1961م انضمّت الكاميرون للاتحاد. وفي 8 ديسمبر 1964م، تمّ التوقيع على معاهدة برازافيل بالكونغو، وتمّ إنشاء الاتّحاد الجمركي والاقتصادي لإفريقيا الوسطى (UDEAC)، والذي دخل حيّز التنفيذ في سنة 1966م. كما تمّ التوقيع في سنة 1973م على مواصلة اتفاقية التعاون النقدي، و تمّ نقل مقر البنك المركزي من باريس إلى ياوندي عاصمة الكامرون، في سنة 1977م، وكذا تعيين محافظ أفريقي و بالتالي تخفيض التمثيل الفرنسي في مجلس الإدارة. وفي سنة 1983م انضمت غينيا الاستوائية. [24]

وبعد تفاقم الأزمات الاقتصادية خلال الثمانينات، عملت دول الاتّحاد الجمركي و الاقتصادي لإفريقيا الوسطى تعزيز تكاملها، فاجتمعت في 16 مارس 1994، و وقّعت في نجامينا بتشاد على معاهدة إنشاء الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط إفريقيا (CEMAC)، حلّت محلّ الاتحاد في 1998، والتي تهدف إلى:

- إنشاء سوقٍ مشتركة، تقوم على حريّة تنقّل الأشخاص، السلع والخدمات، ورؤوس الأموال.
- وضع إدارة مالية موحّدة داخل الإتحاد.
- تحقيق بيئة آمنة لمزاولة الأنشطة الاقتصادية والتجارية بشكلٍ عام.
- توحيد السياسات و التشريعات داخل الدول الأعضاء.

وسيتم توضيح تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد الى الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط إفريقيا خلال الفترة 1970–2017 وذلك لمعرفة مدى قدرة التكامل

الاقتصادي بين هذه الدول في تعزيز الاستثمارات الأجنبية المباشرة، كما هو مبين في الشكل الموالي:

الشكل 2: تطور الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد الى السيماك

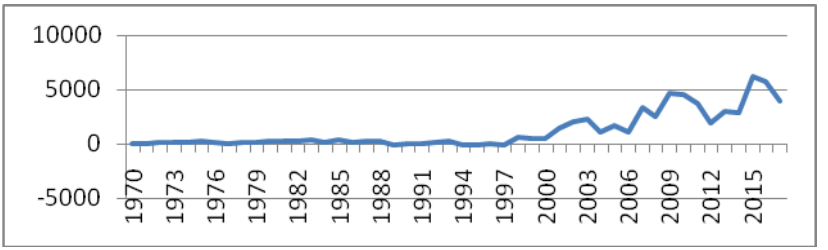

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على بيانات UNCTADSTAT

يتّضح من الشكل أعلاه أن ّهناك ثباتاً ملحوظاً من بداية الفترة وحتى سنة 1997، فقد كانت تدور حول متوسّط يقلّ عن 400 مليون دولار أمريكي سنوياً، ويعود هذا إلى ضعف الحوافز المالية وغير المالية الممنوحة له، أو للقيود المتعدّدة المفروضة عليه.

وابتداء من سنة 1998، وفي الفترة الثانية للتحليل، شهدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد للجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط إفريقيا طفرة كبيرة وصلت لذروتها في سنة 2015، فقد بلغت تدفقاته خلال تلك السنة ما يقرب من 6216 مليون دولار أمريكي، أي أنّها تزيد عن خمسة عشر أضعاف المتوسّط الذي شهدته في الفترة الأولى وهذا يعكس قدرة هذه الدول، بعد إنشاء الجماعة الاقتصادية والنقدية، على زيادة حجم و فرص الاستثمارات الأجنبية، لكن سرعان ما تراجعت في آخر فترة الدراسة لتصل إلى 3986 مليون دولار أمريكي، وعلى الرغم من هذا الانخفاض في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، إلا أنها ما زالت تتفوق كثيرا على متوسط بداية الفترة.

ت. السوق المشتركة لشرق وجنوب إفريقيا (الكوميسا):

ترجع جذور إنشاء السوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا إلى منتصف 1960م، بعدما حظيت فكرة التعاون الاقتصادي الإقليمي باهتمامٍ كبيرٍ، ميّز فترة ما بعد

الاستقلال في معظم إفريقيا، و في ظلّ هذه الظروف عقدت لجنة الأمم المتّحدة الاقتصادية لإفريقيا (ECA) اجتماع وزاري للدول المستقلة حديثا، في شرق وجنوب إفريقيا، في سنة 1965م، للنظر في مقترحات إنشاء آليةٍ لتعزيز التكامل الاقتصادي الإقليمي، و أوصى الاجتماع الذي عقد في لوساكا بزامبيا على إنشاء الجماعة الاقتصادية لدول شرق وجنوب إفريقيا. وفي سنة 1978م، اجتمع وزراء التجارة والمالية والتخطيط في لوساكا، وتمّت إقامة منطقة التجارة التفضيلية لشرق وجنوب إفريقيا (PTA)، في "إعلان نوايا لوساكا"، على مدى فترة 10 سنوات، لتتحوّل فيما بعد إلى سوقٍ مشتركة، وتمّ التوقيع على معاهدة إنشاء منطقة التجارة التفضيلية في لوساكا في 21 ديسمبر 1981، والتي دخلت حيّز التنفيذ في 30 سبتمبر 1982، بعد أن تمّ التصديق عليها من قبل تسع دول، هي أثيوبيا، أوغندا، جزر القمر، جيبوتي، زامبيا، الصومال، كينيا، ملاوي وموريشيوس، وانضمت بوروندي ورواندا إلى منطقة التجارة الحرّة في 1 يناير 2004.[25]

و تم التوقيع على معاهدة إنشاء السوق المشتركة لشرق وجنوب إفريقيا "الكوميسا"، في 5 نوفمبر 1993، في كمبالا بأوغندا، وتمّ التصديق عليها في مالاوي، يوم 8 ديسمبر 1994، لتحلّ محلّ منطقة التجارة التفضيلية السابقة (PTA) كما كان محدّد من قبل، وبذلك تأسّست "الكوميسا " كمنظّمة للدول ذات السيادة المستقلة الحرة، التي وافقت على التعاون من أجل تطوير مواردها الطبيعية والبشرية، خدمة لأفراد مجتمعها. و عموماً، تضمّ الكوميسا 19 دولة عضو، هي أثيوبيا، أوغندا، جزر القمر، جيبوتي، زامبيا، كينيا، ملاوي، موريشيوس، سيشل، بوروندي، كونغو، مصر، اريتيريا، زيمبابوي، سوزيلاندا، روندا، مدغشقر، ليبيا والسودان.

وتتمثّل أهداف الكوميسا فيما يلي:

- تحقيق التنمية المستدامة في الدول الأعضاء؛
- تشجيع التنمية المشتركة في كافة مجالات النشاط الاقتصادي من خلال تعزيز علاقات التعاون بين الدول الأعضاء؛
- العمل على خلق بيئة مواتية لجلب الاستثمارات الأجنبية؛

- العمل على تشجيع السلام والأمن والاستقرار بين الدول الأعضاء من أجل تعزيز التنمية الاقتصادية في المنطقة،
- العمل على تشجيع العلاقات بين الدول الأعضاء وبقية دول العالم، وكذا تبني المواقف المشتركة في المحافل الدولية؛
- العمل على تحقيق أهداف الجماعة الاقتصادية الإفريقية.

وسيتم عرض تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد للسوق المشتركة لشرق وجنوب إفريقيا(الكوميسا) من سنة 1970 والى غاية سنة 2017، بهدف تحديد قدرة إنشاء هذه السوق المشتركة على تعزيز الاستثمار الأجنبي المباشر تحديدا.

الشكل 3: تطور الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد الى الكوميسا

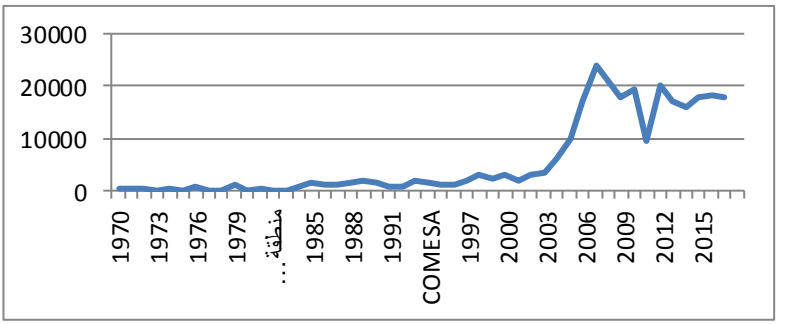

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على بيانات UNCTADSTAT

إنّ التطوّرات التي شهدها الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد للسوق المشتركة لشرق وجنوب إفريقيا كما هو موضح في الشكل أعلاه، يمكن تقسيمها إلى ثلاثة فترات رئيسية، وكانت السمة الرئيسية للفترة الأولى منذ سنة 1970 وحتى سنة 1981 ثباتا ملحوظا، فقد كانت تدور حول متوسط يقل عن 300 مليون دولار أمريكي سنويا، ويعود هذا إلى القيود المتعددة المفروضة عليه.

وابتداء من سنة 1982، وفي الفترة الثانية للتحليل، شهدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد للسوق المشتركة لشرق وجنوب إفريقيا ارتفاعا ملموسا مقارنة بالفترة الأولى حيث بلغ 1821 مليون دولار أمريكي في سنة 1993 مقابل 51 مليون دولار أمريكي في أولها، ويعود هذا إلى إنشاء منطقة التجارة التّفضلية.

أما الفترة الثالثة للتحليل، أي منذ سنة 1996، فتميزت بارتفاع كبيرا وبوتيرة أسرع من الفترة الثانية، فقد بلغت ذروته في سنة 2007 حيث بلغت تدفقاته حوالي 23972 مليون دولار أمريكي، وهذا يعكس قدرة هذه الدول، بعد إنشاء السوق المشتركة، على زيادة حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، لكن سرعان ما تراجعت في سنة 2011 لتصل إلى حوالي9335 مليون دولار أمريكي، إلا أنّ هذا الانخفاض في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لم يدم طويلا، ليرتفع مرة أخرى ليصل إلى 17746 مليون دولار أمريكي في سنة 2017.

ثانيا: الدراسة القياسية

من أجل معرفة أثر التكامل الاقتصادي على الاستثمار الأجنبي المباشر، تمّ استخدام طريقة التكامل المشترك لأنجل–غرانجر، وباستعمال بياناتٍ سنوية من سنة 1995 إلى غاية 2016، والتي استخرجت من قاعدة البيانات UNCTADSTAT، وذلك بتقدير المعادلة التالية:

$$FDI = c_0 + c_1 INTR + \varepsilon$$

علما أنّ:

FDI: يمثل الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد إلى المنطقة المتكاملة.

$INTR$: يمثل التجارة البينية بين الدول الأعضاء.

c_1, c_0: معلمات النموذج.

ε: المتغير العشوائي.

1. اختبار جذر الوحدة:

يسمح اختبار جذر الوحدة بمعرفة مدى استقرار السلاسل الزمنية موضع الدراسة، وتحديد درجة تكاملها، و يعتبر اختبار ديكي فولر الموسع من بين أهمّ الأساليب المستعملة في ذلك؛ حيث يتضمّن ثلاثة معادلات انحدارٍ مختلفة، تحتوي الأولى على الحدّ الثابث، و تحتوي الثانية الحدّ الثابت والاتّجاه العام، أما الثالثة فبدون حدٍّ ثابت و بدون اتّجاهٍ عام، ويتمّ اختبار فرضيتين، تتمثّل الأولى في فرضية العدم B=0:0H، والتي تعني وجود جذر الوحدة أو المتغيّر غير المستقر، إذا كانت القيمة

المطلقة t المحسوبة أصغر من القيمة المطلقة لـ t الجدولية، وهو ما يتطلّب إعادة الاختبار مرّةً أخرى، لكن بعد أخذ الفروق، أما الفرضية الثانية، فهي الفرضية البديلة B≠0:1H، التي تدلّ على استقرار السلسلة، وذلك إذا كانت القيمة المطلقة tالمحسوبة أكبر من القيمة المطلقة t الجدولية، ومتى وجدت السلسة الأصلية ساكنة عند المستوى؛ فهذا يعني أنّها متكاملة من الدرجة الصفر I(0)، أما إذا تطلّب الأمر أخذ الفروق(d... , 1,2) لجعلها مستقرّة، فنقول أنّها متكاملة من الدرجة (d) I.[26]
ويوضح الجدول التالي النتائج التي تمّ الحصول عليها:

الجدول 1: نتائج إختبار ديكي فولر الموسّع ADF

		FDI		INTR	
		tالمحسوبة عند المستوى	tالمحسوبة عند الفرق الأوّل	tالمحسوبة عند المستوى	tالمحسوبة عند الفرق الأوّل
الإيموا	قاطع	-0.79	-3.00	-0.39	-4.21
	قاطع واتّجاه زمني	-2.26	-4.05	-2.15	-4.50
	بدونهما	0.28	-2.17	1.38	-4.88
السيماك	قاطع	-1.79	-4.36	-1.14	-5.13
	قاطع واتّجاه زمني	-1.19	-4.67	-1.82	-5.00
	بدونهما	-0.52	-4.29	0.02	-5.05
الكوميسا	قاطع	-1.38	-5.74	-0.43	-3.59
	قاطع واتّجاه زمني	-2.14	-5.62	-1.83	-3.44
	بدونهما	-0.12	-5.61	1.19	-3.17

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على برنامج Eviews 9

علماً أنّ t الجدولية هي كما يلي:

الجدول رقم 2: t الجدولية عند 1% و 5% و 10%

	قاطع	قاطع و اتّجاه زمني	بدونهما
%1	-3.808546	-4.467895	-2.679735
%5	-3.020686	-3.644963	-1.958088
%10	-2.650413	-3.261452	-1.607830

المصدر: من مخرجات برنامج Eviews 9

نلاحظ من خلال الجدولين قبول فرضية العدم؛ لأنّ القيمة المطلقة لـ t المحسوبة أصغر من القيمة المطلقة لـ t الجدولية لجميع متغيّرات الدراسة، مما يعني وجود جذر الوحدة، وبالتالي عدم استقرار السلاسل الزمنية عند المستوى، لذلك نقوم بعد ذلك باختبار الفرق الأوّل، أين يتّضح لنا رفض فرضية العدم لأنّ قيمة t المحسوبة أكبر من قيمة t الجدولية مما يعني خلو السلاسل الزمنية من جذر الوحدة وبالتالي استقرارها عند الفرق الأول، ومنه نقول أن متغيرات الدراسة مستقرّة بعد أخذ الفرق الأوّل، وبالتالي فهي متكاملة من الدرجة الأولى.

2. تقدير معادلة انحدار التكامل المشترك:

بعد التأكد من استقرار السلاسل الزمنية للمتغيرات الدراسة وأنها متكاملة من نفس الدرجة ألا وهي الدرجة الأولى I(1) فسيتم تقدير العلاقة بين المتغيرات في الآجال الطويلة باستعمال طريقة المربعات الصغرى:

الجدول 3: معادلة انحدار التكامل المشترك

	المتغيّر التابع:FDI			
		المعاملات	الاحتمال	معامل التحديد المعدّل
الايموا	INTR	0.423226	0.0000	0.785446
	C_0	−178.9782	0.3963	
السيماك	INTR	1.280651	0.0001	0.584734
	C_0	619.7666	0.1936	
الكوميسا	INTR	0.914025	0.0000	0.641097
	C_0	1364.592	0.4597	

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على برنامج Eviews 9

يتبيّن من الجدول أعلاه ما يلي:

- ✓ القدرة التفسيرية للنموذج وهذا ما يدل عليه معامل التحديد المعدل 0,78 بالنسبة الايموا و0,58 بالنسبة السيماك و0,64 بالنسبة للكوميسا وبالتالي فان المتغير المفسر ألا وهو التجارة البينية تفسر حوالي 78%، 58%

و64% من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع وهو الاستثمار الأجنبي المباشر؛

- ✓ إنّ التجارة البينية تؤثر ايجابيا ومعنويا على الاستثمار الأجنبي المباشر في كل التكتلات، مما يدل على أنها قامت بتقدم كبير في دمج اقتصادياتها وبالتالي الاستفادة من مزاياه؛
- ✓ إنّ كل زيادة في التجارة البينية بنسبة 1% تؤدي الى زيادة في الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 42,3% في الايموا، وهو معنوي لان قيمة الاحتمال 0.0000 أقل من 5%؛
- ✓ إنّ كل زيادة في التجارة البينية بنسبة 1% تؤدي الى زيادة في الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 128,06% بالنسبة للسيماك، وهي معنوية لان قيمة الاحتمال 0.0001 أقل من 5%؛
- ✓ إنّ كل زيادة في التجارة البينية بنسبة 1% تؤدي الى زيادة في الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 91,4% بالنسبة للكوميسا، وهي معنوية لان قيمة الاحتمال 0.0000 أقل من 5%.

3. اختبار استقرارية سلسلة البواقي:

من أجل قبول علاقة التكامل المشترك يجب أن تكون البواقي e_t مستقرة عند المستوى وهي المزيج الخطي المتولد من علاقة الانحدار طويلة المدى:

$$e_t = FDI - \hat{a}_1 \text{INTR} - \hat{a}_0$$

وبيّنت نتائج اختبار ADF النتائج التالية:

الجدول 4: اختبار ديكي فولر الموسع ADF لبواقي الانحدار

		t المحسوبة عند المستوى
الايموا	قاطع	-3.67
	قاطع و اتّجاه زمني	-3.63
	بدونهما	-3.76
السيماك	قاطع	-3.84
	قاطع و اتّجاه زمني	-3.83
	بدونهما	-3.99
الكوميسا	قاطع	-3.34
	قاطع و اتّجاه زمني	-3.25
	بدونهما	-3.40

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على برنامج Eviews 9

يبيّن الجدول أعلاه أنّ سلسلة البواقي مستقّرة عند المستوى، لأنّ قيمة t المحسوبة أكبر من قيمة t الجدولية، مما يدلّ على وجود تكامل مشترك بين التجارة البينية والاستثمار الأجنبي المباشر.

1. نموذج تصحيح الخطأ:

بعد التأكد من استقرار السلاسل الزمنية للمتغيرات الدراسة عند نفس الدرجة ألا وهي الدرجة الأولى I(1)، ووجود علاقة تكامل مشترك فسيتم تقدير نموذج تصحيح الخطأ الذي يعمل على تعديل أي حالة غير متوازنة نحو التوازن في المدى الطويل، ويتم ذلك بإدخال البواقي المقدرة في معادلة الانحدار كمتغير مفسر متباطئ بفترة واحدة ، بالإضافة إلى إدخال الفروق للمتغيّرات الأخرى، وذلك كما يلي:

$$d(FDI) = a_0 + a_1 d(INTR) + a_3 ECT_{t-1}$$

مع العلم أنّ:

ECT معامل تصحيح الخطأ

a_3 معلمة قوة الرجوع الى التوازن التي يجب أن تكون معنوية وسالبة.

ونتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ موضحة في الجدول الموالي:

الجدول 5: نتائج نموذج تصحيح الخطأ

	المتغيّر التابع: D(FDI)		
	المتغيّرات المستقلّة	المعاملات	الاحتمال
الايموا	D(INTR)	0.062582	0.6460
	RESID02(-1)	−0.426784	0.0469
السيماك	D(INTR)	0.366660	0.5478
	RESID02(-1)	−0.470591	0.0333
الكوميسا	D(INTR)	0.574437	0.2618
	RESID02(-1)	−0.365499	0.0891

المصدر : من إعداد الباحثتين بالاعتماد على برنامج Eviews 9

يتبن من خلال الجدول أعلاه معنوية معامل تصحيح الخطأ مع الإشارة السالبة مما يدل على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة في التكتلات الاقتصادية محل الدراسة، مما يعني ان الاستثمار الأجنبي المباشر يتعدّل نحو قيمته التوازنية في كل فترة زمنية بنسبة 42,6% للايموا وبنسبة 47,05% للسيماك وبنسبة 36,5% للكوميسا، كما نلاحظ أن التجارة البينية غير معنوية لأن قيمة الاحتمال أكبر من 5% مما يعني عدم وجود علاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة البينية في الآجال القصيرة.

الخاتمة:

تبيّن لنا من خلال هذه الدراسة، أنّ التكامل الاقتصادي يلعب دوراً مهماً في تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر، في كلٍّ من الاتّحاد الاقتصادي والنقدي لغرب إفريقيا، والجماعة الاقتصادية والنقدية لإفريقيا الوسطى، والسوق المشتركة لشرق وجنوب إفريقيا، على الآجال الطويلة، و ذلك خلال الفترة 1995−2017، حيث أظهرت الدراسة القياسية النتائج التالية:

- إنّ جميع المتغيّرات مستقرّة عند الفرق الأوّل؛ مما يعني أنّها متكاملة من نفس الدرجة، و هذا ما يعني في نفس الوقت إمكانية وجود علاقة بينها في المدى الطويل؛

- من خلال تقدير معادلة التكامل المشترك، تبيّن لنا وجود علاقة طردية ومعنوية بين الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد والتجارة البينية؛ مما يعني أنّ تعميق التكامل الاقتصادي بين الدول الأعضاء له تأثير إيجابي على الاستثمار الأجنبي المباشر؛
- أوضح تقدير نموذج تصحيح الخطا أنّ معامله معنوي وسالب، مما يؤكّد مرة أخرى على وجود علاقة توازنية في الآجال الطويلة بين متغيّرات الدراسة؛
- عدم وجود علاقة بين متغيّرات الدراسة في الآجال القصيرة، وهو ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية، التي تؤكّد أنّ التكامل الاقتصادي يؤثّر على الاستثمار الأجنبي المباشر فقط في المدى الطويل.

وعموماً، توصلت هذه الدراسة، أنّ التكامل الاقتصادي يؤثّر إيجابيا على الاستثمار الأجنبي المباشر؛ وهو ما يعطي دفعاً أقوى للدول الأعضاء المعنية بهذه الدراسة نحو تحقيق المزيد من التنسيق والاندماج فيما بينها، بما يمكّنها من تعزيز قدراتها، للاستفادة أكثر من مزايا الاستثمار الأجنبي المباشر.

وتم التوصل من خلال هذه الدراسة الى التوصيات التالية:

- الاهتمام أكثر سواء بالتكامل الاقتصادي أو الاستثمار الأجنبي المباشر وعدم الاعطاء الأولوية لقضايا السلام؛
- احترام المراحل النظرية المعروفة للتكامل الاقتصادي؛
- التقليل من تعدد العضويات وتداخلها في التكتلات الاقتصادية الاقليمية بافريقيا؛
- التعريف بفرص الاستثمار التي تتميز بها الدول الافريقية وخصوصا دول الايموا، السيماك والكوميسا.

المراجع:

(1) Magnus Blomström and Ari Kokko **" Regional Integration And Foreign Direct Investment"**, Working Paper Series in Economics and Finance No. 172 May 1997.

(2) Francesca Di Mauro**" The Impact Of Economic Integration On Fdi And Exports: A Gravity Approach "** centre for european policy studies, 2000.

(3) Florence Jaumotte " **Foreign Direct Investment and Regional Trade Agreements: The Market Size Effect**"Revisited, IMF Working Paper WP/04/206, 2004.

(4) Ting Gao **" Foreign Direct Investment And Growth Under Economic Integration "** Journal of International Economics, 2005.

(5) Amany Fakher **"The impact of economic integration on FDI: applied study on ASEAN"** International Journal of Trade and Global Markets, 2012, vol. 5.

(6) عبد المنعم السيد علي"**الاتحاد النقدي الخليجي والعملة الخليجية المشتركة**"مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، ط1، 2008.

(7) مصطفى عبد العزيز مرسي"**التكامل الاقتصادي والوظيفة الجديدة:مدخل نظري مع إشارة إلى التجربة الخليجية**"حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية، الكويت، 2003.

(8) Bela Balassa **"The Theory of Economic Integration** "R.D. Irwin, 1961 ,p1.

(9) كامل بكري"**التكامل الاقتصادي**" المكتب العربي الحديث،الاسكندرية، سنة 1984.

(10) حسين عمر"**التكامل الاقتصادي أنشودة العالم المعاصر:النظرية والتطبيق**" دار الفكر العربي، القاهرة، ط1، سنة1998.

(11) حسان خضر" **الاستثمار الأجنبي المباشر، تعاريف و قضايا**"، مجلة جسر التنمية، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الأقطار العربية، السنة الثالثة، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، سنة 2004.

(12) United nations**"World investment report 2010, Investing in a Low-Carbon Economy, methodological note**" NEW YORK and GENEVA , 2010 .

13 Yves Simon et Delphine Lautier "**finance internationale**" 9e édition , Economica, paris, 2005.

(14) نزيه عبد المقصود محمد مبروك " **الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية** " دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، سنة 2007.

(15) Ayse Bertrand " **Mergers and acquisitions (M&As), Greenfield investments and extension of capacity**" direct investment technical expert group (DITEG), 2004.

(16) حسين العسرج"**سياسات تنمية الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان العربية**"، سلسلة رسائل بنك الكويت الصناعي، رقم 83، الكويت، ديسمبر 2005.

(17) مركز المشروعات الدولية الخاصة"**الاستثمارات الأجنبية المباشرة**" القاهرة، سنة 2004.

(18) أحمد عبد العزيز& وآخرون"**الشركات المتعدّدة الجنسيات و أثرها على الدول النامية**" مجلّة الإدارة و الاقتصاد، العدد الخامس و الثمانون، جامعة المستنصرية، العراق، سنة 2010.

(19) رتان بهاتيا " **تجربة الاتحاد النقدي لغربي افريقيا**" بحوث ومناقشات ندوة التكامل النقدي العربي: المبررات–المشاكل–الوسائل، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، ط 3، سنة 1986.

(20)http://www.uemoa.int/Pages/UEMOA/L_UEMOA/Historique.aspx

(21) Sampawende Jules-Armand Tapsoba " **Intégration Monétaire Africaine et Changements Structurels: Commerce, Partage des Risques et Coordination Budgétaire** " Thèse de Doctorat, Université d'Auvergne Clermont-Ferrand I, 2009.

(22) محمد محمود الامام"**تجارب التكامل العالمية ومغزاها للتكامل العربي**"مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، سنة 2004.

(23) http://www.uemoa.int.

(24) http://www.cemac.int/apropos.

(25)http://about.comesa.int/index.php?option=com_content&view=article&id=95&Itemid=191.

(26) Regis Bourbonnais " **Économétrie Manuel et exercices corriges** "8 éd, Dunod, Paris, 2011.

مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية ISSN: 2335-1039
المجلد:09 العدد: 05 السنة 2020 ص64 - 86

تاريخ الإرسال: 2019/07/09 تاريخ القبول: 2020/08/20

المنطقة الحرة "بير أم كرين" ودورها في ترقية الصادرات الجزائرية: الوعود والآفاق

(The free zone "Bir Um Grein" and its role in promoting the Algerian exports: promises and prospects)

د. إيمان بوعكاز [*1]، د. أميرة بحري[2]

[1]جامعة باتنة 1 (الجزائر)، iman.bouakaz@univ-batna.dz

[2]جامعة باتنة 1 (الجزائر)، amira.bahri@univ-batna.dz

الملخص:

إن ترقية الصادرات خارج المحروقات أصبح ضرورة ملحة تفرضها التحديات التي تواجه الاقتصاد الجزائري، كون أن التقلبات التي يعرفها قطاع المحروقات أصبحت تهدد استقرار الاقتصاد الوطني. ولذا تبرز المناطق الحرة كواحدة من الاستراتيجيات الهامة لتطوير الصادرات خارج قطاع المحروقات، حيث شرعت الجزائر وبالتعاون مع موريتانيا بتأسيس منطقة حرة تمكن الجزائر من تنمية الصادرات الجزائرية نحو موريتانيا وإفريقيا الغربية وإحياء البعد الإفريقي في الانفتاح الاقتصادي نحو الخارج.

الكلمات المفتاحية: منطقة حرة، صادرات جزائرية، انفتاح اقتصادي.

Abstract:

The promotion of exports outside hydrocarbons has become an urgent necessity facing the Algerian economy due to the instability in the hydrocarbon markets threatening the stability of the national economy. For this reason, free zones are one of the important strategies for the development of the exports outside the hydrocarbons sector. Algeria has established in cooperation with Mauritania, a free trade zone enabling Algeria to develop Algerian

*المؤلف المرسل

exports to Mauritania and West Africa and revive the African dimension and promote economic openness on Africa.

Keywords :
Free zone, Algerian exports, Economic openness

مقدمة:

تمثل المناطق الحرة ظاهرة اقتصادية تحولت إليها العديد من الدول وخاصة النامية كأداة لتحفيز النمو الاقتصادي، إذ يعرف العالم منذ منتصف القرن الماضي وتيرة متسارعة في نمو المناطق الحرة من حيث عددها وأنواعها، وقد ظهر هذا جليا في الدول النامية والتي تحرص على إنشاء مناطق حرة بهدف دفع وتيرة التنمية الاقتصادية، استقطاب الاستثمارات الأجنبية والمحلية وترقية صادراتها، فالمناطق الحرة تشتمل على العديد من الخصائص والمميزات التي يمكن توظيفها لتحقيق من أجل استقطاب الاستثمارات المحلية والأجنبية.

والجزائر واحدة من الدول التي وضعت استراتيجية جديدة لترقية صادراتها اعتمادا على المناطق الحرة حيث شرعت الجزائر وبالتعاون مع موريتانيا في انشاء منطقة حرة تمكن الجزائر من تنمية الصادرات الجزائرية نحو موريتانيا وإفريقيا الغربية.

إشكالية البحث:

في ظل الوضع الاقتصادي الحالي والمتميز بسيطرة الصادرات من المحروقات على هيكل الصادرات الجزائرية، ونتيجة لما يتميز به هذا النوع من الصادرات من لا استقرارية، تبرز ضرورة البحث عن أساليب جديدة لترقية الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات.

وعليه، يمكن طرح الإشكالية التالية:

ما مدى أهمية منطقة التبادل الحرة "بير أم كرين" في ترقية الصادرات الجزائرية؟

الهدف من البحث:

الهدف من هذا البحث هو دراسة الخصائص والمميزات التي تتمتع بها المناطق الحرة من حيث علاقتها بترقية الصادرات وابراز تحديات انجاح المنطقة الحرة –بير أم كرين–، وكذا بيان مدى إمكانية الاستفادة منها لتصدير المنتجات الجزائرية.

هيكل البحث:

قصد الإحاطة بمختلف عناصر البحث، تم تقسيم الدراسة إلى محورين رئيسيين هما:

1- مفهوم المناطق الحرة ومتطلبات نجاحها؛

2- المناطق الحرة كوسيلة لتعزيز الصادرات الجزائرية.

1- مفهوم المناطق الحرة ومتطلبات نجاحها

عرف مصطلح المناطق الحرة تطورا سريعا منذ ظهوره كما تعددت الصياغات التي تعبر عن مفهوم المنطقة الحرة نتيجة لتعدد أهداف تبني هذه المناطق، فمنها التجارية، الصناعية والخدماتية... إلا أنها تنتهي جميعا عند الغايات نفسها، فهي من بين الآليات الاقتصادية العالمية والتي تساعد على تنمية حجم المبادلات التجارية بين الدول بفضل المزايا التي تقدمها هذه المناطق في تحرير وفك العراقيل على حرية تدفق السلع والخدمات وعلى خلق ديناميكية واسعة لانتقال الاستثمارات الأجنبية المباشرة لهذه المناطق.

1-1 تعريف المناطق الحرة:

تعددت الصياغات التي تعبر عن مفهوم المناطق الحرة حيث حدث تحول في مفهوم المناطق الحرة من المفهوم التقليدي إلى الحديث، فالتعريف التقليدي يبنى على أن الهدف من المناطق الحرة هو فقط زيادة الصادرات من خلال الترويج اعتمادا على الخصائص الطبيعية (موقع المنطقة واحتكار القطاع العام لإدارتها وتشغيلها، وتوجيه الاستثمار الأجنبي المباشر محددة بمستوى منخفض من الضرائب).

ومن بين التعاريف المقترحة من هذا المنظور أن المنطقة الحرة "منطقة محددة بسياج أو جدار ولها نقاط مراقبة للدخول والخروج يتم فيها منح مزايا اقتصادية ومالية محددة لتشجيع الصادرات" [1].

بينما يتعدى المفهوم الجديد للمناطق الحرة لكون الهدف منها هو جذب الاستثمار الأجنبي المباشر بمستويات معينة كاستيعاب العمالة أو كثافة رأس المال أو صناعات عالية التكنولوجيا واحداث الترابط بين المناطق الحرة والسوق المحلى من خلال التكامل الاقتصادي وإتاحة استخدامات متنوعة للمناطق الحرة. كما ظهر تعبير جديد للمناطق الحرة وهو قدرتها على خلق بيئة أعمال صديقة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر [2].

ومن بين التعاريف المقترحة من هذه الزاوية: " أن المنطقة الحرة قطعة محددة من الأرض الوطنية معزولة بأسوار تكون قريبة من الموانئ أو المطارات أو التقاء الطرق أو المنافذ الحدودية ولا تخضع لقوانين البلد، إذ لها قوانينها وأنظمتها الخاصة التي تسهل لها ممارسة أعمالها التي أقيمت لأجلها بكل حرية ويسر بما يسمح بدخول الواردات إليها بدون رسوم أو تعريفات جمركية، وتقوم لاحقاً بإعادة تصدير المنتجات والسلع منها بعد إجراء التعديلات اللازمة عليها، وتعمل هذه المزايا على استقطاب مختلف الاستثمارات المحلية الأجنبية" [3].

انطلاقا مما سبق، **يمكن تحديد خصائص المناطق الحرة [4]:**

– **نظام جبائي مرن:** إذ أن الخاصية الأساسية للمناطق الحرة تكمن في النظام المرن الذي يخضع إليه المتعاملون وكذلك العمليات الممارسة داخل المنطقة، فهي تمنح الامتيازات في إطار الإجراءات المحفزة في مجال الاستثمار وبالخصوص من الناحية الجبائية على غرار المحيط الاقتصادي الدولي أو الاقليمي الذي تنتمي إليه.

– **الشمولية والعالمية:** وهو تفتح المناطق الاقتصادية على مجالات الاستثمار الخارجي لكل المتعاملين الاقتصاديين الذين يرغبون في إقامة مشاريعهم الاستثمارية في هذه المناطق دون الأخذ بعين الاعتبار جنسياتهم الأصلية.

– **المساواة:** كل المتعاملون الاقتصاديون سواء كانوا أجانب أو محليين يتمتعون بنفس الحقوق وعليهم نفس الواجبات داخل المنطقة الاقتصادية الحرة بدون استثناء.

– **غياب البيروقراطية:** إن العمليات التي تتم في المنطقة الحرة لا تخضع إلى عراقيل إدارية في التسيير حيث أن الاجراءات الإدارية داخل المنطقة يجب أن تتم بصفة سريعة وبسيطة دون تعقيدات أو مشاكل متعلقة بنوعية التسيير.

1-2 التطور التاريخي للمناطق الحرة:

إن فكرة المناطق الحرة هي فكرة قديمة فأول منطقة حرة في التاريخ العالمي وجدت بالجزيرة اليونانية Délos في بحر Egée منذ حوالي 2000 سنة وضعت لتخص بنظام

خاص يتمثل في تبسيط القوانين وتقليص الإجراءات البيروقراطية والرسوم لتصبح هذه المنطقة مركزا مشهورا للتجارة العالمية. ليستخدم بعد ذلك الرومان فكرة المناطق الحرة حيث تم استخدام الإعفاءات الجمركية لخلق حوافز ومميزات لتسهيل حركة التجارة.

وقد تطور مفهوم المناطق الحرة عبر الزمن فبعد أن كانت تقام على مساحات صغيرة من الموانئ أو على الحدود، اتسعت مساحتها وأصبحت تشمل مدنا بأكملها، كما أنشئت بعض المناطق الحرة داخل الدولة نفسها، فبعد أن كان الهدف من إنشائها في أول الأمر التخزين فقط، وتنشيط التجارة العابرة تطورت للقيام ببعض العمليات الصناعية البسيطة لتتطور إلى إقامة الصناعات الثقيلة [5].

وخلال منتصف القرن السادس عشر وحتى بداية القرن التاسع عشر (الحقبة التي ساد فيها الفكر التجاري) نشأ في العديد من الدول الأوروبية ما يسمى بدول المدينة Citystate وبها موانئ حرة لتسهيل حركة السلع وتخزينها وتداولها بدون ضرائب جمركية، وعلى الرغم من تطبيق سياسة الحماية في مختلف الدول الأوروبية فلم يخضع العديد من موانئها لتنظيمات التجارة الخارجية مثل" فينيسا ومرسيليا وهامبورج وبريمن".

وقد أخذت المناطق الحرة تنمو وتنتشر عبر موانئ البحر الأبيض المتوسط خلال القرون الوسطى وإبان الثورة الصناعية وهو الأمر الذي أدى إلى بعث مناطق تجارية حرة داخل المستعمرات، فأقامت إنجلترا منطقة حرة في ميناء جبل طارق بالمغرب سنة 1704، وفي مالطا والزنجي بار سنة 1832 وهونغ كونج سنة 1841. وخلال القرن التاسع عشر تم إنشاء عدد المناطق الحرة في أوروبا بحيث أحدثت السلطات الألمانية والإيطالية والدنماركية وغيرها مناطق حرة في الموانئ البحرية لها من هامبورغ سنة 1888، تريستا ونابولي سنة 1896، غير أنه في القرن العشرين أهملت الدول الأوروبية خاصة بعد الحرب العالمية المناطق الاقتصادية الحرة.

أما في باقي دول العلم فقد انكمش إنشاء المناطق الحرة بعد الحرب العالمية الثانية خصوصا سنة 1930 إبان أزمة الكساد العالمي لتعود وتنشط بعد الحرب العالمية الثانية وحتى أواخر الخمسينيات بقي نشاط المناطق الحرة مقتصرا على النشاط التجاري إلى أن أنشئت أول منطقة حرة في العصر الحديث سنة 1959 في مطار شانون الدولي بإيرلندا، وقد وصل عدد العاملون بها حوالي 8000 عامل، وقدر حجم الاستمارات المقامة بها بحوالي 3 مليون جنيه استرليني، و5 مليون جنيه استرليني سنويا.

وقد تطورت أهمية وأنشطة المناطق الحرة وفقا للتطورات الاقتصادية والتجارية والدولية نتيجة للتطور السريع لوسائل النقل والاتصالات ومتطلبات الصناعة ومحاولات تخفيض التكاليف، وفتح الأسواق الخارجية للصادرات ومن ثم استحداث مناطق متخصصة كالمنطقة الحرة للتكنولوجيا المعروفة بمدينة دبي للأنترنيت التي تعد أول منطقة حرة في العالم للأعمال الالكترونية وكذا المناطق الحرة الإعلامية كتلك المتواجدة بمصر والأردن أو المناطق الحرة ذات الأنشطة النوعية التخصصية أو مناطق السلع الواحدة كالمنطقة الحرة لتجارة البن بزيمبابوي، منطقة المجوهرات في تيلاند، المنطقة الحرة بالنيجر للغاز والنفط [6].

كما تزايد عدد المناطق الحرة وبأشكال متعددة وأهداف مختلفة كفكرة للتوسع الاقتصادي بدون أية قيود، وقد اتسعت المناطق الحرة في مختلف أنحاء ليبغ عددها سنة 2008 ما يقدر بـ 1735 منطقة، موزعة على 133 بلد.

1-3 أنواع المناطق الحرة [7]:

يمكن تصنيف المناطق الحرة لثلاث مجموعات رئيسية وذلك حسب عدد النشاطات المتواجدة فيها، نوعية النشاط الممارس بها وحسب عدد الدول الأعضاء المشاركة في إنشاءها.

1-3-1 حسب عدد النشاطات المتواجدة فيها: وتنقسم إلى:

أ. المناطق الحرة العامة: تتسم بحرية النشاط الاقتصادي لجميع التجار والشركات والمؤسسات والهيئات الاقتصادية التي يسمح لها بممارسة نشاطاتها سواء كانت التجارية أو المالية أو الصناعية.

ب. المناطق الحرة الخاصة: هي تلك المناطق التي تنشأ داخل الدوائر الجمركية أو داخل البلاد، وتهدف إلى إقامة مشروع ذو أغراض محددة، ويتم تحديد قوانين خاصة لهذا المشروع.

1-3-2 حسب نوعية النشاط الممارس فيها:

أ. المناطق الحرة التجارية: يقوم نشاط المنطقة الحرة التجارية على استيراد السلع من خارج البلد أو من داخله بغرض تصنيعها وبيعها، وقد تجرى عليها بعض العمليات البسيطة المرخص بها والتي تتناول شكل البضاعة دون المساس بجوهرها كالفرز والتعبئة والتغليف...

ب. المناطق الحرة الصناعية: المنطقة الحرة الصناعية عبارة عن قاعدة لقيام الوحدات الصناعية الوطنية والخارجية، لها الحق في استيراد مواد الاستثمار من معدات ومواد أولية ضرورية لعملية الإنتاج، ومن ثم تصبح هذه المنطقة عبارة عن مستودع كبير محروس من طرف مصلحة الجمارك يجمع تحت رايته المناطق ذات الوجهة الصناعية المتضمنة لمناطق حرة صناعية لتصدير، مناطق حرة للمؤسسات أو مناطق التشغيل والعمل.

جـ. مناطق الخدمات الحرة: وتضم مناطق حرة مالية ومناطق جبائية.

– المناطق الحرة المالية: ينشط في هذا النوع من المناطق مختلف البنوك ومؤسسات التأمين على اختلاف أنواعها مما يمكنها من ممارسة نشاطها بكل حرية.

– المناطق الجبائية: وهي عبارة عن بلدان أو إقليم تمنح لأشخاص الطبيعيين أو المعنويين المقيمين فيها نظاما خاصا مقارنة بالبلدان المجاورة أو بالمعدل العام عبر العالم، يستفيدون بموجبه بمزايا ضريبية تمكنهم من الإفلات من الضرائب المفروضة في

بلدانهم الأصلية أو الاستفادة من نظام ضريبي أكثر تحفيزا من بلدانهم لاسيما فيما يخص الضريبة على المداخيل، ولذا تعرف هذه المناطق الحرة بالجنات الضريبية.

د. المناطق السياحية: وتتألف من محلات خارج الضرائب وتتمركز بالمطارات، وتميل هذه المناطق عموما لتسهيل بيع التجزئة للمواد الاستهلاكية إلى السياح.

1-3-3 حسب عدد الدول الأعضاء المشاركة بها: وتنقسم إلى قسمين:

أ. المناطق الحرة الوطنية: وهي تخص دولة واحدة حيث تنشأ في حدود إقليمها السياسي.

ب. المناطق الحرة الدولية (المشتركة): وهذا النوع ينظر له كأحد أدوات العمل الاقتصادي المشترك على الصعيدين الاقليمي والعالمي حيث تقام مشاريع بين دولتين أو أكثر من قبل القطاع العام أو القطاع الخاص وتعمل ضمن قوانين المنطقة الحرة. ويقام هذا النوع إما في مناطق حدودية أو في أي جزء من أراضي الدول المشاركة فيها.

1-4 مقومات إنشاء المناطق الحرة وأهميتها الاقتصادية:

إن إنجاح المنطقة الحرة يتطلب توفير العديد من المقومات والتي من شأنها أن تتفاعل فيها لتحقيق المناخ الجيد لاستقبال الاستثمارات الأجنبية أو المحلية وتوفير مختلف الإمكانيات المادية والمعنوية لاستقطاب مختلف الاستثمارات المحلية والأجنبية.

1-4-1 مقومات إنشاء المناطق الحرة:

لابد من توفر مجموعة من المقومات في أي منطقة حرة حتى تساعد على إنجاح وتحقيق الأهداف المرجوة، ومن بين هذه المقومات:

أ. **المقومات السياسية والأمنية** [8]: إن استحداث أي منطقة حرة هو قرار سياسي قبل أن يكون قرارا اقتصاديا أو تشريعيا، حيث يتطلب التوافق في المصالح والسياسات. أو على الأقل عدم التعارض بين استراتيجيات البلد المضيف والشركات المتعددة الجنسيات والمنطقة الحرة المزمع إنشاؤها، إذ أن توفر المناخ السياسي والأمني في الدولة المضيفة والعلاقات الوطيدة بين دول الجوار من المقومات الأساسية لإنشاء المناطق الحرة.

ب. المقومات التشريعية [9]: تتمثل في الأساس القانوني لإنشاء المنطقة الحرة وإدارتها والمزايا والحوافز التي توفرها للمستثمرين، إضافة للثبات النسبي فيها ووضوحها وتوفر نظم قضائية تحمي سلطة القانون وأطر تشريعية تمنع الاحتكار سواء في القطاع العام أو

الخاص، وتحد من الفساد الإداري وتعزز روح المنافسة والانفتاح واقامة نظام رقابي يتسم بالشفافية والفعالية والعدالة.

جـ. المقومات الاقتصادية [10]: وتتضمن توفر بيئة مستقرة اقتصاديا ومتحررة من التدخلات الحكومية بمعدل نمو اقتصادي جيد ونظام مالي فاعل يتوفر على إشراف وضوابط عمل البنوك والأسواق المالية والمؤسسات المالية الأخرى والالتزام بحسن التنظيم والالتزام بنظم المراجعة والتدقيق وفقا لمعايير الدولة، وتوفر عوامل إنتاج رخيصة بما يسمح بتخفيض تكاليف النقل.

إن توفر كل هذه العناصر يمثل بيئة جذابة للاستثمارات الأجنبية لهذه المناطق الحرة.

د. المقومات البشرية [11]: **وتتمثل** في توفر اليد العاملة الماهرة والرخيصة فالشركات الأجنبية التي تنشط في المناطق الحرة تعتمد على عاملان متكاملان في تقويم العمل وهما المهارة–البراعة والمرونة من أجل سرعة الانتقال من العمل في المشروعات المقامة داخل الدولة إلى المشروعات المقامة في المنطقة الحرة.

1-4-2 الأهمية الاقتصادية للمناطق الحرة:

ترجع الأهمية الاقتصادية للمناطق الحرة إلى أنها خطوة يتم من خلالها الاستجابة للمتغيرات الاقليمية والعالمية التي من شأنها زيادة حدة المنافسة الاقتصادية بعد أن أصبح من المسلم به أن الدولة لا تستطيع أن تنشط بمعزل عما يجري من أحداث وتغيرات متلاحقة، وعليه تحقق المناطق الحرة العديد من المكتسبات الاقتصادية من خلال [12]:

– تنمية المبادلات التجارية بشكل عام، إذ تؤدي فلسفة المناطق الحرة القائمة على حرية انتقال السلع والخدمات بدون خضوعها لأية قيود جمركية وكمية إضافة إلى مرونة الإجراءات المتبعة لتخفيض الكلفة على التجار والمستثمرين إلى زيادة قدراتهم التنافسية؛

– المساهمة في تطوير وتنمية المناطق والأقاليم التي تقام بها المنطقة الحرة نظرا للتأثير الإيجابي على مختلف القطاعات الاقتصادية المرتبطة بنشاط المناطق الحرة؛

– تحقيق التكامل الصناعي من خلال إقامة صناعات تكون مكملة لصناعات في مناطق حرة أخرى أو خارج المناطق الحرة إذ أن كثير من المنتجات لم تعد تصنع في مصنع

واحد بل يتم إنتاجها في مصانع واقعة في عدة بلدان ويتم تجميعها في منطقة حرة بقصد تصديرها للأسواق العالمية؛

– استغلال الموارد الطبيعية (المواد الأولية) فبدلا من تصدير هذه الموارد والمواد بصورتها الأولية وبأسعار متدنية جدا فإنه يمكن إقامة مشاريع صناعية يتم فيها إجراء عمليات تصنيع وتحصيل لهذه المواد مما يضيف قيمة لها تؤدي إلى رفع أسعارها وتحقيق فوائض مالية تحسن من وضع الموازين التجارية للبلدان المشتركة في إقامة المناطق الحرة؛

– توفر صيغة المناطق الحرة المشتركة الفرصة للمستثمرين في الدول المعنية من الاشتراك في العمليات الإنتاجية وتبادل الخبرات كون أن تشارك الإنتاج يحقق ميزة تراكمية.

ونتيجة لهذه المزايا الاقتصادية المتعددة تعرف المناطق الحرة عبر العالم توسعا ملحوظا على اختلاف أشكالها والتي تمثل وضرورة ملحة لإعادة تكييف الاقتصاديات النامية وأحد السمات المميزة لاقتصاديات القرن الواحد والعشرين.

2- المناطق الحرة كوسيلة لتعزيز الصادرات الجزائرية:

يمثل التصدير قدرة البلد أو المؤسسة على تسويق المنتجات لخارج حدودها الجغرافية، وهذا بغرض تحقيق أهداف من أرباح وقيمة مضافة ونمو اقتصادي داخلي وخلق فرص عمل والاحتكاك باقتصاديات الدول من أجل الاستفادة من التكنولوجيا المتطورة والطرق التسييرية الحديثة. ويعتبر التوجه التصديري أولوية هامة وخيارا اقتصاديا تنمويا بالنسبة للدول المتقدمة والنامية على حد السواء كما أنه يمثل قاطرة للنمو الاقتصادي وذلك في ظل الافتراض الضمني بأن انتعاش الصادرات يحقق تشغيلا للطاقات الانتاجية، ويسمح بتبني تكنولوجيا رفيعة المستوى فضلا عن مصادر هامة للعملة الصعبة.

والجزائر من بين الدول النامية الساعية للتحول نحو الاقتصاد الحر، ولكن لم تواكب هذه المرحلة الانتقالية بشكل فعال كون أن مداخيلها تعتمد على مصدر أساسي وحيد وهو

الجباية البترولية. ومن هنا تبرز المناطق الحرة كاستراتيجية ناجعة من أجل بناء اقتصاد متنوع ومنتج [13].

2-1 واقع قطاع الصادرات في الجزائر

تمثل المحروقات أساس الصادرات الجزائرية خلال سنة 2017 بحصة 94.54% من القيمة الإجمالية للصادرات، بزيادة قدرها 16.45% مقارنة بسنة 2016. الصادرات خارج المحروقات لا تزال هامشية بـ 5.46٪ من القيمة الاجمالية للصادرات ما يعادل 1.89 مليار دولار والتي سجلت زيادة قدرها 5.21% مقارنة بسنة 2016.

الشكل رقم (1): تطور حجم الصادرات الجزائرية للفترة (2005-2017)

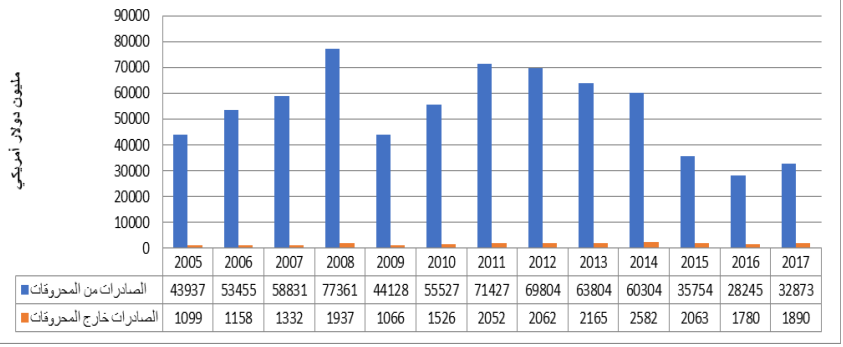

	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
الصادرات من المحروقات	43937	53455	58831	77361	44128	55527	71427	69804	63804	60304	35754	28245	32873
الصادرات خارج المحروقات	1099	1158	1332	1937	1066	1526	2052	2062	2165	2582	2063	1780	1890

Source: www. andi.dz, visité le : 01/12/2018.

نلاحظ من خلال الشكل البياني سيطرت الصادرات النفطية على هيكل الصادرات الجزائرية، حيث يعتمد التنوع السلعي للصادرات الجزائرية على عدد محدود من السلع، حيث أن قدرة الجزائر على المحافظة على حصصها في الأسواق الدولية عليها، وبالتالي فإن إيراداتها مرتبطة بتقلبات الأسواق الدولية لهذه السلع المصدرة ومدى وجود طلب عليها. في حين ظلت الصادرات من المنتجات خارج النفط (التنوع السلعي) تمثل قيمة هامشية من مجموع الصادرات؛ تتكون حسب أهميتها النسبية التالية [14]:

- المواد النصف مصنعة والتي تمثل حصة 3.98% من الحجم الاجمالي للصادرات، ما يعادل 1.38 مليار دولار أمريكي؛
- السلع الغذائية بحصة 1% أي بـ 348 مليون دولار أمريكي،

– المواد الخام وسلع المعدات الصناعية بحصة مطلقة بنسبة 0.21 %؛

– السلع الاستهلاكية غير الغذائية بحصص مرتقبة بـ 0.06%.

2-2 دراسة التوزيع الجغرافي للدول المتعاملة مع الجزائر خارج المحروقات

ترتبط الجزائر مع العالم الخارجي وفق معاملات ذات طابع اقتصادي، والهدف من ذلك معرفة مدى الاعتماد على دولة واحدة أو تكتل اقتصادي واحد في تسويق المنتجات الجزائرية نحو الأسواق الأجنبية، وتكمن الفائدة التسويقية من دراسة النمط الجغرافي للصادرات هو إجراء التصنيف المبدئي للدول التي تشكل فرص سوقية من حيث التقارب الجغرافي والثقافي [15]:

– التقارب الجغرافي: يتيح للمؤسسات الجزائرية فرص التصدير إلى البلدان القريبة من حيث الموقع، وذلك لتحقيق وفورات في تكاليف المواد المصدرة مما يزيد من تنافسية السلع المصدرة؛

– التقارب الثقافي: كالدين واللغة والعادات الاستهلاكية والأذواق والسلوك الشرائي: حيث يسمح للمؤسسات الجزائرية المصدرة بتنميط منتجاتها إلى كل الأسواق المستهدفة بدل التعديل أو التكييف المحلي الذي يثبط من قدرة المؤسسات الجزائرية خاصة الصغيرة والمتوسطة، في مواجهة الاحتياجات المختلفة لكل سوق.

ولدراسة النمط الجغرافي للتجارة الخارجية في شقه المتعلق بالتصدير يبين الجدول أسفله أهم الدول التي تستورد من الجزائر خارج المحروقات:

الجدول 1: التوزيع الجغرافي للدول المتعاملة مع الجزائر لسنة 2017

بلد الاستيراد	الحجم (مليون دولار)	النسبة المئوية
إيطاليا	5548	**15,96**
فرنسا	4492	**12,92**
إسبانيا	4142	**11,91**
و-م-أ	3394	**9,76**
البرازيل	2082	**5,99**
تركيا	1960	**5,64**
هولاندا	1849	**5,32**
بريطانيا	1611	**4,63**
البرتغال	917	**2,64**
بلجيكا	892	**2,57**
الهند	860	**2,47**
تونس	751	**2,16**
الصين	695	**2**
جمهورية كوريا	692	**1,91**
كندا	665	**87,88**
المجموع الفرعي	**30550**	**100**

Source: www. andi.dz, visité le : 01/12/2018.

نلاحظ أنه في سنة 2017 مثلت إيطاليا أكبر متعامل اقتصادي مع الجزائر خارج المحروقات، حيث تستورد ما قيمته 5548 مليون دولار بنسبة 15.96% من هيكل الصادرات الجزائرية خارج المحروقات، تليها فرنسا بقيمة إجمالية تصل إلى 4492 مليون دولار، ثم المرتبة الثالثة إسبانيا بقيمة 4142 مليون دولار. وعلى هذا الأساس يمكن القول بأن دول الحوض المتوسط وبحكم موقعها الجغرافي وكذا الروابط التاريخية المتينة

قد ساعد بشكل كبير في تطوير علاقاتها التجارية مع الجزائر، في حين يبقى التعامل مع الدول العربية أو إفريقيا الغربية ضئيلا أو شبه منعدم عدى بعض دول الجوار كتونس والتي بلغت قيمة الصادرات إليها نحو 751 مليون دولار سنة 2017.

2-3 الإطار التحفيزي لترقية الصادرات الجزائرية خارج المحروقات:

بهدف ترقية الصادرات خارج المحروقات قامت السلطات العمومية بمجموعة من الاجراءات والتي من بينها نذكر الإصلاحات المتصلة بالتجارة الخارجية والتي تهدف إلى تنويع صادراتها المعتمدة بأكثر من 93% على المحروقات، إذ أن الصادرات خارج قطاع المحروقات التي لا تتعدى 1.6 مليار دولار، أي ما يمثل تقريباً 7% من إجمالي صادرات الجزائر. ومن بينها نذكر:

2-3-1 الإطار القانوني:

تم سنة 1991 إنشاء إطار تشريعي يكرس تحرير التجارة الخارجية، ويحدد الاستثناءات الخاصة، مع إدماج الانشغالات المتمثلة في حماية الإنتاج الوطني وترقية الصادرات بفضل إجراءات متوافقة مع التزامات الجزائر مع قواعد التجارة العالمية، فمع بروز فكرة تغيير نمط التوجه الاقتصادي مع نهاية الثمانينات من اقتصاد مخطط قائم على احتكار الدولة لوسائل الإنتاج إلى نمط اقتصاد السوق بات حتميا إنهاء احتكار عمليات الاستيراد والتصدير حسب المرسوم التنفيذي 37/91 المؤرخ في 13 فيفري 1991؛

2-3-2 الإطار التأميني والتمويلي:

تم إنشاء نظام جديد لضمان الصادرات مع بداية 1996 تديره الشركة الجزائرية لضمان الصادرات CAGEX، حيث يتم بموجب هذا النظام تأمين الشركات المصدرة من الأخطار التجارية وغير التجارية وأخطار الكوارث الطبيعية، إضافة للمشاركة في المعارض الدولية واستكشاف أسواق جديدة، هذا ما يجعل المؤسسات المعنية بالتصدير تتشجع لاقتحام الأسواق الخارجية، وفي الجانب التمويلي بتقديم قروض للمؤسسات الراغبة في التصدير سواء لاستيراد المواد الأولية الداخلة في المنتجات المعدة للتصدير، أو أثناء العملية التصديرية، أو بإنشاء الشباك الوحيد على مستوى البنوك لتسهيل

العمليات المالية للمصدرين، على غرار برامج التمويل الإقليمية (برامج تمويل التجارة العربية البينية؛ برامج تمويل الصادرات على مستوى الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي). كما تم تأسيس الصندوق الخاص لترقية الصادرات FSPE بموجب قانون المالية لسنة 1996، حيث تخصص موارده لتقديم الدعم المالي للمصدرين في نشاطات ترقية وتسويق منتوجاتهم في الأسواق الخارجية، كما تمنح إعانات الدولة عن طريق الصندوق الخاص لترقية الصادرات لفائدة أي شركة مقيمة تقوم بإنتاج ثروات أو تقدم خدمات ولكل تاجر مسجل بصفة منتظمة في السجل التجاري وينشط في مجال التصدير.

2-3-3 الإطار المؤسساتي والتنظيمي:

وتتمثل الإجراءات الحكومية في إنشاء الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة CACI، والشركة الجزائرية للأسواق والمعارض SAFEX، والمركز الوطني لمراقبة الجودة والرزم CACQE، والمركز الوطني للسجل التجاري CNRC، والجمعية الوطنية للمصدريين الجزائريين، وقامت وزارة التجارة بتأسيس لجنة دائمة متعددة القطاعات سنة 1997 تتمثل مهامها في إعداد برنامج سنوي رسمي لمشاركة الجزائر في التظاهرات الاقتصادية بالخارج والسهر على تطبيق هذا البرنامج. وفيما يتعلق بترقية الصادرات خارج المحروقات فقد جاء الأمر 04/03 المؤرخ في 2003/07/17 الذي تضمن وجهة نظر مؤسساتية عبر إنشاء هيئة وطنية تتكلف بترقية التجارة الخارجية ALGEX حيث تتمتع بصلاحية إنشاء مكاتب ربط وتمثيل وتوسع تجاري في الخارج بغرض مساندة دخول المؤسسات الوطنية في الأسواق الخارجية، كما تم إنشاء دار المصدّر للتكفل بانشغالات المصدّرين وتمكينهم من تسهيلات [16].

كما ستعتمد الجزائر استراتيجية وطنية لزيادة الصادرات، بمشاركة القطاعين الحكومي والخاص والتي ترتكز على ثلاث شركات حكومية تعمل على مرافقة المتعاملين الاقتصاديين الراغبين في التصدير وهي الوكالة الجزائرية لترقية الصادرات "ألجاكس" التي تحدد دورها في مراقبة الأسواق الخارجية، وإطلاع المصدرين على جميع المستجدات والفرص المتاحة التي توفرها الجزائر، إضافة إلى الشركة الجزائرية للمعارض والتصدير

"صفاكس"، والتي سيتعدى دورها من تنظيم المعارض إلى التكفل بالمرافقة اللوجيستية، أما الجهة الثالثة فهي الهيئة الجزائرية للاعتماد "ألجيراك"، وهي الشركة التي ستتكفل بمراقبة جودة ونوعية منتجات الشركات الجزائرية الحكومية والخاصة، وتسليم شهادات المطابقة[17].

يضاف إلى ما سبق، بروز المناطق الحرة كواحدة من الاستراتيجيات الهامة لتطوير الصادرات خارج قطاع المحروقات، حيث شرعت الجزائر وبالتعاون مع موريتانيا بتأسيس منطقة حرة تمكن الجزائر من الولوج إلى أسوق إفريقيا الغربية كما سنوضح في العنصر الموالي.

2-4 مشروع إقامة منطقة حرة جديدة في بير أم كرين شمال موريتانيا:

من أجل البحث عن أسواق جديدة للمنتجات الجزائرية، وبهدف تعزيز التعاون الاقتصادي والتنموي بين الجارتين موريتانيا والجزائر وتوسيع ذلك التعاون لتصدير منتجاتهما نحو دول غرب إفريقيا التي تمثل أسواقا جديدة تأسست المنطقة الحرة بين موريتانيا-الجزائر شمال موريتانيا في بير أم كرين، حيث تم تحويل منطقة بير أم كرين بولاية تيرس آزمور شمال موريتانيا والتي تبعد 400 كيلومتر عن الحدود الجزائرية إلى منطقة للتبادل الحر والخدمات اللوجستية للتجميع والتصدير [18].

وتعتبر هذه المنطقة كمحفز لتشجيع وتقوية التعاون الاقتصادي والتنموي بين البلدين من جهة وتعطي دفعا كبيرا لتعزيز قدرات التبادل التجاري بالإضافة إلى توسيع تصدير منتجاتها نحو دول غرب إفريقيا التي تحتوي على أكثر من 350 مليون مستهلك. إذ يتمثل الهدف الأول بالنسبة للجزائر من وراء فتح المعبر الحدودي مع موريتانيا وإنشاء المنطقة الحرة في الاستحواذ على السوق الموريتانية التي تسجل احتياجات كثيرة فيما يتعلق بالمنتجات الصناعية والزراعية، وذلك قبل التوجه جنوباً نحو دول غرب القارة كالسنغال وغينيا بالإضافة الى سيراليون وليبيريا وساحل العاج [19].

2-4-1 الاجراءات المتخذة لإنجاح المنطقة الحرة وشروط نجاحها:

لإنجاح استراتيجية الجزائر الجديدة الرامية إلى تنمية الصادرات من خلال رفع مستوى التبادلات التجارية مع افريقيا الغربية، وإحياء البعد الإفريقي في الانفتاح الاقتصادي نحو الخارج تم اتخاذ مجموعة من التدابير أبرزها:

أ. الإجراءات التشريعية: بحسب القانون المنظم للمنطقة الحرة فإنه يمكن للمقاولات ومؤسساتها الثابتة المعتمدة أن تستفيد من نظام المنطقة الحرة، وذلك بشرط أن تكون تمارس أو تخلق أنشطة مؤهلة داخل المنطقة الحرة، أو إذا كانت تخلق أنشطة ذات أولوية داخل المنطقة مع اشتراط التسجيل لدى السلطة وفقا لشروط يحددها القانون . وتسجل المقاولات وفقا لشروط أهمها أن تكون تقيم نشاطا مصنفا كنشاط مؤهل داخل المنطقة الحرة، وتخصيص الأولية للتشغيل الدائم عند تساوي الكفاءات، الإدلاء بإفادات الانتظام تجاه الإدارات الوطنية بالنسبة للمقاولات الموريتانية القائمة.

وحسب القانون المنشأ للمنطقة الحرة فإنه يستفيد من المنطقة الحرة المطورون والفاعلون والمقاولات المعتمدة من نظام خاص مكون من نظام صرف اجتماعي وضريبي خاص ومن النفاذ إلى الشباك الموحد، وتعتبر المزايا التي يمنحها القانون الحالي حصرية وغير قابلة لتضاف إلى مزايا أخرى تنص عليها أحكام تشريعية أخرى فيما يتعلق بتشجيع الاستثمار. ولا يمكن للأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين الذين يمارسون نشاطا داخل المنطقة الحرة ولم يستفيدوا من تسجيل أو اعتماد برسم نظام المنطقة الحرة الاستفادة من نظام المنطقة الحرة ويبقون خاضعين لمساطر القانون العام في المجال الاجتماعي والضريبي ونظام الصرف. كما يشكل كامل أراضي المنطقة الحرة إقليما جمركيا خاصا منفصلا عن الإقليم الجمركي الوطني، حيث تعتبر البضائع التي تدخل إليه كما لو كانت خارج الإقليم الجمركي الوطني بالنظر إلى الحقوق والرسوم على الاستيراد والتصدير مع مراعاة القانون الداخلي.

ب. فتح أول معبر حدودي –الشهيد مصطفى بن بولعيد– بين الجزائر وموريتانيا: تم فتح أول معبر حدودي بين الجزائر وموريتانيا منذ استقلال البلدين بين مدينتي "تندوف" الجزائرية و"الزويرات" الموريتانية، والذي كلف الجزائر قرابة 8 ملايين دولار. ويتكون هذا

الأخير من 49 وحدةً من البناء الجاهز، تضم 46 مكتبًا مخصصًا للقيام بجميع إجراءات الدخول والخروج من الجزائر وموريتانيا، بالإضافة إلى 4 مواقف للسيارات ومرافق مخصصة للراحة.

ويمثل هذا المعبر الحدودي بوابة حقيقية على موريتانيا التي تعد بوابة إلى دول جنوب غرب إفريقيا على غرار السينغال كوت ديفوار وغانا التي تحقق نسب نمو هي الأعلى إفريقيا وهو ما سيتيح انتشارا آخر للمنتجات الجزائرية.

جـ. إنشاء شركة LOGAM لتسيير المنطقة الحرة: إن هذه المنطقة الحرة الجديدة ستدار بالشراكة بين بين القطبين التجاريين مجمع غلوبال غروب الجزائري ومجمع HB بوشرايا الموريتاني، كما تم إنشاء شركة جزائرية موريتانية لإدارة المنطقة الحرة أطلق عليها LOGAM مقرها ببيرأم كرين، وتسمح هذه المؤسسة بتقديم خدمات ذات جودة عالية من خلال تسهيل نقل المنتوجات الجزائرية الى الأراضي الموريتانية وكذا بلدان غرب إفريقيا وتخزينها بالإضافة الى توزيعها كسيارات "كيا الجزائر" بالإضافة إلى المواد الغذائية، الأجهزة الكهرومنزلية، الخضر والفواكه...

د. التعريف بالمنتجات الجزائرية في السوق الموريتانية [20]: بغرض التعريف بالمنتجات الجزائرية للمستهلك الموريتاني تم إقامة معرض خاص بالمنتجات الجزائرية مكون من رجال الأعمال وممثلي الشركات الجزائرية بنواكشوط بدولة موريتانيا، وقد تشارك في هذا المعرض حوالي 170 شركة من مختلف قطاعات النشاط الاقتصادي. وجرت فعاليات هذه التظاهرة في الفترة الممتدة من 23 إلى 29 أكتوبر 2018، بقصر المعارض القديم بوسط مدينة نواكشوط، وقد لاقت المنتجات الجزائرية استحسانا كبيرا من طرف المستهلكين الموريتانيين.

2-4-2 المنتجات المتوقع تصديرها:

من المنتظر أن يتم عدد من المنتجات الجزائرية عبر المعبر الحدودي للمنطقة الحرة بير أم كرين بهدف الولوج للسوق الموريتانية، ومن بين هذه المنتجات:

أ. المنتجات الغذائية: ستعرف المنتجات الجزائرية للصناعات الغذائية ولوجا أكبر إلى الأراضي الموريتانية، حيث تتواجد عدة علامات في هذه السوق من خلال صادرات

محتشمة بسبب صعوبة إيصالها إلى هناك سواء عبر البحر مرورا بإسبانيا أو عبر الطائرة، على غرار منتجات "سيم" و"عمر بن عمر" وغيرهما، إضافة للعصائر والمشروبات الغازية. وعليه فإن افتتاح المعبر الحدودي سيزيد من حجم المبادلات بالنظر إلى سهولة الإجراءات التي ستؤدي إلى تصدير بري مباشر ومنخفض التكاليف.

ب. الهواتف الذكية والمنتجات الكهرومنزلية: ستتمكن عدة شركات من تصدير منتجاتها كشركة كوندور إليكترونيك والتي ستصدر الهواتف الذكية أو المنتجات الكهرومنزلية مباشرة عبر المعبر الحدودي، إضافة إلى مجموعة من الصادرات الالكترونية والكهرومنزلية لشركات جزائرية أخرى سواء عمومية كـ" إيني" أم خاصة كـ "إيريس" و"براند" وغيرها.

جـ. المنتجات الفلاحية: سيتم تصدير مختلف المنتجات الفلاحية من خضر وفواكه وخاصة التي يتم إنتاجها في حقول الجنوب الكبير.

د. مادة الإسمنت: ستتمكن بعض المؤسسات المختصة في انتاج الاسمنت من تصدير الفائض عن السوق الجزائري ومن بينها شركة اسمنت خاصة في بولاية أدرار وبعض مصانع الإسمنت ببسكرة وبشار يمكنها التصدير عبر هذا المنفذ الحدودي.

ويجدر بنا الذكر أنه قد انطلقت أول عملية تصدير برا للمواد الجزائرية في ديسمبر 2018 من خلال 24 شاحنة بحمولة قدرها 400 طن، متكونة من [21]:

- 220 طن من المنتجات الزراعية؛
- 40 طن من الأجهزة الكهرومنزلية؛
- 120 طن من المنتجات الغذائية؛
- 20 طن من المنتجات الصحية.

2-4-3 شروط إنجاح المنطقة الحرة:

لا بد من توفر مجموعة من الشروط لضمان نجاح المنطقة الحرة، ويمكن حصر هذه الشروط في [22]:

أ. شروط متعلقة بتهيئة المنطقة الحرة: لا يمكن للمنطقة الحرة الجديدة أن تنجح إلا إذا كان الوسط ملائما من حيث أسعار الصرف، وقوانين الملكية الخاصة، وقوانين

الاستثمار، والنظم المتعلقة بسوق العمل، ومردودية الرأسمال البشري، وتوفر الأمن، واستقلال وصرامة القضاء.

كما يجب أن تكون تكاليف المكالمات والماء والكهرباء منخفضة على الأقل في السنوات الأولى لقيام أية منشأة صناعية أو استثمارية من أجل تشجيعها على البقاء وتشجيع مثيلاتها على الاستثمار في المنطقة. كما يجب على منطقة بير أم كرين أن توفر بنى تحتية جيدة ومقنعة ومنافسة في ميادين الطرق والاتصالات وشبكة المياه والنقل العمومي والمستشفيات والمدارس... مما قد يكلف الدولة والبلدية تكاليف قد تعجز عن تحملها.

ب. شروط تتعلق بتهيئة الطريق نحو المنطقة الحرة: تتميز الطريق نحو المنطقة الحرة عبر المعبر الحدودي الجديد الشهيد مصطفى بن بولعيد بتضاريس طبيعية وعرة، تصعب من عملية نقل القوافل التجارية بين البلدين، إذ يستدعي المرور عبر هذا الطريق استعمال مرشد خاص يحدد معالمه في حال اشتداد الزوابع الرملية بحيث يفتقر إلى العديد من الإشارات المرورية والضوئية. كما يحتاج هذا الطريق إلى العديد من المرافق ذات الأهمية البالغة للمسافرين، على غرار محطات التزويد بالوقود ومحطات الراحة، أين تعد مصادر الحصول على المياه والأكل عبره نادرة جدا ما يلزم المتعاملين بجلب احتياجاتهم من الوقود والمؤونة من الجزائر.

النتائج والتوصيات:

لقد أصبحت قضية ترقية الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات ضرورة ملحة تفرضها التحديات التي تواجه الاقتصاد الجزائري وما ينجم من أزمات جراء الاعتماد على مورد إيرادي واحد، ولذا برزت المناطق الحرة كواحدة من الاستراتيجيات الهامة لتطوير الصادرات خارج قطاع المحروقات.

ومن خلال دراستنا للاستراتيجية الجزائرية الجديدة والهادفة إلى الرفع من مستوى المبادلات التجارية مع افريقيا الغربية من خلال تأسيس المنطقة الحرة بين موريتانيا– الجزائر شمال موريتانيا في بير أم كرين، توصلنا إلى النتائج التالية:

– تمثل منطقة التبادل الحرة بير أم كرين محفزا لتقوية التعاون الاقتصادي والتنموي بين الجزائر وموريتانيا؛

– تعطي هذه المنطقة الحرة منفذا لاستحواذ الصادرات الجزائرية على السوق الموريتاني؛
– تمثل المنطقة الحرة بير أم كرين منطقة استراتيجية لتصدير المنتوجات الجزائرية نحو دول غرب إفريقيا، والتوسع فيما بعد جنوباً نحو دول غرب القارة كالسنغال وغينيا بالإضافة الى سيراليون وليبيريا وساحل العاج.

وحتى تحقق هذه الاستراتيجية الجديدة الأهداف المتوخاة منها نقترح ما يلي:

– ضرورة التعريف أكثر بالمنتوجات الجزائرية في الغرب الإفريقي من خلال إقامة عدد أكبر من المعارض التجارية؛
– تهيئة الطريق بين البلدين لتسهيل تنقل الشاحنات والبضائع، وإضافة عدد أكبر من مراكز الراحة؛
– توفير وسائل النقل المناسبة وبالعدد اللازم خصوصا للمواد سريعة التلف (كالمنتوجات الفلاحية) وذلك من الأراضي الجزائرية نحو الموريتانية؛
– تأهيل منطقة بير أم كرين بمختلف البنى التحتية والوسائل التكنولوجية المناسبة؛
– إعادة التفاوض بين الجانبين الموريتاني والجزائري لتخفيض معدلات الرسوم الجمركية، وتقديم امتيازات وتسهيلات جبائية حتى تتمتع المنتوجات الجزائرية بتنافسية أكبر.

المراجع:

(1)مناهل مصطفى عبد الحميد، الأهمية الاقتصادية للموانئ الحرة مع الاشارة الى المنطقة الاقتصادية الحرة المقترحة في ميناء الفاو، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد، المجلد 13، العدد 46، بغداد 2007، ص28.

(2)المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، المناطق الحرة العربية، أهدافها وهياكلها القانونية، التسهيلات والحوافز والمشاكل والمعوقات وتقويم لتجربة الأردن، عمان،1987، ص 5.

(3)حميد شاشوة، دور المناطق الحرة الصناعية للتصدير، في جلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة والرفع من مستوى الصادرات الجزائرية مع دراسة استرشادية بتجربة المناطق

الحرة، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة امحمد بوقرة، بومرداس، 2014-2015، ص 30.

(4)منور أوسرير، المناطق الحرة في ظل المتغيرات الاقتصادية العالمية مع دراسة لبعض تجارب البلدان النامية، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004-2005، ص 108.

(5) صلاح زين الدين، اقتصاديات التصدير والمناطق الحرة، دار النهضة العربية، مصر، 2000، ص 2.

(6)محمد علي عوض الحرازي، الدور الاقتصادي للمناطق الحرة في جذب الاستثمارات، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2007، ص4-5.

(7)فطيمة لبعل، المناطق العربية الحرة ودورها في تنمية التجارة العربية البينية: المنطقة الحرة المشتركة الأردنية السورية 2000-2010، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2001-2012، ص 55-59.

(8)محمد باشي، مقومات ومعوقات التكامل الاقتصادي العربي مع التركيز على مناطق التجارة الحرة، الندوة العلمية الدولية حول التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية الأوروبية، جامعة فرحات عباس سطيف، 8-9 ماي 2004، ص 3.

(9)منور أوسرير، دراسة نظرية عن المناطق الحرة- مشروع بلارة-، مجلة الباحث، العدد 2003/02، ص 45.

(10)لبعل فطيمة، مرجع سابق، ص 63.

(11) المرجع نفسه.

(12)عاشور مرزيق، دور المناطق الحرة كشكل من أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق التنمية الاقتصادية الاقليمية – تجارب مختارة، ورقة بحثية مقدمة قي

الملتقى الوطني الأول حول آفاق التنمية الاقليمية والمكانية في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أدرار، 2013، 2014، ص 6.

(13)حميد شاشوة، مرجع سابق، ص 185.

(14)-http://www.andi.dz/index.php/ar/statistique/bilan-du-commerce-exterieur، visité le: 15/12/2018

(15)محمد براق، دفع الصادرات الجزائرية خارج المحروقات باستخدام مقاربة التسوق الدولي، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 04، جامعة الشلف، الجزائر، 2006، ص ص130-131.

(16)نراهن على تعزيز صادرات الجزائر خارج المحروقات، مرجع الكتروني، http://www.radioalgérie.dz ، متوفر على الموقع، تاريخ الزيارة: 2018/01/12.

(17)https://al-ain.com/article/algeria-mauritania-export, visité le: 15/12/2018.

(18) وكالة الأنباء الجزائرية، موقع إلكتروني، http://www.aps.dz/ar/economie/61643-2018-10-23-11-36-11، تاريخ الزيارة: 2018/12/10.

(19)http://www.kiffainfo.net/article22731, visité le: 18/12/2018.

(20)- وكالة الأنباء الجزائرية، http://www.aps.dz/ar/economie/61612-2018-10-22-18-26-30، تاريخ الزيارة: 2018/12/20

(21) نفس المرجع.

(22)وكالة الأنباء الجزائرية، http://www.aps.dz/ar/economie/61637-2018-10-23-11-36-11، تاريخ الزيارة: 2018/12/18.

مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية ISSN: 2335-1039
المجلد:09 العدد: 05 السنة 2020 ص87- 102

تاريخ الإرسال: 2019/07/30 تاريخ القبول: 2020/08/20

تفسير حركية الاستثمار الأجنبي المباشر بين التناقضات النظرية والواقع العملي

Explanation kinetics of direct foreign investment between theoretical contradictions and practical realities

د عيسى حجاب[*1]، نور الدين قدوري[2]

[1]جامعة المسيلة(الجزائر)، Aissa.hadjab@univ-msila.dz

[2]جامعة المسيلة (الجزائر)، noureddine.kaddouri@univ-msila.dz

الملخص:

نهدف من خلال هذه الدراسة إلى تحديد مجموعة العوامل التي تؤثر إيجابا على قرار المستثمر للاستثمار في دولة أجنبية بدل الدولة محل إقامته، ولقد توصلنا من خلال النظريات المفسرة للظاهرة أن تلك العوامل تتمثل بالأساس في حجم سوق الدول المضيفة ومعدل نموها الاقتصادي ومدى توفر كل من الاستقرار الاقتصادي والسياسي فيها، بالإضافة إلى التكلفة عوامل الإنتاج، كما أن الإطار التشريعي للاستثمار يحتل مكانة مهمة في تلك المحددات.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار، الاستثمار الأجنبي، حركة رؤوس الأموال.

Abstract:

The objective of this study is to determine the factors that positively affect the investor's decision to invest in a foreign country instead of the country where he lived. We have reached the following explanation: The factors are mainly the size of the host countries' market, economic growth and the availability of economic stability And political, in addition to the cost factors of production. The legislative framework for investment is also important in these determinants.

*المؤلف المرسل

Keywords: investment, foreign investment, capital movement.

المقدمة:

يأخذ الاستثمار الأجنبي المباشر أهمية مشتركة لمختلف الاقتصاديات على اختلاف درجة تطورها وكذا الأيدولوجيات التي تتبعها، ويرجع ذلك إلى الأهمية القصوى التي يستمدها من مجموعة المزايا التي يقدمها للاقتصاديات المضيفة، والتي تتجلى بشكل كبير في الحد من البطالة وزيادة معدلات النمو الاقتصادي وتصحيح اختلالات ميزان المدفوعات بالإضافة إلى نقل التكنولوجيا إلى الاقتصاديات النامية.

وتسعى الدول جاهدة إلى استقطاب تلك الاستثمارات من خلال العمل على توفير البيئة المناسبة لها، وترتبط موائمة البيئة بالنسبة للمستثمر الأجنبي على مجموعة من العوامل والتي تكون في مجملها ما يسمى بمحددات الاستثمار الأجنبي. والتي عرفت اجتهادات نظرية سميت بالنظريات المفسرة لحركية الاستثمار الأجنبي من الدولة الأم إلى الدولة المضيفة.

ولقد عرفت تلك التفسيرات تناقضات فيما بينها، والتي اعتمدت كأساس في تحديد العوامل الرئيسية المحددة للاستثمار الأجنبي المباشر.

فما هي أهم الاختلافات التي عرفتها النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر؟

وما هي محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الواقع العملي؟

لمعالجة الإشكالية السابقة سنتطرق إلى النقاط التالية:

1- الإطار المفاهيمي للاستثمار الأجنبي المباشر؛

2- أهميته الاستثمار الأجنبي المباشر للاقتصاديات المضيفة؛

3- أهم النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر؛

4- محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الواقع العملي.

1- الإطار المفاهيمي للاستثمار الأجنبي المباشر

تختلف أنواع الاستثمار باختلاف التصنيف الذي أتخذ كأساس لعملية التقسيم، ويأتي على رأس تلك الأنواع الاستثمار الأجنبي والاستثمار المحلي وذلك تبعا لجنسية المستثمر.

1-1 تعريف الاستثمار

"الاستثمار في اللغة هو جعل الشيء يثمر فالقول أستثمر الشيء أي الحصول على ثمره. أما الاستثمار اصطلاحا فيأتي من مفردة استثمار وهي مصدر أستثمر للدلالة على طلب الحصول على الثمر والسعي للحصول عليه من الانتفاع به".[1]

أما في الاقتصاد فيعرف الاستثمار على أنه: "التغير في رصيد رأس المال خلال فترة زمنية محددة. وعليه فإنه وعلى خلاف رأس المال يمثل تدفقا وليس رصيدا قائما في نقطة زمنية محددة. وهذا يعني أنه في حين يتم قياس رأس المال عند نقطة زمنية محددة، فإن الاستثمار يمكن قياسه خلال فتر ة زمنية معينة"[2].

2-1 تعريف الاستثمار المحلي

يعتبر استثمارا محليا كل استثمار يتم داخل موطنه من خلال تقديم أموال مادية أو معنوية أو أداءات من شخص طبيعي أو معنوي، أو تملك مشروع حالي واقع ضمن اقتصاد المستثمر.

3-1 تعريف الاستثمار الأجنبي

يعتبر استثمارا أجنبيا كل استثمار يتم خارج موطنه من خلال تقديم أموال مادية أو معنوية أو أداءات من شخص طبيعي أو معنوي، أو تملك مشروع حالي واقع ضمن اقتصاد آخر[3].

4-1 تعريف الاستثمار المشترك

يعرف هذا النوع من الاستثمار بأنه: "أحد مشروعات الأعمال الذي يمتلكه ويشارك فيه طرفان أو أكثر من دولتين مختلفتين (هذان الطرفان أحدهما وطني والآخر أجنبي) وبصفة دائمة، والمشاركة لا تقتصر على حصة في رأس المال وإنما أيضا المشاركة في الإدارة والخبرة وبراءات الاختراع"[4]. وفي جميع الأحوال لا بد أن يكون لكل طرف الحق في المشاركة في إدارة المشروع.

5-1 تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر

تنظر المؤسسة العربية لضمان الاستثمار إلى الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه "مجموعة التدفقات الناشئة نتيجة انتقال رؤوس الأموال الاستثمارية إلى الأقطار المستقبلة

لتعظيم الأرباح وتحقيق المنافع المرجوة، بالمشاركة مع رأس المال المحلي لإقامة المشاريع المختلفة في تلك الأقطار. أو أنه نشاط استثماري طويل الأجل يقوم به مستثمر أجنبي في قطر مضيف بقصد المشاركة الفعلية أو الاستقلال بالإدارة والقرار"[5].

2- أهميته الاستثمار الأجنبي المباشر للاقتصاديات المضيفة

تسعى الدول من خلال عملية تشجيع الاستثمار الأجنبي إلى تحقيق أهداف عدة تختلف في أشكالها وتتوحد في غايتها المتمثلة في التنمية الاقتصادية. ويمكن حصر أهم تلك العوامل في العناصر التالية:

2-1 تمويل التنمية الاقتصادية

يرافق تدفق الاستثمارات زيادة في رأس المال على المستوى المحلي بسبب ما لدى هذه المشروعات من موارد مالية، إضافة إلى قدرتها في الحصول على الأموال من الأسواق المالية الأجنبية الإقليمية والدولية[6]. كما أن الاستثمارات التي تأخذ شكل شراكة أجنبية تجتذب رأس المال الوطني المحلي إلى مشروع لم يكن رأس المال الوطني كافيا أو قادرا على إقامته[7].

2-2 تحسين ميزان المدفوعات

يسهم الاستثمار وبشكل كبير في حل مشكلة العجز في ميزان المدفوعات، وذلك من خلال زيادة التدفقات الداخلة إليها من العملات الأجنبية متمثلة في رأس مال المشروع والقروض والمنح التي يجنيها المستثمر من المصادر الأجنبية الخارجية، بالإضافة إلى ما يحققه الاستثمار من زيادة لإيرادات الدولة لا سيما إذا كانت المشروعات الاستثمارية موجهة للتصدير[8]، أو إلى القطاعات التي تحل محل الواردات مما يسهم في سد جزء من حاجة السوق المحلي.

2-3 زيادة الدخل القومي

يساعد الاستثمار في نمو الإنتاج المحلي وفي تحسين توزيع عناصر الإنتاج، برفع العائد عليها من خلال زيادة إنتاجيتها[9]. كما يحفز الاستثمار الأجنبي المشروعات المحلية على تحسين نوعية خدماتها ومنتجاتها من خلال محاكاة هذه الأخيرة الشركات

الأجنبية، والنتيجة تكون لمصلحة الاقتصاد الوطني والمستهلك المحلي في صورة استقرار في المستوى العام للأسعار وزيادة في الإنتاجية بالنسبة لعوامل الإنتاج المختلفة.

2-4 المساهمة في حل مشكلة البطالة

إن إقامة مشاريع استثمارية جديدة ذات كثافة عمالية عالية تنتج فرص عمل جديدة للمواطنين بطريقة مباشرة من خلال التوظيف المباشر لهاته العمالة المحلية، أو بطريقة غير مباشرة من خلال مساهمة المشاريع في زيادة عوائد الدولة بدفع المستثمر للضرائب المستحقة على الأرباح التي يجنيها، وهاته العوائد تمكن الدولة من التوسع في إنشاء مشاريع استثمارية جديدة وبالتالي خلق فرص عمل جديدة[10].

2-5 نقل التقنية والمهارات الإدارية

يجلب رجال الأعمال الأجانب معهم إلى البلد المضيف الإبداع بأشكاله المختلفة، من خلال تكنولوجيا جديدة ومنتجات حديثة إضافة إلى ممارسات ومهارات إدارية متطورة[11].

3- أهم النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر

قدمت عدة تفسيرات تبرز أهم دوافع انتقال الاستثمار الأجنبي المباشر من دولة المستثمر إلى دولة أجنبية. وسوف نتطرق في هذا الشأن إلى إجمال أهم العوامل المحددة لدوافع الاستثمار الأجنبي المباشر في شكل نظريات مفسرة.

3-1 نظرية العائد

تبنى هذه النظرية على افتراض المنافسة الكاملة، وتفسر الاستثمارات الأجنبية المباشرة باعتبارها تحركات لرأس المال على أنها استجابة لاختلاف سعر الفائدة من دولة لأخرى، فالاستثمار الأجنبي المباشر هو نتيجة لانتقال رأس المال من الدول ذات معدلات العوائد المنخفضة إلى الدول ذات معدلات العوائد المرتفعة[12].

كان" **أولين**" (1933) من الأوائل الذين قدموا شرحا لتحركات رأس المال الدولي والذي أوضح أن أهم عنصر محرك لتصدير واستيراد رأس المال هو بالتأكيد راجع لاختلاف سعر الفائدة، وأرجع اختلاف سعر الفائدة إلى وفرة أو ندرة رأس المال في الدول، وقد أيد هذا التحليل" **ماكدوجال**" (1960) وأيضا "**كيمب**" (1961 – 1964)[13].

وحسب هذه النظرية فإن رأس المال يبدأ في التدفق من بلد الوفرة إلى بلد الندرة إلى أن يتساوى العائد على رأس المال فيهما، حيث أن العائد أصلا أقل في بلد الوفرة من العائد في البلد الذي به ندرة، وتتوقف عملية الاستثمار الأجنبي عند تساوي العائد في البلدين(14).

وجهت انتقادات لهذه النظرية مضمونها أنها تصلح لتفسير الاستثمار الأجنبي غير المباشر وتعجز عن تفسير الاستثمار الأجنبي المباشر كون الاستثمار غير المباشر يمثل انتقالا لرأس المال فقط، أما الاستثمار الأجنبي المباشر فيتضمن إلى جانب انتقال رأس المال انتقال قدرات إدارية ومعرفية وتقنية ولا يتوقف على العائد فقط بل يتعداه إلى عوامل أخرى؛ مثل توسع نطاق السوق وغيره من العوامل، إلى جانب هذا فإن هذه النظرية لا تفسر الاستثمار المتبادل بين الدول في نفس الوقت، فإذا كان الدافع للاستثمار هو الفرق في العائد فعلا فلا معنى لأن تكون الحركة في اتجاهين في نفس الوقت(15). كما لم تبين النظرية الأسباب التي من أجلها تفضل الشركات القيام بالاستثمار المباشر بدلا من التصدير، كما أن قيام النظرية على افتراض المنافسة الكاملة وغياب تكلفة الانتقال يعكس فشلها في التعامل مع الواقع الاقتصادي(16).

3-2 نظرية المنظمات الصناعية

يطلق على هذه النظرية **النموذج الاحتكاري** والذي ظهر أولا في تحليل "**هايمر**" (1960، 1966، 1976)، والذي يرى أن الدافع الأساسي للشركات للاستثمار في الخارج هو تمتع هذه الشركات بمجموعة من المزايا الاحتكارية، بمعنى مزايا لا تتمتع بها الشركات المحلية بالدولة المضيفة، كما ينبغي أن تكون هناك عوائق تمنع تلك الشركات المحلية من الحصول على المميزات التي تتمتع بها الشركات الأجنبية(17)، وتتمثل تلك العوائق بشكل رئيسي في عدم كمال السوق والذي يحول دون المنافسة الكاملة، لأنه لو توفرت المعلومات والمعرفة للجميع لا يمكن للمنشأة أن تستأثر بتقنية أو براءة اختراع معين أو نظام إداري كفؤ وتستطيع أي منشأة أن تقلد المؤسسة صاحبة الميزة الأصلية وبذا تنتفى تلك الميزة(18). وتتمثل المزايا الاحتكارية بشكل رئيسي في(19):

– مهارات إدارية وتسويقية وإنتاجية لدى الشركة الأجنبية لا توجد عند نظيراتها بالدولة المضيفة؛

– تقنية جديدة وغير معروفة للشركة الأجنبية تعطيها ميزة التفوق التكنولوجي.

وجهت عدة انتقادات لهذه النظرية نوجزها فيما يلي:

– لم تفسر هذه النظرية تفضيل الشركات الأجنبية الاستثمار المباشر على الطرق الأخرى البديلة مثل تصدير المنتج، كما تجاهلت هذه النظرية المحددات المكانية للدولة المضيفة كسبب هام لتوطن الاستثمار الأجنبي فيها[20].

– يرى "**كوجيما**"(1977، 1978) و"**أوزوا**" (1977، 1979) أن النموذج الاحتكاري يمثل النموذج الأمريكي فقط، حيث أن الاستثمار الأجنبي المباشر الذي تتولاه الولايات المتحدة الأمريكية يركز على الصناعات التي تتمتع فيها الدولة الأم بميزة تنافسية، في حين عجز هذا النموذج عن تفسير الاستثمارات اليابانية والتي تركز على الصناعات التي تتمتع فيها الدولة المضيفة بميزة تنافسية[21].

3-3 نظرية دورة حياة المنتج

تبنى هذه النظرية "**فيرنون**" (1966)، والذي تتلخص نظريته في كون المنتج يظهر لأول مرة في صورة اختراع ثم يلي ذلك بدء الإنتاج محليا والتصدير، ثم الإنتاج في الخارج أي استثمار أجنبي مباشر، وأخيرا التصدير إلى الدولة التي كانت رائدة في اكتشاف وتصنيع المنتج، بمعنى أن الدولة تبدأ منتجة ثم مصدرة لتنتهي في الأخيرة إلى دولة مستوردة. ولقد لخص"**فيرنون**" مراحل دورة حياة المنتج في ثلاث مراحل أساسية تبدأ بمنتج حديث يليه منتج ناضج ليؤول في الأخير إلى منتج نمطي[22].

3-3-1 مرحلة المنتج الجديد: يتم اختراع منتج جديد في هذه المرحلة وإنتاجه في الدولة المبتكرة، وهي عادة دولة متقدمة يتوفر لديها عدد كبير من المستهلكين ذوي الدخول المرتفعة والأذواق العالية[23]، ونظرا لغياب المنافسة في تلك المرحلة كون المنتج حديث فإن الشركة المنتجة له لا تواجه ضغوطا للقيام بالإنتاج في دولة أخرى بغرض تخفيض العمالة أو أي من التكاليف الأخرى، وبينما يتم بيع المنتج في السوق الداخلي في تلك المرحلة فإن الشركة المبتكرة للمنتج سوف تسعى إلى تصديره نحو دول متقدمة

أخرى تتمتع بخصائص مشابهة لتلك الموجودة في الدولة الأم، وذلك لتلبية الطلب الأجنبي على المنتج عندما يبدأ في التوسع[24].

3-3-2 مرحلة المنتج الناضج: يشهد المنتج خلال هذه المرحلة توسعا كبيرا في عملية الشراء من طرف المستهلكين، كما أن المنافسة تبدأ في الظهور خلال هذه المرحلة وتجد الشركة المنتجة وضعها في الأسواق التي كانت تصدر إليها مهددا، إما بظهور منتجين محليين جدد أو لأن الدولة المستوردة بدأت تفرض رسوم جمركية على وردات تلك السلعة نسبة لازدياد قيمة ما يستورد منها[25]، مما ينعكس سلبا على الطلب الخارجي، وهذا ما يدفعها نحو الاستثمار المباشر بدلا من التصدير، وذلك لتدعيم مركزها الاقتصادي.

3-3-3 مرحلة المنتج النمطي: يصبح في هذه المرحلة من غير الممكن تمييز المنتج من بين المنتجات المقلدة الأخرى سواء بالدولة الأم أو الدول المتقدمة الأخرى التي تم الانتقال إليها، ويصبح السعر هو العامل الوحيد المؤثر في الطلب على هاته السلعة مما يدعوا الشركات المنتجة إلى القيام بالاستثمار في الدولة النامية الأقل تكلفة، بحيث تستخدم كقاعدة تصدير إلى الدولة الأم والدول المتقدمة الأخرى، حتى تتمكن الشركة الأصلية من حماية أرباحها والمحافظة على نصيبها من السوق الكبير[26].

ساهمت هذه النظرية وبشكل كبير في تفسير أسباب حدوث ظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر، كما ألقت الضوء على عناصر هامة مثل الزمن والعامل الجغرافي وأكدت على الابتكار والتفوق التكنولوجي كدافع لتحرك الشركات وامتداد نشاطها الاستثماري إلى الخارج[27]. وعلى الرغم من كل إسهامات هذه النظرية إلا أنها لم تسلم من الانتقادات التي ركزت على جوانب النقص فيها، والتي من بينها:

-لم تفسر هذه النظرية الاستثمار في الخدمات كالبنوك، والاستثمار في الصناعات غير التحويلية كاستخراج المعادن والتنقيب عن البترول[28]؛

- يصعب تطبيق النظرية على بعض أنواع السلع، مثل السلع التفاخرية[29]، والسلع التي عمرها قصير لتسارع الاختراعات في مجالها مثل الالكترونيات؛

- أقصت هذه النظرية الدوافع السياسية والاجتماعية المؤثرة في اتخاذ القرار الاستثماري للشركات[30].

3- 4 النظرية الانتقائية

تعزى هذه النظرية للاقتصادي الإنجليزي "**دنينج**"(1988)، ولقد قام هذا الأخير بانتقاء أفكار من مجالات متعددة وتجميعها في نظرية شاملة للاستثمار الأجنبي المباشر، ولهذا أطلق عليها اسم **النظرية الانتقائية**، واعتمد في تفسيره للاستثمار الأجنبي المباشر على دراسات ونظريات مثل نظرية "المنظمات الصناعية"، إضافة إلى تحليل تكاليف النقل، والمتغيرات المتعلقة بالقطر[31]. ولقد افترض أنه توجد ثلاث عناصر على أساسها يتحدد شكل استغلال الشركة لسوق القطر الأجنبي، وتتمثل هذه العناصر في:

3-4-1 مميزات تمتلكها الشركة: نقصد هنا المزايا الاحتكارية التي تحوزها الشركة المستثمرة في الخارج بالمقارنة بالشركات المحلية في الاقتصاد المضيف، ولقد تم التطرق إلى هذا العنصر بالتفصيل في نظرية المنظمات الصناعية.

3-4-2 مميزات التدويل: أي الميزات التي تتحقق للشركة من القيام بالإنتاج بنفسها في ذلك القطر الخارجي، بدلا من العمل من خلال توكيل موزع أو منح رخصة لمنتج محلي أو التصدير[32]. ويرى "دنينج" أن مزايا الاستثمار الأجنبي المباشر الذي تقوم به الشركة بدلا من الصور الأخرى لتدويل المنتج، تتمثل في كون الشركة المستثمرة سوف تتغلب على التدخل الحكومي، وتخفض تكلفة المعاملات وتتحكم في منافذ البيع إضافة إلى المحافظة على مزاياها الاحتكارية[33].

3- 4-3 مميزات الموقع: نقصد بها العوامل المكانية التي تؤثر على الاستثمار، والتي يمكن تلخيصها في العناصر التالية[34]:

- **عوامل الدفع:** وهي العوامل التي تؤثر على الشركات للتحرك نحو الخارج وتشمل أربع عناصر أساسية، هي: تكاليف الإنتاج في الدولة الأم؛ سياسات الدولة الأم؛ محدودية التوسع في السوق الداخلية؛ شروط العمل المحلي. وهذه العوامل تجعل الدولة الأم طاردة أو جاذبة للاستثمار.

- **عوامل الجذب:** وهي العوامل التي تجعل من السوق الأجنبي سوقا جاذبا للاستثمار الأجنبي المباشر، ونذكر من بينها: اتساع حجم السوق ومعدل نموه المتزايد؛ القرب من

الأسواق الدولية؛ البنية التحتية المناسبة؛ كلفة العمالة المنخفضة؛ الحوافز الحكومية المشجعة؛ الانفتاح التجاري؛ ...الخ.

لقد وفقت نظرية "دنينج "في تفسير ظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر مقارنة بالنظريات الأخرى، وذلك لاعتمادها على عوامل متعددة ولكن رغم ذلك فهي لم تسلم من الانتقادات، والتي من بينها:

-أشار "**بكلي** " إلى أن هناك مسائل لم تتمكن النظرية من حلها، مثل العلاقة بين العناصر الثلاثة السابقة والتي يحتويها الغموض، كون النظرية تناولت كل عنصر على حدى.

-كما يرى "**كوجيما**" أن هذه النظرية أكثر تركيزا على المسائل الكلية، ومن ثم فهي قليلة الفعالية في عملية صنع القرار[35].

لكن رغم هذه الانتقادات، تبقى هذه النظرية الوحيدة التي فسرت وإلى حد كبير الاستثمار الأجنبي المباشر، من خلال دمجها لثلاث مداخل جزئية في نظرية واحدة.

4- محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الواقع العملي

يتوقف المناخ الاستثماري الملائم على جملة من العوامل، تكون في مجموعها ما يسمى بالمحددات الرئيسية للاستثمار الأجنبي المباشر، والتي تأخذ قسمين، قسم أجمع عليه الاقتصاديون قديما وحديثا وهو ما يسمى"بالمتغيرات أو العوامل الاقتصادية التقليدية"، وقسم ثان ذو نطاق واسع يشتمل على عدة متغيرات لا يزال بعضها قيد الدراسة والتي تسمى"بالمتغيرات ذات العلاقة بالبيئة الثقافية والاجتماعية والسياسية للدولة المضيفة"[36].

مما سبق واعتمادا على دراسات اقتصادية مختلفة، ارتأينا أن نورد أهم العوامل المحددة للاستثمار الأجنبي المباشر على النحو الآتي:

4-1 العوامل الاقتصادية التقليدية

ويتمثل أهم هذه العوامل في المتغيرات التالية:

4-1-1 حجم السوق ومعدل نموه: توصل كل من "(**Agarwal**(1980), **Tsai**(1993), **Billington**(1999), **Chark and Rabarti** (2001)"، إلى أن

حجم سوق الدولة المضيفة يكون أحد أكثر العوامل شعبية في نزعة جذب الاستثمار الأجنبي المباشر داخليا[37]. ويعكس حجم السوق الطلب المعبر عنه بالكميات والقيم، كون أحد أهم دوافع الاستثمار هو وجود طلب قادر على امتصاص التكاليف وتحقيق أرباح مقبولة تضمن مردودية الأموال المستثمرة[38]. ومن المقاييس المستخدمة لقياس حجم السوق المحلية والتنبؤ بحجم نموها المحتمل، نذكر المتغيرات التالية: إجمالي الدخل الوطني؛ متوسط دخل الفرد؛ حجم الطبقة الوسطى في المجتمع ؛ حجم الإنفاق الحكومي؛ عدد السكان.

4-1-2 تكاليف عوامل الإنتاج ومدى توفر الموارد الخام: تسعى الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى تخفيض التكلفة الإجمالية لتصنيع منتجاتها انطلاقا من تخفيض تكلفة عوامل الإنتاج[39]، خاصة فيما يتعلق باليد العاملة والتي ترتبط تكلفتها بطبيعة سوق العمل ومدى مرونته، وحجم القيود التشريعية المؤثرة أو المحددة للأجور الدنيا ومستوى تطور النقابات وقدرتها على التأثير، ومتوسط الأجور ومعدل نموها[40]. وتعد تكلفة العمل مهمة خاصة في الصناعات ذات الكثافة العمالية العالية والشركات الموجهة للتصدير، وكذلك الأمر بالنسبة لعامل توفر الموارد الخام[41].

4-1-3 البنية التحتية: نقصد بالبنية التحتية "رأس المال الاقتصادي"، والذي يكون على شكل طرق وسكك حديدية ومصادر المياه ومنشآت تربوية؛ وخدمات صحية؛ وأنظمة الاتصالات؛ ووسائل النقل وغيرها، والتي بدونها لا يمكن أن تكون الاستثمارات في المصانع وغيرها من المشاريع الاستثمارية ذات مردود اقتصادي عالي[42].

4-2 العوامل ذات العلاقة بالبيئة الثقافية والاجتماعية والسياسية للدولة المضيفة

ويتمثل أهم هذه العوامل في المتغيرات التالية:

4-2-1 الاستقرار السياسي: يؤشر الاستقرار السياسي إلى درجة الثقة التي يوليها قطاع الأعمال للسلطات العمومية ومصداقية التزاماتها وتشريعاتها، ذلك كون الاستقرار السياسي هو ضمان وتعهد ضمني بالمحافظة على أموال المستثمر وعدم تعرضها

للأخطار غير التجارية، كالتأميم والمصادرة وغيرهما[43]. ومن المعروف أن رأس المال جبان بطبعه، أي أنه لا يستقر بمكان إلا إذا توفر فيه الاستقرار السياسي، ما عدا في حالات نادرة وفي صناعات محددة. ومن بين مؤشرات الاستقرار السياسي أو اختلاله، العناصر التالية[44]:

- التغير المستمر في الحكومة؛
- النزاعات الداخلية والخارجية؛
- الفساد؛
- تدخل الجيش في السياسة؛
- التوترات الدينية والعرقية؛
- البيروقراطية؛ ...الخ.

4-2-2 الاستقرار الاقتصادي: يوضح السياسة الاقتصادية المعتمدة من طرف الدولة، كما يعكس واقعية النظام الضريبي وإنصافه، وصرامة السياسة النقدية وكفاءة الجهاز المصرفي والمالي والضمانات المرتبطة بإمكانيات تحويل الأرباح المحققة واستغلالها، بالإضافة إلى استقرار التعريفة الجمركية واعتدالها في ظل معدلات التضخم المقبولة[45]. وكل هذه العوامل مجتمعة تجعل تنبؤات المستثمر بغرض التخطيط قريبة إلى حد كبير من الدقة، وهو ما يعد بمثابة مطلب أساسي لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر.

ومن مظاهر الاستقرار الاقتصادي أن تتسم الموازنة العامة بعجز طفيف، وعجز محتمل في ميزان المدفوعات يمكن تمويله بواسطة التدفقات العادية الأجنبية (المالية) أو بالاقتراض العادي من أسواق المال العالمية، كما تتصف بمعدلات تضخم متدنية وسعر صرف مستقر، وبيئة سياسية ومؤسسية ثابتة وشفافة يمكن من خلالها التنبؤ[46].

4-2-3 الإطار التشريعي والتنظيمي للاستثمار الأجنبي: يعكس الإطار التشريعي والتنظيمي للاستثمار الأجنبي موقف الحكومة من هذا الأخير، فالحكومات المتخوفة من آثاره السلبية تتراوح إجراءاتها القانونية بين المعالجة البطيئة والمنع التام له، أما الحكومات التي تميل إلى جلبه فتعرض جملة من الحوافز، وتقوم بإصلاحات جذرية لأنظمة الاستثمار[47]. ومن بين العوامل التي تجعل الإطار التشريعي محددا رئيسيا في جذب أو

طرد الاستثمارات الأجنبية المباشرة، نذكر: الضمانات الكافية ضد المخاطر غير التجارية؛ توافق التشريعات الوطنية مع القواعد الدولية؛ كفاءة القضاء المكلف بحل النزاعات التي تنشأ بين المستثمر والدولة المضيفة[48]؛ إضافة إلى ذلك نوعية الحوافز الحكومية المقدمة للمستثمر الأجنبي خاصة إذا توفرت الدولة المضيفة على مزايا نسبية، لأن الدراسات أثبتت محدودية فاعلية الحوافز في ظل انعدام المزايا النسبية الأخرى في الدولة المضيفة. (أونكتاد1998) [49].

الخاتمة:

للوقوف على تفسير دوافع حركة رؤوس الأموال بين الدول، تطرقنا إلى النظريات الاقتصادية المهمة والمهتمة بتحديد العوامل الأساسية المبينة لدوافع انتقال هذه الأموال، وقد كان لهذه النظريات الإسهام الفعلي في تحديد العناصر المحددة للاستثمار الأجنبي المباشر.

ولقد توصلنا إلى أن تلك النظريات ركزت في تفسيرها على عامل دون غيره، ماعدا النظرية الانتقائية التي حاولت الجمع بين كل تلك العوامل والتي عبرنا عنها بمجموعة محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الواقع العملي، ويأتي على رأس تلك العوامل: حجم السوق والاستقرار السياسي والاقتصادي والبنية التحتية والميزة النسبية للدولة المضيفة، وأخيرا تكلفة عوامل الإنتاج.

الهوامش والمراجع:

(1) مهدي سهر الجبوري، رحيم كاظم الشرع، كاظم سعد الأعرجي، تحليل أثر تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة على البيئة، المجلة العراقية لبحوث السوق وحماية المستهلك"، المجلد 2 العدد 4 (2004)، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، العراق، ص 39.

(2) عادل عبد العظيم، "إقتصاديات الاستثمار: النظريات والمحددات"، مجلة جسر التنمية، العدد 67 (نوفمبر 2007)، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ص 2.

(3) H-S Kehal, Foreign investment in developing countries, (Australia : university of Western Sydney, 2004), p14.

(4) عمر خالد، إدارة الأعمال الدولية، (القاهرة: المكتبة الأكاديمية، 1999)، ص 60.

(5) سعد محمود الكواز، الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على الأقطار النامية، الملتقى الدولي حول إشكالية النمو الاقتصادي في بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، جامعة الجزائر –فندق الأوراسي، يومي 14و15 نوفمبر 2005، ص2.

(6) محمد عبد العزيز عبد الله عبد، الاستثمار الأجنبي المباشر، (ط1؛ عمان: دار النفائس، 2005)، ص 120 – 121.

(7) طاهر مرسي عطية، أساسيات إدارة الأعمال الدولية، (ط1؛ القاهرة: دار النهضة العربية، 2000)، ص 248.

(8) محمد عبد العزيز عبد الله عبد، مرجع سبق ذكره، ص 125.

(9) أحمد عبد الرحمان احمد، إدارة الأعمال الدولية، (ط2؛ السعودية: دار المريخ، 2001)، ص 137.

(10) محمد عبد العزيز عبد الله عبد، مرجع سبق ذكره، ص 140.

(11) Klaus Liebsher and Peter Mooslechner, Foreign direct investment in Europe, (UK : Edvxard Elgar, 2007) , p 08.

(12)أميرة حسب الله محمد، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية، (مصر: الدار الجامعية، 2005)، ص26.

(13) رضا عبد السلام، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة، ط3، (مصر: المكتبة العصرية، 2007)، ص 38.

(14) أحمد عبد الرحمان أحمد، مرجع سبق ذكره، ص 80.

(15) المرجع نفسه، ص 81.

(16) رضا عبد السلام، مرجع سبق ذكره، ص 41.

(17) المرجع نفسه، ص 32.

(18) أحمد عبد الرحمان، مرجع سبق ذكره، ص83.

(19) عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي، (ط1؛ مصر: مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، 2001)، ص 394– 397.

(20) أميرة حسب الله محمد، مرجع سبق ذكره، ص 27.

(21) رضا عبد السلام، مرجع سبق ذكره، ص 44.

(22) زينب حسين عوض الله ، الاقتصاد الدولي – نظرة عامة على بعض القضايا، (بيروت: الدار الجامعية ، 1998)، ص 83.

(23) أميرة حسب الله محمد، مرجع سبق ذكره، ص 29.

(24) رضا عبد السلام، مرجع سبق ذكره، ص 49.

(25) أحمد عبد الرحمان أحمد، مرجع سبق ذكره، ص 86.

(26) أميرة حسب الله محمد، مرجع سبق ذكره، ص 29.

(27) رضا عبد السلام، مرجع سبق ذكره، ص 51 .

(28) أحمد عبد الرحمان أحمد، مرجع سبق ذكره، ص 87.

(29) عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي، مرجع سبق ذكره، ص 402 .

(30) أميرة حسب الله محمد، مرجع سبق ذكره، ص 30 .

(31) رضا عبد السلام، مرجع سبق ذكره، ص 49.

(32) أميرة حسب الله محمد، مرجع سبق ذكره، ص 33 .

(33) أحمد عبد الرحمان أحمد، مرجع سبق ذكره، ص 88.

(34) UNCTAD (2006), "world investment report", New York and Geneva, United Nations, p155.

(35) رضا عبد السلام، مرجع سبق ذكره، ص 57.

(36) H-S kehal, op-cit, p 42.

(37) H-S kehal, Ibid, p 16.

(38) عبد المجيد قدي، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمناخ الاستثماري، الملتقى الدولي الأول حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية، جامعة الأغواط، يومي 08 و09 أفريل 2002 ، ص 04.

(39) كمال مرداوي، الاستثمار الأجنبي المباشر وعملية الخوصصة في الدول النامية، ملتقى اقتصاديات الخوصصة والدور الجديد للدول، جامعة فرحات عباس سطيف، من 03 إلى 05 أكتوبر 2004، (الجزائر: دار الهدى ، 2006)، ص326.

40 عبد المجيد قدي، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمناخ الاستثماري، مرجع سبق ذكره، ص 05.

41 H-S Kehal, op. cit, p 42.

42 أميرة حسب الله محمد، مرجع سبق ذكره، ص 38 .

43 عبد المجيد قدي، "المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمناخ الاستثماري"، مرجع سبق ذكره، ص 03.

44 Ashoka Mody , Foreign direct investment and the world economy , (USA : Rout ledge, 2007) , p 39 – 40.

45 عبد المجيد قدي، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمناخ الاستثماري، مرجع سبق ذكره، ص 04.

46 علي عبد القادر علي، مرجع سبق ذكره، ص 05.

47 H-S kehal, op-cit, p 24.

48 أميرة حسب الله محمد، مرجع سبق ذكره، ص 37.

49 H-S kehal, op-cit, p 24.

مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية ISSN: 2335-1039
المجلد:09 العدد: 05 السنة 2020 ص 103 - 120

تاريخ الإرسال:2019/05/16 تاريخ القبول: 2020/08/20

دراسة استقرائية لتجارب بعض الدول العربية في الاستثمار بإفريقيا

(An inductive study of the experiences of some Arab countries in investing in Africa)

أ.د الهام يحياوي[*1]، ط.د نسرين اسماعيل[2]

[1]جامعة باتنة 1 (الجزائر)، y.ilhem@yahoo.fr

[2]جامعة بسكرة (الجزائر)، smailnsrn@gmail.com

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى استعراض تجارب بعض الدول العربية في الاستثمار بإفريقيا من خلال تحليل وضع الاقتصاد في إفريقيا ومحاولة توضيح فرص الاستثمار فيها ودراسة الاستثمارات لبعض الدول العربية بإفريقيا.

وتوصلت الدراسة إلى أن إفريقيا تمتلك مقومات الاستثمار في شتى المجالات أهمها:

– في القطاع الزراعي: تملك إفريقيا نسبة معتبرة من الأراضي الصالحة للزراعة مع توفر الموارد المائية؛

– تتوفر بعض الدول الإفريقية على المعادن الثمينة؛

– ضعف قطاع البنية الأساسية خاصة قلة الطرق المعبدة.

بناء على هذه النتائج الأساسية، تم تقديم مجموعة من التوصيات متضمنة في متن الدراسة.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار، إفريقيا، بعض الدول العربية.

Abstract :

This study aims at reviewing the experiences of some Arab countries in investing in Africa by analyzing the state of the economy in Africa and trying to clarify the investment opportunities and studying the investments of some Arab countries in Africa.

The study concluded that Africa possesses the elements of investment in various fields, the most important of which are:

*المؤلف المرسل

- In the agricultural sector: Africa has a significant proportion of arable land with the availability of water resources;
- Some African countries are available on precious metals;
- The weakness of the infrastructure sector, especially the lack of paved roads.

Based on these core findings, a range of recommendations were presented including the study.

Key Words: Investment, Africa, Some Arab Countries.

المقدمة:

لقد عرف الاقتصاد العالمي منذ الثمانينات جملة من التغيرات أهمها: انهيار النظام الاشتراكي، الانتقال نحو اقتصاديات السوق الحرة، تصاعد أزمة المديونية الخارجية ودخول معظم الدول النامية في مفاوضات مع صندوق النقد الدولي لمعالجة أوضاعها الاقتصادية في إطار قواعد وقوانين صارمة كبيرة في التعامل.

وتزامن هذا الواقع مع بروز مؤشرات تدهور أسعار المواد الأولية ومنها البترول، الأمر الذي كشف الغطاء عن العجز الذي تعاني منه الدول النامية، مما دفع بهذه الأخيرة إلى فتح أسواقها وإزالة مختلف القيود على الاستثمار والاهتمام بالزيادات المتتالية للتجارة الدولية.

يمثل الاستثمار أحد أهم المواضيع التي شاع تناولها في الأزمنة السابقة والتي مازالت حديث الساعة، إذ لاقت اهتمام العديد من دول العالم، نظرا لدوره الكبير في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية ووسيلة لتحقيق الأمن والاستقرار، حيث يساهم في قيام المؤسسات الإنتاجية والخدمية وغيرها من التكوينات الرأسمالية الأخرى. في مثل هذا السياق، شهد الاقتصاد الإفريقي محاولات من أجل مواجهة أعباء التنمية والتحرك نحو تحقيق تكامل إقليمي اقتصادي مع الدول العربية، خاصة وأن إفريقيا صاحبة ثاني أكبر بساط أخضر في العالم وتمتلك مقومات الاستثمار في شتى المجالات، فقد وفرت كل الإمكانيات بهدف تشجيع أكبر الدول العالمية والعربية خاصة على الاستثمار في أراضيها، سواء من حيث تهيئة الظروف المناسبة كإلغاء الحواجز الجمركية وتسهيل مختلف الإجراءات الإدارية، التي تؤدي إلى زيادة إقبال المستثمرين عليها، وتقليل التكاليف من جهة لتأسيس أنشطة الأعمال فيها.

إشكالية الدراسة:

يمكن طرح إشكالية الدراسة كالآتي:

ماهي فرص الاستثمار بإفريقيا وأهم الاستثمارات لبعض الدول العربية فيها؟

هدف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة أساسا إلى تحليل وضع الاقتصاد في إفريقيا ومحاولة توضيح فرص الاستثمار فيها ودراسة الاستثمارات لبعض الدول العربية بإفريقيا. وهذا للتمكن من تحديد إمكانية الاستفادة لبعض الدول النامية خاصة الجزائر من فرصة التوجه نحو إفريقيا من خلال إتباع سياسات اقتصادية هادفة لتعبئة رؤوس الأموال، وباعتبار أن الاستثمار كأحد الآليات الرئيسية في السياسة الاقتصادية، لأنه يلعب دورا مهما في تحقيق الإصلاح والنمو الاقتصادي.

خطة الدراسة:

سيتم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة محاور، حيث يعتبر المحور الأول مدخلا لمعالجة واقع الاقتصاد في إفريقيا، ليأتي المحور الثاني لتوضيح فرص الاستثمار في إفريقيا، والمحور الثالث فيتضمن دراسة الاستثمارات لبعض الدول العربية بإفريقيا.

1- واقع الاقتصاد في إفريقيا

سيتم تناول واقع الاقتصاد في إفريقيا من خلال النمو الاقتصادي الإفريقي، التحليل المالي والواقع التجاري في إفريقيا.[1]

1-1 النمو الاقتصادي في إفريقيا

يرتكز الأداء الاقتصادي في إفريقيا مثله مثل باقي البلدان على جملة من المؤشرات المعقدة تشمل: مساهمة الاستثمار المحلي في الناتج المحلي الإجمالي وتوقعات معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي، تباين معدلات التضخم، تغطية الواردات ونسبة المديونية الخارجية، تحليل ميزان المدفوعات وحجم سكان البلد وغيرها.[2] وتشير التقديرات الأولية عن ارتفاع الأداء الاقتصادي الإفريقي عام 2017م مقارنة بالعام السابق، حيث بلغ متوسط الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي نسبة 2.2% في عام 2016م ليصل إلى نسبة 3.6% في عام 2017م، ومن المتوقع أن ينمو بنسبة 4.1% في عامي

2018م و2019م. وقد تضافرت مجموعة من العوامل أدت إلى تحسين الظروف الاقتصادية الإفريقية أهمها: الانتعاش في أسعار السلع الأساسية، الطلب المحلي المستمر والتحسينات المحققة في الإنتاج الزراعي.

ولم يكن نمو الدول الإفريقية في عام 2017م بالقدر الذي يعوض تراجع معدل النمو المتوسط العالمي في عام 2016م بنسبة 3.9%، بسبب وجود تفاوت في معدل النمو السكاني في الدول الإفريقية، مما انعكس على نصيب الفرد من النمو وهو أقل من معدل النمو المتوسط العالمي.

في مثل هذا السياق، قد تباين مؤشر نصيب الفرد من الدخل فيما بين الدول الإفريقية في عام 2017م، فنجد مثلا في شمال إفريقيا باستثناء ليبيا أن نصيب الفرد من الدخل يتراوح بنسبة 1.8%، في حين أن بلدان إفريقيا جنوب الصحراء ارتفع نصيب الفرد من الدخل فيها بنسبة 1.1% مقارنة بعام 2016م، أما نيجيريا فحسب إحصائيات بنك التنمية الإفريقي وصندوق النقد الدولي تراوح نصيب الفرد من الدخل الإجمالي 1.7% ، ولكن بسبب الانكماش تراجع إلى نسبة 0.6% في عام 2018م.

وتزامن هذا الوضع مع ارتفاع حاد لمتوسط معدل التضخم في إفريقيا من نسبة 3.6% في عام 2015م إلى 5.4% في عام 2016م، كما عرف ارتفاع محسوس إلى ما يقارب نسبة 10% في شرق إفريقيا لاسيما كينيا في عام 2017م نتيجة الارتفاع المتزامن لأسعار المواد الغذائية ويتوقع المحللون تباطؤ المعدل في عامي 2018م و2019م على التوالي. وقد شهدت البلدان الإفريقية المصدرة للنفط عاما صعبا في 2017م مع ارتفاع التضخم إلى 18.3% بسبب زيادة أسعار الصرف واتساع احتياجات التمويل والعجز المالي، في حين استفادت البلدان الإفريقية المستوردة للنفط من انخفاض الأسعار نتيجة انخفاض التضخم قليلا من 6% في عام 2016م إلى 5.7% في عام 2017م.

2-1 التحليل المالي لإفريقيا

تمثل مديونية البلدان الإفريقية عبئا كبيرا على اقتصادياتها، مما يؤثر سلبا على النمو الاقتصادي وتحسين مستويات المعيشة في السنوات الأخيرة، إذ لا تزال الدول الإفريقية تعاني من القيود المفروضة على الميزانية، إضافة إلى بقاء نسبة الإيرادات من

الناتج المحلي الإجمالي بمعدلات ثابتة، في حين ارتفعت نسبة الإنفاق بين عامي 2008م و2015م. فهذه الأخيرة باعتبارها وسيلة لسد فجوة الإيرادات لبعض الدول الإفريقية في إطار التوجه نحو الأسواق المالية الدولية كمصدر بديل للتمويل، أدى إلى ارتفاع مستويات الديون، ففي غانا على سبيل المثال، زادت الديون الخارجية بنسبة 41% في عام 2016م نتيجة الاعتماد على الديون غير الميسرة واقتراض السندات الأوروبية السيادية.

إلى جانب ذلك، فقد ازداد العجز في الحساب الجاري في إفريقيا بشكل مستمر خاصة بين عامي 2009م و2015م، ونتيجة التقلبات في مكونات الحساب الجاري الإفريقي وخاصة الميزان التجاري بسبب تقلبات أسعار السلع الأساسية والصادرات، وقد عرف استمرار الاتجاه التصاعدي في عجز الحساب الجاري لإفريقيا في عام 2016م.

وقد اعتمدت إفريقيا بشكل كبير على مصادر أجنبية لتمويل العجز في الحساب الجاري منها الاستثمار الأجنبي المباشر، الاستثمار في المحافظ المالية، التحويلات والديون الخارجية.

على الرغم من أن تعبئة الإيرادات المحلية كانت منخفضة في إفريقيا عام 2015م، إلا أن بعض البلدان الإفريقية عالية المديونية أثبتت وجود علاقة إيجابية وقوية بين الاستثمارات العامة والدين حيث مثلت حصة الاستثمار العام من الناتج المحلي الإجمالي في إفريقيا بنسبة 7.7% عام 2015م ، مما أدى إلى أن تراكم الديون في بعض البلدان الإفريقية قد عزز النمو الاقتصادي.

1-3 الواقع التجاري في إفريقيا

سجلت التجارة الإفريقية قفزة نوعية مهمة خلال عام 2017م نظرا لتحسن الظروف الاقتصادية الخاصة بها مقارنة بالنمو الحاصل في العالم، حيث اتجهت إفريقيا إلى خفض الرسوم الجمركية وتعزيز المؤسسات والسياسات بالرغم من مستوى انخفاض التجارة البينية الإقليمية مقارنة بالاقتصاديات المتقدمة، والتغيرات التي تشهدها بيئة الأعمال. وقد سجلت بلدان إفريقيا جنوب الصحراء كثافة متزايدة في المجال التجاري، حيث زاد نصيب

الصادرات الإقليمية من الصادرات الكلية بأكثر من ثلاثة أضعاف، كما أنها تمثل ما نسبته 5% من التكامل التجاري البيني الإقليمي على مستوى الأسواق.

وفي هذا الصدد، فإن اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية تعتبر بمثابة انطلاقة مهمة نحو التكامل البيني الإقليمي في إطار الثروة الطبيعية التي تتمتع بها البلدان الإفريقية، إلا أن هذا الوضع قد يؤثر على البلدان غير كثيفة الموارد الطبيعية فتصبح معرضة للطلب الإقليمي إذ تمثل الصادرات البينية الإقليمية ما نسبته 7% من الناتج المحلي، أما البلدان المصدرة للنفط فتمثل ما نسبته 1.5% فقط من الناتج المحلي، وهكذا فإن البلدان الإفريقية تكون محصنة من التداعيات الإقليمية لكنها أكثر عرضة للتداعيات العالمية.[3]

2- فرص الاستثمار في إفريقيا

تبدو آفاق الاستثمار في إفريقيا واعدة جدا، خاصة بالنسبة لصغار المستثمرين الذين يعانون في بلادهم كثرة التكاليف أو المنافسة الشديدة مع كبرى الشركات أو تقلبات السوق المستمرة، الأمر الذي يدفع بمعظم اقتصاديات البلدان الإفريقية للسعي نحو وضع سياسات وأطر لخلق بيئة مواتية لجذب الاستثمار في أراضيها.

2-1 بيئة الاستثمار في إفريقيا

سيتم عرضها من خلال النقاط التالية:

2-1-1 حجم السوق واحتمالات النمو: لاشك أن إقدام الدول الإفريقية على خلق تكتل اقتصادي من شأنه أن يعزز من الحصة السوقية أمام منتجات كل منها، وفي هذا الصدد فقد توسعت منطقة التجارة الإفريقية إلى سوق بلغ عدد سكانها 1.2 مليار نسمة وناتجها المحلي بقيمة 2.5 تريليون دولار، إلى جانب أنه يشمل جميع دول الـ 55 الأعضاء في الإتحاد الإفريقي، مما يتوقع المحللون على المدى المتوسط سيكون لدى إفريقيا 2.5 مليار نسمة بحلول عام 2050م والذي يساهم في نمو اقتصادها ويعتبر فرصة كبيرة لأداء فعال يمثل منطقة التجارة الحرة الإفريقية. أما على مستوى التبادل التجاري الإفريقي، فتمثل التجارة البينية الإفريقية ما نسبته 16% من تجارة القارة، فيما وصل إلى ما نسبته 75% في دول الإتحاد الأوروبي، وما نسبته 25% إلى 30% في الدول الأسيوية، وقد توقع

رئيس مفوضة الاتحاد الإفريقي للتجارة والصناعة ارتفاع مستوى التجارة البينية الإفريقية بحلول عام 2022م بنسبة 60% إذا ما تم إزالة التعريفات الجمركية.(4)

2-1-2 خطط اقتصادية كلية مستقرة: تسعى إفريقيا إلى تسخير جميع الإمكانات التي تدعم جذب الاستثمار في أراضيها من خلال زيادة الالتزام والدعم لتوجيه الدول الإفريقية في السياق العالمي، وذلك عن طريق خطة التكامل الإقليمي فضلا عن خطة عام 2063م والتي تعبر عن تطلع القارة الإفريقية في القضاء على الفقر والتحول الاجتماعي والاقتصادي للقارة للسنوات الخمسين القادمة، إضافة إلى خطة التنمية المستدامة لعام 2030م، وما يعرف بـ "القمم الخمس" كأحد ركائز خطة التحول في إفريقيا.(5)

كما أنه في ذات السياق ترغب معظم الدول الإفريقية في الاستفادة من مزايا التكتلات الدولية وتشجيع الاستثمارات الأجنبية فيها، ولذا تسعى كل دولة إفريقية لعقد اتفاقية شراكة مع الإتحاد الأوروبي مثلا، وهو ما يؤثر على التزاماتها داخل التجمعات الإقليمية الإفريقية.(6)

2-1-3 الإطار التشريعي والتنظيمي للاستثمار: إن توفر إطار قانوني وتنظيمي ينسق أنشطة الاستثمار الأجنبي من العوامل المؤدية إلى زيادة جذب المستثمرين والمؤثرة في اتجاهاتهم.(7)

ونجد أن إفريقيا من المشجعين على ذلك في إطار مشروع قانون الاستثمار الإفريقي والذي يحدد فيه حقوق والتزامات الدول الأعضاء وكذلك المستثمرين والمبادئ المتضمنة فيه في إطار سبعة فصول تشمل كل من: الأحكام العامة، معايير معاملة المستثمرين والاستثمارات، القضايا المتعلقة بالتنمية، التزامات المستثمرين، القضايا المتعلقة بالاستثمار، تسوية المنازعات، مسائل إجرائية وترتيبات مؤسسية. والهدف منه هو تشجيع وجود مناخ استثماري جذاب وتوسيع التجارة امتدادا إلى تحقيق النمو والتنمية في إفريقيا.(8)

2-1-4 بنية أساسية مناسبة: حيث تزخر الدول الإفريقية بتنوع مواردها سواء الطبيعية وغير الطبيعية، البشرية، والتي تجعل منها فرص استثمارية قوية، نعرضها في ما بعد.

2-2 عوامل جلب الاستثمار في إفريقيا

تلخص العوامل المحفزة لجذب الاستثمارات والأكثر شيوعا في ثلاث مجموعات من العوامل: العوامل الاقتصادية، العوامل السياسية والعوامل القانونية والتنظيمية. وسنوضحها كما يلي:[9]

2-2-1 العوامل المحفزة الاقتصادية: تعتبر العوامل الاقتصادية للبلد المضيف أهم محفز للمستثمر، لما لها من تأثيرات على المشروع الاستثماري. منها:

– **حجم السوق المحلية ونموها:** يقاس حجم السوق المحلية بمتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي أي الطلب الجاري. أما احتمالات نمو السوق في المستقبل فتقاس بعدد السكان. والدولة التي تمتاز بارتفاع متوسط نصيب الفرد من (GDP) وعدد سكان مرتفع، تعد محفزة لجذب المزيد من الاستثمارات.

– **استقرار ووضوح السياسات الاقتصادية:** تتمثل السياسات الاقتصادية في كل من السياسة النقدية، المالية، الضرائب....، فالمناخ والمحيط الاقتصادي الذي يمتاز باستقرار ووضوح ومصداقية للحكومات المتعاقبة بعدم التراجع عن السياسات السابقة للدولة يكون عاملا محفزا للاستثمار.

– **معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي:** يعد نمو الناتج المحلي الإجمالي من العوامل المحفزة للاستثمارات الباحثة عن الأسواق، فارتفاع معدلات النمو تعني ارتفاع فرص التقدم والتحسن في اقتصاد البلد المضيف.

– **معدل التضخم:** إن انخفاض تكاليف الإنتاج يعتبر حافزا للشركات متعددة الجنسيات للاستثمار بالخارج، فمعدل التضخم يؤثر على تكاليف الإنتاج من جهة، وعلى حجم الأرباح من جهة أخرى.

– **سعر الصرف:** يعتبر تخفيض قيمة العملة عاملا لجذب الاستثمارات.

– **توفير اليد العاملة:** تسعى المؤسسات للبحث عن العمالة منخفضة التكاليف من أجل تعظيم الربحية، فالدول التي بها عمالة مؤهلة، مدربة فنيا ورخيصة التكاليف تكون محفزة لجذب الاستثمار إليها.

– **توفير البنية التحتية الملائمة:** وجود البنية التحتية الملائمة وفق المعايير الدولية يقلل من تكاليف الإنتاج ويكون حافزا لجذب الاستثمار.

– **توفر المناطق الحرة:** تعرف المناطق الحرة بأنها الجزء من أرض الدولة معزول بأسوار ويخضع إلى قوانين خاصة في ظل السيادة الكاملة للدولة، فبوجود هذه المناطق يستفيد المستثمر من الإعفاءات الجمركية والضريبية الممنوحة في هذه المناطق وإمكانية تسويق الإنتاج في أسواق الدول المجاورة.

2-2-2 العوامل المحفزة السياسية: ترتبط العوامل السياسية بالمخاطر السياسية التي يمكن أن يواجهها المستثمر. وتأخذ الأشكال التالية:

– التصفية أو مصادرة الحكومات المضيفة لمشروعات الأجانب كليا أو جزئيا لأغراض المنافع العامة بدون تعويض؛

– التأميم، تحويل المشروعات الأجنبية إلى ملكية عامة للدولة؛

– فرض قيود على تحويل العملات الأجنبية إلى الخارج؛

– الإلغاء أو عدم الوفاء بالعقود والاتفاقيات المبرمة بين المستثمرين الأجانب والدولة لأسباب سياسية.

3-2-2 العوامل القانونية والتنظيمية: تعد قدرة الدولة على بناء قاعدة قانونية مسايرة للتشريعات الدولية محفزا للاستثمارات. وتكون هذه القاعدة في شكل توفير إطار تشريعي وتنظيمي للاستثمار الأجنبي.

تختلف التشريعات بين الدول باختلاف توجهات المشرع في الدولة وذلك لعدة عوامل نذكر منها:

– الظروف الاقتصادية السائدة مثل مدى احتياج الدول المضيفة للقطاع الأجنبي أو التكنولوجيا ومدى حاجتها للموارد الطبيعية؛

– مدى توفر اليد العاملة الوطنية وحاجتها لتشغيلها؛

– حجم السوق المحلي ومدى استجابته لمنتجات المشاريع الاستثمارية؛

– القدرة الفنية والمالية واللوجيستية لتصدير تلك المنتجات، يضاف إلى ذلك كل الظروف السياسية السائدة في الدولة، والتي عادة ما تحدد السياسات الاقتصادية التي تنعكس بالضرورة على ما يتبناه المشرع منها في تلك التشريعات.

ولكي يكون الإطار التشريعي محفزا لجذب الاستثمارات الأجنبية لابد من وجود مقومات أهمها:

– وجود قانون موحد للاستثمار يتسم بالوضوح والاستقرار والشفافية، وعدم التعارض مع التشريعات الأخرى ذات الارتباط، وأن يكون متوافقا مع القواعد والتنظيمات الدولية الصادرة للحكم وحماية المستثمر؛

– وجود ضمانات كافية لحماية المستثمر من المخاطر السياسية؛

– وجود نظام قضائي قادر على تنفيذ القوانين، التعاقدات وحل النزاعات التي تنشأ بين المستثمر والدولة المضيفة بكفاءة عالية.

بالإضافة إلى أن يكون النظام الإداري القائم على إدارة الاستثمار يتميز بسلاسة الإجراءات ووضوحها، عدم تفشي البيروقراطية، سهولة الحصول على البيانات وبشكل دقيق ومفصل وفي الوقت المناسب.

الحوافز الضريبية والمالية: رغم محدودية هذه الحوافز في جذب الاستثمارات الأجنبية، إلا أنها في حالة وجود العوامل المحفزة السابقة يكون لها تأثير في جذب الاستثمارات:

– وضوح النظام الضريبي وربطه بالأولويات الاقتصادية؛

– خفض التعريفة الجمركية على الأصول الثابتة المستوردة؛

– التشجيع على تأسيس المشروعات الصغيرة؛

– توفير الأراضي مجانا أو بأسعار منخفضة على المستوى العام.

قانون حماية الملكية الفكرية: يساهم بوجود نظم قانونية لحماية الملكية الفكرية كتشجيع وحماية الإبداع الفكري الوطني منه والأجنبي.

أجهزة الاستثمار الأجنبي: تنشىء الدول عادة أجهزة وهيئات حكومية تتولى تخطيط وتنظيم وتوجيه الاستثمارات الأجنبية. وقد تكون بالاشتراك مع هيئات دولية للاستثمارات الأجنبية.

تعزيز الاتفاقيات والتعاون الاقتصادي الإقليمي: يعتبر التكامل الإقليمي من العوامل المحفزة لجذب الاستثمارات الأجنبية باعتبار أن التكامل الإقليمي يعمل على إيجاد سوق إقليمي يساعد بشكل فعال في عمليات التفاوض مع الاستثمارات الأجنبية.

الترويج الإلكتروني: نظرا للمنافسة القوية التي تواجه الدول النامية في جذب الاستثمار الأجنبي يمكن لهذه الدول اعتماد الترويج الالكتروني لعرض إمكاناتها، فأصبح من السهل الحصول على البيانات والمعلومات الاستثمارية التي يحتاجها المستثمرون الأجانب حول الدولة.

خلصت دراسة لصندوق النقد العربي سنة 2008 لتحديد العوامل المحفزة على الاستثمار في الدول العربية إلى أن أهم العوامل تتمثل في تنوع سلة صادرات الدولة المضيفة أساسا، يتبعه اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، ويليه تقليص الحواجز الجمركية وسعر صرف العملة مقابل الدولار الأمريكي. أما العوامل التي لم يكن لها تأثير يذكر فهي معدل نمو الناتج المحلي في سنوات الأساس ودرجة نمو السوق المالية في البلد، والاستقرار السياسي أو توقيع السلام مع دولة إسرائيل، وكذلك إقامة سوق إقليمية كما في دول تعاون الخليج.

وفي دراسة قام بها مؤتمر التجارة والتنمية للأمم المتحدة، تم ترتيب العوامل وفق الاتي:

- **العامل الحاسم:** الوصول إلى التكتلات التجارية؛
- **عوامل هامة جدا:** مواقف الحكومة من الإستثمار الأجنبي، المخاطر السياسية، وجود شركاء محليين، المستوى العام للضرائب، الاستقرار النقدي والاتصالات السلكية واللاسلكية؛
- **عوامل هامة:** الوصول إلى الموردين، شبكة النقل، تكاليف العمل، تكلفة الأراضي، الحوافز الضريبية والمالية وجودة المهارات.

وفي دراسة للمؤسسة العربية لضمان الاستثمار، على عينة من المستثمرين في الدول العربية، تم تصنيف العوامل إلى خمس مجموعات هي:

المجموعة الأولى: الاستقرار السياسي والاقتصادي، البيروقراطية الإدارية وإجراءات التسجيل والترخيص، القيود المفروضة على تحويل الأرباح وأصل الاستثمار للخارج وعدم توافر الكفاءات الإنتاجية لتشجيع الاستثمار.

المجموعة الثانية: توفر مناخ استثماري ملائم، توفر النقد الأجنبي، التنقل والحصول على تأشيرات الدخول، نسبة العوائد على الاستثمار، توفر شريك محلي من القطر المضيف.

المجموعة الثالثة: توفر البنية التحتية وعناصر الإنتاج، توافر الاستقرار الأمني، ازدواجية الضرائب ومعدلات الضرائب، معدل التضخم، استعمال السلطة الحكومية وتوفر خرائط استثمارية.

المجموعة الرابعة: الدعم المالي والمعنوي من قبل البلد المضيف، الفساد الإداري، التكامل الاقتصادي، القيود على حركة رأس المال.

المجموعة الخامسة: توفر بنوك للمعلومات، توفر التنسيق بين الدوائر الرسمية المعنية بالاستثمار، مدى تنفيذ التزامات البلد المضيف للاستثمار، نسب معدلات الفائدة على التسهيلات الإنمائية ومدى كفاية الحوافز للاستثمارات الوافدة.

ويلاحظ مما سبق، أن العوامل المحفزة تشكل في مجموعها مايطلق عليه مناخ الاستثمار ولتحسينه وجذب الاستثمار الأجنبي للمشاركة في عملية التنمية للبلد المضيف يجب العمل من طرف الحكومات لجعل العوامل المؤثرة في البيئة الاستثمارية أكثر تحفيزا. وهنا تكمن المنافسة بين الدول في جعل المناخ الاستثماري محفزا وذلك بالتركيز على العوامل المحفزة وأهميتها بالنسبة للمستثمر الأجنبي وحتى المحلي، ويكون ذلك من خلال تحسين موقع الدولة المضيفة في المؤشرات الدولية التي تعني بالاستثمار الأجنبي.

2-3 مجالات الاستثمار في إفريقيا

تزخر الدول الإفريقية بتنوع مواردها سواء الطبيعية وغير الطبيعية، البشرية، والتي تجعل منها فرص استثمارية قوية، نعرضها في النقاط التالية:[10]

2-3-1 الاستثمارات الإستراتيجية التكاملية: والتي تمثل القطاع الزراعي والنشاطات التابعة له بهدف ضمان الأمن الغذائي لثلثي السكان في القارة الإفريقية أي ما يتراوح بنسبة 7% من الناتج المحلي الإجمالي، وما نسبته 40% من الإيرادات بالعملة الصعبة.

وتحرص إفريقيا في هذا الشأن تقديم أفضل الخيارات للمستثمرين قصد المساهمة في النمو الاقتصادي، خاصة وأنها تتمتع بما نسبته 35% مساحة الأراضي الصالحة للزراعة فيها، إضافة لاشتهارها بالموارد المائية حيث يجري فيها 13 نهرا، إضافة لتنوع أقاليمها المناخية ومواسمها الزراعية التي تؤهلها لأن تكون سلة الغذاء العالمي.

وإنه في ذات السياق، نجد إفريقيا من المبادرين في استثمار هذا القطاع من خلال تفعيل البرنامج المتكامل لتنمية الزراعة في إفريقيا، والذي يلزم مسؤولي حكومات الدول الإفريقية بالاهتمام بتطبيقه وتوفير جميع الوسائل اللازمة لذلك.

من الواضح أن الزراعة في إفريقيا تتمتع بإمكانيات نمو كبيرة لكنها تعاني من غياب إستراتيجية فيما يخص الموارد المالية والوسائل الفنية. ويمكن سد جزء من هذه الفجوة بالتعاون بين الدول العربية والدول الأفريقية لصالح الطرفين، وذلك عن طريق شراكة مفيدة للطرفين يفرضها وجود فرص كبيرة للتكامل بين المنطقتين: بتوفير الموارد المالية والوسائل الفنية من الجانب العربي وتوفير المياه والأراضي واليد العاملة من الجانب الإفريقي.

2-3-2 الاستثمارات في القطاعات الإنتاجية الأخرى: إن إفريقيا التي تتميز بموقعها الجغرافي ومساحة تقدر بحوالي 30.190 مليون كم^2 تمتلك أكبر مخزون للعديد من المعادن والثروات غير الزراعية، فهي تحتوي على أزيد من 17 معدن من إجمالي 50 معدن في العالم باحتياطات ضخمة منها الذهب، الفوسفات، الألماس، المعادن البلاتينية والمنغنيز...الخ والتي تكون جد مرغوبة لدى الدول المتقدمة والدول الصاعدة.

إلى جانب ذلك توفر المحروقات في البلدان العربية وكذلك توفر تجربة مؤكدة في هذا الميدان، فإن تشجيع الاستثمارات في هذا القطاع في أفريقيا يتم كذلك في إطار تكاملي مع استثمارات في قطاعات أخرى وبالبحث عن أكبر قيمة مضافة من خلال البتروكيماويات، من أجل تصديرها وتلبية لمتطلبات قطاعي المياه والزراعة.

وتمتلك دول خليج غينيا ما نسبته 4.9% من الاحتياطيات البترولية العالمية المؤكدة، أي حوالي 60 بليون برميل، وما نسبته 7.8% من احتياطيات الغاز الطبيعي، أي حوالي 400 بليون متر مكعب، كما تتمتع المنطقة بطاقة حرارية جوفية وكهرومائية. من هنا تظهر أهمية شراكة المنفعة المتبادلة "Win – Win " الدول العربية والدول الإفريقية في هذا المجال.

2-3-3 الاستثمارات الداعمة في إطار شراكة المنفعة المتبادلة: يمثل قطاع البنية الأساسية رهانا كبيرا للتنمية من جانب النمو الاقتصادي والقضاء على الفقر وكذا توفير الخدمات المختلفة، وتأتي في مقدمة هذه الاستثمارات مشاريع البنية الأساسية التي تعتبر من أولويات مشاريع نيباد قصد فك العزلة وتنشيط التبادل الاقتصادي والتجاري، كما أنه في ذات السياق تحتل إفريقيا المرتبة الأولى في العالم من حيث قلة وضعف الطرق المعبدة أي ما نسبته 16% من بين 1.8 مليون كيلومتر.

وتعتبر شراكة القطاعين العام والخاص، وجلب القطاع الخاص الأجنبي والمحلي من أفضل السبل لتنفيذ المنشآت الأساسية، فهو يلبي طلبين متكاملين ولكنهما مختلفين: توفير ديناميكية نشطة وأكثر مهنية من جهة، وجلب الاستثمارات الخاصة من جهة أخرى. ويجب أن تقوم هذه الشراكة على تكامل الأدوار بين الفاعلين، والتقاسم العادل للمخاطر والمنافع، وتوفر الثقة المتبادلة بين الشركاء. هذا، ونجد كذلك قطاع الاتصالات الذي شهد استثمارات عربية، قطاعا أساسيا للتنمية في الدول الإفريقية، وبصفة عامة يمثل تعزيز البنية التحتية في الدول الأفريقية رهانا كبيرا كما يمثل كسب هذا الرهان فرصة لتعاون عربي أفريقي ممتد.

3- الاستثمارات لبعض الدول العربية بإفريقيا

تسارع النمو الاقتصادي في الدول الإفريقية على مدار الخمسة عشر عاما الماضية وزاد إلى حد كبير ما تتلقاه القارة من استثمار أجنبي مقارنة بما سبق، وقد حظي جزء من هذه النهضة الاستثمارية باهتمام كبير من طرف الدول العربية من خلال إجراء العديد من التجارب التي ساهمت في تحقيق نمو أفضل وأكثر إنتاجية في القارة الإفريقية.

3-1 المبادرات التنموية العربية الإفريقية

لقد عرفت العلاقات الدولية العربية والإفريقية تأسيس العديد من المبادرات التنموية، نذكر منها مايلي:[11]

- **تصميم آلية للتقييم الذاتي:** حيث أكد من خلالها القادة الأفارقة في بيان مشترك، قصد تعزيز امتلاك إفريقيا لبرنامجها التنموي الخاص.

- **مشروع مشاورات من أجل صياغة إستراتيجية الاستثمار في إفريقيا:** وهو مشروع استشاري أصدرته مفوضية الإتحاد الإفريقي، يهدف إلى اقتراح إستراتيجيات الاستثمار وسياساته التي يجب أن تعتمدها الدول الأعضاء من أجل تطوير القارة الإفريقية في ظل إستراتيجية شاملة تكون موجهة نحو التكامل الإفريقي.

- **البرنامج المتكامل لتنمية الزراعة في إفريقيا:** حيث يحث من خلاله للعمل المشترك في مجال الزراعة والغذاء، تم الاتفاق عليه بين الجامعة العربية والإتحاد الإفريقي.

- **المنتدى العربي الإفريقي للتنمية:** يشارك فيه مسؤولون وخبراء وأكاديميون والغرف التجارية والقطاع الخاص والمجتمع المدني على الجانبين العربي الإفريقي.

- **مشروعات المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في إفريقيا:** والهادفة إلى تحسين الظروف المعيشية للسكان ورفع المعاناة عنهم، والتخفيف من حدة الفقر وتطوير الخدمات المختلفة.

- **المؤتمر الخليجي الإفريقي:** وهو مؤتمر يهدف إلى بحث القضايا والتحديات التي تعيق عملية تعزيز العلاقات بين قارة إفريقيا ودول مجلس التعاون الخليجي، وبحث آفاق التعاون الاقتصادي، إضافة إلى الارتقاء بعلاقات الجانبين على الصعيد السياسي والأمني والاجتماعي.

- **المشروعات الثنائية المباشرة:** وتتم بين عدد من الدول العربية والخليجية من جانب والدول الإفريقية من جانب آخر مثل المملكة العربية السعودية وقطر وبين الدول الإفريقية وبعض الشركات العربية.

- **قمة التعاون الإفريقي التركي:** والتي تهدف إلى تقييم ما وصلت إليه علاقات تركيا بإفريقيا ودولها ومن ثم تحديد الطرق والوسائل الكفيلة لتعزيز تلك العلاقات وتطويرها،

وذلك بمشاركة 49 دولة إفريقية وممثلي إحدى عشر منظمة إقليمية ودولية منها الإتحاد الإفريقي.

3-2 تجارب استثمارية لشركات عربية في إفريقيا

سنعرض مجموعة من الشركات العربية التي كان لها فرصة الاستثمار في القارة الإفريقية، ومن بينها ما يلي:[12]

- **مجموعة أونا- أومنيوم شمال أفريقيا بالمغرب:** يشمل مجال نشاط المجموعة في أفريقيا الصناعات الغذائية، وقطاع المناجم والصناعات المعدنية، والمصارف. إذ تعمل شركة المناجم التابعة للمجموعة في جمهورية الكونجو الديمقراطية بالشراكة مع كوستامين الكونغولية والتي لديها رخصتين لتنقيب الكوبالت وتقوم المجموعة بإعداد دراسات جدوى للتنقيب لمشروع باكودو بالجابون. وحصلت شركة لسيور كريستال التابعة للمجموعة وبالشراكة مع لسيور فرنسا على نسبة 34% من شركة "مصفاة أفريقيا" المتخصصة في تكرير النفط، كما توسع "التجارية وفا بنك" التابع للمجموعة في أفريقيا من خلال تواجده في السنغال وشراؤه فروع مجموعة "القرض الفلاحي Crédit Agricole" الفرنسية في أفريقيا.

- **شركة السويدي للكابلات بمصر:** استثمرت الشركة في قطاع الطاقة والكهرباء في أفريقيا وأنشأت مصانع في كل من: غانا، زامبيا، إثيوبيا، كينيا، نيجيريا، سيراليون، وأوغندا، لإنتاج عدادات قياس الطاقة الكهربائية وملحقاتها، وقد بدأت أعمالها بأفريقيا عام 1999م وتبلغ بعض استثمارات الشركة في المنطقة ما يلي:

- غانا: رأس المال المدفوع 5.5 مليون دولار ورأس المال العامل 8 ملايين دولار؛
- زامبيا: رأس المال المدفوع 3 ملايين دولار ورأس المال العامل 5 ملايين دولار؛
- إثيوبيا: رأس المال المدفوع 3 ملايين دولار ورأس المال العامل 21 مليون دولار.

- **شركة زين بالكويت:** قامت الشركة في عام 2007م بشراء 75% من أسهم شركة "ويسترن تيليسيستمز ليمتد" في غانا مقابل 120 مليون دولار، وستتم عملية تملك الشركة من خلال وحدة سيلتل CELTEL التابعة لشركة زين والتي امتلكتها في عام 2005م مقابل 3.36 مليار دولار أمريكي، وتعمل شركة زين بالشراكة مع كل من القطاع الخاص

والحكومات في 15 دولة إفريقية: تشاد، الجابون، مدغشقر، الكونجو، سيراليون، الكونجو الديمقراطية، زامبيا، نيجيريا، كينيا، تنزانيا، بوركينا فاسو، غانا، النيجر، ملاوي، يوغندا، وقد استثمرت شركة زين في القارة الأفريقية حتى عام 2008م حوالي 7 مليار دولار ولديها 36.9 مليون مشترك وتعتبر الرائدة في مجال الاتصالات في 11 من أصل 15 دولة إفريقية التي تتواجد فيه.

الخاتمة:

باعتبار أن للاستثمار دورا مهما في تحقيق الإصلاح والنمو الاقتصادي، فان إفريقيا تمتلك مقومات الاستثمار في شتى المجالات أهمها:

– في القطاع الزراعي: تملك إفريقيا نسبة معتبرة من الأراضي الصالحة للزراعة مع توفر الموارد المائية، لكنه يجب توفير إستراتيجية إدارة الموارد المالية والوسائل الفنية عن طريق شراكة عربية افريقية؛

– تتوفر بعض الدول الإفريقية على المعادن الثمينة وتمتلك الدول العربية المحروقات، مما يستوجب شراكة منفعة متبادلة بينهما لخلق قيمة مضافة؛

– ضعف قطاع البنية الأساسية خاصة قلة الطرق المعبدة، مما يتطلب تنشيط التبادل التجاري بالاستثمار في مشاريع البنية الأساسية من خلال تعاون مشترك وذو منافع متبادلة بين الدول العربية والإفريقية.

وبناء على هذه النتائج الأساسية، يمكن تقديم التوصيات التالية:

يجب على الدول الإفريقية تحسين مناخ الاستثمار فيها من خلال:

- إلغاء الحواجز الجمركية؛
- تسهيل الإجراءات الإدارية لجذب المستثمرين؛
- تقليل التكاليف لتنفيذ أنشطة الأعمال فيها.

الهوامش والمراجع المعتمدة:

(1) African Economic Outlook, 2018.

(2) تقرير حول **المغرب في المرتبة الأولى كأفضل وجهة للاستثمار في إفريقيا عام 2017م**، تم الاطلاع على الموقع الإلكتروني بتاريخ 2018/12/8: www.quantumglobalgroup.com

(3) مصطفى ياسين وآخرون، **إفريقيا تتكاثف**، الوثيقة الصادرة عن صندوق النقد الدولي بشأن التداعيات "Regional Spillovers in Sub-Saharan Africa— Exploring Different Channels"، مجلة التمويل والتنمية 2018.

(4) **International trade in goods**, eurosta statistics explained, site web: http://ec.europa.eu

(5) **تقرير اللجنة الاقتصادية لإفريقيا عن تطوير الإحصاءات الإقليمية في إفريقيا**، المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة، الدورة 49، مارس 2018، ص 2

(6) الشيخ باي الحبيب، **الإقتصادات الإفريقية: أداء متطور وآفاق واعدة**، مركز الجزيرة للدراسات، 7 أفريل 2014 ص 6.

(7) منور أوسرير ونذير عليان، **حوافز الاستثمار الخاص المباشر**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، العدد 02، 2005، ص 118.

(8) **مشروع قانون الاستثمار الإفريقي**، إدارة الشؤون الاقتصادية، مفوضية الإتحاد الإفريقي، ديسمبر 2016.

(9) بولرباح غريب، **العوامل المحفزة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وطرق تقييمها دراسة حالة الجزائر**، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، العدد10، 2012، ص ص 102-106.

(10) **سبل تشجيع الاستثمار العربي في إفريقيا**، المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في إفريقيا، 2007، ص ص 24-30.

(11) سعد بن عبد الله الحميد، **الاستثمار في إفريقيا..آمال وتحديات**، مجلة قراءات إفريقية، العدد 04، سبتمبر 2009. تم الاطلاع على الموقع الإلكتروني بتاريخ 2018/12/10: www.alukah.net

(12) **سبل تشجيع الاستثمار العربي في إفريقيا**، مرجع سابق، ص ص 33-34.

تاريخ الإرسال: 2019/06/23 تاريخ القبول: 2020/08/20

سبل تنشيط التعاون التجاري والاقتصادي بين الجزائر والدول الإفريقية

(Ways to activate trade and economic cooperation between Algeria and African countries)

د يوسف سائحي[*1]، أ. عبد الهادي خمقاني[2]

[1]المركز الجامعي لتامنغست (الجزائر)، dr.saihi.youcef@gmail.com

[2]المركز الجامعي لتامنغست (الجزائر)، khemgani30@gmail.com

الملخص:

تعتبر الدول الإفريقية وبالنظر إلى هشاشة اقتصادياتها وعدم استقرارها أكثر الدول حاجة إلى التكتلات اقتصادية، حيث تشير الإحصائيات إلى أن الدول الإفريقية ككتلة اقتصادية تحتل مراتب جد متدنية في التصنيف العالمي، حيث يعتبر التكامل الاقتصادي من أنجع الاستراتيجيات المتاحة من أجل تقليص الفجوة بينها وبين الدول المتقدمة.

وتهدف هذه الورقة البحثية إلى تسليط الضوء على واقع التعاون التجاري والاقتصادي بين الجزائر والدول الإفريقية وكيف يمكن تنشيط هذا التعاون. ولقد ساهمت وعملت الجزائر على تطوير وتأسيس عملية التنمية في إفريقيا من خلا دعم البنية التحتية للدول الإفريقية وهي الأرضية التي ترتكز عليها عملية الاستثمار حيث تؤكد الجزائر دورها القاري في إطار عدة مشاريع استثمارية تنموية في مختلف المجالات الاقتصادية.

الكلمات المفتاحية: التكامل الاقتصادي؛ التكتلات الإقليمية؛ الشراكة؛ منطقة الساحل الإفريقي.

Abstract

African countries are considered among the most states which need to be in regional economic blocs, when considering the fragility and the instability of their economies, since the statistics indicate that economic blocs of African countries occupy very low ranks in the world ranking.

* المؤلف المرسل

And this paper aims to shed light on the the reality of trade and economic cooperation between Algeria and African countries and how this cooperation can be activated.
Algeria has contributed to the improvement and establishment of the development process in Africa through the support of the infrastructure of the African countries, which is the basis of the investment process, where Algeria confirms its continental role in the framework of several investment projects development in various economic fields.
Key Words: Economic Integration; Regional Blocs; Partnership; The Sahel region of Africa.

المقدمة:

يشهد العالم تحولات هامة وتغيرات سريعة ومتلاحقة على جميع المستويات، وقد أفرزت هذه التحولات توزيعا جديدا لمراكز النفوذ والهيمنة على أساس القوة الاقتصادية، حيث أصبح الهدف هو إقامة علاقات اقتصادية مشتركة و متداخلة، مبنية على إنشاء مناطق وتنظيمات واتفاقيات تعاقدية اقتصادية قصد تحقيق الأهداف المتبادلة و المشتركة بين جميع الأطراف، بالإضافة إلى تحقيق المنافع الاقتصادية عن طريق التحويل التكنولوجي، التعلم من خلال اكتساب الخبرات وزيادة تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة. تتمتع الجزائر بموقع مهم، يجمع بين امتداد جغرافي إفريقي وإطلالة بحرية أورومتوسطية، ناهيك عن المقومات الاقتصادية التي تحتوي عليها، ولكن على الرغم من هذا فإن مشاركتها وفاعليتها في صنع وتسيير المعاملات الاقتصادية الدولية محدودة جدا. ولذلك تعتبر مسيرة التكامل الإقليمي للجزائر مسيرة ضيقة ومنحصرة جدا، حيث أثرت المشاكل السياسية والاجتماعية والطبيعة الهيكلية للاقتصاد الجزائري على علاقاته الخارجية، سواء مع المنظمات الدولية والإقليمية أو مع الدول المجاورة.

تبنت الجزائر العديد من المبادرات الاقتصادية والتنموية التي تسعى من خلالها إلى النهوض بالقارة الإفريقية فعملت على إقامة الاستثمارات وتقديم الدعم المالي حيث قامت بدعم تعهدات مجموعة البنك الدولي للعامين 2015/2014 الممثلة في شكل استثمارات جديدة بالمنطقة بدفع 1.5 مليار دولار تتمثل أساسيا في دعم شبكات الأمن الاجتماعي والإنساني والتي تساعد الأفراد على التحقيق من المعانات والأوضاع المتدهورة الناجمة

عن الأزمات الاقتصادية والكوارث الطبيعية وعلى تحسين البنية التحتية وخلق فرص المناطق الريفية.

والسؤال الذي يمكن طرحه: **ما هو واقع التعاون التجاري والاقتصادي بين الجزائر والدول الإفريقية وكيف يمكن تنشيط هذا التعاون ؟**

للإجابة على هذه الإشكالية تم تقسيم البحث إلى أربعة نقاط رئيسية :

1- مفهوم التكامل الاقتصادي وما هي مراحله (منطقة تجارة حرة، سوق مشتركة، اتحاد جمركي...).

2- جهود الجزائر في تحقيق التنمية الاقتصادية في إفريقيا.

3- واقع المبادلات التجارية للجزائر مع الدول الإفريقية.

4- آفاق الاستثمار في إفريقيا بالنسبة للمؤسسات الجزائرية .

1- مراحل التكامل الاقتصادي

في ظل العولمة وجدت الدول الإفريقية نفسها أمام أمرين، أولهما التحرير الاقتصادي الذي تفرضه منظمة التجارة العالمية، وثانيها التكتلات الاقتصادية الإقليمية التي تقودها الدول المتقدمة. وأصبح من الضروري أن تسعى الدول الإفريقية إلى التكامل فيما بينها، وذلك لمواجهة التحديات التي تفرضها التطورات الاقتصادية الجديدة كالانفتاح السريع للاقتصاديات العالمية على بعضها البعض.

إن الطريق إلى التكامل الاقتصادي بين دول إفريقيا يتخلله العديد من الصعوبات والتحديات، حيث نجد أن هناك تفاوت كبير بين اقتصاديات الدول الإفريقية ، فالدول التي تعتمد اقتصادياتها بدرجة كبيرة على عائدات الرسوم الجمركية والضرائب على الصادرات والواردات ستتحمل عبئا أكبر من الدول الأخرى.

كذلك نجد عدم الاستقرار الأمني، النزاعات الداخلية بين الدول، وتدني الظروف الأمنية في العديد من المناطق، كل هذه العوامل وأخرى جعلت من عملية التكامل الاقتصادي في دول إفريقيا عملية صعبة وتتطلب وقتا أطول.

يساهم التكامل الإقليمي عموما بشكل إيجابي في تحسين البنية الهيكلية لجهاز الصادرات، سواء عن طريق آثاره الثابتة المتمثلة في خلق التجارة وتحويلها، أو عن طريق

آثاره الديناميكية المتمثلة أساسا في رفع التنافسية، تشجيع الاستثمارات، التطور التكنولوجي، ...الخ؛ بإمكان الدول القيام بتكامل اقتصادي ولكن بدرجات متفاوتة، وتتمثل أهم مراحل التكامل الاقتصادي في: [1]

1-1 النظام التفضيلي للتجارة

إن النظام التجاري الدولي الجديد يقوم على مبدأين أساسيين، الأول يكمن في تحرير التجارة الدولية و توسيع منافذ الأسواق و الذي يتحقق إلا بإزالة كافة القيود و العراقيل. أما المبدأ الثاني فهو يتمحور حول تحقيق التجارة الشريفة و هذا لن يتأتى إلا بالمنافسة المتكافئة بين الأطراف، وإلغاء كافة أشكال التمييز، وتحقيق التعادل في المعاملة بين كافة المنتجات و الدول. وعندما تتحقق هذه الأهداف تكون الكفاءة أو الإنتاجية أو المزايا النسبية هي أساس الاختيار و المنافسة. [2]

إلا أن هذه الأهداف تتعارض تماما مع الاستثناءات التي أقرت في اتفاقية الجات 1947، و في دورة أورجواي النهائية في عام 1994 و التي تقرر فيها إنشاء منظمة التجارة العالمية. [3] ففي الواقع إن كل من المعاملة التفضيلية و التكتلات الإقليمية هما استثناءان من المبدأ الرئيسي الذي ينص على عدم التمييز. وهذا الاستثناء يتمثل في نصوص اتفاقيات التكتلات الإقليمية والتجارة التفضيلية. [4]

أو ما يسمى كذلك منطقة التفضيل الجمركي، وهي عبارة عن اتفاق بين مجموعة من الدول باتخاذ مجموعة من التدابير والإجراءات تتعلق أساسا بتخفيف العقبات الجمركية وغير الجمركية المفروضة على الواردات، بمعنى آخر هناك معاملة تفضيلية تتضمن منح مزايا وتسهيلات للسلع الواردة من الدول المتعاقدة. ويتميز النظام التفضيلي للتجارة بما يلي: [5]

- تخفيض الحواجز الجمركية وغير الجمركية ولكن دون إلغائها بشكل كلي؛
- يخص نظام المعاملة التفضيلية الجمركية الجانب السلعي فقط ولا يشمل الجانب النقدي؛

- للدول الأعضاء في هذا النظام الحق في صياغة ورسم نمط سياستها الجمركية وغير الجمركية تجاه الدول غير الأعضاء دون الخضوع لإجراءات مشتركة مع باقي الدول الأعضاء.

1-2 منطقة التجارة الحرة

على عكس المرحلة السابقة التي تعتمد على التخفيف من القيود الجمركية وغير الجمركية، فان إنشاء منطقة تجارة حرة، يهدف إلى التخلص الكلي من العراقيل الجمركية وغير الجمركية على السلع بين الدول الأعضاء، على أن تحتفظ كل دولة بسياستها تجاه العالم الخارجي أي الدول غير الأعضاء في المنطقة التكاملية.

وبالتالي تنطوي منطقة التجارة الحرة علي تحرير التجارة البينية بين الدول الأعضاء، كمل أنها تقتصر أساسا على الجانب السلعي فقط، إلى أن تصل الرسوم الجمركية في نهاية هذه المرحلة إلى الصفر، ويعتبر أغلب الاقتصاديين أن هذه المرحلة هي المرحلة الأولى للتكامل الاقتصادي، فهي ذات أهمية كبيرة كون النجاح في المراحل اللاحقة يعتمد بشكل كبير عليها.

1-3 الإتحاد الجمركي

يتبع إنشاء منطقة التجارة الحرة إنشاء اتحاد جمركي بين الدول الأعضاء والخطوة الإضافية هنا بعد إلغاء التعريفات الجمركية هي توحيد النظم والتعريفات الجمركية بين الدول الأعضاء من جهة ومن العالم الخارجي أي الدول الأعضاء من جهة أخرى.

ويتضح من هذا أن الإتحاد الجمركي يتميز عن منطقة التجارة الحرة في توحيد مستوى الرسوم الجمركية في كل الدول الأعضاء في مواجهة العالم الخارجي وهو بذلك لا يواجه المشكلة التي تواجهها انحراف التجارة عن طرقها الطبيعية داخل نطاق المنطقة. (6)

1-4 السوق المشتركة

وهي مرحلة أكثر تقدما تلي مرحلة قيام الإتحاد الجمركي، حيث يتم فيها إضافة إلى مقومات الإتحاد الجمركي تكامل الأسواق بإلغاء كافة القيود على انتقال عناصر الإنتاج بما فيها العملة ورؤوس الأموال، فهي تهدف إلى: (7)

– تحرير التجارة البينية للدول الأعضاء في السوق؛

– إزالة جميع القيود الجمركية وغير الجمركية المفروضة؛

– تشجيع حرية تنقل عناصر الإنتاج بين الدول الأعضاء.

ومن الأمثلة البارزة للسوق المشتركة نجد السوق الأوروبية المشتركة التي أنشأت بمقتضى معاهدة روما والتي تم التوقيع عليها سنة1957، وفي المنطقة العربية تم الاتفاق على إنشاء سوق عربية مشتركة وهذا في 23 أوت .1964

1-5 الوحدة الاقتصادية

يعتبر هذا الشكل من أكثر أشكال التكامل الاقتصادي تطورا، حيث يشتمل على نفس خصائص وشروط السوق المشتركة من إلغاء للرسوم الجمركية وتحرير عوامل الإنتاج، لكن يضاف إلى ذلك تنسيق السياسات الاقتصادية، السياسية والاجتماعية وغيرها، ولقد سارت دول السوق الأوروبية المشتركة في هذا الاتجاه منذ أواخر الستينيات من القرن الماضي وذلك من خلال تنسيق كافة السياسات الاقتصادية لها، ليتم الإعلان عن قيام الإتحاد الأوروبي سنة1993 بعد التوقيع على معاهدة ماستر يخت سنة1992.

إن خلق منطقة مغاربية للتّصنيع والتبادل الحر في المناطق الحدودية تكون الأساس في تكوين اقتصاد مغاربي مشترك، والتعجيل بحل الخلافات السياسية العالقة، التي بسببها تعطل مشروع التكامل الاقتصادي المغاربي برمته، لذا يتوجب فتح حوار صريح بين أصحاب القرار في دول المغرب العربي مبني على أساس احترام الرأي الآخر و تحكيم العقل و الشرعية الدولية. كما أن تطبيق مبدأ الديمقراطية الحقيقية في الجانب السياسي واقتصاد السوق في الجانب الاقتصادي، لأن هذين المبدأين هما سر نجاح العمليات التكاملية الاقتصادية.

1-6 الإتحاد الاقتصادي التام

يعتبر التكامل الاقتصادي التام آخر درجات التكامل الاقتصادي وبمقتضاه تصبح اقتصاديات الدول الأعضاء كاقتصاد واحد، وفيه يتم توحيد السياسة الاقتصادية والمالية والاجتماعية، بحيث يتبع الأعضاء نفس السياسات، وتتطلب إنشاء سلطة اقتصادية إقليمية عليا تسيطر على كافة النواحي الاقتصادية للدول الأعضاء، بهدف تنسيق العمل الاقتصادي على كافة المستويات ومراقبة تنفيذ تلك السياسات الموحدة. (8)

يقصد بالتكامل الاقتصادي أن مجموعة من الدول ضمن نطاق جغرافي معين يجتمعون في شكل شراكة من أجل تطوير التجارة والتنمية الاقتصادية. ومن أهم مظاهر التكامل الاقتصادي نجد: مناطق التجارة الحرة، توحيد سياسة الرسوم الجمركية، إنشاء أسواق مشتركة وفي مراحل جد متقدمة من التكامل قد تنتج وحدة سياسية بين الدول. (9)

يعرفه بالاسا (Balassa) على أنه القضاء على كل أشكال التمييز بين الدول ضمن منطقة معينة. كما يعرفه كاهنرت (Kahnert) على أنه العملية التي يتم من خلالها الإلغاء التدريجي لكل الحواجز المتواجدة على مستوى الحدود الوطنية للدول. في حين يعرفه ماشلوب (Machlup) على أنه عملية لدمج اقتصاديات منفصلة ومتفرقة من أجل خلق كتلة اقتصادية أشمل وأوسع في المنطقة. (10)

الاكواس هي مجموعة إقليمية متكونة من 15 دولة (11) من غرب إفريقيا، والتي تملك كلها تاريخ استعماري باستثناء غينيا بيساو، تم تأسيسها بموجب معاهدة في ماي 1975 بمدينة لاغوص بنيجيريا من أجل إنشاء وحدة اقتصادية والخروج من العزلة الاقتصادية التي خلفها الاستعمار. (12) ما يميز الاكواس عن باقي التكتلات الإقليمية هو أنها لم تعرض أي مشاريع من أجل إنشاء وحدة سياسية بين الدول الأعضاء. (13)

ومن أجل تحقيق هذه الأهداف تم اتخاذ العديد من الإجراءات: (14)

- إلغاء كل القيود والعراقيل أمام الاستيراد والتصدير بين الدول الأعضاء.
- إلغاء كل القيود والصعوبات الإدارية المتعلقة بالتجارة بين الدول.
- صياغة سياسة تجارية وتعريفات موحدة تجاه الدول الغير أعضاء
- إلغاء كل القيود أمام حركة الأفراد، الأموال والخدمات بين الدول الأعضاء.
- ترقية المشاريع المشتركة بين الدول خاصة المتعلقة ببحوث التسويق والمشاريع الصناعية.
- تنسيق وإنشاء بنية تحتية مشتركة، خاصة فيما يتعلق بالنقل، الاتصالات والطاقة.
- تقليص الفوارق والفجوات بين اقتصاديات الدول وكذا تنسيق السياسات الاقتصادية والصناعية.
- تأسيس صندوق خاص من أجل التعاون والتنمية.

2- جهود الجزائر في تحقيق التنمية الاقتصادية في إفريقيا

ان اغلب الأزمات والحروب والتهديدات التي تعاني منها القارة الإفريقية ومنطقة الساحل هو نتاج غياب تنمية حقيقية في هذه الدول والتي تساهم في كبح الفقر والتخلف وتحقق الرخاء كما تمنع انزلاق الأفراد وراء الأعمال الغير مشروعة والتنظيمات المسلحة، ومن هذا المنطلق أدركت الجزائر أهمية هذا البعد في صناعة الأمن والاستقرار في الساحل الإفريقي نتاج الأزمات والنزاعات التي يعاني منها والتي أفرزت تحديات جديدة تهدد الأمن الداخلي.

وفي هذا الإطار تبنت الجزائر العديد من المبادرات الاقتصادية والتنموية التي تسعى من خلالها إلى النهوض بالقارة الإفريقية فعملت على إقامة الاستثمارات وتقديم الدعم المالي حيث قامت بدعم تعهدات مجموعة البنك الدولي للعامين 2015/2014 الممثلة في شكل استثمارات جديدة بالمنطقة بدفع 1.5 مليار دولار تتمثل أساسيا في دعم شبكات الأمن الاجتماعي والإنساني والتي تساعد الأفراد على التحقيق من المعانات والأوضاع المتدهورة الناجمة عن الأزمات الاقتصادية والكوارث الطبيعية وعلى تحسين البنية التحتية وخلق فرص المناطق الريفية. (15)

تعتبر الشراكة الجديدة من اجل تنمية إفريقيا (نيباد) من أهم المبادرات التنموية المتكاملة الأبعاد وهي خطوة هامة في تحقيق التنمية الشاملة بالقارة الإفريقية وتعتبر من الآليات الجماعية التي اعتمدتها السياسة الخارجية الجزائرية لتحقيق التنمية الشاملة في الساحل الإفريقي قصد النهوض بالمنطقة التي أصبحت تشكل تحديا امنيا للجزائر ومصدر قلق ايزاء التهديدات المتواجدة في المنطقة، وقد جاءت مبادرة النيباد في سياق الجهود المحلية والإقليمية لمواجهة التحديات التي تواجهها القارة الإفريقية ومنطقة الساحل الإفريقي وهي مبادرة تم اقتراحها من قبل رؤساء خمس دول افريقية وعلى رأسهم السيد الرئيس "عبد العزيز بوتفليقة". (16)

وتكمن أهمية المبادرة في أنها تتضمن عدة قطاعات تعتبر من الأولويات الأساسية في التنمية مثل الزراعة والتعليم والصحة والتكنولوجيا والبنية التحتية والبيئة والاتصالات وقد تولت الجزائر في إطار هذه المبادرة ملف التنمية البشرية التعليم والصحة والذي

يحتوي على برامج بناء القدرات لخلق كوادر وطنية قادرة على النهوض بالدول الإفريقية ومسؤولياتها في تحقيق التنمية السياسية وقد أبدت العديد من الدول والمؤسسات المانحة اهتماما كبيرا بدعم البرامج الخاصة في هذا القطاع خاصة في ظل الاتصالات المكثفة التي قامت بها الجزائر.

إضافة الى الأدوار الجزائرية في إطار النيباد قامت الجزائر أيضا بمبادرات تنموية أخرى من خلال تأسيس علاقات تبادل اقتصادي مع دول الساحل الإفريقي وذالك في إطار دعم التعاون الجنوب بدا بوضع إطار التعاون الجهودي سمي بندوة التعاون الصحراوي وذالك بهدف ترقية التعاون المتعدد الأطراف مع دول الساحل الصحراوي للبحث عن حلول للمشاكل الاقتصادية والسياسية.

كما عملت الجزائر في إطار تنمية منطقة الساحل الإفريقي قامت باستثمار 200 مليون دولار امريكي لتنمية النيجر ومالي وتسعى الجزائر في إطار هذه المبادرات التنموية الى محاولة النهوض بالمنطقة. (17)

وبالتالي فان كل هذه المعطيات دفعت الجزائر للعمل في محاولة تغطية هذا الاستكشاف الجنوبي من منطقة الساحل والصحراء الكبرى، حيث تشتمل على كل المشاكل ذات الخصوصية الإفريقية المتميزة التي تسود القارة، من ضعف الدولة إلى هشاشة المؤسسات الضامنة للأمن ما جعل المشاكل التي تواجهها المنطقة أكثر تعقيدا وارتباطا على شاكلة النسيج الملغم القابل للانفجار في أي وقت والارتدادات التي ستخلفها هذه التحديات على الأمن الجزائري ستكون وخيمة على المدى المتوسط والطويل. (18)

إن الاتحاد المغاربي يحتوي على مقومات التكتل الاقتصادي، و التي من شأنها تزيد من فاعلية التكامل الاقتصادي المغاربي، حيث إذا وضعت في الاعتبار لحدث التكتل الاقتصادي المغاربي كتكتل قوي بين التكتلات الإقليمية، ويمكن القول بأن تجسيد فكرة الاتحاد المغاربي تعود إلى قبيل استقلال المغرب و تونس، التي تم رسمها بداية في "مؤتمر طنجة" بالمغرب الذي انعقد في أفريل 1958 بين ثلاثة أحزاب سياسية مغربية هي حزب الاستقلال بالمغرب، و حزب الدستور الجديد بتونس، بالإضافة لحزب جبهة التحرير الوطني في الجزائر الذي يعتبر جمعية منتخبة تحظى بالتأييد العام. (19)

3- واقع المبادلات التجارية للجزائر مع الدول الإفريقية

تتجه التجارة الدولية نحو السعي لإيجاد آلية تكون من خلالها المشاكل الناجمة عن قضايا المنشأ الوطني للسلعة في حدها الأدنى، حيث انه لا يمكن إلغائها كليا حيث نرى ان معظم الصراعات والمشاكل الدولية التي قامت وتقوم إنما تعود لأسباب ترتكز في جوهرها إلى بعد اقتصادي يتجلى من خلال سعي كل دولة إلى تحقيق ما يمكنها من منافع في سياق علاقاتها التجارية مع العالم الآخر، وذالك من خلال حماية سلعها الوطنية مع سلع القادمة المنافسة بإقامة جدران حول أسواقها الوطنية او محاولة فتح أسواق العالم أمام تلك السلع. (20)

وبالتالي فان تنمية العلاقات الاقتصادية والعمل على رفع حجم التبادل التجاري وتنويعه يساهم بصفة حيوية لخلق أرضية لتحقيق الأمن لهذا عملت الجزائر إلى تطوير التبادل التجاري و ذالك بالتوقيع على عدة اتفاقيات تجارية واقتصادية مع بعض الدول الإفريقية.

هذا ولم تتمكن استراتيجيات رغبة التجارة الخارجية للجزائر مع دول القارة الإفريقية من تحقيق مستويات أفضل من التبادل التجاري المشترك في إطار اتفاقيات الشراكة تجمعها مع دول القارة، حيث مثلت المبادلات مع الجزائر بين الجزائر ودول المغرب العربي مثلا 3.77 مليار دولار في 2013 مسجلة ارتفاعا ب 30.97 في 2012 الذي سجل 2.88 مليار دولار، وتعتبر المنطقة المغاربية الأضعف على مستوى القارة السمراء من حيث التجارة البينية التي لا تتجاوز 2% من حجم مبادلاتها الخارجية، بينما يصل المعدل أفريقياً إلى 16% مع توقعات أن يصل إلى 60% عام 2022، حسب إحصائيات المنظمة العالمية للتجارة حول الاتحاد الأفريقي، وتعيش دول المنطقة واقع احتقان ملحوظ، حيث تعرف ارتفاعا في معدلات بطالة الشباب على الخصوص، كما لم يعرف نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام انتظاما ما بين 2010 و2015، وبشأن التبادل التجاري الحالي بين الدول المغاربية فإن منطقة المغرب العربي تعد من المناطق الأقل اندماجا في العالم، حيث أن مبادلاتها تقل عن 5% من حجم المبادلات العالمية، بينما يفقد غياب الاندماج دول المغرب العربي نقطتي نمو سنويا.

كذلك ما يزيد عن 46 بالمائة من الحديد 26 بالمائة من الزنك على عكس مصر التي استحوذت فيها صادرات غاز البوتان على 420 مليون دولار من أصل 429 مليون دولار حجم الصادرات الإجمالية فيما شملت باقي الصادرات على المعادن والزيوت الأدوية والرمل الطبيعي بالإضافة إلى المنتجات الغذائية والفلاحية المختلفة في حين بقي الغاز الطبيعي متصدر لقائمة صادرات الجزائر نحو تونس بأكثر من 19 بالمائة متبوعا بالورق بنسبة 1.55 بالمائة الزنك بنسبة 1.48 بالمائة والحديد بنسبة 1.36 بالمائة من أصل 58.7 مليون دولار من قيمة الصادرات الإجمالية مقابلة 212.90 مليون دولار حجم الواردات ورغم ذالك تسجل الجزائر عجزا في ميزان مبادلاتها التجارية مع تونس تعدي 20.127 مليون دولار. (21)

أما فيما يتعلق بدول إفريقيا جنوب الصحراء فقد سجلت المجموعة الاقتصادية لدول إفريقيا الغربية اكبر نسبة مبادلات تجارية مع تونس تتقدمها النيجر بنسبة 94.34 بالمائة من إجمالي صادرات الجزائر أي بحجم تعدي 55.651 مليون دولار تتركز هذه الصادرات أساسا على مخلفات النحاس ب5.16 مليون دولار والعجائن الغذائية ب 17.3 مليون دولار متبوعة بنيجيريا بنسبة 24.0 بالمائة من مجموع الصادرات الوطنية التي بلغت 431.1 مليون دولار خلال 2007 منها 99.3 مليون دولار للبلاستيك و 1.0 مليون دولار للأدوية والمنتجات الصيدلانية مقابل 8 مليون دولار.

كما سجلت المجموعة الاقتصادية لإفريقيا الوسطى بدورها مستويات حسنة من الصادرات خارج المحروقات حسب ما أظهرته ذات الوثيقة تصدرتها الكاميرون التي استحوذت على 4.0 بالمائة من الصادرات الإجمالية أي بحجم صادرات تعدى 568 مليون دولار من بينها و0.12 مليون دولار للورق و 0.002 مليون دولار للزئبق تليها غينيا بيساو ونسبة صادرات قدرت ب 239 بالمائة وحجم الإجمالي فاق 459.4 مليون دولار، والعجائن الغذائية 12 مليون دولار.

أما دول الاتحاد الاقتصادي لإفريقيا الغربية فقد سجل ادني مستويات المبادلات التجارية حيث قدرت صادرات الجزائر نحو تشاد ب 0.047 مليون دولار أي بنسبة

تعادل 0.003 بالمائة والكونغو بنسبة 0.002 وحجم الإجمالي قدر ب 0.028 مليون دولار.

وبالتالي فان السلوك الاقتصادي الجزائري اتجاه إفريقيا أدى بصناع السياسة الخارجية إلى توظيف الموارد الاقتصادية وتوجيهها لخدمة أهدافها الخارجية لدى الدول الإفريقية. (22)

4- آفاق الاستثمار في إفريقيا بالنسبة للمؤسسات الجزائرية

ان تنمية العلاقات الاقتصادية والعمل على رفع التبادل التجاري وتنويعه وتشجيع الاستثمار يساهم بصفة حيوية في خلق ارضية لتحقيق الامن، ولهذا ساهمت وعملت الجزائر على تطوير وتأسيس عملية التنمية في إفريقيا من خلا دعم البنية التحتية للدول الإفريقية وهي الارضية التي ترتكز عليها عملية الاستثمار حيث تؤكد الجزائر دورها القاري في إطار عدة مشاريع استثمارية تنموية في مختلف المجالات الاقتصادية.

كما وتملك الجزائر ثالث أكبر اقتصاد في إفريقيا بعد جنوب إفريقيا ونيجيريا وأقوى اقتصاد في شمال إفريقيا، وتعتبر الثروات التي تتمتع بها الجزائر هو ما أهلها لإنشاء مشاريع استثمارية في إفريقيا والعمل على تنمية القارة، وترى الجزائر ان نجاح التواجد الاقتصادي الجزائري في إفريقيا مرهون باستثمارات حقيقية ومشاريع ضخمة وليس مجرد تبادل سلع معتبرة، وان هذه الاستثمارات تحتاج إلى ميزانيات ضخمة لتغطيتها. (23)

كما وتعمل الحكومة مؤخرا على تغيير وجهة بوصلتها الاقتصادية من الشمال إلى الجنوب بعدما تجاهلت إمكانياته الكبيرة لسنوات عديدة، في خضم انشغالها بإقامة علاقات اقتصادية جيدة مع دول الشمال كالدول الأوروبية، الأمريكية والآسيوية، بحثا عن المشاريع الاستثمارية الرابحة واستقطابا للعملة الصعبة.

ويظهر ذلك جليا من خلال المجهودات التي تبذلها الحكومة لربط الاقتصاد الوطني باقتصاديات القارة السمراء، هادفة بذلك إلى فتح المجال للمصنع الجزائري لتسويق وترويج منتجاته ببلدان إفريقيا حيث يأتي توجه الجزائر لفتح أسواق استثمارية بدول إفريقيا الوسطى والساحل، تجسيدا للمخطط الجديد الذي توجهت إليه الحكومة في الفترة الأخيرة من خلال سعيها الخروج "مبدئيا "من الاعتماد على إيرادات المحروقات كمصدر أول

لإيرادات الدولة المالية، وفي تمويل مشاريعها الاقتصادية، بالتركيز أكثر على القطاع الصناعي كونه المساهم الفعال في خلق الثروة وتنمية الصادرات خارج المحروقات، وعملها على تعزيز البنية التحتية والصناعية للمؤسسات الجزائرية داخل وخارج الوطن.

يعد الطريق العابر للصحراء أحد المشاريع الكبرى التي تراهن عليها الجزائر لولوج السوق الإفريقية التي تضم أكثر من 700 مليون نسمة من الدول التي سترتبط بالطريق، وهي تونس والنيجر وبوركينا فاسو ومالي ونيجيريا والبلدان المجاورة لها.

ويمتد هذا الطريق الذي تم الشروع في إنجازه في 1960 على مسافة 9400 كلم، ويربط محوره الرئيسي الجزائر العاصمة بلاغوس النيجيرية مع عدة تفرعات تمتد إلى النيجر ومالي وتشاد وتونس.

وتعتبر تجارة الحدود البينية مع الدول الافريقية في ولايات الجنوب الكبير (تمنراست، إليزي، أدرار، تندوف) هي الآلية المثلى لإنشاء البنيات التحتية اللازمة لنشاط عمليات التجارة الحرة عبر المنافذ الحدودية مع إفريقيا، وتتمثل الآثار الاقتصادية لتجارة الحدود في الآتي:

– دعم الخزينة العامة بإرادات ناتجة عن رفع التحصيل الجمركي والضريبي ورسوم سجل تجارة الحدود الناتجة عن العمليات التجارية لنشاط تجارة الحدود ؛

– زيادة الإيرادات المالية بالولايات الحدودية نتيجة لممارسة تجارة الحدود حيث تتحصل علي موارد مالية كبيرة مما جعل تجارة الحدود أحد الموارد المالية الهامة بالولايات الحدودية ، وقد بلغت حصيلة الصادرات من تجارة المقايضة بتمنراست خلال 2018 ماقيمته 393 مليون دج؛ [24]

– النشاط التجاري يؤدي إلي زيادة الإنتاج والتصدير والإحساس بالمصلحة وتقوية الصلات التجارية والسياسية والثقافية بين الدول المجاورة ؛

– دخول وخروج البضائع عبر النقاط الجمركية الحدودية يخفف الضغط على الموانيء الرئيسية ويقلل تكلفة النقل ويرفع من الإيرادات ؛

– إهتمام الولايات الحدودية بزيادة إنتاجها من السلع وترقية وتحسين جودتها ، مثل زيادة النشاط الفلاحي وحجم الاراضي المزروعة، وقنوات لتصريف المنتجات الحرفية والصناعية محلية الصنع، حيث وعبر تجارة المقايضة بولاية تمنراست تم تصدير 7 مليون كغ من التمر الجاف خلال الثلاثي الثالث 2018؛

– إجراءات تجارة الحدود المبسطة تغري المهربين للإنخراط بفكرة التجارة مما يحد من ضياع الأموال المهدرة عن طريق التهريب ؛

– تساعد في تسهيل الحصول علي سلع مستوردة بالعملة المحلية وبالتالي الحفاظ على العملة الصعبة ؛

الخاتمة:

على الدول الإفريقية أن تعمل على تعزيز الانفتاح التجاري فيما بينها و ذلك من خلال المزيد من الإصلاحات الاقتصادية بصفة عامة، وتفعيل التكامل الاقتصادي الإقليمي، حيث أن تفعيل التكامل سيخلق سوقا إقليميا هاما يشكل في جانب منه عاملا حاسما في عمليات التفاوض؛ ويجب التركيز على مجالات جديدة مثل الاستثمار وسوق العمل وسياسات المنافسة والتكامل النقدي والمالي والتعاون العلمي والتكنولوجي والبيئي.

بالإضافة إلى الأدوار الجزائرية في إطار النيباد قامت الجزائر أيضا بمبادرات تنموية أخرى من خلال تأسيس علاقات تبادل اقتصادي مع دول الساحل الإفريقي وذالك في إطار دعم التعاون الجنوب بدا بوضع إطار التعاون الجهودي سمي بندوة التعاون الصحراوي وذالك بهدف ترقية التعاون المتعدد الأطراف مع دول الساحل الصحراوي للبحث عن حلول للمشاكل الاقتصادية والسياسية.

كما عملت الجزائر في إطار تنمية منطقة الساحل الإفريقي قامت باستثمار 200 مليون دولار أمريكي لتنمية النيجر ومالي وتسعى الجزائر في إطار هذه المبادرات التنموية إلى محاولة النهوض بالمنطقة. حيث ترغب الجزائر في الاستفادة من المزايا التي توفرها القارة الإفريقية التي تشكل خزان كبير للإنتاجية وإنتاج الثروات والنمو. فإفريقيا تملك مزايا توفرها لمن لديه الشجاعة والإرادة للتوجه إليها والجزائر كأكبر بلد إفريقي تعد جزء لا يتجزأ من إفريقيا ومن مصيرها.

المراجع:

(1) صباح بلقيدوم، ليليا بن منصور، التكامل الاقتصادي الإقليمي بين المنهج التقليدي والمنهج الحديث – شكل من أشكال الإندماج في الإقتصاد العالمي، الملتقى الوطني حول: الاقتصاد الجزائري وتحديات الاندماج في الاقتصاد العالمي ، جامعة قسنطينة 2، 2014، ص5.

(2) مصطفى رشدى شيحة، اتفاقات التجارة العالمية في عصر العولمة، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2004، ص 134.

(3) نفس المرجع، ص: 134.

(4) مصطفى نابلي، التكتلات التجارية والاقتصادية الإقليمية وأثرها على الشركات والمؤسسات العربية، عولمة الاقتصاد والإدارة العربية « وثائق ندوة اتجاهات عولمة الاقتصاد و أثرها على الشركات و المؤسسات العربية»، 28–30 سبتمبر 1996، ط1، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة،1997، ص 52.

(5) عمر صقر، التكامل الاقتصادي الإقليمي والدولي، مكتبة عين شمس، مصر، 1996، ص40.

(6) Andrew. Harrison et Ertugrul Dalkiran, Ena Elsey, Business international et mondialisation : vers une nouvelle Europe, traduit par: Siméon Fongang (Bruxelles: éd de boeck Université, 2004), P:203.

(7) عبد المنعم المراكبي، التجارة الدولية وسيادة الدولة، دار النهضة العربية، القاهرة، 2005، ص409.

(8) إكرام عبد الرحيم، التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي: العولمة والتكتلات الإقليمية البديلة، ط1، القاهرة، 2002، ص26.

(9) William J.Kehoe, Regional and Global Economic Integration : Implication for Global Business, University of Verginia, 2007, p:1.

(10) Amr Sadek Hosney, Theories of Economic Integration : A Survey of Economic and Political Literature, International Journal of Economy, Management and Social Sciences 2(5), USA, May 2013, pp : 133-155.

(11) إن الدول المشكلة للاكواس هي: نيجيريا، كوت ديفوار، غانا، السينيغال، البينين، غينيا، ليبيريا، سيراليون، الطوغو، الرأس الأخضر، غامبيا، النيجر، بوركينافاسو، غينيا بيساو ومالي.

(12) African Union, Status of Integration in Africa , 2nd edition, Addis Ababa, April 2009, p : 14.

(13) Rasul Shams, Regional Integration in Developing Countries: Some Lessons Based on Case Studies, Hamburg Institute of International Economics, Hamburg, 2003, p : 14.

(14) Anadi, Sunday Kachima McDonald, Regional Integration in Africa the Case of ECOWAS, University of Zurich, Zurich, April 2005, p : 94.

(15) دالع وهيبة، السياسة الخارجية الجزائرية تجاه منطقة الساحل الافريقي (1999-2014)، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم السياسية، جامعة الجزائر 03، 2013-2014، ص309 .

(16) Martin Ohouda, Le NEPAD et les enjeux du développement en Afrique, paris, 2002, p : 12.

(17) رابح بوشمط، دور الدبلوماسية الجزائرية في حل النزاعات الاقليمية النزاع المالي(2012-2015)، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2016-2017، ص: 90-92.

(18) ظريف شاكر، البعد الأمني الجزائري في منطقة الساحل والصحراء الإفريقية التحديات والرهانات، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2008-2009، ص : 45.

(19) Riadh Zghal, L'Union Du Maghreb Arabe et La Mondialisation, Réalité Nationales et Mondialisation, Presses de l'Université du Québec, 2006, P:167.

(20) بن داودية وهيبة، اثر قواعد المنشأ على التجارة الخارجية لدول شمال إفريقيا، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 6، ص: 98.

(21) البيانات والأرقام الواردة في موضوع التجارة الخارجية الجزائرية مأخوذة من ملف عن احصائيات التجارة الخارجية 2013، وكالة الأنباء الجزائرية 12:30، (28-01-2018) .www.miconommerce.gov.dz/arab/fichiers13/commercextrieur2013ar.pdf

(22) الغياب الاقتصادي للجزائر اضعف سياستها تجاه المنطقة، يومية الشاهد، على الرابط الإلكتروني، 17:30، (29-01-2018)

Html//echahedonline.com/permalink/14921

(23) على الموقع الالكتروني: الجزائر تتجه اقتصادياً إلى أفريقيا للخروج من أزمة النفط – العربي الجديد، 20:15 (05-02-2018)

https://www.alaraby.co.uk/.../*90aa5f29-4d5e-4c7f-b218-e0c873fe*.

(24) بوفافة عبد الكريم، المعالجة الجمركية لعمليات الاستيراد والتصدير في إطار تجارة المقايضة، مداخلة شفهية خلال الندوة الوطنية الأولى حول: أهمية ترقية تجارة المناطق الحدودية – ولاية تمنراست أنموذجا، المركز الجامعي تامنغست، ديسمبر 2018.

تاريخ الإرسال: 2019/07/15 تاريخ القبول: 2020/08/20

مقومات استقطاب الجزائر للاستثمار الأجنبي ومعوقاته

(The elements of Algeria's attraction to foreign investment and its obstacles)

د. نصر الدين بن اعمارة*[1]، د. عمار مراتي[2]
[1]جامعة المسيلة (الجزائر)، ben_amar2006@ymail.com
[2]جامعة سيدي بلعباس (الجزائر)، meratiomar55@gmail.com

الملخص:

إن الهدف من هذه المداخلة هو تسليط الضوء على موضوع مهم يمس الاقتصاد الوطني وهو الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث زاد الوعي بأهمية الاستثمارات الأجنبية وتنميتها بالنسبة للاقتصاد الوطني إلى اشتداد حدة المنافسة بين مختلف الدول للحصول على نصيب متزايد من هذه الاستثمارات لتطوير اقتصادياتها وتسهيل اندماجها في الاقتصاد العالمي وذلك نظرا للأهمية البالغة للاستثمار الأجنبي في اقتصاديات الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، ويعتبر عاملا مكملا للاستثمار المحلي في تحقيق النمو والتنمية.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار، الاستثمار الأجنبي المباشر، التنمية.

Abstract

This intervention aims to highlight an important issue affecting the national economy, which is foreign direct investment. The awareness of the importance of foreign investment and its role in national economy development has intensified the competition among different countries to obtain an increasing share of these investments to develop their economies and facilitate their integration into global economy. Given the critical importance of foreign investment in economies in both of developed and developing countries and as an integral factor for domestic investment in growth and development.

Key Words: investment, foreign direct investment, development.

*المؤلف المرسل

مقدمة:

حظي موضوع الاستثمار الأجنبي وما يتعلق به من قضايا باهتمام العديد من الدول والباحثين والهيئات المحلية والدولية، حيث أن كل الدول أصبحت تتسابق لاستقطاب أكبر قدر من الاستثمارات الأجنبية المباشرة باعتباره محركا أساسيا للنمو الاقتصادي، ففي ظل التطورات الراهنة التي يشهدها العالم من أزمات مالية واقتصادية متلاحقة والتغيرات الحديثة التي طرأت على اتجاهات رؤوس الأموال الأجنبية، والتي أبرزت بالخصوص الاتجاه التصاعدي لتدفقات الاستثمار الأجنبي إلى الدول النامية والعربية، تزايدت حدة المنافسة بين دول العالم ومن بينها الدول العربية على جذب الاستثمار الأجنبي كقوة دفع للاقتصاد المحلي.

وتعتبر الجزائر كغيرها من الدول التي أبدت رغبتها في الاندماج في الاقتصاد العالمي، خاصة بعد تعثر مسيرة التنمية المطبقة في ظل النظام الاشتراكي والأزمة النفطية لسنة 1986 وبلوغ حجم المديونية مستويات أثقلت كاهل الاقتصاد الجزائري، ألزم هذا السلطات إلى تبني إصلاحات اقتصادية شاملة وذلك بغية تهيئة المناخ الملائم واستقطاب الاستثمارات الأجنبية، التي سوف تساهم بشكل كبير في تنمية الاقتصاد الوطني.إلا أن مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر لازالا بعيد عن المطلوب وذلك بسبب العديد من المشاكل التي تعيق نموه بالشكل المطلوب وذلك بالرغم من التحفيزات الممنوحة من طرف الدولة للمستثمرين، من هنا وبالنظر إلى أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر يتم طرح التساؤل الرئيسي التالي:

ما هي مقومات ومعوقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ؟ وما هي التحفيزات الممنوحة من طرف الدولة ؟

أهداف البحث:

بالإضافة إلى محاولة فك لغز الإشكال أعلاه، تسعى هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على المرتكزات والمفاهيم الأساسية للاستثمار الأجنبي المباشر.

خطة الدراسة:

سيتم تغطية هذه الدراسة من خلال المحاور التالية:

1- ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر.

2- عوائق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

3- الحوافز والمؤهلات جذب الجزائر للاستثمارات الأجنبية المباشرة.

1- ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر.

1-1 مفهوم الاستثمار:

يعرف الاستثمار على أنه النشاط الذي يترتب عليه القيام بخلق طاقة جديدة للمؤسسة، من خلال إضافة وحدات إنتاجية جديدة أو استبدال الأصول الحالية بأصول أكثر كفاءة وطاقة. (1)

ويمكن تعريفه أيضا على أنه مجموع التوظيفات التي من شأنها زيادة الدخل وتحقيق الإضافة الفعلية لرأس المال الأصلي، من خلال امتلاك الأصول التي تولد العوائد، وذلك نتيجة لتضحية الفرد أو الدولة بمنفعة حالية للحصول عليها مستقبلا بشكل أفضل وأكبر، عن طريق الحصول على تدفقات مالية مستقبلية، أخذا بعين الاعتبار عنصري العائد والمخاطرة،سواء كان نوع الاستثمار حقيقي أو مالي. (2)

فمجال الاستثمار هو طبيعة النشاط الاقتصادي أو نوع النشاط الذي سيوظف فيه المستثمر أمواله المدخرة أو المقترضة، بقصد الحصول على عائد، وقد يكون مجال الاستثمار وطني (داخلي) أو أجنبي (خارجي)، أما الأداة فيقصد بها واسطة الاستثمار، وأدوات الاستثمار المتاحة أمام المستثمرين في المجالات الاستثمارية عديدة ومتجددة يوميا، فمن بينها نجد الاستثمار في: الأوراق المالية، السلع العقارات، المشروعات الاقتصادية، العملات الأجنبية، المعادن المختلفة، صناديق الاستثمار.....الخ، مع أن لكل أداة استثمارية مزايا وعيوب مختلفة ومتعددة، ومع أن لكل استثمار درجة معينة من المخاطرة، حسب نوع الاستثمار ومجاله الجغرافي أو النوعي (حقيقي أو مالي).

2-1 مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر:

جاء في العديد من الأدبيات الاقتصادية العديد من التعاريف العلمية لمفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر، إذ تعرف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) على أنه:" نوع من الاستثمار الدولي الذي يعكس هدف حصول كيان مقيم في اقتصاد ما على منفعة دائمة في كيان مقيمة في اقتصاد آخر، وتنطوي هذه المصلحة على وجود علاقة طويلة الأجل بين المستثمر المباشر والمؤسسة بالإضافة إلى تمتع المستثمر المباشر بدرجة كبيرة من النفوذ في إدارة المؤسسة. (3)

المقصود بالاستثمار الأجنبي المباشر هو انتقال رؤوس الأموال الأجنبية للاستثمار في الخارج بشكل مباشر للعمل في صورة وحدات صناعية، أو تمويلية، أو زراعية أو خدمية ويمثل حافز الربح المحرك الرئيسي لهذه الاستثمارات الأجنبية المباشرة. (4)

يعرف الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه حصة ثابتة للمستثمر المقيم في اقتصاد ما في مشروع مقام في اقتصاد آخر، ووفقا للمعيار الذي وضعه صندوق النقد الدولي يكون الاستثمار مباشرا حين يمتلك المستثمر الأجنبي 10% أو أكثر من أسهم رأس مال إحدى مؤسسات الأعمال، ومن عدد الأصوات فيها، وتكون الحصة كافية عادة لإعطاء المستثمر رأيا في إدارة المؤسسة. (5)

وقد عرفه صندوق النقد الدولي: "هو ذلك النوع من الاستثمار الدولي الذي يعكس هدف حصول كيان مقيم في اقتصاد ما على مصلحة دائمة في مؤسسة مقيمة في اقتصاد آخر، وتنطوي هذه المصلحة على وجود علاقة طويلة الأجل بين المستثمر المباشر والمؤسسة، بالإضافة إلى تمتع المستثمر المباشر بدرجة كبيرة من النفوذ في إدارة المؤسسة. (6)

كما يعرف الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه: "ذلك الاستثمار الذي ينطوي على تملك المستثمر الأجنبي لجزء من أو كل الاستثمارات في المشروع، هذا بالإضافة إلى قيامه

بالمشاركة في إدارة المشروع مع المستثمر الوطني في حالة الاستثمار المشترك، أو السيطرة الكاملة على الإدارة والتنظيم في حالة ملكيته المطلقة لمشروع الاستثمار، فضلا عن قيام المستثمر بتحويل كمية من المواد المالية والتكنولوجية والخبرة الفنية قي جميع المجالات إلى الدول المضيفة. (7)

1-3 أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر:

تتعدد أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر تبعا للطريقة التي يوطن بها رأس المال الأجنبي في غير بلده الأصلي. وتصنف الاستثمارات الأجنبية المباشرة وفقا لهذا المعيار إلى ثلاثة أنواع هي(8):

1-3-1 الاستثمار الأجنبي المباشر المشترك: يعرف على أنه "مشروع الأعمال الذي يشارك فيه أو يمتلكه طرفان أو أكثر من دولتين مختلفتين بصفة دائمة.على أن لا تقتصر المشاركة فقط على حصة في رأس المال بل تمتد إلى الإدارة والخبرة وبراءة الاختراع أو العلامة التجارية.

وتتم المشاركة عن طريق تقديم الحصة المحددة في رأس مال المشروع من رأس المال الوطني الخاص أو العام أو الاثنين معا بشكل نقدي وبعملة البلد الذي يرد منه رأس المال الأجنبي. وقد تتم بشكل عيني فيتعهد الطرف الأجنبي بتوفير كافة أنواع التجهيزات المطلوب استيرادها من الخارج، في حين يقدم رأس المال الوطني كافة احتياجات المشروع التي يمكن تدبيرها بالعملة المحلية".

1-3-2 الاستثمار المملوك بالكامل للمستثمر الأجنبي: يعني هذا النوع من الاستثمار احتفاظ المستثمر الأجنبي بحق ملكية المشروع الاستثماري ملكية كاملة واحتفاظه بحق إدارته والتحكم في كل عملياته.

وتحصل الشركة الدولية على الملكية الكاملة في البلد المضيف بإحدى الطرق التالية:

* إقامة مشروع جديد تماما

*شراء مشروع قائم

* شراء شركة توزيع بالبلد المضيف لتستحوذ على شبكة التوزيع المملوكة لهذه الشركة. ويجري ذلك إذا كانت الشركة الدولية تملك مشروعا إنتاجيا بهذا البلد

1-3-3 عقود التصنيع أو التجميع: هي عقود تبرم بين طرفين هما الشركة الدولية والمستثمر المحلي، يتم بموجبها قيام الشركة الدولية بتقديم مكونات منتج معين لتجميعها في البلد المضيف. وينتشر هذا الأسلوب في صناعة السيارات سواء بين الدول المتقدمة بعضها البعض أو بين شركة دولية في دولة متقدمة وأخرى في دولة نامية. وتجدر الإشارة إلى أن الاستثمار الأجنبي يكون مباشرا إذا تضمن العقد امتلاك الشركة الدولية لمصنع التجميع كليا أو جزئيا. أما إذا كان مجرد اتفاق يتضمن المرافقة وتقديم الخبرة دون استثمارات مالية فإنه يصبح استثمارا أجنبيا غير مباشر.

كما يوجد نوع آخر للاستثمار الأجنبي المباشر وهو[9]:

1-3-4 الاستثمار في مشروعات البنية الأساسية المحولة:

أو ما يعرف بالاستثمار الأجنبي المباشر في شكل عقود امتياز تتراوح بين 20 و 50 سنة ويوجه أساسا إلى مشاريع البنية التحتية كبناء محطات الكهرباء أو المطارات أو الطرق، ثم استغلالها لمدة متفق عليها على أن يعود الاستثمار في نهاية عقد الامتياز إلى الحكومة أو المجتمع، وهو ما يعرف بالمشروعات القائمة على البناء والتشغيل والتحويل (BOT). وهذا النوع مفيد للطرفين حيث أن الدولة تستفيد من رؤوس الأموال التي توفرها الشركات وفي المقابل تستفيد الشركات من فترة الامتياز.

1-4 أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر:

يكتسي الاستثمار الاجنبي المباشر أهمية كبيرة للدولة المضيفة تتمثل هذه الأهمية في جملة من الأثار الايجابية نذكر منها:

1-4-1 الآثار الايجابية للاستثمار الأجنبي المباشر:

لقد ازدادت أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في نهاية القرن العشرين، وقد ساهمت العولمة في ذلك من خلال انخفاض القيود على التبادل التجاري والاستثمار وحرية تنقل رؤوس الأموال والتقدم التكنولوجي وانخفاض تكلفة النقل والاتصالات، بالإضافة إلى تراجع أهمية القروض الدولية نظرا للمشاكل الاقتصادية التي تخلفها، وهكذا أصبح الاستثمار الأجنبي المباشر بديلا عن القروض الأجنبية في التمويل الدولي.

كما أصبحت الجزائر تولي أهمية كبيرة لجلب الاستثمار الأجنبي المباشر وذلك نظرا للفوائد التي يمكن أن يحققها والتي تتمثل في العناصر التالية[10]:

- ✓ اكتساب التقنيات الحديثة والمطورة خاصة لبعض أنواع الصناعات.
- ✓ المساهمة في دفع عملية التنمية الاقتصادية عن طريق جلب الأصول المادية وغير المادية والمتمثلة في رأس المال والتكنولوجيا والمهارات التنظيمية وهذا بواسطة شركات متعددة الجنسيات.
- ✓ إتاحة الفرص للعمل بالنسبة للعمالة المحلية المدربة بفروع الشركات الأجنبية وإكسابها مهارات تكنولوجية حديثة باستخدام أحدث أساليب العمل والتدريب، حيث يقوم العاملون بهذه الفروع بنقل واستخدام مهاراتهم ومعرفيتهم العلمية والفنية والإدارية إلى شركات وطنية.
- ✓ المساهمة في تحسين الاستثمار المحلي من خلال تدفق رؤوس الأموال الأجنبية والمدخرات المحلية مما يؤدي إلى زيادة فوائد هذه الاستثمارات.
- ✓ دعم ميزان مدفوعات الدولة المضيفة بحيث أن الآثار الأولية للاستثمار الأجنبي المباشر على الدولة المضيفة يتمثل أساسا في زيادة حصيلة هذه الدولة من رؤوس الأموال الأجنبية.

- ✓ إشباع حاجات السوق بالمنتجات وزيادة فتح الأسواق المحلية والأجنبية نتيجة تسويق منتجات هذه المستثمرات.
- ✓ يسمح للدولة المضيفة باكتساب السمعة الطيبة على المستوى الدولي، مما يعمل على جلب المزيد من الاستثمارات في المستقبل.
- ✓ يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر شكلا بديلا للمديونية بحيث لا يتطلب أي التزامات بالدفع من طرف الدولة المضيفة كما يجنبها مصاعب تسيير الديون الخارجية. بالإضافة إلى جدية مشاريع الشركات الأجنبية إذ تكون فرص نجاحها كبيرة، بينما عدم فعالية القروض الخارجية بحيث قد يكون استخدامها غير أمثل وموجه للاستهلاك العام. (11)
- ✓ الرفع من كفاءة الشركات المحلية وهذا عن طريق العلاقة المباشرة بين شركات متعددة الجنسيات والشركات المحلية.
- ✓ استثمار أموال شركات متعددة الجنسيات عند معدل عائد أعلى من الاستثمار البديل المحلي.
- ✓ زيادة روح المنافسة بين الشركات المحلية، إذ يصبح من الضروري على هذه الشركات التركيز على تحقيق هدف البقاء والتوسع وتطوير منشآتها.
- ✓ تقليص حجم البطالة وهذا عن طريق المشروعات الجديدة التي توفرها الشركات متعددة الجنسيات وهذا من أجل القيام بأعمالها الخاصة.
- ✓ رفع مستوى التنمية الاقتصادية وهذا من خلال ما يوفره الاستثمار الأجنبي المباشر من أثر ايجابي على اقتصاد وتجارة تلك الدولة وذلك بالقيام ببرامج تنموية متوسطة وطويلة الأجل.

1-4-2 الآثار السلبية للاستثمار الأجنبي المباشر:

أما عن الآثار السلبية فتتمثل كما يلي:

- ✓ قد يؤدي إلى تناقص الاستثمار المحلي أو مزاحمة الاستثمار المحلي بدلا من التشجيع على زيادة الاستثمارات المحلية.
- ✓ قد يهيمن المستثمر الأجنبي على بعض الصناعات في الدول المضيفة.
- ✓ استيراد متطلبات الاستثمار من الخارج قد تنعكس سلبا على الميزان التجاري، مما يؤثر سلبا على ميزان المدفوعات.
- ✓ إن الاستخدام المكثف للتكنولوجيا في عملية الاستثمار الأجنبي المباشر سوف يؤدي إلى زيادة البطالة في البلد المضيف.
- ✓ إن اختلاف العادات والمعتقدات بين المستثمر والبلد المضيف، قد يؤثر سلبا في الثقافة الوطنية، وهذا من خلال ترويج السلع الاستهلاكية السيئة.
- ✓ تشكل مدفوعات خدمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة عبئا كبيرا على البلدان النامية التي تستضيف هذه الاستثمارات، بل أن هناك من الحالات التي تدل على أن هذه الاستثمارات تجني من وراء أعمالها في بعض الدول ما يفوق أضعاف ما تستثمر بها، وبصفة عامة فإن خدمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة تتمثل في الأرباح المحولة للخارج، مدفوعات خدمة نقل التكنولوجيا المستخدمة في المشروعات الاستثمارية والتي تتمثل في رسوم وبراءات الاختراع، والعلامة التجارية والتراخيص، الفائدة على رأس المال المستثمر.
- ✓ أن منح أجور عالية من قبل الشركات الأجنبية للعمال مقارنة بالمستوى العام للأجور في الدولة المضيفة كفيل بإحداث تغير في النمط الاستهلاكي لهذه الدول.
- ✓ يمكن أن يكون الاستثمار الأجنبي المباشر عاملا في تحويل الموارد المالية المحلية إلى الخارج وكذا خروج الأموال في شكل أرباح والعوائد على المدى الطويل، وهذا عندما يصل الاستثمار إلى مرحلة النضج.

✓ إن منح الإعفاءات الضريبية للشركات الأجنبية قد ينجم عنه تقليص في الموارد المتاحة للمؤسسات المحلية، مما يتطلب موازنة الفوائد قصيرة الأجل بالفوائد طويلة الأجل فالفوائد طويلة الأجل، قد تأتي نتيجة لقيام الشركات الأجنبية بخلق وظائف معينة في الوقت الحالي، لكن ذلك قد يكون على حساب الاستثمار الرأسمالي المتاح للمؤسسات المحلية، والتي ستبقى في بلادها حتى ولو غادرتها الشركات الأجنبية، إلا أن مسالة بقاء المؤسسة المحلية في العمل بعد مغادرة الشركة الأجنبية محل جدل، كما إن قدرة الشركات الأجنبية على دفع أجور أعلى يجعل من الصعب على المؤسسات المحلية المنافسة لاستقطاب أفضل الكفاءات.

2- عوائق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

رغم ما قامت به الجزائر من سياسات إصلاحية والمزايا المتعددة والحوافز، إلا أن كل المؤشرات تؤكد على حقيقة مرة هي أن الاستثمار لم يتقدم، بل عكس ذلك انعدام الاستثمار الأجنبي خارج قطاعات المحروقات. والحقيقة الثانية هي وجود العديد من رجال الأعمال الجزائريين يرفضون فكرة الاستثمار في بلدهم ويستثمرون في الخارج. والحقيقة الأخرى هي أن معظم المستثمرين المحليين يفتقرون إلى عنصر الثقافة والمعرفة المتعلقة بالاستثمار بدءا بقوانينه وقواعده، زيادة على ذلك هناك أمور أخرى تقف أمام تقدم الاستثمار في الجزائر وفيما يلي بعضا منها[12]:

2-1 المعوقات السياسية والقانونية: يعتبر الاستقرار السياسي من أكبر العوامل التي تساعد في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر، لذلك فإن انعدامه يعتبر أكبر عقبة أمام عزوف هذا النوع من الاستثمار، وان الجزائر وعلى غرار باقي دول العالم الثالث لازالت القرارات الاقتصادية فيها تتأثر تأثيرا مباشرا بالمواقف السياسية الفوقية.

وبالنظر إلى القوانين والتشريعات نجدها هي أيضا تتميز بعدم الاستقرار وذلك نظرا للتغيرات المستمرة التي تطرأ عليها، إضافة إلى تعدد القوانين والأنظمة، الأمر الذي أدى

إلى تخوف المستثمرين مما يجعله عائقا من المعوقات التي تحول دون إقبال المستثمرين سواء المحليين أو الأجانب على الاستثمار.

2-2 المعوقات المالية والإدارية: لا تزال المنظومة البنكية عندنا في الجزائر دون المستوى المطلوب حيث يرى العديد من الخبراء أن النظام البنكي الجزائري مازال يعتريه القصور بالنظر إلى حجم الاقتصاد الذي تطمح إليه البلاد ويعزى هذا القصور في نظرهم إلى عدة عناصر من بينها:

- ✓ البروقراطية والمحاباة في انجاز المعاملات.
- ✓ ارتفاع نسبة المخاطرة لدى البنوك.
- ✓ الاعتماد على الطرق التقليدية ورداءة الخدمات المقدمة وتباطئها.

كما تعتبر المعوقات الإدارية عائقا كبيرا في وجهة الاستثمارات الأجنبية نحو الجزائر، حيث" تظل الجزائر وفق التقرير السنوي حول مناخ الأعمال متأخرة مقارنة بدول الجوار المغربي، وتعتبر أصعب منطقة يمكن أن تؤسس بها مؤسسة منتجة أو استثمارية، كما أنه في الجزائر يتطلب إنشاء مؤسسة إنتاجية أو استثمارية في قطاعات اعتماد 14 إجراءا مختلفا، بينما في المغرب يمر على عدد 05 إجراءات إدارية لإنشاء مؤسسة قائمة بذاتها ومعترف بها.

2-3 مشكلة العقار: يعتبر العقار الصناعي من أهم الشروط لتحقيق الاستثمار الوطني والأجنبي، إلا أنه من الصعب الحصول عليه نظرا لقلة الأراضي وتكلفتها والمضاربة عليها، كما يوجد إشكالية غياب عقود الملكية لدى المستفيدين من الأراضي الصناعية بالإضافة إلى مشاكل أخرى تتمثل فيما يلي[13]:

- طول مدة رد الهيئات المكلفة بتخصيص العقار الصناعي والتي تفوق السنة.
- تقل الإجراءات وتقديم نفس الملفات أمام هيئات ترقية الاستثمار، وهيئات تخصيص العقار ومرة أخرى أمام مسيري العقار.

– تخصيص الأراضي بتكاليف باهظة تشمل تكاليف التهيئة دون خضوع هذه الأراضي لأية تهيئة، أو في مناطق وهمية لعدم إنشائها بعد، نظرا لوجود نزاع حول ملكيتها.

– عدم توافق طبيعة الأراضي الصناعية المخصصة ونوع النشاط.

2-4 العائق المالي: والذي يتجسد في انفصال القطاع المصرفي عن الدائرة الاقتصادية بحيث في سنة 2001 بلغ مستوى السيولة لدى البنوك التجارية 250 مليار دج غير مستغلة لفائدة المتعاملين الاقتصاديين، كما أن تنظيمه ووسائل تدخله مازالت بدائية مقارنة بالمعايير الدولية، ورغم إقحام القطاع الخاص في الميدان المصرفي إلا أنه لم يتمكن من إثارة المنافسة وتمويل الاستثمار. بالإضافة إلى ذلك رغم وجود بورصة القيم المنقولة إلا أنها لم تؤد دورها في تمويل النشاط الاقتصادي، فهي لم تتطور منذ بداية عملها، بالإضافة إلى عدم تحمس المؤسسات العمومية والخاصة للانضمام، كما أن تسييرها غير فعال نظرا للعدد الضئيل من السندات المسعرة في البورصة.

بالإضافة إلى ما سبق توجد عراقيل أخرى تؤثر سلبا على مناخ الاستثمار في الجزائر نلخصها فيما يلي:

– وجود اقتصاد موازي بشكل كبير يؤثر سلبا على السياسة الاقتصادية المنتهجة.

– بطئ تنفيذ برامج الإصلاح الاقتصادي خاصة عملية الخوصصة بالرغم من إرساء القاعدة القانونية والمؤسسية في ظل التعهدات الدولية مع صندوق النقد والبنك الدوليين.

– عدم توفر البيانات الكافية عن الأوضاع الاقتصادية والفرص الاستثمارية المتاحة.

– عدم فعالية النظام القضائي مع غياب محاكم تجارية.

– ضعف البنية التحتية والخدمات والمرافق الضرورية لإقامة المستثمرين الأجانب.

– عدم فعالية النظام الضريبي خاصة فيما يتعلق بضعف الإدارة الضريبية وعدم مراعاة العدالة الضريبية وعدم استقراره وذلك للتعديلات المتكررة سنويا.

– عدم مراعاة المقاييس الدولية بالنسبة للموانئ الجزائرية خاصة فيما يتعلق عدم احترام نظام المداومة في العمل الليلي.

– تعاني الإدارة الجزائرية من العراقيل البيروقراطية مما يؤدي إلى هروب رؤوس الأموال نحو مناطق أكثر ملائمة.

– تعدد الأجهزة المشرفة على الاستثمار وبالتالي تداخل الصلاحيات مما يؤدي إلى إرباك المستثمر.

3– الحوافز والمؤهلات جذب الجزائر للاستثمارات الأجنبية المباشرة.

3–1 مؤهلات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

تتمتع الجزائر بمؤهلات هامة تجعلها من البلدان الواعدة للاستثمار، نذكر منها[14]:

_ إرادة سياسية واضحة في التفتح على العالم الخارجي وجلب الاستثمارات الأجنبية.

_ وجود قوانين وتشريعات محفزة للاستثمار.

_ وجود منبع وفير للطاقة غير ملوث وغير مكلف، وفريد من نوعه على مستوى المغرب العربي وإفريقيا (الغاز الطبيعي)، فالجزائر غنية بالبترول في منطقة حاسي مسعود، والغاز الطبيعي في حاسي الرمل، ومنطقة عين أمناس، التي تحتوي على المادتين معا. واللتان تنقلان من الحقول إلى الموانئ بواسطة الأنابيب للتكرير والتصدير.

_ وجود ثروات طبيعية وموارد أولية محلية معتبرة بأسعار وشروط تنافسية بمراعاة الأسعار الدولية. وتتمثل الثروة المعدنية في الحديد، الرصاص، النحاس، الزنك والزئبق وغيرها. ويعد الحديد من أهم المعادن إنتاجا، ويوجد خاصة في مناجم الونزة، بوخضرة وغار جبيلات، الذي يحتوي على أكبر احتياطي في الجزائر، زيادة على الفوسفات الذي يستخرج من منجمي جبل العنق، والكويف ويصنع منه السماد لتخصيب التربة.

– قطاعات واعدة مع مشاريع ناضجة ومدروسة.

– التوفر على ثروات طبيعية هامة

– المركز الثامن عشر للدول المنتجة للبترول.

– المركز الثاني عشر للدول المصدرة للبترول.

– المرتبة الخامسة عشر في مجال الاحتياطات العالمية للبترول.

– خامس دولة منتجة للغاز وثالث مصدر للغاز.

– المرتبة السابعة عالميا في مجال الموارد المؤكدة من الغاز.

– رابع ممول للطاقة للاتحاد الأوربي للغاز.

– ثاني أكبر حامل للاحتياطيات المحلية للصرف بعد العربية السعودية.

– ثالث أكبر حامل للاحتياطيات من الذهب من منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بعد السعودية ولبنان.

– الأقل مديونية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

– الطاقة الشمسية المحتملة: مدة أشعة الشمس تصل إلى 3000 ساعة سنويا.

– تتوفر على ثروات منجمية أخرى: الفوسفات، الزنك، الحديد، الذهب، اليورانيوم...

– احتياطاتها من الغاز الصخري تصل إلى 19.80مليار م^3 حيث تحتل المرتبة الثالثة عالميا بعد الصين والأرجنتين.

_ القرب الجغرافي من أسواق التصدير (الأسواق العربية، الإفريقية والأوروبية)، حيث تتمتع الجزائر بموقع جغرافي ممتاز، فبشواطئ طولها 1200 كم على جنوب البحر المتوسط وحدود مشتركة مع بلدان الاتحاد المغاربي وبلدان الساحل (المالي والنيجر). تمثل الجزائر ملتقى القارات.

_ وجود علاقات دولية ثنائية أو متعددة الأطراف على الصعيد الاقتصادي.

_ تتميز الجزائر بيد عاملة مؤهلة نسبيا وهرم سكاني شاب.

_ يرتكز النشاط الصناعي والأراضي الصناعية في شمال البلاد، حيث يسود اعتدال المناخ المتوسط، أما الجنوب إضافة إلى أنه يشكل رصيدا هائلا للزراعة المسقية، فهو

يشمل الصحراء وهي منطقة غنية بالموارد الطبيعية والمحروقات. إذ تشير التقديرات الإجمالية لسوناطراك إلى تحقيق 224 اكتشاف جديد للنفط والغاز ما بين 1986 و2010، وارتفاع نسبة عمليات الاستكشاف من 13 بئر في كل 100 ألف كلم مربع إلى 30 بئر في كل 100 ألف مربع، وإن كان هذا المستوى يظل بعيدا عن المعدل الدولي المقدر بـ 105 إلى 110 بئر في 100 ألف كلم مربع.

3-2 الامتيازات الممنوحة للاستثمار في الجزائر.

إن الحوافز والامتيازات المختلفة الممنوحة للمستثمر الأجنبي تساهم بشكل كبير في استقطاب وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر. فأغلبية الدول تتنافس من أجل جلب أكبر قدر ممكن من هذه التدفقات. فبالنسبة للجزائر، قد عمدت إلى تقديم جملة من الحوافز والضمانات لتشجيع المستثمرين على استثمار أموالهم داخل الوطن. زيادة على عوامل أخرى من شأنها أن تساعد في دفع وتطوير المناخ الاستثماري مثل: عنصر الشفافية، فهذا العنصر ذو أهمية بالغة في اتخاذ القرار الاستثماري بالنسبة للمستثمر الأجنبي خاصة عند القيام بالاستثمار المباشر. وفي إطار تشجيع وحماية الاستثمار، عمدت الجزائر إلى إبرام اتفاقيات دولية ثنائية ومتعددة الأطراف مع دول مختلفة في العالم.

ومن الامتيازات الممنوحة في هذا الإطار نخص بالذكر[15]:

3-2-1 الامتيازات الجبائية.

واستنادا إلى المادة (09) من الأمر 01-03، قد نص النظام العام على جملة الحوافز الضريبية وشبه الضريبية والجمركية المقدمة للمستثمرين، يمكننا إيجازها فيما يلي[16]:

- **مرحلة بدء الإنجاز:** يستفيد المستثمر من الحوافز التالية:

- ✓ تطبيق النسبة المخفضة في مجال الحقوق الجمركية على التجهيزات المستوردة؛
- ✓ الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة TVA فيما يخص السلع والخدمات؛

أما فيما يخص النظام الخاص، فقد تم منح مزايا لفائدة الاستثمارات التي تنجز في المناطق التي تتطلب تنميتها مساهمة خاصة من الدولة، بالإضافة إلى الاستثمارات ذات الأهمية الخاصة للاقتصاد الوطني، لا سيما عند استخدام تكنولوجيا خاصة من شأنها أن تحافظ على البيئة وتحمي الموارد الطبيعية وتدخر الطاقة وتفضي إلى تنمية مستديمة، وفيما يلي إيجاز للمزايا الممنوحة:

- ✓ الإعفاء من دفع حقوق نقل الملكية فيما يخص كل المقتنيات العقارية التي تتم في إطار الاستثمار؛
- ✓ الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة (TVA) فيما يخص السلع والخدمات التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار، سواء كانت مستوردة أو مقتناة من السوق المحلية، وذلك عندما تكون هذه السلع والخدمات الموجهة لإنجاز عمليات تخضع للضريبة على القيمة المضافة.

– **مرحلة انطلاق الاستغلال:** بعد معاينة انطلاق الاستغلال، تمنح المزايا التالية:

- ✓ الإعفاء لمدة عشرة سنوات من النشاط الفعلي من الضريبة على أرباح الشركات (IBS) ومن الضريبة على الدخل الإجمالي (IRG) على الأرباح الموزعة، ومن الضريبة الوحيدة الجزافية ومن الرسم على النشاط المهني(TAP)؛
- ✓ الإعفاء لمدة عشر سنوات ابتداء من تاريخ الاقتناء من الرسم العقاري على الملكية العقارية التي تدخل في إطار الاستثمار؛
- ✓ منح مزايا إضافية من شأنها أن تحسن أو تسهل الاستثمار مثل تأجيل العجز وآجال الإهتلاك.

3-2-2 الامتيازات الجمركية والتدابير المالية.

يواكب دخول الجزائر إلى اقتصاد السوق نوعا من المرونة والتسهيلات لجلب الاستثمارات، ومن بينها الامتيازات الجمركية باعتبارها تمثل الواجهة الأولى المستثمرين

الأجانب. كما أنها عامل مهم في نجاح برنامج الإصلاحات الاقتصادية والتوجه لسياسة اقتصاد السوق والانضمام للمنظمة العالمية للتجارة. فإلغاء الحواجز الجمركية شرط من شروط الانضمام لهذه المنظمة بهدف تسهيل النشاط التجاري وسهولة انتقال السلع ورؤوس الأموال بين الدول.

أما التدابير المالية، فتتمثل في إمكانية تخصيص في رأس مال الشركات الموجودة في إطار الشراكة أو إمكانية الحصول على العملة الأجنبية في إطار الصادرات وآخذا بعين الاعتبار مخاطر الصرف، والضمان الموجود المرتبط بتحول رأس المال. تشجيع القروض في إطار عملية الشراكة بين المؤسسات المالية التي لها علاقة فيما يخص القروض والتي تأخذ أشكال مختلفة منها: المدة الإجمالية للقرض، التي تصل إلى 30سنة، وارتفاع نسبة القروض بقيمة كبيرة.

3-2-3 التدابير الاقتصادية

لمواجهة الأزمة الاقتصادية التي تخبطت فيها الجزائر لأكثر من عقدين، كان لزاما عليها وللخروج من دوامة هذه الأزمة اللجوء إلى سياسة اقتصاد السوق وتشجيع الاستثمارات وتهيئة الظروف المناسبة لذلك بغية تحسين أوضاعها الاقتصادية، تمهيدا للاندماج في الاقتصاد العالمي وذلك عبر:

- ✓ استغلال المصادر المتوفرة لجلب العملة الصعبة لتجنب اللجوء إلى القروض والتحكم في مستوى الواردات،
- ✓ إلغاء كل القيود التي تعيق كل العمليات التجارية (تصدير واستيراد) وتحديد التجارة الخارجية،
- ✓ تمكين المتعاملين الاقتصاديين من تحويل عملة التعامل الخارجية إلى العملة الداخلية (الدينار)،

- ✓ إعطاء أهمية كبيرة لكل القطاعات المختلفة والنشاطات التجارية الموجودة بتوسيع الاستثمارات.

الخاتمة:

بالرغم من كل هذه الجهود والمساعي والإجراءات التي بذلتها الجزائر لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية وتشجيعها، ورغم ما تتمتع به من مقومات طبيعية تجعلها وجهة ملائمة للاستثمار، إلا أن المسجل على أرض الواقع من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لا تتناسب مع حجم الأهداف التي سطرت كما أن حجم الاستثمار المتدفق إلى الجزائر رغم أنه يعرف تزايد ملحوظ إلا انه يتوجه في أغلبه إلى قطاع المحروقات مما جعل مساهمته في الناتج المحلي متدنية، الأمر الذي يتطلب معالجة جملة من النقاط نوجزها في ما يلي:

– إعادة النظر في التشريعات والقوانين المنظمة للاستثمار والتسهيلات والإعفاءات الجمركية بما يكفل خلق مناخ استثماري ملائم وجاذب للاستثمارات الأجنبية المباشرة.

– عدم التمادي في تقديم الحوافز المالية في بداية انطلاق الاستثمارات الأجنبية لأنها لا تعتبر قرارا محبذا من طرف المستثمر الأجنبي لأن العوامل المشجعة على الاستثمار هي توفر الظروف والفرص الجيدة للاستثمار.

– محاربة أوجه الفساد المالي والإداري والذي يدفع العديد من المستثمرين إلى الهروب إلى الدول المجاورة.

– التنويع في الاستثمارات الأجنبية وخاصة في مجال السياحة وعدم التركيز على الاستثمارات النفطية فقط.

– معالجة مشكلة البيروقراطية والعمل على تسهيل الإجراءات الإدارية...كل هذه الجهود تهدف في مجملها إلى تحسين مناخ الاستثمار وأكثر جاذبية ومواتيا لرغبات ومتطلبات المستثمرين.

– بعث العديد من المؤسسات والهيئات، والمصادقة على العديد من الاتفاقيات المتعلقة بالاستثمار.

– تفعيل الاستثمارات البينية بين الجزائر والدول العربية والإفريقية المجاورة بالإضافة إلى إقناع أصحاب رؤوس الأموال المهاجرة بإعادة توظيفها واستثمارها في الجزائر بعد تحسين البيئة الاستثمارية.

المراجع

(1) مبارك سلوس، التسيير المالي، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2001، ص 115.

(2) أحمد زكريا صيام، مبادئ الاستثمار، دار المناهج للنشر والتوزيع، ط 2، عمان، الأردن، 2003 ص 19.

(3) كريمة قويدري، الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر، مذكرة ماجستير، مدرسة الدكتوراه: التسيير الدولي لمؤسسات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2011، ص05.

(4) أمينة زكى شبانه، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تمويل التنمية الاقتصادية في مصر في ظل آليات السوق، ورقة بحثية مقدمة للمؤتمر العلمي السنوي الثامن عشر للاقتصاديين المصريين: تمويل التنمية في ظل اقتصاديات السوق، القاهرة 7–9 ابريل 1994، ص 2.

(5) محمد أميرة حسب الله، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية"دراسة مقارنة، تركيا–كوريا– مصر"، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2005، ص19.

(6) مصباح بلقاسم، أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره في التنمية المستدامة، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، جامعة الجزائر،2006، ص5.

(7) عميروش محند شلغوم، دور المناخ الاستثماري في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية، مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت لبنان، 2012، ص 16.

(8) دبيش أحمد، الاستثمارات الأجنبية المباشرة: الأهمية الاقتصادية والدور الإنمائي مع الإشارة إلى حالة الجزائر، ورقة بحثية مقدمة ضمن فعاليات المؤتمر الدولي الاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية في الوطن العربي، مركز البحث وتطوير الموارد البشرية، رماح، الأردن، أيام 19–22 أكتوبر 2015، عمان، الأردن، ص6.

(9) وسيلة بوراس، جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر حالة الصين، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحا عباس، سطيف، الجزائر، 2013، ص7.

(10) حسين عبد المطلب الأسرج، سياسات تنمية الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية، رسائل بنك الكويت الصناعي، العدد 83، سنة 2005، ص ص 6–7.

(11) ناصر مراد، الاستثمار الأجنبي في الجزائر واقع وأفاق، ورقة بحثية مقدمة ضمن فعاليات المؤتمر الدولي الاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية في الوطن العربي، مركز البحث وتطوير الموارد البشرية، أيام 19–22 أكتوبر 2015، عمان، الأردن، ص3.

(12)مصباح بلقاسم، "أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره في التنمية المستدامة"، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، جامعة الجزائر، 2006، ص71.

(13) علي همال وفطيمة حفيظ، آفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر في ظل الشراكة الأورو متوسطية، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 34، مطبعة معهد التخطيط القومي، القاهرة، مصر، 2005، ص 190 .

(14) شريف غياط ومهري عبد المالك، واقع وآفاق التجربة الجزائرية في إصلاح المناخ الاستثماري وانعكاساته على الاستثمار الأجنبي المباشر، ورقة بحثية مقدمة ضمن فعاليات المؤتمر الدولي الاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية في الوطن العربي، مركز البحث وتطوير الموارد البشرية، رماح، الأردن، أيام 19–22 أكتوبر 2015 عمان، الأردن، ص 5.

(15) المرجع نفسه، ص 10.

(16) تقرارت يزيد وبودرة فاطمة، واقع التحفيزات الجبائية في الجزائر ودورها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، ورقة بحثية مقدمة ضمن فعاليات المؤتمر الدولي الاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية في الوطن العربي، مركز البحث وتطوير الموارد البشرية، رماح، الأردن، أيام 19–22 أكتوبر 2015 عمان، الأردن، ص17.

مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية ISSN: 2335-1039
المجلد:09 العدد: 05 السنة 2020 ص 158-176

تاريخ الإرسال: 2019/05/17 تاريخ القبول: 2020/08/20

واقع الاستثمارات الأجنبية في نيجيريا في ظل المتغيرات والتحديات السياسية والأمنية الراهنة

The foreign investments in Nigeria under the current political and security changes and challenges

محمد الأمين بن عودة*[1]، مصطفى كراوة[2]

[1]المركز الجامعي لتامنغست (الجزائر)، Amine.dz30@yahoo.fr

[2]المركز الجامعي لتامنغست (الجزائر)، Kraouamustapha@gmail.com

الملخص:

تهدف هذه الورقة البحثية إلى رصد وتحليل العديد من عوامل التأثير على عملية وآلية جذب الإستثمارات الأجنبية بالدول والحكومات المختلفة، وتركز على الوضعية بدولة نيجيريا، باعتبارها أحد أبرز الوحدات السياسية الإفريقية إتساعاً من حيث حجم السوق، وكذا مما تتصف به من كبر حجم السكان وشساعة المساحة الجغرافية، وتفترض الورقة وجود علاقة تأثير للعامل الأمني والإستقرار السياسي على زيادة أو تراجع وتيرة الاستثمارات الأجنبية بالدول، وقد توصلت الدراسة إلى وجود دورٍ سلبي لحالة عدم الاستقرار السياسي بنيجيريا وتزايد التهديدات الأمنية، على ضعف الاقتصاد النيجيري في جذب مستثمرين أجانب وإقامة مشاريع استثمارية قوية في البلاد خاصة في العقدين الأخيرين.

الكلمات المفتاحية: الاستثمارات الأجنبية، نيجيريا، التهديدات الأمنية، بوكو حرام

Abstract

This paper aimed at monitoring and analyzing various factors which effect on the attraction operations of the foreign investments by several governments, with focus on the Nigerian situation, as its one of the main largest economics markets in the African countries, and its also characterized by the highly population size with a wider surface area,

*المؤلف المرسل

the paper assumes an influence relation of the security factor and the political stability on the rising or reducing of the foreign investments attraction,
and the study found that there is a negative role of the political instability and the security threats in Nigeria on the weakness of its economy in bringing more foreign investors and establishing new economic projects especially at the last two decades .
Key words: foreign investments, Nigeria, security threats, book haram

مقدمة:

تسعى الدول والحكومات إلى بناء وإقامة إقتصاديات قوية وتنافسية، وذلك بالعتماد على جملةٍ من الإجراءات والسياسات الدقيقة والمحددة، والتي من شأنها أن تؤسس لقاعدة صلبة تقوم عليها مختلف القطاعات الإقتصادية، كالزراعة الصناعة وقطاع الخدمات، وغيرها من الأنشطة الإقتصادية.

وفي هذا الإطار يعتبر الإستثمار الأجنبي أحد أبرز إهتمام الحكومات أثناء وضعها للخطط الإقتصادية و التنموية بمختلف الدول، وذلك لما له من فائدةٍ على الإقتصاد المحلي من جلبٍ للتقنية والتكنولوجيا الحديثة، وكذا جذب رؤوس الأموال ومضاعفة إحتياطي الدولة من العملة الصعبة، وأيضاً دوره في إستحداث مناصب عمل وتنويع في الأنشطة الإقتصادية، إلا أنّ الإستثمار الأجنبي غالباً ما يتطلب مجموعة من المحددات والشروط، بُغية وضعه وتنفيذه بشكلٍ صحيح، من بينها إستقرار الوضع السياسي والأمني بالدولة.

وعلى ضوء هذا تعتبر نيجيريا أحد أبرز الدول الإفريقية من حيث تنوع واتساع السوق وفرص الإستثمار، إلا أنّ هذه الإمكانيات والمقدرات غالباً ما تصطدم بالواقع السياسي والأمني الذي تمر به البلاد، وانطلاقاً من هذه الجزئية تطرح الورقة البحثية الحالية تساؤلاً في غاية الأهمية هو كالتالي: **ما هو واقع الإستثمار الأجنبي بنيجيريا وما مدى تأثّره بالتهديدات و المتغيرات السياسية والأمنية ؟**

وللإجابة على هذا التساؤل تتطرق الورقة البحثية إلى محاور أساسية هي :

1- توضيح طبيعة ومقومات الإقتصاد النيجيري.

2- واقع مناخ الإستثمار بنيجيريا.

3- طبيعة التهديدات الأمنية بنيجيريا

1- طبيعة و مقومات الإقتصاد النيجيري

تعتبر دولة نيجيريا أكبر وأكثر الدول الإفريقية إنتاجا للنفط على الإطلاق، والعاشرة من حيث الترتيب العالمي للدول المنتجة للنفط، والإقتصاد النيجيري يعتمد على قطاع المحروقات بشكلٍ كبير، بحيث يُمثل ما يقرب 35% من الناتج المحلي الإجمالي GDP من جهة، وكذلك هو مصدر ما يزيد عن 90% من إيرادات الدولة من العملة الأجنبية الصعبة، و80% من إيرادات الحكومة ككل من جهةٍ أخرى[1].

وبحلول سنة 1971 وعقب نهاية الحرب الأهلية بالبلاد إنضمت نيجيريا إلى منظمة الدول المنتجة للنفط أوبك OPEC، وذلك باعتبار هذه الأخيرة كانت تشجع على سياسات تأميم الثروات الطبيعية الوطنية، خاصة بالدول حديثة العهد بالإستقلال، وأسست الحكومة على إثرها الشركة الوطنية النيجيرية للنفط بنفس السنة The Nigerian National Oil Corporation، كوسيلةٍ لترقية وتأصيل الثروات النفطية الوطنية[2].

وقد حاولت الحكومات النيجيرية المتعاقبة وضع خطط و برامج عمل من شأنها أن تُخرج إقتصاد البلد من طابعه الريعي النفطي، بحيث تمّ رسم ما عُرف بخطة النمو والإنعاش الإقتصادي The Economic Recovery Growth Plan (ERGP)، عبر إتّباع سياسة مالية جبائية معينة إستهدفت تحفيز الأنشطة الإقتصادية التجارية في القطاعات غير النفطية، خاصةً منها تلك التي تشهد محدودية فيما يخص نسبة إسهامها في الناتج المحلي الإجمالي للبلاد، على غرار قطاعات الزراعة، المناجم والبناء أنظر (الشكل رقم 01).

الشكل 01 يبين نسبة مساهمة بعض القطاعات الإقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي لنيجيريا مابين 2016-2018

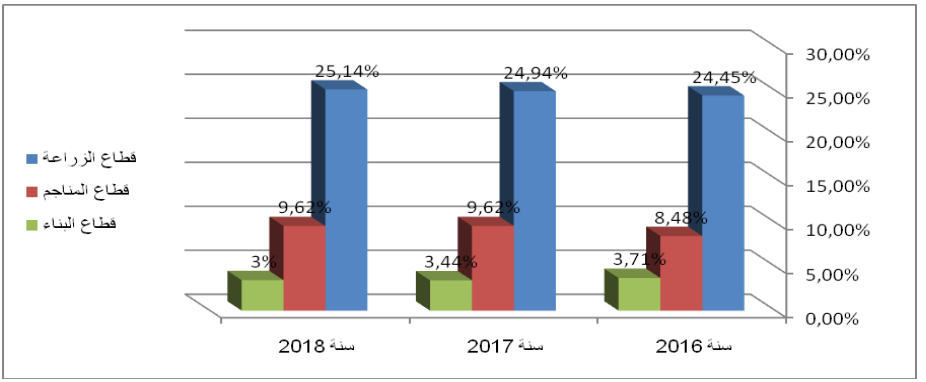

Source : FSDH research report, "economic and financial markets outlook (2018 – 2022): strong growth prospect with downside risks". lagos , february 09, 2018 p 17

إلا أنه وبالنظر إلى المؤشرات الإقتصادية المحققة في القطاعات المذكورة في الشكل أعلاه، سجلت تقارير تراجع في نسبة نمو الناتج المحلي لبعضها خاصة فيما تعلّق الأمر بقطاعي البناء والمناجم أنظر(الشكل 02)، الأمر الذي يعكس الضعف النسبي للخطط الحكومية المسطرة لتنمية القطاعات الإقتصادية خارج المحروقات .

الشكل 02 يبيّن نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي لبعض القطاعات الإقتصادية في لنيجيريا مابين 2016-2018

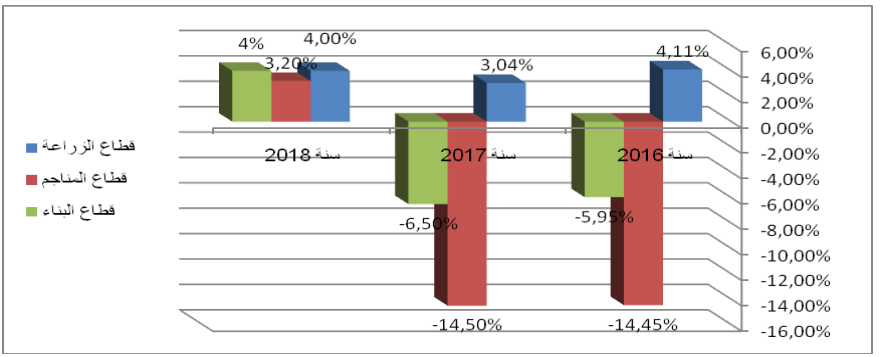

Source : FSDH research report, "economic and financial markets outlook (2018 – 2022): strong growth prospect with downside risks". lagos , February 09, 2018 p 16

وبالنظر إلى الخطة الحكومية لوضع برنامج للنمو والإنعاش الإقتصادي (ERGP) لسنة 2017 قيد التنفيذ، نلحظ تركيز الحكومة على القطاع الخاص باعتباره المؤسس الرئيسي لأي تنمية مستدامة بالبلاد، والقادر على الإستجابة لمتطلبات الأسواق العالمية، وقد وضعت الحكومة مجموعة من الضوابط والأسس التي على أساسها يتحقق هذا الهدف، من بينها هذه الضوابط و المحددات مايلي[3]:

1. **الإستثمار في ترقية البُنية التحتية:** بحيث أكدت خطة النمو والإنعاش الإقتصادي للحكومة النيجيرية لسنة 2017 على ضرورة الإستثمار في تحسين البنية التحتية، خاصة فيما يتصل بالطاقة، الطرق والسكك الحديدية، الموانئ وشبكات النقل والربط الواسعة النطاق.

2. **تحسين بيئة ومناخ الأعمال** Business Environment، بحيث كثيراً ما صُنّفت نيجيريا باعتبارها من أصعب المناطق فيما يخص جذب الأعمال، وذلك بالنظر إلى العراقيل الموجودة، وكذا إلى التكاليف العالية التي يتحملها المستثمرين المحليين والأجانب.

3. **إستخدام الرقمنة** the Digitization لتعزيز النمو الإقتصادي، وذلك يجعل الإقتصاد النيجيري أكثر قدرة على المنافسة العالمية كلما إرتبطت سياسته الصناعية باستراتيجية رقمية عالية[4].

بالإضافة إلى ما تتمتع به نيجيريا من ثرواتٍ نفطية، أضحت الدولة أحد أبرز مصدري الغاز على المستويين القاري الإفريقي و العالمي، بحيث تحتوي إحتياطيات الدولة من الغاز الطبيعي ما يفوق 05 تريليون $م^3$، الأمر الذي جعل من نيجيريا تحتل المرتبة التاسعة 09 عالمياً من حيث حجم مخزون واحتياط الدولة من الغاز الطبيعي[5]، و ذلك بعد أن كان الإعتماد شبه الكلي فيما يخص القطاع الطاقوي منصب على النفط لوحده طيلة العقود الأولى من القرن العشرين 20، إلا أنه وفي تسعينات القرن الماضي ومع الإكتشافات العديدة لحقول الغاز بالبلاد، تمكنت نيجيريا من تطوير وزيادة عمليات الإنتاج ليصبح بذلك الغاز الطبيعي المصدر الطاقوي الثاني الأقوى بعد النفط، بالرغم من

أن الحكومة لم تستغل ما نسبته 25% من إجمالي إحتياطي الدولة من الغاز إلى غاية سنة 2017[6].

ولقد تأثر الإقتصاد النيجيري كثيراً نتيجة إعتماده على القطاع النفطي كأهم مصدر من مصادر إيرادات الدولة ككل، فبالنظر إلى التراجع الحاد لأسعار النفط سنة 2014، فقد أثّر ذلك سلباً و بشكلٍ مختلف على سيرورة و أداء لإقتصاد البلاد، بحيث شهد الناتج المحلي الإجمالي بنيجيريا تراجعاً واضحاً في نسبة نموه من 6.2% سنة 2014 إلى 2.7% سنة 2015، الأمر الذي أدى إلى حالةٍ من الركود الإقتصادي سنة 2016 لم تشهده البلاد منذ سنة 1991[7].

ولكن ومن جهةٍ أخرى وبالنظر إلى السياسات الإقتصادية الحكومية المتبعة بنيجيريا في السنوات العشر (10) الأخيرة، نلحظ تحسناً في الآداء الإقتصادي نوعاً ما، فقد إستطاعت الحكومة مثلاً أن تحقق تحسناً فيما يخص أسعار الصرف، فمن (123 نيرة نيجيرية مقابل 01 دولار) إلى (57 نيرة نيجيرية مقابل 01 دولار)، و ذلك خلال الفترة الممتدة مابين مارس–أكتوبر 2017، و كذلك شكّلت السياسات الحكومية اتجاه تعزيز وتنشيط الإستثمار الأجنبي المباشر إلى زيادة إحتياطي الدولة من العملة الصعبة ليصل إلى 33.8 بليون دولار في 30 أكتوبر 2017 [8] .

وبالنظر إلى بقية القطاعات الإقتصادية الأخرى خارج قطاعي النفط والغاز، يمكن أن نلحظ محاولات وإرادة حكومية حثيثة لتحسين الآداء الإقتصادي فيها، فبالنسبة للقطاع الفلاحي مثلاً، مع الأخذ بعين الإعتبار كافة النشاطات الفرعية فيه على غرار إنتاج المحاصيل، الثروة الحيوانية، الغابات وصيد الأسماك، فإن القطاع شهد نسبة نمو تقدر بـ 10.64% في الربع الثاني من سنة 2018، بنسبة عجز قدرت بـ 1.89–% مقارنةً بنفس الربع من سنة 2017، مع تسجيل بقاء نشاط المحاصيل الزراعية في المرتبة الأولى بإسهامه في نمو القطاع الزراعي بنسبة 92.06% إلى غاية جوان 2018[9].

وفي المجمل تشير غالبية الدراسات والتقارير إلى أنّ الإقتصاد النيجيري سيبدأ بالتحسن على مختلف الأصعدة، فبعد تسجيل نسبة نمو بالناتج المحلي الإجمالي قدرها 01.21% سنة 2017 و01.62% سنة 2018، تبقى التوقعات الإقتصادية متفائلة

بتحسنٍ أكثر إلى غاية سنة 2020، مع تسجيل بقاء معدلات التضخم على حالها إلى غاية السنة ذاتها أنظر (الشكل رقم 03) [10].

الشكل 03 يبين توقعات تغير نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي و معدل التضخم بنيجيريا 2017-2020

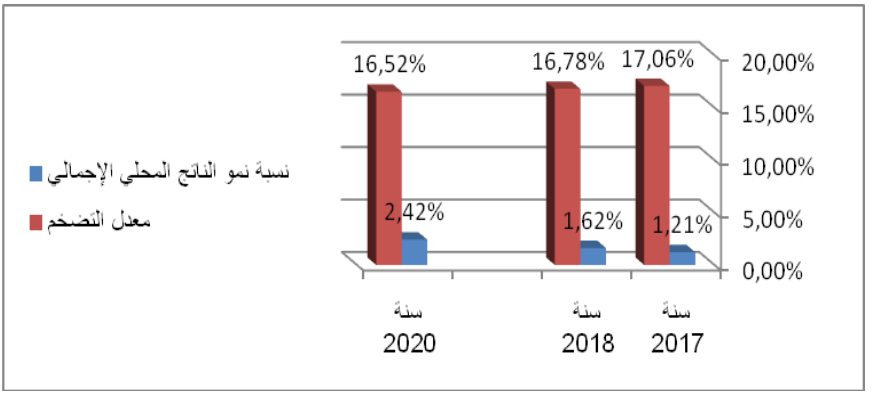

Source: Project link meeting ,"economic outlook and forecast (2017 - 2019)". Country report for Nigeria, ibadan-Nigeria,september 2017,P 04

2- واقع مناخ الإستثمار في نيجيريا

تعتبر نيجيريا أكبر بلد إفريقي من حيث عدد السكان، إذ تُحصي عدّة جهات بحثية سكان الدولة على أنهم حوالي 170 مليون نسمة[11] وفي مصادر أخرى نرصد حوالي 200 مليون نسمة[12] ، وتحوز على عدة إمكانيات وفرص للمستثمرين الأجانب، مثل الوفرة في اليد العاملة غير المكلفة، الموارد الطبيعية، إتساع السوق المحلي الذي يعتبر من أكثر الأسواق نمواً بمنطقة إفريقيا جنوب الصحراء، إلا أنّ هذه الإمكانات تبقة غير مستغَلة بشكلٍ كافٍ، وذلك بالنظر لعدّة منها عدم كفاية البنية التحتية الحالية، إنتشار الفساد، عدم كفاءة نظام وآلية تسجيل الملكية، عدم إتساق البنية التنظيمية والسياسات التجارية، وكذا إنعدام الأمن وعدم فاعلية المحاكم وآليات فض وحل النزاعات[13].

يعتقد الكثير من صنّاع السياسات العامة عبر الدول والحكومات المختلفة، أن الإستثمار الأجنبي يولد و يؤثر بشكلٍ إيجابي مباشر على إقتصاديات الدول المضيفة له، ومن بين هذه الفوائد المهمة المهمة هو جذب والإستفادة من التكنولوجيا العالية

المستخدمة على نطاقٍ عالمي، و تبعاً لعدّة أبحاث و دراسات فإن الشركات متعددة الجنسيات على سبيل المثال، لها أثر حسن في مسألة نشر التقنية في الإقتصاديات المحلية، وفي حالة تنفيذ الإستثمارات الأجنبية المباشرة في المناطق و الدول عالية الخطورة، غالباً ما لايتم الإستعانة بتلك المستويات من التكنولوجيا و التقنية المؤثرة على إقتصاديات الدول بالعالم[14].

وبالنظر إلى الحالة النيجيرية فيما يخص واقع الإستثمار الأجنبي باقتصاد البلاد، فإن قطاعات مثل الفلاحة والبناء، تبقى من بين أقل القطاعات الإقتصادية جذباً للإستثمارات الأجنبية المباشرة بنيجيريا أنظر(الجدول رقم01)، و وفقاً لتقرير الخوصصة لسنة 2004 (CBN)، فإن قطاعي النقل و الإتصالات يعتبران من أهم القطاعات الصاعدة و الأكثر جذباً لهذه الإستثمارات، خاصةً مجال الإتصالات و الهواتف الخلوية الرقمية، فنيجيريا تعتبر من أكثر الدول من حيث سرعة نمو أسواق تكنولوجيا الإتصالات و الهواتف النقالة منذ سنة 2001 [15].

الجدول 01 يبين نسبة الإستثمار الأجنبي المباشر في بعض القطاعات الإقتصادية بنيجيريا 1980- 2009 (الوحدة %)

	1980	1989	1994	1999	2004	2006
المناجم	14.1	19.3	22.9	43.5	34.7	22.6
الفلاحة	2.6	1.4	2.3	0.9	0.7	0.4
البناء	7.9	5.1	5.7	1.8	2.5	2.2

Source : Egwaikhide Christian Imoudu,"The Impact of Foreign Direct Investment on Nigeria's Economic Growth; 1980-2009: Evidence from the Johansen's Cointegration Approach",p 125

بالنظر إلى الجدول أعلاه، فإنه من المواضح ضعف نسبة الإستثمارات الأجنبية في بعض القطاعات الأجنبية خارج مجال المحروقات والنفط، وهذا الضعف هو الذي دفع بالحكومات النيجيرة المختلفة على مرّ العقود لتبني سياسات تحفيزية إستثمارية أكثر بعداً عن القطاعات و المجالات النفطية المختلفة، بالبلد.

تُعرّف بيئة أو مناخ الإستثمار في العموم Investement Climate في العموم على أنها مختلف الظروف الإقتصادية والمالية في بلدٍ ما، والتي تؤثر سواء على الأفراد، الشركات أو الجماعات والأعمال الذين يسعون إلى الإقتراض و كسب فرص في قطاع الأعمال باختلافها، و يتأثر مناخ الإستثمار بعدّة عوامل و مؤثرات، منها مستوى الفقر بالدولة، الجريمة والأمن، وضعية البنية التحتية، الوفرة في اليد العاملة، الإستقرار السياسي، حقوق الملكية واللوائح والقوانين المنظمة لها، مستوى شفافية عمل الحكومة وطبيعة مساءلتها[16]، و وفقاً لتقرير البنك الدوزلي حول مناخ الإستثمار وعند تطرّقه للحالة النيجيرية، فقد أظهر مجموعة من القيود المفروضة على عدّة قطاعات خارج قطاع النفط والحروقات، وذلك بعد أن تمّ إستقصاء آراء وتوجهات عدّة جهات إستثمارية بنيجيريا أنظر (الشكل رقم 04).

الشكل 04 يبين تأكيد المستثمرين الأجانب بنيجيريا حول وجود القيود في بعض القطاعات الإقتصادية

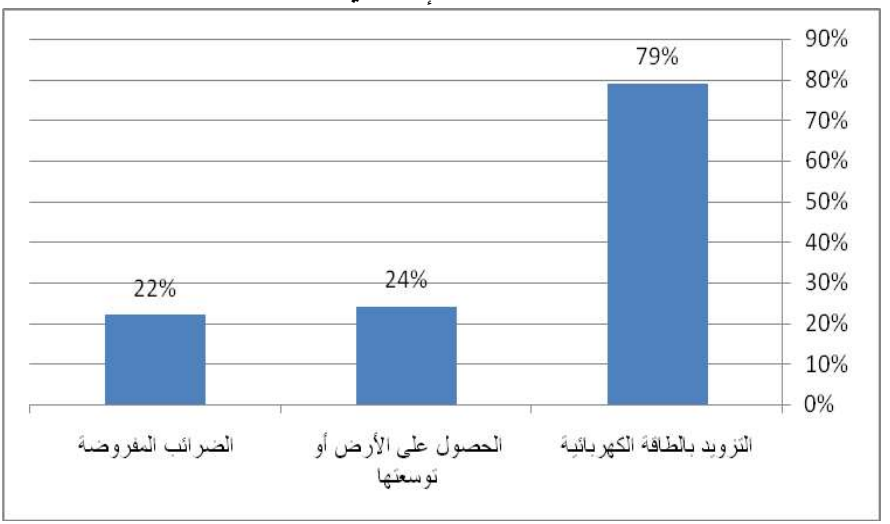

Source: World Bank," investment climate survey in Nigeria".p 15

حسب الشكل أعلاه يتضح مدى وجود عراقيل و صعوبات لدى المستثمر الأجنبي في دولة نيجيريا، خاصةً فيما تعلّق الأمر بمسألة إجراءات التزود بالطاقة في المنشآة

الإستثمارية المختلفة، و من المتعارف عليه أنّ هذه الآراء و الدرسات تؤخذ بعين الإعتبار بالنسبة للمستثمرين عند شروعهم بدراسة جدوى مشاريعهم بدول معينة.

في سنة 1995 قامت الحكومة النيجيرية بإصدار قانون أنشأت بمقتضاه اللجنة النيجيرية لترقية الإستثمار The Nigerian Investement Promotion Commission (NIPC)، والتي كان الهدف منها إزالة القيود والرقابة الشديدة على أعمال الإستثمار الأجنبي المباشر بالبلاد، وهو القانون الذي أتاح وبشكلٍ شبه كلّي فتح القطاعات الإقتصادية للمستثمرين الأجانب، و تمكينهم من الحق في التملك بنسبة 100%، باستثناء قطاع المحروقات التي يقتصر الإستثمار الأجنبي المباشر فيها على المشروعات المشتركة، أو المشاركة في الإنتاج بنسبٍ محدودة[17]، وقد تلت هذا القانون مجموعة من الأطر القانونية الأخرى المنظمة للإستثمارات الأجنبية المباشرة بنيجيريا أنظر (الجدول رقم 02).

الجدول 02 يبين أهم الأطر القانونية النيجيرية المنظمة للإستثمار الأجنبي المباشر

القانون	السنة
قانون مكافحة غسيل الأموال	**2003**
قانون إصلاح قطاع الطاقة الكهربائية	**2005**
قانون إستغلال المناجم و الموارد المعدنية	**2007**
قانون ضبط مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية	**2007**
قانون البنك المركزي النيجيري	**2007**
قانون الإستثمار و الأوراق المالية	**2007**

Source: u.s. Department of state," nigeria investment climate statement 2015",p 6

بالنسبة للجدول أعلاه يمكن أن نلاحظ إزدياد التوجهات النيجيرية الإقتصادية باتجاه تدعيم الأطر القانونية المتعلقة بجانب الإستثمارات الأجنبية، و ذلك خلال العقد الأخير من القرن الماضي خاصة منذ سنة 2007، مايعكس وجود إرادة حكومية واضحة في هذا الإطار.

تبعاً لمؤتمر الأمم المتحدة حول التجارة و التنمية المنعقد سنة 2009، فإن الإستثمار الأجنبي المباشر بنيجيريا إرتكز بشكلٍ أساسي حول قطاع المحروقات و النفط، وذلك لحالة الإرتفاع المسجل بأسعار النفط بتلك الفترة من جهة، و بالإصلاحات الحكومية المتعلقة بالسياسات ذات الصلة بهذا القطاع، و يمكن ملاحظة هذا التوجه، فقبل سنة واحدة من من إنضمام نيجيريا لمنظمة الدول المنتجة للنفط OPEC، كانت تدفقات الإستثمارات الأجنبية بالبلاد حوالي 205 مليون دولار سنة 1970، وتصاعدت هذه التدفقات بحلول سنة 1975 بحوالي 470 مليون دولار، كما إستجابت هذه التدفقات بشكل متناسب مع السياسات المالية الجاذبة للإستثمارات الأجنبية والقطاع الخاص منذ سنة 1986 [18].

يرى بعض الباحثين أنّ مناخ الأعمال والإستثمار بنيجيريا على العموم مُكلِفٌ للغاية، وبالرغم من وجود إعتقاد كبير من قِبل المستثمرين الأجانب بوجود إمكانيات جدٌّ واسعة بنيجيريا يمكن أن تكون عائداتها المالية الربحية عالية، إلا أنّ البيئة الإستثمارية فيها تبقى جد صعبة و بها نسبٌ كبيرة من المخاطرة، و وفقاً لتقرير Doing Business لسنة 2008، فقد وصف المناخ العام للإستثمارات الأجنبية المباشرة بنيجيريا بالمقيد نظراً لعدّة عوامل منها: ضعف في قدرة المؤسسات على إستخراج الشهادات و المعاملات للمستثمرين، إستغراق فترات زمنية طويلة لإستكمال إجراءات ملكية العقار، وضعف في إنجاز العقود المرتبطة بالمشاريع الإستثمارية[19].

وحسب تقرير Doing Business لسنة 2009 فقد صنّف نيجيريا في المرتبة 118 من أصل 181 دولة من حيث مستوى مناخ الإستثمار بها أنظر **(الجدول رقم 03)**، ووفق تقرير Global Competitiveness Index لسنة 2009، فقد صنّف الإقتصاد النيجيري في الرتبة الـ 94 عالمياً من أصل 134 دولة، وقد إعتمد هذا التقرير على العديد من المؤشرات والمعايير الإقتصادية في التصنيف منها: واقع البُنى التحتية، النظام المالي والمصرفي، الفساد، مدى إستقرار السياسات الحكومية المنظمة للإستثمارات الأجنبية، نسب التضخم، أخلاقيات العمل والإستقرار الأمني[20].

الجدول 03 يبين تصنيف نيجيريا من حيث مستوى مناخ الإستثمار حسب مختلف المؤشرات العالمية

الهيئة المصنِفة/ المؤشر	مجموع الدول	تصنيف نيجيريا
Human Development Index (HDI) 2015	**188**	**152**
Index of Economic Freedom 2017	**180**	**115**
Global Competitiveness Index (GCI) 2017-18	**137**	**125**
Doing Business 2018	**190**	**145**
Corruption Perceptions Index 2016	**176**	**136**

Source: KPMG REPORT,"Nigeria Economic Snapshot H2, 2017". South Africa: KPMG Services Pty Ltd, 2017, p 02

ويفسر العديد من الباحثين وضعية نيجيريا في تصنيفات المؤشرات حول مناخ الإستثمار بنيجيريا، في أن هناك تخوف من بعض التأثيرات السلبية المحتملة التي قد ينتجها المستثمرين الأجانب مثل التهرب الضريبي، التسعيرات التحويلية المغشوشة التي قد تضر بواقع الإقتصاد المحلي، التقلبات في مدفوعات و تدفقات المشاريع الإستثمارية، ومن جهةٍ أخرى يرى عديد الباحثين أن الإستثمارات الأجنبية بإفريقيا و نيجيريا هو محاولة لنقل الأنشطة الخطرة و الضارة بالبيئة و المحيط [21].

3- واقع الإستقرار السياسي و طبيعة التهديدات الأمنية بنيجيريا

منذ نيل نيجيريا لإستقلالها سنة 1960 وعملية التحول السياسي والإقتصادي يغلب عليها طابع التعثر المستمر والإنتكاسات المتعددة، فباستثناء مرحلتين أساسيتين في تاريخ الدولة النيجيرية المستقلة مابين (1960-1966) و(1979-1983)، اللتان شهدتا تطبيق وسيادة الحكم المدني بالبلاد، فقد شهدت البلاد العديد من المحاولات الإنقلابية العسكرية من جهة، وسيادة الحكم العسكري الشمولي للبلاد من جهةٍ أخرى، فمنذ السنوات الأولى للإستقلال شهدت نيجيريا محاولتين إنقلابيتين في جانفي و جويلية 1960 لم تنجحا بشكلٍ مطلق، وأعاد العسكر المحاولة في نهاية سنة 1983 أين تمكنوا من السيطرة على السلطة، إلى غاية وفاة الرئيس الجنرال Sani Abach سنة 1998 [22]،

أين كانت الفرصة الثالثة لنيجيريا لإعادة تطبيق الحكم المدني بعيداً عن الهيمنة العسكرية، التي أثّرت على جميع مجالات الحياة بالبلاد سياسية، إقتصادية ...

ويعتبر موضوع الإستقرار السياسي في نيجيريا على قدرٍ عالٍ من الأهمية، على غرار بقية الدول الإفريقية الأخرى بالقارة، و ذلك لأسبابٍ مجتمعية وسياسية مختلفة متعلقة بطبيعة نظام الحكم واقتسام السلطة من جهة، والتعدد الإثني القبلي والديني من جهةٍ أخرى، وقد شهدت نيجيريا منذ الإستقلال سنة 1960 إلى يومنا هذا، عديد الإضطرابات السياسية الإثنية أثّرت على الوضع الإقتصادي العام، وعلى قلّة جذب الإستثمارات الأجنبية بوجهٍ خاص أنظر (الجدول رقم 04) [23].

الجدول 04 يبين بعض الإضطرابات السياسية الإثنية بنيجيريا منذ سنة 1966

السنة	أطراف / منطقة النزاع أو الإضطراب	سبب الإضطراب أو النزاع
1960	قبائل التيف ضد الهوسا فولاني	سياسي
1966	إنقلاب عسكري	سياسي
1967	بداية حرب بيافرا الأهلية لمدة 30 شهراً	سياسي
1992	صراع ديني بمنطقة zango kataf	ديني
1999	صراع مابين ljaw – itsekiri	قبلي
2011	صراع مابين مسيحيي الجنوب – مسلمي الشمال	سياسي إنتخابي/ ديني / جهوي

Source: Olumuyiwa faluyi ,"an assessment of nigeria's counter-terrorism policies against book haram".p 59

ويتضح جلياً تصاعد الصراعات الإثنية العرقية والجهوية بنيجيريا منذ سنة 1993، على إثر فوز الرئيس "بابانجيدا"، وهو يجمع بين صفتين كونه مسلم من الجنوب مع نائبه المسلم أيضاً، الأمر الذي أثار معارضة عديد القوى السياسية المجتمعية بالبلاد، و تمّ على إثرها إلغاء نتائج الإنتخابات، ودخول البلاد في موجة من الفوضى والصراع الإثني الجهوي بالرغم من أن تلك الفترة شهدت بداية ترسخ الحكم المدني بالدولة إعتباراً من سنة 1999 [24].

شهدت نيجيريا في العقدين الأخيرين، خاصة عقب أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 تنامي لإنتشار الظاهرة الإرهابية، وزيادة مظاهر العنف والتطرف، وقد مثّلت عديد الحركات والتنظيمات الدور الأبرز في هذا الإطار، من أهمها جماعة "بوكو حرام" النيجيرية والتي تعتبر من أكثر التنظيمات زعزعةً للإستقرار السياسي والأمني بنيجيريا، بحيث يعود أصل هذه الجماعة إلى حركة "أهل السنة للدعوة والجهاد"، التي أسسها قائدها الكاريزمي "محمد يوسف" سنة 2002 في مدينة "مايدو غوري" عاصمة ولاية "بورني"[25].

وقد بدأت هذه الحركة نشاطها الفعلي سنة 2009، وذلك عندما بادرت بهجمات عديدة مستهدفةً أطراف بعينها مثل مراكز الشرطة، قصف المؤسسات الحكومية الرسمية، أماكن العبادة باختلافها، و حتى الأبرياء من المواطنين[26]، وفي مارس من سنة 2015 أعلن زعيم التنظيم آنذاك ولاءه لتنظيم الدولة الإسلامية "داعش" وإعادة تسمية المجموعة باسم "تنظيم الدولة الإسلامية في غرب إفريقيا"[27].

في الآونة الأخيرة أصبحت نيجيريا واحدة من بين أكثر الوجهات الإرهابية نشاطاً في العالم، بحيث تسجل أكثر الدول من حيث تكرار الأحداث الإرهابية بالشهر والسنة على العموم، وحسب عدّة إحصائيات فإن النشاط الإرهابي بنيجيريا متنامي ومتزايد بشكلٍ مستمر، ففي الفترة مابين (2000-2013) احتلت نيجيريا المرتبة الثانية عالمياً من حيث معدلات حدوث الهجمات الإرهابية بمجموع 750 هجوماً أنظر (الشكل رقم 05)، وذلك بالرغم من المساعي و حجم الإنفاق الحكومي و الإقليمي بهدف مكافحة الإرهاب[28].

الشكل 05 يبيّن عدد الهجمات الإرهابية لجماعة بوكو حرام بنيجيريا مقارنة بتنظيمات أخرى بالعالم مابين 2000-2013

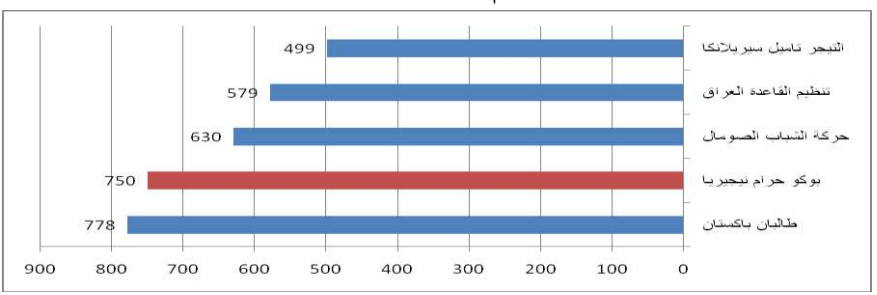

Source: Chuku Chuku, Dominic Abang And Ima-Abasi Isip,"Growth And Fiscal Consequences Of Terrorism In Nigeria".p 07

وبالنظر إلى تأثير الظاهرة الإرهابية على الإستثمارات الإقتصادية واقتصاديات الدول بشكلٍ عام، فإنه وفيما يخص الإقتصاد العالمي فقد تأثّر بثلاثة موجات من الظاهرة الإرهابية منذ سنة 2000، كانت أولها إبّان أحداث 2001/09/11 بالولايات المتحدة وما تلاها من إجتياحات وحروب، أما الموجة الثانية فقد سجلت سنة 2007 عند إشتداد الإقتتال الأهلي بالعراق بعد إسقاط النظام فيه سنة 2003، أما الموجة الثالثة فقد سُجّلت سنة 2012 مع إستفحال الأعمال الإرهابية بسوريا، أين وصل مجموع التأثر الإقتصادي في هذه الموجة إلى حوالي 105.6 بليون دولار سنة 2014 أنظر (الشكل رقم 06)[29].

الشكل 06 يبيّن حجم تأثر الإقتصاد العالمي بموجات الظاهرة الإرهابية في الفترة مابين 2001-2015 (الوحدة بليون دولار)

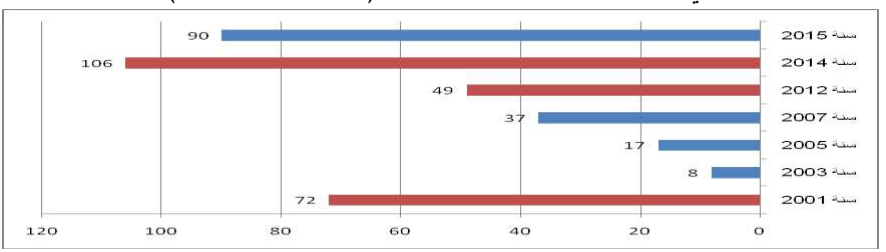

Source: The Institute For Economics And Peace,"Measuring And Understanding The Impact Of Terrorism".p 62

ووفق مؤشر Global Terrorism Index لسنة 2016، فقد سجّل و رصد أكثر عشر دول تأثرت إقتصادياتها وواقع الإستثمار بها بسبب الهجمات الإرهابية وحالة اللأمن المستمرة أنظر (الشكل رقم 07)، والتي من بينها نيجيريا في المرتبة السابعة، وبالنظر إلى هذه الدول فإنها تنتمي إلى مناطق عديدة من العالم، أبرزها الشرق الأوسط، شمال إفريقيا، إفريقيا جنوب الصحراء وبعض المناطق الآسيوية، وفي مقدمة هذه الدول نجد العراق التي تأثر الناتج المحلي الإجمالي بها بسبب العمليات الإرهابية لسنة 2016 إلى حوالي 17%، وهي الدولة التي تصدرت قائمة مؤشر Global Terrorism Index منذ سنة 2004، وفي آخر الترتيب نجد جمهورية إفريقيا الوسطى التي تأثر الناتج المحلي الإجمالي فيها بنسبة 2.1% [30].

الشكل 07 يبين نسبة تأثر الناتج المحلي الإجمالي لبعض الدول بسبب الظاهرة الإرهابية

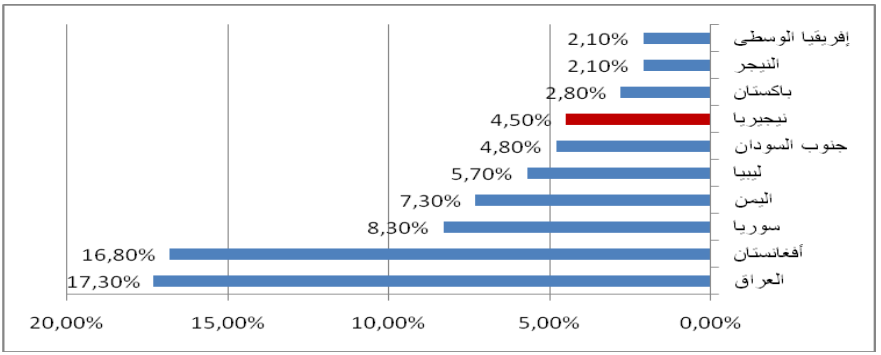

Source: The Institute For Economics And Peace,"Measuring And Understanding The Impact Of Terrorism".p 63

الخاتمة:

بعد الدراسة والتحليل لواقع الإستثمار الأجنبي بنيجيريا، يتضح جلياً مدى التأثر البالغ لمختلف القطاعات الإقتصادية بدولة نيجيريا بمتغيرات البيئة السياسية من جهة، وتداعيات الأحداث الإرهابية التي أثّرت بشكلٍ سلبي على الوضع الأمني العام بالبلاد، والوضع الأمني هو أحد أبرز العوامل المساعدة على نجاح أو فشل أي خطة تنموية إقتصادية إستثمارية بالدول ككل، فبالرغم من التصنيفات السيئة لأداء الإقتصاد النيجيري من جهة، وكذا عدم وضوح الرؤية فيما يخص مستقبل الأوضاع الأمنية والسياسية بالدولة، إلا أن عديد الدراسات تُبقي على مستوى مقبول من التفاؤل اتجاه مستقبل الإستثمار الأجنبي بنيجيريا، خاصةً مع السياسات الحكومية والإقليمية المتواصلة، الهادفة إلى مكافحة الإرهاب والجماعات المتطرفة بالمنطقة، يمكن إجمال النتائج المتوصل إليها من خلال هذه الورقة البحثية في مايلي:

توفر دولة نيجيريا على إمكانيات ومقومات هائلة تساعد على إقامة مشاريع إستثمارية عديدة، سواء في مجال النفط والمحروقات بشكلٍ عام، أو في المجالات الإقتصادية الأخرى.

هناك ضعف للبنية التحتية بدولة نيجيريا بالرغم من السياسات الحكومية العديدة الرامية لتحسينها وفق مراحل تدريجية خاصة منذ منتصف التسعينات من القرن الماضي.

هناك تأخر في صياغة النظام القانوني و الأطر الدستورية المنظمة و المساعدة لإقامة الإستثمار الأجنبي بالبلاد، الأمر الذي جعل من وتيرة هذه المشاريع بطيئة مقارنة بدول إفريقية أخرى.

إزدياد التهديدات الأمنية الإرهابية أثّر بشكلٍ واضح على إستقطاب مستثمرين أجانب جدد، وكذا في فقدان الإقتصاد النيجيري عدة مشاريع كانت قائمة، وقد إزدادت حدّة هذه التهديدات في منتصف العقد الفارط مع إنتشار الجماعات المتطرفة الإرهابية على غرار جماعة "بوكو حرام".

المراجع

(1) - Somine dolo and martin odendaal,"nigeria national capacity". Intergovernmental forum report, Ottawa :international institute for sustainable development, 2018, P 01

(2) - Ibid, p 02

(3) - Federal Republic Of Nigeria, Ministry Of Budget & National Planning," Economic Recovery & Growth Plan 2017-2020".Abuja: February 2017, P 13

(4) - Ibid, p13

(5) - Occhiali, giovanni; falchetta, giacomo,"the changing role of natural gas in nigeria: a Policy outlook for energy security and sustainable Development".working paper, milano- itally: econmstor, 2018,p05

(6) - Ibid, p 11

(7) - Pwc,"Nigeria's economic recovery Defining the path for economic Growth". Pwc report, Abuja: PricewaterhouseCoopers Limited, November 2017, p 01

(8) - Ibid, p 02

(9) - National Bureau of Statistics,"Nigerian Gross Domestic Product Repoirt Q2 2018".Abuja : August 2018, P 09

(10) - Project link meeting ,"economic outlook and forecast (2017 - 2019)". Country report for Nigeria, ibadan-Nigeria,september 2017, P 04

(11) - U.S. Department of State," NIGERIA INVESTMENT CLIMATE STATEMENT 2015". WASHINGTON : May 2015, P 03

(12) - Olowu, daudu yini and hamza zubairu kofarbai," impact of investment climate reforms on business operations in nigeria".international journal of humanities and social science,zaria-nigeria: ahmadu bello university, vol. 3 no. 21 ,special issue – december 2013, p 186

(13) - Olowu, daudu yini and hamza zubairu kofarbai, Op.cit,p 186

(14) - Egwaikhide Christian Imoudu,"The Impact of Foreign Direct Investment on Nigeria's Economic Growth; 1980-2009: Evidence from the Johansen's Cointegration Approach". international journal of humanities and social science, Kaduna-NIGERIA: Nigerian Defence Academy, vol. 3 no. 06 ,special issue – March 2012,P 122

(15) - Ibid, p 125

(16) - Olowu, daudu yini and hamza zubairu kofarbai, Op.cit,p 188

(17) - U.S. Department of State,p 05

(18) - Ighifewo John Umuerri,"Foreign Direct Investment Environment in Nigeria: A survey of the Mobile Telecommunication Companies". Bachelor's Thesis Degree programme in International Business Specialization in International Business Management, Finland: TURKU UNIVERSITY,March 2011,p 17

(19) - Uwem essia,"Business environment and competitiveness in Nigeria –consideration for Nigeria's vision 2020". International research journal of finance and economics, calabar-nigeria: euro journals publishing Inc, issue 97, September 2012, p47

(20) - Ibid, p 47

(21) - Study programme: Master of Science in Business- International Business,Improving the Investment Climate in Nigeria: Issues and Policy Options, 2010, P 49

(22) - Bertelsmann Stiftung's Transformation Index, Nigeria country report, berlin ; 2018, p 04

(23) - Olumuyiwa faluyi ,"an assessment of nigeria's counter-terrorism policies against book haram". dissertation submitted in fulfillment of the requirements for the degree of master of arts (ma) in politics at the school of social sciences, university of kwazulu-natal – south africa, may 2017, p 746565

(24) - Olumuyiwa faluyi, op.cit,p63

(25) - Adesoji o. Adelaja, abdullahi labo , eva penar, "public opinion on the root causes of terrorism and objectives of Terrorists: a boko haram case study". Perspectives on terrorism, volume 12, issue 3, june 2018,p35

(26) - Ibid; p 35

(27) - United states department of state," country reports on Terrorism 2016, Washington:united states department of state publication, july 2017, P 48

(28) - Chuku Chuku, Dominic Abang And Ima-Abasi Isip,"Growth And Fiscal Consequences Of Terrorism In Nigeria".Working Paper Series, Abidjan, Côte D'ivoire: African Development Bank Group N 284, September 2017, p06

(29) - The Institute For Economics And Peace,"Measuring And Understanding The Impact Of Terrorism".Global Terrorism Index 2016, Sydney: 2016, p 62

(30) - The Institute For Economics And Peace,op.cit, p 63

مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية ISSN: 2335-1039
المجلد:09 العدد: 05 السنة 2020 ص177- 186

تاريخ الإرسال: 2020/09/10 تاريخ القبول: 2020/10/06

دور الاستثمارات الأجنبية في دعم القطاع الفلاحي بالجزائر– دراسة في الفرص والتحديات

The role of foreign investments in supporting the agricultural sector in Algeria - a study in opportunities and challenges

مراد محبوب[1]، طرايش معمر [2*]،

[1]جامعة محمد خيضر بسكرة (الجزائر) rayanmourad@yahoo.fr

[2]المركز الجامعي لتامنغست (الجزائر) traichmaamar@yahoo.fr

الملخص:

تتعرض هذه الدراسة إلى دور الاستثمارات الأجنبية في دعم القطاع الفلاحي بالجزائر، حيث تتناول أهم المشاكل التي يتعرض لها القطاع الفلاحي سواء تعلق الأمر بزراعة الأراضي أو بتربية الثروة الحيوانية، ومن أجل الوقوف على واقع الإستثمارات الأجنبية في القطاع الفلاحي تم التطرق إلى الشراكة مع بعض الدول مثل الولايات المتحدة الأمريكية، والإمارات وفرنسا..الخ، وإلى أهم الفرص والتحديات التي يمكن أن تواجه الإستثمار الأجنبي في قطاع الفلاحة سواء في المرحلة الحالية أو في مراحل مستقبلية.

الكلمات المفتاحية: الإستثمار الأجنبي، القطاع الفلاحي، الجزائر.

Abstract:

This study deals with the role of foreign investment in supporting the agricultural sector in Algeria, it deals with the most important problems facing the agricultural sector, whether it is the cultivation of land or livestock, in order to identify the reality of foreign investment in the agricultural sector, the United Arab

*المؤلف المرسل

Emirates, France, etc., as well as the most important opportunities and challenges for foreign investment in the agricultural sector, whether at the present or future stage

Keywords: oreign investment, agricultural sector, Algeria.

مقدمة:

تعد الفلاحة من أهم القطاعات التي تراهن عليها الحكومة الجزائرية في تنويع الاقتصاد وتوفير اليد العاملة وتقليص فاتورة الاستيراد، ويظهر ذلك من خلال سياسة الدولة في مجال التسهيلات المالية التي تقدمها للفلاحين ومرافقتهم في مشاريعهم، بالإضافة إلى فتح أبواب الإستثمار الأجنبي أمام الشراكات والأشخاص القادرين على دعم أولئك الفلاحين وتزويدهم بالإمكانيات التكنولوجية أو المناهج العلمية المتطورة سواء تعلق الأمر بإنتاج المحاصيل الزراعية أو تربية الثروة الحيوانية، وهذا ما سوف نتطرق إليه في هذه الورقة البحثية من خلال المحاور التالية:

1- مشاكل القطاع الفلاحي في الجزائر.

2- دور الإستثمار الأجنبي في دعم القطاع الفلاحي الجزائري.

3- فرص وتحديات الإستثمار الفلاحي الأجنبي في الجزائر.

1- مشاكل القطاع الفلاحي في الجزائر.

تشير الإحصائيات العالمية لعام 2050 بأن هناك توقعات أن يصل تعداد سكان العالم إلى أكثر من 9.6 مليار نسمة، وهناك حاجة إلى زيادة الناتج الزراعي بنسبة لا تقل عن 70%[1]، وهذا ما يجعل دول العالم تقوم بمضاعفة جهودها من أجل تلبية إحتياجات مواطنيها، والمحافظة على أمنها الغذائي، ونفس الشئ يمكن إسقاطه على الجزائر التي لا تستغل من قدراتها الفلاحية سوى 14% من إمكانياتها الحقيقية[2]، ومع ذلك تظل مرشحة إلى أن تصبح بلدا فلاحيا بامتياز في حالة توفر الإرادة الاقتصادية والسياسية للتغلب على المشاكل التي يعاني منها القطاع الفلاحي في عدة مجالات، والتي من بينها:

1-1 مجال التربية الحيوانية:

يعاني الفلاحون في مجال تربية المواشي من الجفاف وقلة الأعلاف، وهو ما يظهر من خلال الاعتماد الكبير على استيراد المنتجات الحيوانية كاللحوم الحمراء والحليب، فإنتاج الأعلاف الذي يبقى غير كاف يتم تكميله بالحبوب أو أعلاف مركبة يتم استيرادها من الخارج بأسعار مرتفعة.

1-2 مجال الزراعة:

تتأثر الزراعة في الجزائر بمجموعة من العوامل التي تؤثر سلبا على نوعية وكمية المحاصيل الزراعية، ومن بينها عدم توفير الكميات اللازمة من البذور، مما يضطر بعض الفلاحين إلى اعتماد نوعية رديئة منها، بالإضافة إلى قلة العتاد الفلاحي اللازم للحرث، ومن جهة أخرى مشكلة الجفاف وإنخفاض مستوى هطول الأمطار، مما يعني حصادا متدني الكمية ورديء النوعية[3].

أما من الناحية الإدارية والقانونية فإن عدم وضوح الإطار القانوني للعقارات الفلاحية يعتبر من المشاكل الرئيسية التي يعاني منها القطاع الفلاحي خاصة بعد قانون المستثمرات الفلاحية 1987، وهذا ما يتطلب العمل على تسوية مشكل العقارات الفلاحية والتي أثرت سلبا على الإنتاج الفلاحي[4]، خاصة وأن بعض الفلاحين يأجرون تلك الأراضي الزراعية إلى فلاحين أخرين ليست لديهم أي وثائق قانونية تمكنهم من التأمين على محاصيلهم الزراعية مما يجعلهم معرضين للخسارة في حدوث كوارث طبيعية، كما أن المستأجرين لا يستفيدون من الأسمدة المدعمة، لأنهم لا يملكون بطاقة حيازة زراعية، في حين يقوم صاحب الأرض الأصلي ببيع الأسمدة فى السوق السوداء بملغ يزيد عن السعر الأصلى المدعم من طرف الدولة.

2- دور الإستثمار الأجنبي في دعم القطاع الفلاحي الجزائري.

تمثل واردات الغذاء في الجزائر نسبة 20% من فاتورة الواردات السنوية البالغة 45 مليار دولار، ومن أهمها القمح والشعير والألبان واللحوم، مما يعني عدم كفاية الإنتاج المحلي لتغطية إحتياجات السكان، وهذا ما جعل الحكومة تفسح المجال لإقامة مشاريع مشتركة مع المستثمرين الأجانب من أجل عصرنة وتطوير القطاع الفلاحي ومن بينها[5]:

2-1 الشراكة مع الإمارات:

تولي دولة الإمارات العربية المتحدة لملف الأمن الغذائي أهمية وأولوية قصوى نظراً لما له من تداعيات نحو تحقيق الرفاهية لكافة أفراد المجتمع وضمان التنمية المستدامة، ويعد الاستثمار الزراعي في الخارج أحد الأركان المهمة لدعم منظومة الأمن الغذائي وتعزيز استراتيجية الدولة لتحقيق التنوع الاقتصادي، وقد شرعت الشركة الإماراتية "الظاهرة القابضة" في القيام بزيارات ميدانية لعدة مناطق بالجزائر، من أجل تحديد مواقع لتأسيس مشاريع في القطاع الفلاحي، إذ صرح الرئيس التنفيذي لهذه الشركة سليمان النعيمي، إلى ضرورة بذل كل الجهود من أجل إقامة مشاريع استثمارية مشتركة سواء مع القطاع العمومي أو المتعاملين الخواص، وتهتم الشركة الإماراتية المتخصصة في المجال الزراعي والتغذية بالاستثمار في إنتاج الحبوب والحليب والأعلاف التي تعتبر من الشعب الإستراتيجية التي تعوّل عليها الجزائر لتقليص فاتورة الاستيراد وتحقيق الاكتفاء الذاتي قبل التوجه نحو التصدير.

2-2 الهيئة العربية للإنماء والاستثمار الزراعي:

استفادت الهيئة العربية للإنماء والاستثمار الزراعي في إطار تنفيذ إستثماراتها الفلاحية في الجزائر من 10 آلاف هكتار في ولاية تيارت، و10 آلاف هكتار أخرى في المنيعة بولاية غرادية، وأعرب رئيس الهيئة العربية للإنماء والاستثمار الزراعي، "محمد بن عبيد المزروعي" خلال زيارته للجزائر في سبتمبر الماضي عن استعداد الهيئة العربية في بعث مشاريع استثمارية في الجزائر والإسهام في مسعى الحكومة لتقليص فاتورة الاستيراد، معلنا عن نية الهيئة في تنظيم مؤتمر زراعي عربي في الجزائر، واستعدادها لتفعيل مشروع واعد مع متعامل خاص بالجزائر، وذلك من أجل إستثمار مالا يقل عن 10 آلاف هكتار في زراعة الحبوب، وأكد "المزروعي" على إستغلال القدرات والمؤهلات الكبيرة التي تزخر بها الجزائر في مجال تنمية المشاريع الفلاحية وتوفرها على الكثير من المزايا التي تشمل الموارد الفلاحية، إضافة إلى موقعها الإستراتيجي وتوفرها على مناخ استثماري ملائم، فضلا عن كونها دولة مؤسسة ومؤثرة وفاعلة في الهيئة العربية، مذكرا بأن هيئته التي تهدف إلى سد الفجوة الغذائية في الوطن العربي ستعمل على تمكين الجزائر من سد

حاجياتها في الفروع الفلاحية التي تستوردها بشكل كبير كالحبوب وبودرة الحليب، كما كشف عن إجراء الهيئة بدراسة 11 مشروعا تم عرضها على مستثمرين جزائريين وتقديمها للمسؤولين في إطار التواصل بين الطرفين، موضحا بأن الهيئة سيقع على عاتقها تحمل تكاليف دراسة المشاريع ومرافقة المستثمرين الصغار في القطاع الزراعي سواء في المجال التنموي ونقل التكنولوجيا، أو عبر تمويل مشاريعهم من خلال التعاون المقرر بعثه مع بنك الفلاحة والتنمية الريفية "بدر" لتقديم قروض مصغرة [6]

2-3 الشراكة مع الولايات المتحدة الأمريكية:

تحتضن ولايتي البيض وأدرار مشاريع جزائرية أمريكية في القطاع الفلاحي، هذه المشاريع التي سوف تمكن الفلاحين المحليين من التقنيات المتطورة، لضمان أحسن استغلال للأراضي الفلاحية الواسعة، والمياه الجوفية التي تتوفر عليها المناطق الجنوبية[7]، وقد تم تجسيد المشروع الأمريكي الجزائري الأول في أكتوبر 2016، على أساس اتفاق شراكة جزائري أمريكي يخص تربية الأبقار الحلوب وإنتاج الحبوب والأعلاف في ولاية البيض بسهل ضاية البقرة (بلدية بريزينة)، على مساحة إجمالية قوامها 150.000 هكتار تم تسخيرها أمام الامتياز الفلاحي لفائدة 43 مستثمرا، بمعية المجموعة الأمريكية الدولية للفلاحة.

وبدأ المشروع الذي أقيم حسب قاعدة 51/49 بغرس مساحة قدرها 1.440 هكتار في 2017، قبل أن ترتفع تدريجيا إلى غاية استغلال كل المساحة الإجمالية في آفاق 2019.

أما المشروع الثاني، فهو عبارة عن اتفاق شراكة بين مجموعة "تيفرالي" والمجموعة الأمريكية الدولية للفلاحة، بقيمة استثمارية تقارب 300 مليون دولار لإقامة مشروع فلاحي بولاية أدرار على مساحة 25 ألف هكتار، بقاعدة 51 و49 في المائة، تتضمن مشروع إنتاج حليب بـ190 مليون لتر في السنة ولحوم بـ20 ألف طن سنويا، زيادة على 22 ألف طن من الحبوب، و105 ألف أعلاف.

وتعمل المجموعة الأمريكية على شكل مجمع يتشكل من مؤسسات متخصصة، منها "فالي" في مجال الري و"جوديري" في مجال الجرارات والآليات الفلاحية و"سوبدنيك" في

مجال إنتاج البطاطا و"أس دابليو للبذور" في مجال الحبوب والأعلاف، و"بوماتيك" في مجال إنتاج الحليب و"وايد سيريوس" في مجال جينات الأبقار الحلوب، وتساهم العديد من هذه الشركات في مشروع البيض[8].

2-4 الشراكة مع ايطاليا:

كشف السفير الإيطالي" باسكوالا فرارا" عن مشروع إقامة مصنعين اثنين في مجال الصناعة الغذائية ببومرداس، يتعلق الأول بإنشاء مصنع تقسيم اللحوم الذبيحة المستوردة من إيطاليا وفق تقنيات خاصة، ويتعلق المشروع الثاني بإنتاج اللحوم الحمراء وتسويقها بنوعية وبمواصفات عالمية، حيث تطمح ايطاليا من خلال هذين المصنعين إلى توسيع إستثمارها في مجال تربية العجول وذبحها وتقسيم لحمها، مع إمكانية إنتاج قرابة 2000 منتج من مشتقات اللحوم[9]

2-5 الشراكة مع فرنسا:

من ثمار الشراكة الجزائرية الفرنسية فتح أكبر مصنع لإنتاج أعلاف الأبقار الحلوب بولاية عين الدفلى، لتلبية طلبات مربي المواشي بالمنطقة، والمساهمة في الرفع من إنتاج الحليب تماشيا والتكنولوجيات العلمية الحديثة، وهو المصنع الذي تم فتحه بالشراكة ما بين مجمع "سيم" ومؤسسة "سندرس" التابعة للمجمع الفرنسي "أفريل" بطاقة إنتاجية بلغت 300 ألف طن[10].

3- فرص وتحديات الإستثمار الفلاحي الأجنبي في الجزائر.

على الرغم من وجود فرص تمنحها الجزائر للمستثمرين الأجانب في مجال الفلاحة إلا أن مناخ الإستثمار في هذا القطاع لا يخلو من تحديات، وهذا ما سوف نتعرض إليه في ما يلي:

3-1 الفرص:

في ظل الأزمة الاقتصادية الخانقة التي تعيشها الجزائر نتيجة تهاوي أسعار النفط يؤكد خبراء ومتابعون ضرورة أن تبحث الحكومة وبشكل سريع عن مداخيل بديلة للمحروقات، مؤكدين أن الفلاحة تشكل البديل الأمثل والحل الواقعي لمواجهة هذه الأزمة، ويعتبر ذلك فرصة مواتية للمستثمرين الأجانب من أجل الإنخراط في تطوير

القطاع الفلاحي، خاصة وأن الجزائر تعاني من عجز في مجال الحليب واللحوم الحمراء والحبوب والتي تستورد منها سنويا أكثر من 50% من احتياجاتها، رغم أن مساحة الأراضي الصالحة للزراعة تقدر بنحو 8.5 ملايين هكتار[11].

أما في ما يتعلق بالمحاصيل الزراعية التي تسجل فائضا والتي يتعرض الكثير منها إلى التلف بسبب غياب مصانع التحويل، مثل الطماطم والبطاطا، فيمكن أن تمثل فرصا إستثمارية للشركات الأجنبية التي تسعى إلى إقامة صناعة تحويلية بأقل التكاليف.

3-2 التحديات:

من بين التحديات التي تواجه المستثمرين الأجانب في مجال الإستثمار الفلاحي بالجزائر نجد:

3-2-1 إيجاد حل لمشكلة ملكية الأراضي:

أوضح المحلل الاقتصادي "بشير مصيطفى" أن ما يعيق فتح مجال الاستثمار أمام الأجانب هو عقود ملكية الأراضي التي تحصل أصحابها على عقود امتياز جماعية وبقاء ملكية التعاونيات الفردية ضعيفة مقارنة مع الملكية الجماعية الموزعة على مساحات قليلة، وهذا ما يعرقل مشاريع الشراكة بين المستثمرين المحليين والأجانب[12]

3-2-2 الإستثمار في الفلاحة البيولوجية:

ولدت المشاريع الأمريكية في مجال الإنتاج الفلاحي عدة مخاوف، ومن بينها إمكانية إدخال "المواد المعدلة جينيا" وهذا من شأنه أن يؤثر على صحة المستهلكين[13]، لذلك فإن الإستثمار في مجال الفلاحة البيولوجية يعتبر من بين التحديات التي تواجه الاستثمارات الأجنبية في الجزائر، وتعرف الفلاحة البيولوجيّة بأنها طريقة إنتاج إيكولوجية تحمي البيئة وتدعم التوازن البيئي، وذلك عن طريق عدم استخدام المواد الكيميائية المصنعة، والاعتماد على التناوب في زراعة المحاصيل، والحد من الحشرات الضارة عن طريق الحيوانات المفترسة النافعة، واستعمال المواد العضوية كأسمدة طبيعية، واستخدام أنواع محددة من النباتات المستدامة والسلالات الحية المختلفة التي تتكيف مع الظروف البيئية المحيطة بها، أما في مجال تربية المواشي فإن الفلاحة البيولوجية تركز على مراقبة الحيوانات بشكل مستمر، من أجل تجنب الإصابة بالأمراض واكتشاف أية أعراض

أولية في وقت مبكر، بالإضافة إلى اختيار سلالات حيوانية تستطيع التأقلم مع البيئة المحيطة، مما يُساهم في الحفاظ على الموروث الجيني المحلي.

3-2-3 الإلتزام بالضوابط الشرعية في مجال الفلاحة:

من بين التحديات التي تواجه الإستثمارات الغربية في الدول الإسلامية قدرتها على الإلتزام بالضوابط الشرعية خاصة وأنها تتعامل مع مستهلكين مسلمين، ومن بين تلك التحديات في المجال الفلاحي موضوع التعديل الوراثي أو الهندسة الوراثية سواء تعلق الأمر بتحسين المحاصيل الزراعية، أو زيادة الإنتاجية في مجال تربية المواشي، فالهندسة الوراثية كما عرفَّها العلماء هي جميع المنتجات النباتية والحيوانية التي تم تعديل مورثاتها بواسطة الإنسان، ولأن خالق جميع الكائنات الحية هو الله سبحانه وتعالى فقد وضع تركيبها العضوي الدقيق بخاصية يتفرد بها عن أي كائن حي لآخر، وأي تعديل لهذه الموروثات سيؤدي إلى اختلاف في في تكوين الكائن الحي، وبالتالي تعديل خصائصه الأساسية، مما يطرح مشكلة شرعية لازالت محل أخذ ورد بين كثير من العلماء[14]

كذلك تثير عملية تغذية الحيوانات وتسمينها وصولا إلى ذبحها جدلا أخر، فالشريعة الإسلامية تتحفظ على كثير من الأعلاف لإحتوائها على الهرمونات وخلاصة الولادة كالمشيمة من الإنسان أو الحيوان[15].

ومن جهة أخرى فإن بعض الطرق المعتمدة في ذبح الحيونات هي الأخرى لازالت غير متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية مما جعل كثير من المراكز الفقهية تحرم إستهلاك لحوم الحيونات التي يتم تدويخها أو صعقها كهربائيا قبل ذبحها.

الخاتمة:

من خلال ما سبق يمكن القول أن الإستثمار الأجنبي في القطاع الفلاحي يمكن أن يساعد الجزائر على تحقيق الوفرة في المحاصيل الزراعية ويمدها بالتكنولوجيا المتطورة ورأس المال اللازم من أجل إستغلال الإمكانيات الهائلة التي تزخر بها الجزائر سواء تعلق الأرض بنوعية الأراضي ومساحتها الشاسعة أو حجم الثروة الحيوانية، وهناك تجارب ناشئة في هذا المجال منها التجربة الأمريكية في أدار والمنيعة وتجارب أخرى مماثلة تشارك فيه دول مثل الإمارات وفرنسا وإيطاليا، لكن نجاح هذه الإستثمارات الأجنبية في

تحقيق أهداف الجزائر في التحول من الإقتصاد الريعي المعتمد على البترول إلى الإقتصاد المنتج المبني على تحقيق الأمن الغذائي مرهون بقدرة تلك الإستثمارات على مضاعفة إنتاجها وتحسينه بما يتناسب ومصلحة الجزائر في الحصول مداخيل مجزية وتكنولوجيا حديثة وبيئة إيكولوجية تضمن حق الأجيال القادمة في تنمية مستدامة.

المراجع:

1 وكالة أنباء الإمارات، على الموقع: http://wam.ae/ar/details/1395302713652، أطلع عليه يوم: 01/01/2019.

2 مصيطفى: " الجزائر لا تستغل سوى 14 بالمائة من عقارها الفلاحي"، على الموقع: https://www.djazairess.com/essalam/60494 ، أطلع عليه يوم: 01/01/2019.

3 فوزية غربي، الزراعة العربية وتحديات الأمن الغذائي (حالة الجزائر)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2010، ص53.

4 باشي أحمد، القطاع الفلاحي بين الواقع و متطلبات الإصلاح، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، ص 113.

5 أحمد عاشور، الجزائر.. فتح القطاع الزراعي على مصراعيه أمام الاستثمار الأجنبي، على الموقع:

https://al-ain.com/article/algeria-agriculture-investment، أطلع عليه يوم: 01/01/2019.

6 الهيئة العربية للاستثمار الزراعي تتجه نحو تجسيد التزامها(استثمار 1 مليار دولار في المجال الفلاحي بالجزائر)، على الموقع:-https://www.el massa.com/dz/index.php/component/k2/item/35036 ، أطلع عليه يوم: 01/01/2019.

7 مستثمرات فلاحية ضخمة بشراكة مع أجانب لتحسين إنتاج اللحوم و الأعلاف و الزيتون، على الموقع:

https://www.annasronline.com/index.php ، أطلع عليه يوم: 01/01/2019.

8 إنشاء أول شركة مختلطة جزائرية–أمريكية في الفلاحة، على الموقع:

http://elhiwardz.com/national/31601/، أطلع عليه يوم: 01/01/2019.

9 مشروعان جديدان للحوم الحمراء ومشتقاتها ببومرداس، على الموقع:
https://www.el-massa.com/dz/index.php/component/k2/item/35655، أطلع عليه يوم: 2019/01/01.
10 تدشين مصنع الأعلاف سيم – ساندرز، على الموقع:
https://dz.ambafrance.org/Inauguration-de-l-usine-d-alimentation-animale-SIM-SANDERS، أطلع عليه يوم: 20/01/2019.
11 ياسين بودهان، هل تكون الفلاحة بديلا للنفط بالجزائر، على الموقع:
https://www.aljazeera.net/ebusiness، أطلع عليه يوم: 20/01/2019.
12 عليوي يستبعد نجاح الاستثمار الأجنبي في العقار الفلاحي بسبب قانون 19/87 ، على الموقع:
https://www.djazairess.com/alfadjr/147131 ، أطلع عليه يوم: 20/01/2019.
13 إنشاء أول شركة مختلطة جزائرية–أمريكية في الفلاحة، مرجع سابق.
14 مخاطر الاستعمال المفرط للاسمدة و إكثار السلالاة المنتقاة، على الموقع:
https://www.djelfa.info/vb/archive/index.php/t-1940494.html ، أطلع عليه يوم: 2019/01/20.
15 أساليب ذبح الأبقار في المسالخ الغربية تخالف الشرع، على الموقع:
https://www.masress.com/moheet/64310 أطلع عليه يوم: 20/01/2019.

تاريخ الإرسال: 2019/11/20 تاريخ القبول: 2020/08/20

المؤسسات الجزائرية وإستراتيجيات استغلال الفرص السوقية الخارجية في إفريقيا

Algerian companies and the strategies of external market opportunities in Africa.

عبد الحكيم عمران[1]، مبارك قرقب[2*]
[1]جامعة المسيلة (الجزائر)، hakim_omrane@yahoo.fr
[2]المركز الجامعي تمنراست (الجزائر)، kerkeb1979@yahoo.fr

الملخص:

يهدف البحث إلى تقديم مجموعة من الاستراتيجيات التي يمكن أن تعتمدها المؤسسات الجزائرية التي ترغب في استغلال الفرص السوقية الخارجية على مستوى الدول الإفريقية. إن هذه الاستراتيجيات ليست خيارا واحدا تلتزم به كل المؤسسات، إنما هي استراتيجيات تتبناها المؤسسات بما يسمح بتحقيق أهدافها وبالنظر إلى الضوابط التي تتعلق بمواردها وقدراتها التنافسية وطبيعة الأسواق التي تستهدفها.

الكلمات المفتاحية: المؤسسات الجزائرية، استغلال الأسواق، الدول الإفريقية.

Abstract:

This paper aims to discuss the different strategies that can be followed by Algerian companies in their presence of markets exploitation in African countries. These strategies are not the same approach for all companies, because the choice of the strategies of these companies is base don the achievement of their objectives, according to their resources, competitive advantages, and the nature of the target markets**.**

*المؤلف المرسل

Key words: Algerian companies, markets exploitation, African countries.

مقدمة:

إن قيام المؤسسات بالتوسع خارج أسواقها المحلية ودخولها في المنافسة العالمية يمثل دون شك تبنيا للاستراتيجيات العالمية مدعوما في ذلك بنمو حجم التجارة الدولية وزيادة حجم الاستثمار الدولي المباشر، وما يلاحظ على مستوى الشركات متعددة الجنسيات في هذا المجال هو أن هذه الشركات لا يقتصر عملها في أنها تبيع منتجاتها في الكثير من دول العالم بل أنها تنتج أيضا في كثير من هذه البلدان، هذا وتشكل سلاسل القيمة العالمية شكلا آخر آخذ في الانتشار في السنوات الأخيرة عبر تنفيذ وإنجاز الأنشطة والمهام في بلدان مختلفة حسب مزاياها التنافسية بما يسمح بتخفيض التكاليف الإنتاجية الكلية[1].

إن الاستراتيجيات المرتبطة باستغلال الفرص السوقية الخارجية ليست خيارا واحدا تلتزم به كل المؤسسات في كل أنحاء العالم، إنما هي استراتيجيات مختلفة تتبناها المؤسسات بما يسمح بضمان البقاء وتحقيق مستويات هامة من النمو والربحية وذلك بالنظر إلى الضوابط التي تتعلق بمواردها وقدراتها التنافسية وطبيعة الأسواق التي تستهدفها.

أ- إشكالية البحث

على ضوء ما سبق، يأتي هذا البحث للإجابة عن التساؤلات المتعلقة بتدويل الأسواق والشركات بما يسمح باستغلال الفرص السوقية الخارجية، وبذلك يتم طرح التساؤل الرئيسي التالي:

ما هي الاستراتيجيات والآليات التي ينبغي على الشركات اعتمادها للدخول في خدمة الأسواق الأجنبية في إطار البحث عن استغلال الفرص السوقية الخارجية؟

ب- أهمية البحث

تكمن أهمية البحث في النقاط التالية:

- إن موضوع التفكير في خدمة الأسواق الأجنبية ضمن استراتيجيات البحث عن فرص سوقية في الخارج أصبح اليوم أكثر أهمية من ذي قبل بالنسبة للمؤسسات الجزائرية العامة أو الخاصة من منطلق التوجهات الأخيرة للسياسة الاقتصادية للجزائر المرتبطة بحتمية التنويع الاقتصادي ورفع حجم الصادرات خارج المحروقات مدفوعا في ذلك بحجم القدرات المتنوعة والإمكانات المتوفرة في الجزائر التي تؤهلها لأن تصبح قطبا اقتصاديا في منطقة شمال إفريقيا.
- تشكل السوق الإفريقية بالنسبة للمؤسسات الجزائرية فرصا واعدة بحكم العلاقات السياسية والتاريخية التي تربط الجزائر بباقي الدول الإفريقية، وكذا بحكم التوجه الحالي للجزائر بالبحث عن أفضل الوجهات الإفريقية عبر جعل هذا التوجه من الخيارات الإستراتيجية في إطار التكامل الحيوي والشراكة الفعالة ضمن علاقات التعاون جنوب-جنوب.

ج- هيكل البحث

تأسيسا على ما سبق ذكره، سنحاول في هذا البحث عرض مختلف الاستراتيجيات والطرق التي يمكن أن تستخدمها المؤسسات بغرض دخولها الأسواق الأجنبية، محاولين على ضوء ذلك تحديد ما لكل إستراتيجية من هذه الاستراتيجيات من مزايا وعيوب مع تقديم بعض الحالات العملية لبعض المؤسسات التي نجحت بفعل هذه الاستراتيجيات في الدخول في خدمة الأسواق الأجنبية.

وبذلك سيشمل مضمون البحث على العناصر الأساسية التالية:

1- استراتيجيات الدخول في خدمة الأسواق الأجنبية.

2- المعايير الواجب أخذها بعين الاعتبار في الدخول إلى الأسواق الأجنبية.

1- استراتيجيات الدخول في خدمة الأسواق الأجنبية

إن التفكير في دخول سوق أجنبية يتجسد في اختيار أفضل طريقة للدخول إلى هذه الأسواق، وهناك خمس خيارات رئيسية في هذا الصدد، والتي يمكن ذكرها كما يلي:

- إستراتيجية التصدير؛
- إستراتيجية الترخيص؛
- إستراتيجية الامتياز؛
- إستراتيجية المشروعات المشتركة؛
- إستراتيجية الفروع كاملة الملكية.

1-1 إستراتيجية التصدير

من الممكن بالنسبة للشركات أن تقوم بخدمة الأسواق الأجنبية دون الحاجة إلى الاستثمار المباشر، وعادة ما تبدأ معظم الشركات الصناعية توسعها العالمي بالاعتماد على التصدير[1]، ثم بعد ذلك تتبنى إحدى الطرق الأخرى لخدمة الأسواق الأجنبية.

أ. **مزايا إستراتيجية التصدير**: تسمح إستراتيجية التصدير للمؤسسات بتحقيق المزايا التالية[2]:

- **تجنب التكاليف الكبيرة** للقيام بعملية التصنيع المباشر على مستوى البلد الأجنبي.
- **الاستفادة من تكلفة التصنيع المنخفضة** على مستوى الموقع المركزي للمؤسسة مقارنة مع تكلفة تصنيعه في البلد الأجنبي المضيف.

ب. عيوب إستراتيجية التصدير المباشر:هناك عدة عيوب لإستراتيجية التصدير نوجزها فيما يلي:

- **إمكانية وجود مواقع أكثر انخفاضا في تكلفة التصنيع للمنتجات**، وكمثال على ذلك قيام الشركات الأمريكية بنقل بعض المشروعات الصناعية التي تعمل في الإلكترونيك إلى دول آسيا بسبب التكلفة المنخفضة ووجود اليد العاملة العالية الكفاءة وهم يقومون بالتصدير من الموقع إلى باقي دول العالم بما في ذلك الولايات المتحدة الأمريكية.
- **التكاليف العالية للنقل** والتي تجعل من عملية التصدير عملية غير اقتصادية خاصة بالنسبة المنتجات الكبيرة الحجم، وللتقليل من حجم هذه التكاليف العالية للنقل قد يكون من المفيد بالنسبة المؤسسات المصدرة القيام بالتصنيع لتلك المنتجات على أساس إقليمي (أي خدمة عدة بلدان من مؤسسة واحدة في دول ما تمتاز بأنها دولة إقليمية من حيث الموقع أو من حيث عوامل فنية أخرى). وبالنسبة للجزائر قد يكون من الهام في إطار إستراتيجية نحو الدول الإفريقية أن يتم تأسيس مراكز تجميع كبرى على مستوى المناطق الحدودية تتوزع على ولايات: **تمنـراست، إليـزي، الـوادي، تنـدوف**، بحيث يتم من خلال مراكز التجميع الكبرى القيام بعملية التصدير مباشرة إلى الدول الإفريقية مثل: **النيجر، مالي، موريتانيا، تونس، ليبيا، السنغال، نيجيريا.**
- **الحواجز والتعريفات الجمركية** والتي تؤثر على عمليات التصدير من حيث إجمالي الإيرادات المحققة من عملية التصدير. وكمثال على ذلك ما تقوم به مثلا الولايات المتحدة الأمريكية في السنوات الأخيرة من خلال فرض تعريفات جمركية كبيرة على بعض المنتجات للدول المنافسة مثل الصين واليابان وأوروبا. **وبالتالي سيكون من الأولوية بالنسبة للجزائر التركيز على إبرام الاتفاقيات الدولية والاتفاقيات الثنائية للتعاون التجاري التي تسمح بالتقليل من الحواجز والتعريفات الجمركية، لا سيما**

الاتفاقيات التعريفية التفضيلية الثنائية، أو الإقليمية، أو الاتفاقيات المتعددة الأطراف.

- **عملية تفويض المؤسسات المصدرة** لوكلاء تجاريين في البلد الأجنبي المضيف يرتبط بمشكلة عدم قيام الوكيل المفوض برعاية مصالح المؤسسة المصدرة نفسها، وقد تكون الطريقة الأمثل لحل مثل هذه المشكلات هو التفكير في إنشاء فرع كامل الملكية في البلد المضيف.

2-1 إستراتيجية الترخيص

يعد الترخيص إستراتيجية أخرى يمكن اعتمادها من طرف المؤسسات في إطار السعي إلى استغلال الفرص السوقية الخارجية، والترخيص هو بمثابة اتفاق يخول لمؤسسة معينة الحق في تسويق أو إنتاج منتجات مؤسسة أخرى مقابل تحصيل رسوم معينة أو مقابل ثمن يتحدد عن طريق التفاوض، وعادة ما تكون هذه الرسوم كنسبة معينة تدفع من الإيرادات المتحققة من عمليات التصنيع والإنتاج والبيع من طرف المؤسسة المتحصلة على حقوق الامتياز. ومثال ذلك قيام **الشركة الأمريكية والت ديزني** الترخيص باستخدام علامات ديزني التجارية وشخصياتها وتكنولوجيتها إلى شركة مدينة **ملاهي ديزني لاند** في طوكيو في مقابل الحصول على نسبة 10% من الإيرادات.

أ. **مزايا إستراتيجية الترخيص:** تتجسد مزايا إستراتيجية الترخيص فيما يلي:

- تجنب الشركة للتكاليف المتعلقة بالبحث عن الأسواق الأجنبية.
- يساعد أو يعد الخيار الأمثل للشركات التي لا تملك القدرة على تطوير عمليات الدخول إلى الأسواق الأجنبية.

- تساعد إستراتيجية الترخيص وتعد اختيارا جذابا للشركات التي ترى أن الأسواق الأجنبية تحتاج إلى موارد مالية كبيرة مع ما قد يرتبط بهذه العمليات من ارتفاع لدرجة المخاطرة كتلك المخاطر ذات العلاقة بالتقلبات السياسية.

ب. عيوب إستراتيجية الترخيص: ما يؤخذ على إستراتيجية الترخيص من عيوب نذكر ما يلي:

- لا تعطي للمؤسسة المانحة للترخيص حق الرقابة على عملية التصنيع والتسويق داخل البلد الأجنبي، لذلك قد لا تعد إستراتيجية الترخيص كأفضل الاستراتيجيات للتوسع خارج الأسواق المحلية.
- الأخطار المصاحبة لعملية الترخيص المتعلقة بالمهارات والمعارف التقنية للشركة المانحة للترخيص، خاصة بالنسبة للشركات التي تشكل المهارة التقنية القاعدة الأساسية ضمن مزاياها التنافسية. **ومثال ذلك قيام إحدى الشركات الأجنبية بمنح إحدى الشركات اليابانية ترخيصا باستغلال تقنياتها الإنتاجية، ولكن سرعان ما قامت هذه الشركات اليابانية باستغلال هذه التقنيات للدخول إلى الأسواق الأمريكية وأصبحت تستحوذ على أكبر حصة سوقية مقارنة مع نصيب الشركة المانحة للترخيص.**

وتظهر التجارب الدولية أنه للتقليل من حجم هذه الإشكالية والتقليل من الأخطار المرتبطة بها فيمكن للشركات التركيز على عقد اتفاقيات الترخيص التبادلية عبر تقديم ترخيص معين للمؤسسة الأجنبية في مقابل أن تقدم المؤسسة الأجنبية ترخيصا للمؤسسة الأولى، وقد بينت التجارب في هذا المجال أن ذلك يعتبر من أنجع الأساليب للتقليل من هذه المخاطر.

ومثال ذلك قيام الشركة الأمريكية لصناعة الأدوية بمنح ترخيص للشركة اليابانية يسمح لها ببيع أحد منتجاتها الصيدلانية في اليابان مقابل حصول الشركة الأمريكية على ترخيص من الشركة اليابانية يسمح لها من جهة أخرى ببيع أحد منتجاتها الصيدلانية في السوق الأمريكية وهذا بموجب اتفاقية الترخيص التبادلية.

ج. أمثلة عن الشركات الناجحة من خلال إستراتيجية الترخيص

من الشركات التي أصبحت شركات عالمية بفعل إيرادات منح تراخيص بعد أن كانت مجرد شركات بسيطة محلية، نذكر الشركات على سبيل المثال لا الحصر، الشركات الآتية[3]:

- **شركة Pilva الكرواتية** وهي مؤسسة متوسطة متخصصة في الصناعة الصيدلانية كانت في مرحلة عصيبة، وتحولت إلى شركة عالمية بفعل الإيرادات المحققة من عمليات منح ترخيص براءة اختراع لمضاد حيوي لشركة**Pfizer**، والذي أدى بشركة **Pilva** إلى توسيع نشاطها في دول أوروبا الشرقية.
- **المخبر البرازيلي NANDO** الذي تحول من مخبر صغير إلى مبتكر للعديد من المنتجات الصيدلانية وخاصة الأنسولين، وذلك بفضل منح براءة اختراع وحصوله على إيرادات من هذا الترخيص، ليصبح بذلك من الأربع الأوائل في صناعة بعض أنواع الأنسولين المتطورة في تلك الفترة.

1-3 إستراتيجية الامتياز

يتضح مما سبق أن المؤسسات الصناعية قد تفضل استراتيجيات التصدير والترخيص بشكل مبدئي، لكن من جانب آخر نجد أن الشركات ذات الطابع الخدماتي تتبنى إستراتيجية الامتياز بشكل رئيسي.

وفي ظل هذه الإستراتيجية القائمة على أساس بيع المؤسسة المانحة حقوقا محدودة للحاصل على الامتياز بما يسمح بالاستغلال للاسم التجاري مقابل مبالغ مقتطعة أو حصة من أرباح الطرف الحاصل على الامتياز. وعلى ضوء هذه الاتفاقيات يجب على المؤسسة المتحصلة على الامتياز أن تتقيد وتلتزم بالقوانين الصارمة في مجال تنفيذ النشاطات، بحيث يتم تنفيذ النشاطات بنفس أسلوب التنفيذ المتبع من طرف المؤسسة المانحة.

أ.مزايا إستراتيجية الامتياز: من أهم مزايا إستراتيجية الامتياز، يمكن ذكر المزايا التالية[4]:

- **تفادي الشركة المانحة للامتياز للتكاليف** المرتبطة بعمليات البحث عن الفرص في الأسواق الخارجية، وهذا بجعل التكاليف المرتبطة بهذه العمليات يتحملها مباشرة الطرف الحاصل على الامتياز.
- **تفادي الشركة المانحة للامتياز للمخاطر** المتعلقة بعمليات الدخول عبر إستراتيجيات أخرى في خدمة الأسواق الخارجية.
- **تحقيق مستويات هامة من الانتشار** الجغرافي والوجود العالمي مقابل تكاليف تكون جد منخفضة.

ب. عيوب إستراتيجية الامتياز

رغم المزايا التي تحملها هذه إستراتيجية الامتياز، إلا أنها تتعرض لمجموعة من الانتقادات التي تمثل في الأخير مجموعة من العيوب، هذه العيوب يمكن ذكرها كما يلي:

- **عدم قدرة الشركة المانحة للامتياز على ضمان الجودة** الكافية للخدمات التي تقدمها الشركة الحاصلة على الامتياز بسبب المسافات والحدود الجغرافية بينهما، وهذا ما قد

يؤدي إلى عدم قدرة الشركة المانحة من التحكم في الجودة، والتي تشكل عنصرا هاما في تنافسيتها.

- **عدم تطبيق الالتزامات المتفق عليها** في العقد يؤدي إلى تدهور سمعة الشركة المانحة على المستوى العالمي، وبالتالي زيادة مخاطر انخفاض حصتها السوقية عالميا.
- **عدم قدرة الشركة المانحة على ضمان التنسيق الشامل** مع الشركة الحاصلة على حقوق الامتياز في عمليات التصنيع من أجل تحقيق اقتصاديات الموقع(أي الموقع الذي تكون فيه التكلفة منخفضة).

ولتجنب هذه المساوئ وغيرها، فإنه يمكن للشركة المانحة أن تنشئ فرعا كامل الملكية في كل بلد أو منطقة ترغب في التوسع فيها، أو تكون على شكل مشروعات مشترك مع مؤسسات أجنبية، بحيث تكون مسؤولية الفرع هنا تتمثل في مراقبة حقوق وواجبات الأطراف الحاصلة على الامتياز داخل ذلك البلد أو المنطقة، وبدون شك فإن الجمع بين عنصري القرب ومحدودية عدد الأطراف الحاصلة على حق الامتياز سيؤدي إلى تقليص المشاكل المتعلقة بعملية التحكم في الجودة، وذلك مهما كانت نسبة الملكية للفرع (الملكية الكلية أو الجزئية)، ذلك أن الملكية الجزئية قد تضمن على الأقل للشركة صاحبة الامتياز حق المشاركة في إدارة ورقابة تلك الفروع، وهو ما يسمح بضمان ومراقبة الجودة ذات المقاييس المرغوبة.

وعموما فقد أثبتت التجارب في هذا المجال نجاعة مثل هذه الإجراءات التنظيمية على أرض الواقع، وقد اعتمدت هذه الإستراتيجية من طرف شركات ذات سمعة عالمية. وتعتبر كل من **شركة ماكدونالز** من الشركات المتعددة الجنسيات التي استخدمت هذه الإستراتيجية للوصل إلى المستهلكين في مختلف دول العالم[5] عبر رسالتها الأساسية التي مضمونها **أنها تريد إشباع العالم** كله.

1-4 إستراتيجية المشروعات المشتركة (التحالفات الإستراتيجية)

أصبحت إستراتيجية المشروعات المشتركة في الوقت الراهن من الاستراتيجيات المقبولة إلى حد ما للدخول إلى الأسواق الأجنبية الجديدة عبر سياسات الاستثمار المباشر في البلدان الأجنبية عبر إقامة مشروعات مشتركة يتم بمقتضاها تأسيس شركة جديدة بملكية مشتركة مع شريك أو شركاء محليين[7]، ومن أفضل النماذج للشراكة في هذا المجال هو استحواذ كل طرف على نسبة 50 % من الأسهم مع تقاسم كل من مديري الشركتين العمليات المرتبطة بإدارة وتنفيذ النشاطات وفقا للمهارات والقدرات اللازمة.

وتكون إستراتيجية المشروعات المشتركة بمثابة الصيغة المنطقية الوحيدة للدخول في خدمة الأسواق الأجنبية بسبب القيود المحلية المفروضة على الاستثمار المباشر، مثل تلك القيود المحددة لنسبة الملكية في رأس المال، وبالتالي يكون من المفيد جدا القيام بالتنسيق مع شريك محلي أو شركاء محليين[8].

أ. **مزايا إستراتيجية المشروعات المشتركة:** من أهم مزايا إستراتيجية المشروعات المشتركة، يمكن ذكر المزايا الأساسية التالية:

- **استفادة الشركة من معرفة الشريك المحلي** بكل المعطيات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للبلد الأجنبي المضيف.
- **تلائم هذه الإستراتيجية المؤسسات** التي ترى أن حجم التكاليف والمخاطر المرتبطة بالاستثمار الأجنبي المباشر في الدولة الأجنبية تتسم بالارتفاع، وبالتالي يمكن من خلال إستراتيجية المشروعات المشتركة اقتسام تلك التكاليف والتقليل من حجم تلك المخاطر.

- **تسمح هذه الإستراتيجية للشركات بمسايرة الاعتبارات السياسية والتكيف مع ضوابطها**، خصوصا في الدول التي تجعل من مثل هذه الاستراتيجيات كمدخل وحيد للعمل التجاري.

ب.عيوب إستراتيجية المشروعات المشتركة: من أهم عيوب إستراتيجية المشروعات المشتركة، يمكن ذكر العيوب التالية:

- **التعرض لمخاطر فقدان التحكم في التقنيات والمهارات الإنتاجية** بالنسبة للشركة التي تدخل في مشروع مشترك لصالح شريكها، لا سيما منها المخاطر المتعلقة بالتحكم في تقنيات الجودة، لذلك إذا كان حجم مثل هذه المخاطر كبيرا سيكون من الأفضل بالشركات التي ترغب في الاستثمار الأجنبي أن تستحوذ على معظم الأسهم للمشروعات المشتركة للتقليل من حدة هذه المخاطر.
- **صعوبات إيجاد الشريك الأجنبي** الذي يقبل بهذا النوع من الشراكات التجارية ضمن المشروعات المشتركة، خصوصا في حالة استحواذ الطرف الأجنبي على أغلب الأسهم المتعلقة بالمشروعات المشتركة، وقد تكون مسألة تحديد الحصص ونسب توزيع الأرباح في حالات كثيرة من أصعب الأمور التي ينبغي معالجتها في إطار مفاوضات تأسيس المشروعات المشتركة على ضوء تباين الأهداف واختلاف حجم الشركاء.
- **المشروعات المشتركة قد لا تتيح للشركة التي ترغب في الاستثمار الأجنبي المباشر إمكانية الرقابة الصارمة** على فروعها في إطار ضوابط تحقيق اقتصاديات الموقع، كما قد يثار مشكل توريد مستلزمات العملية الإنتاجية من الخارج حيث قد يتمسك الشريك المحلي بذلك حتى لو توفرت في مناطق أخرى بأقل الأسعار على أساس السعي إلى الرفع من معدلات الإدماج للمواد المصنعة محليا ضمن المنتجات النهائية.

1-5 إستراتيجية الفروع الكاملة الملكية

إن الصيغة الأكثر شمولا في عالم التجارة الدولية تتمثل في إقامة مشروعات كاملة الملكية[9]، والفرع الكامل الملكية هو أحد الكيانات التي تمتلكه الشركة الأم بنسبة 100 %، وحتى تتمكن الشركة من الاستحواذ على الفرع الكامل الملكية في السوق الأجنبي يمكنها إما الاتجاه إلى إنشاء استثمارات جديدة بشكل كلي أو العمل على الاستحواذ على مؤسسات قائمة في البلد المضيف بشكل كامل.

أ. **مزايا إستراتيجية الفروع الكاملة الملكية:** لإستراتيجية الفروع الكاملة الملكية العديد من المزايا، نذكرها كما يلي:

- **إمكانية المحافظة على المزايا التنافسية** من خلال عمليات التحكم في الكفاءات التقنية والمهارات اللازمة المتعلقة بالعمليات الإنتاجية.
- **التقليل من المخاطر المتعلقة بفقدان الشركة لإمكانيات** التحكم في كل أعمالها، عبر القدرة على التحكم الصارم في النشاطات والعمليات في كل البلدان، وبذلك تكون إستراتيجية الفرع الكامل الملكية هو أفضل حالة للدخول بشكل جيد في خدمة الأسواق الأجنبية .
- إمكانية الاستفادة من كل الممارسات والسياسات التكاملية والوظيفية(كمقاربة سلسلة القيمة) التي تتيح إمكانية تخفيض تكاليف الإنتاج للمنتجات النهائية بما يسمح بتعظيم القيمة في كل مرحلة من مراحل الإنتاج.

ب. **عيوب إستراتيجية الفروع الكاملة الملكية: على الرغم من المزايا السابقة إلا أن** ما يعاب على هذه الإستراتيجية العيوب التالية:

- **التكاليف الكبيرة الواجب تحملها** في إطار السعي إلى الدخول في خدمة الأسواق الأجنبية نتيجة تأسيس وإقامة الفروع الكاملة الملكية.

- **المخاطر الكبيرة والمتعددة** المرتبطة بإقامة وإدارة هذه الفروع الكاملة الملكية.

2- المعايير الواجب أخذها بعين الاعتبار في الدخول إلى الأسواق الأجنبية

تتعدد المعايير الواجب أخذها بعين الاعتبار لتحديد الإستراتيجية المناسبة للدخول في خدمة الأسواق الأجنبية، ولعلنا نذكر منها المعايير التالية:

2-1 الاعتبارات المتعلقة بقابلية النقل للمنتج وبأية تكلفة

ضمن إستراتيجية التصدير يجب الأخذ بعين الاعتبار للأمور المتعلقة بضرورة تحقيق الجدوى الاقتصادية والمالية من عمليات التصدير، وبالنسبة للمؤسسات الجزائرية التي تريد استغلال الفرص المتاحة في الأسواق الإفريقية من خلال التصدير المباشر يجب عليها دراسة مسألة النقل للمنتجات سواء من حيث صعوبة النقل للمنتجات في حد ذاتها(طبيعة المنتج وقابلية نقله بسهولة) أو التكاليف العالية للنقل نتيجة بعد الأسواق المستهدفة.

ويشكل تدخل الدولة في هذا المجال عنصرا هاما على غرار ما تقوم به الكثير من الدول على المستوى العالمي، وقد يستحسن ضمن ذلك إلى حد ما قامت به الحكومة الجزائرية عند أخذها لمثل هذه الاعتبارات ضمن الإستراتيجية الوطنية للتصدير من خلال تكفلها بحوالي 50% من تكلفة النقل المرتبطة بعمليات التصدير لمنتجات المؤسسات الجزائرية نحو الأسواق الإفريقية.

2-2 الاعتبارات المتعلقة بقابلية نقل الميزة التنافسية للمؤسسات

قد تكون إستراتيجية التصدير المباشر أكثر جاذبية مقارنة مع الاستراتيجيات الأخرى إذا لم يكن بإمكان المؤسسات نقل ميزاتها التنافسية من البلد الأصلي إلى أماكن أخرى، وقد تتوقف قابلية النقل للمزايا التنافسية بدورها على طبيعة الموارد والقدرات التي تدعم هذه

المزايا التنافسية، وهنا تثار مسألة قدرة المؤسسات على القيام بنقل هذه المزايا التنافسية إلى الأسواق الأجنبية مع ما قد يثار من مشكلات على مستوى الأسواق الأجنبية نتيجة الاختلافات بين البيئات الوطنية.

2-3 الاعتبارات المتعلقة بالحاجة إلى التكيف مع ظروف الأسواق الأجنبية

يكون من السهل على المؤسسات استغلال الفرص السوقية في الأسواق الأجنبية من خلال إستراتيجية التصدير المباشر كلما قلت الحاجة إلى تكييف وتطويع المنتجات أو وسائل تسويقه وتوزيعه لكي يتلاءم مع ظروف تلك الأسواق الخارجية.

وكلما كانت المنتجات بحاجة إلى متطلبات إضافية لتكييفها مع احتياجات الأسواق الأجنبية وبما يسمح بتحقيق النجاح في تلك الأسواق، فإنه يتعين على المؤسسات إما أن تتبع إستراتيجية الترخيص للغير، أو أن تقوم بتأسيس مشروعات مشتركة مع شركاء محليين على مستوى الأسواق الخارجية المستهدفة.

الخاتمة

إن عملية تبني المؤسسات للإستراتيجية العالمية من خلال الدخول في خدمة الأسواق الأجنبية يطرح أمامها مجموعة من الخيارات الإستراتيجية والتي لكل منها مزايا وعيوب، وبدون شك فإن تفضيل إستراتيجية معينة يعني التضحية بمزايا الاستراتيجيات الأخرى.

وعلى ضوء عولمة الاقتصاد العالمي وتزايد الاهتمام الدولي بالتجارة والاستثمار في إفريقيا في السنوات الأخيرة من قبل العديد من الدول في مقدمتهم الولايات المتحدة الأمريكية والصين التي تبحث عن نقل الإنتاج الصناعي إلى دول منخفضة التكاليف، فإن المؤسسات الجزائرية مطالبة في بعض المجالات بالتفكير في القيام بشراكات إستراتيجية مع مؤسسات دولية أخرى لها الخبرات والقدرات الفنية والإمكانيات التسويقية

إلى جانب التمويل ضمن بعض تلك الاستراتيجيات المتاحة للدخول إلى الأسواق الإفريقية، مع ضرورة إيلاء أهمية بالغة للعلاقات المتميزة بين الجزائر والدول الإفريقية القائمة على الجوار والمصالح المتبادلة ضمن الأهداف المشتركة التي تتبناها المؤسسات والمنظمات والهيئات الإقليمية الإفريقية المتعلقة بدفع عجلة التنمية في إفريقيا.

3- المراجع:

(1) برنارد هوكمان، إضافة القيمة، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، عدد ديسمبر 2013، ص.22.

(2) فيليب سادلر، ترجمة علاء أحمد إصلاح، الإدارة الإستراتيجية، مجموعة النيل العربية، مصر، 2008، ص.310.

(3) شارلز جاريثحونز، ترجمة رفاعي محمد رفاعي، محمد سيد أحمد عبد المتعال، الإدارة الإستراتيجية: مدخل متكامل، دار المريخ للنشر، القاهرة، 2001.

(4) الدورة التدريبية حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية، جامعة سطيف، ماي 2003.

(5) دافيد راتشمانو آخرون، ترجمة رفاعي محمد رفاعي، محمد سيد أحمد عبد المتعال، الإدارة المعاصرة، دار المريخ للنشر، القاهرة، 2001، ص.73.

(6) المرجع نفسه، ص.72.

(7) فيليب سادلر، ترجمة علاء أحمد إصلاح، المرجع السابق، ص.312.

(8) دافيد راتشمانو آخرون، ترجمة رفاعي محمد رفاعي، محمد سيد أحمد عبد المتعال، مرجع سابق، ص.73.

(9) المرجع نفسه، ص.73.

(10) فيليب سادلر، ترجمة علاء أحمد إصلاح، المرجع السابق، ص.313-315.

مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية ISSN: 2335-1039
المجلد: 09 العدد: 05 السنة 2020 ص 203- 222

تاريخ الإرسال: 2019/06/10 تاريخ القبول: 2020/08/20

الشراكة والاستثمار الأجنبي في القارة الافريقية دراسة حالة الإمارات (شركة موانئ دبي العالمية)

Partnership and foreign investment in the African continent United Arab Emirates Case Study (Dubai World Ports Company)

د فريد بن عبيد*[1]، ط.د رواق خالد[2]
[1]جامعة محمد خيضر بسكرة (الجزائر)، farId_benabid@yahoo.fr
[2]جامعة محمد خيضر بسكرة (الجزائر)، khaled_rouag@hotmail.fr

الملخص:
يلعب الاستثمار دورا كبيرا في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والأمن والاستقرار حيث يسهم في قيام المنشآت والمشاريع الإنتاجية والخدمية وغيرها من التكوينات الرأسمالية الأخرى، وإفريقيا صاحبة ثاني أكبر بساط أخضر في العالم تمتلك مقومات الاستثمار في شتى المجالات، فهي غنية بمواردها البشرية والمادية، وتتميز بموقعها الاستراتيجي، واليوم تشهد نشاطا اقتصاديا واسعا وتدفقا لاستثمارات كبيرة.
ونحاول في هذه المقالة تقديم مجموعة من الاحصائيات والأرقام الخاصة بحجم الاستثمار والشراكة التي قامت بها شركة موانئ دبي العالمية في القارة الإفريقية وكذا الفرص والصعوبات التي واجهتها واستخلاص نقاط القوة والضعف التي يمكن الاعتماد عليها من أجل تحقيق استثمارات ناجحة على مستوى القارة السمراء.

الكلمات المفتاحية: الشراكة والاستثمار الأجنبي، الاستثمار في افريقيا، موانئ دبي العالمية، مجالات الاستثمار.

*المؤلف المرسل

Abstract :
The Investment plays a crucial role in economic and social development, security and stability. It contributes to set up productive and service institutions and projects and other forms of capital formation. Africa has the second largest green field in the world possesses the investment components in all fields. It is rich in human and material resources, and nowadays there is a large economic activity and a flow of large investments.
We attempt In this article to present a set of statistics and figures on the size of the investment and partnership undertaken by Dubai World Ports Company in the African continent as well as opportunities and difficulties encountered and draw the strengths and weaknesses that can be relied upon to achieve successful investments in this continent.
Keywords: partnership and foreign investment, investment in Africa, Dubai World Ports, investment areas

المقدمة:

جاءت الإمارات في المرتبة الثانية بعد الصين ضمن قائمة أبرز الدول الاستثمارية في أفريقيا بناء على قيمة رأس المال الاستثماري في عام 2016، والتي بلغت 11 مليار دولار من النفقات الاستثمارية وفقاً للتقرير الذي أعدّه قسم الاستثمار الأجنبي المباشر «إف دي آي إنتليجنس» التابع لمجموعة «فاينانشال تايمز»، وأظهر التقرير ارتفاع الاستثمارات الأجنبية المباشرة بقيادة الإمارات إلى 161% من عام 2015، عندما ضخت 4,2 مليارات دولار من نفقات رأس المال في مشاريع أفريقية.

وسنحاول من خلال دراسة التجربة الامارتية ممثلة في شركة موانئ دبي العالمية الإجابة عن التساؤل التالي ما **مدى حجم الاستثمار الإماراتي في إفريقيا وكذا الفرص والصعوبات التي تواجهه؟ وما هي الدروس المستخلصة من هذه التجربة؟**

أهداف وأهمية الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى مايلي

- ✓ تقديم صورة واضحة حول الشراكة والاستثمار.
- ✓ ابراز مدى أهمية ومزايا الاستثمار في القارة الإفريقية.

- ✓ تقديم تجربة ناجحة ومتقدمة في الاستثمار في القارة الافريقية
- ✓ توضيح أهمية التخطيط الاستراتيجي واقتناص الفرص الاستثمارية في افريقيا نت خلال التجربة الامارتية

وسنحاول الإجابة على التساؤل المطروح وإبراز الأهداف من خلال المحاور التالية:

- ✓ المحور الأول: الإطار المفاهيمي للشراكة وللاستثمار الأجنبي.
- ✓ المحور الثاني: المناخ المناسب للشراكة والاستثمار.
- ✓ المحور الأول: افريقيا كمجال استثماري
- ✓ المحور الرابع: دراسة الحالة: دولة الامارات (موانئ دبي).

منهج الدراسة: تم استخدام الأسلوب الوصفي التحليلي من خلال التعريف بالموضوع وجوانبه المختلفة وكذا وضع الاحصائيات وقراءتها وتحليلها من أجل الوصول إلى نتائج وتوصيات تخدم الواقع العملي في الجزائر.

1- الإطار المفاهيمي للشراكة وللاستثمار الأجنبي

1-1 الشراكة الاقتصادية

1-1-1 تعريف الشراكة الاقتصادية: إن المفاهيم والتعاريف المطروحة حول الشراكة الأجنبية متعددة نتيجة لاختلاف الأنماط والأشكال، وهي بذلك تختلف عن الاستثمار الأجنبي المباشر من حيث سيطرة المستثمر الأجنبي على رأسمال والتقنية والإدارة والتسويق، ذلك أن هذا النوع من الاستثمار حسب ما ترى بعض المنظمات الدولية مثل صندوق النقد الدولي.

فالشراكة هي إتفاقية تعاون طويلة أو متوسطة المدى، بين مؤسستين أو أكثر مستقلة قانونيا متنافسة أو غير متنافسة (احتمال تنافسها في المستقبل)، والتي تنوي جلب أرباح مشتركة من خلال مشروع مشترك.[1]

الشراكة الأجنبية هي عقد أو اتفاق بين مشروعين أو أكثر قائم على التعاون فيما بين الشركاء ويتعلق بنشاط إنتاجي (مشاريع تكنولوجية وصناعية) أو خدمي أو تجاري وعلى أساس ثابت ودائم وملكية مشتركة، وهذا التعاون لا يقتصر فقط على مساهمة كل منها في رأسمال (الملكية) وإنما أيضا المساهمة الفنية الخاصة بعملية

الإنتاج واستخدام براءات الاختراع والعلامات التجارية والمعرفة التكنولوجية. والمساهمة كذلك في كافة عمليات ومراحل الإنتاج والتسويق، وبالطبع سوف يتقاسم الطرفان المنافع والأرباح التي سوف تتحقق من هذا التعاون طبقا لمدى مساهمة كل منهما المالية والفنية. (2)

1-1-2 خصائص الشراكة: إن الشراكة تتطلب هذه العملية جملة من الخصائص نلخصها فيمايلي: (3)

- ✓ التقارب والتعاون المشترك، أي لا بد من الاتفاق حول حد أدنى من المرجعيات المشتركة تسمح بالتفاهم والاعتراف بالمصلحة العليا للأطراف المتعاقدة.
- ✓ علاقات التكافؤ بين المتعاملين.
- ✓ خاصية الحركية في تحقيق الأهداف المشتركة.
- ✓ هي إتفاق طويل أو متوسط الأجل بين طرفين أحدهما وطني والآخر أجنبي لممارسة نشاط معين داخل دولة البلد المضيف.
- ✓ قد يكون الطرف الوطني شخصية معنوية عامة أو خاصة.
- ✓ لا تقتصر الشراكة على تقديم حصة في رأس المال، بل يمكن أن تتم من خلال تقديم خبرة أو نقل تكنولوجي أو دراية أو معرفة . . . إلخ.
- ✓ لا بد أن يكون لكل طرف الحق في إدارة المشروع (إدارة مشتركة)، التقارب والتعاون المشترك على أساس الثقة وتقاسم المخاطر بغية تحقيق الأهداف والمصالح المشتركة.
- ✓ التقاء أهداف المتعاملين (على الأقل في مجال النشاط المعني بالتعاون) والتي ينبغي أن تؤدي إلى تحقيق نوع من التكامل والمعاملة المماثلة على مستوى مساهمات الشركاء والمتعاملين.
- ✓ تنسيق القرارات والممارسات المتعلقة بالنشاط والوظيفة المعنية بالتعاون.

2-1 الاستثمار الاجنبي

1-2-1 تعريف الاستثمار الأجنبي: يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر حسب صندوق النقد الدولي: ذلك النوع من أنواع الاستثمار الدولي الذي يعكس هدف حصول كيان مقيم

في اقتصاد ما على مصلحة دائمة في مؤسسة مقيمة في اقتصاد أخر، وتنطوي هذه المصلحة على وجود علاقة طويلة الأجل بين المستثمر المباشر والمؤسسة بالإضافة إلى تمتع المستثمر المباشر بدرجة كبيرة من النفوذ في إدارة المؤسسة.(4)

ويرى "ريموند برنارد " الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه: يعبر عن مساهمة رأسمال مؤسسة في مؤسسة أخرى، يتم ذلك بإنشاء فرع لها في الخارج أو الرفع من رأسمالها، أو قيام مؤسسة أجنبية رفقة شركاء أجانب، أو هو وسيلة تحويل الموارد الحقيقية ورؤوس الأموال من دولة إلى دولة أخرى، وخاصة عند الابتدائية أي عند إنشاء المؤسسة.(5)

أما بالنسبة لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (O.C.D.E): ويتمثل في أن كل شخص طبيعي، كل مؤسسة عمومية أو خاصة، كل حكومة، كل مجموعة من الأشخاص الطبيعيين الذين لهم علاقة تربطهم ببعضهم البعض، كل مجموعة من المؤسسات لديها الشخصية المعنوية والمرتبطة فيما بينها، تعتبر مستثمرا أجنبيا إذا كان لديها مؤسسة للاستثمار المباشر ويعني كذلك فرع أو شركة تابعة تقوم بعمليات استثمارية في بلد غير بلد إقامة المستثمر الأجنبي.(6)

ينطوي الاستثمار الأجنبي المباشر على تملك المستثمر الأجنبي لجزء أوكل الاستثمارات في المشروع المعين هذا بالإضافة إلى قيامه بالمشاركة في إدارة المشروع مع المستثمر الوطني في حالة الاستثمار المشترك أو سيطرته الكاملة على الإدارة والتنظيم في حالة ملكيته المطلقة لمشروع الاستثمار فضلا عن قيام المستثمر الأجنبي بتحويل كمية من الموارد المالية والتكنولوجية والخبرة الفنية في جميع المجالات إلى الدول المضيفة.(7)

1-2-2 أشكال وأنواع الاستثمار الأجنبي المباشر: بحسب ما شهدته الساحة العالمية الاقتصادية بخصوص مختلف توجّهات وتطوّرات التي ميزت تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي، أنّ هذا الأخير اتّخذ ويتّخذ أنواعا مختلفة وأساسية، ويأخذ الاستثمار الأجنبي المباشر العديد من الأشكال بحسب ما تسمح به قوانين البلد المضيف نوجزها فيما يلي: (8)

- ✓ قيام المستثمر الأجنبي بتأسيس شركة مملوكة بالكامل في البلد المضيف تقوم بالاستثمار أو بتنفيذ مشروع معين.
- ✓ قيام المستثمر الأجنبي بتملك كامل حصص رأس المال أو أغلبها في شركة قائمة بالفعل في البلد المضيف.
- ✓ قيام المستثمر الأجنبي بتأسيس شركة مشتركة مع مستثمر محلي في البلد المضيف.

إن تلك الأشكال هي التي يجري من خلالها الاستثمار المباشر الأجنبي بشكل شائع ومعروف والتي تبلورت على أساس معيار الملكية

وهناك أشكال عديدة اخرى لشراكة والاستثمار الأجنبي المباشر: (9)

- ➢ **<u>الإنتاج من الباطن:</u>** يعني عامة اتفاق يحدث بين مؤسستين الأولى هي المؤسسة التي تصدر الأمر والثانية هي التي تنتج من الباطن، ومنه المؤسسة المصدرة للأمر تفوض المؤسسة التي تنتج من الباطن القيام بإنجاز جزء من الإنتاج أو كله عوضا عن أن تقوم به هي بنفسها، مع بقاءها . أي المؤسسة المصدرة للأمر هي المسؤولة اتجاه زبائنها.
- ➢ **<u>عقود التسيير:</u>** ويعنى بها تعاقد مؤسستين، الأولى أجنبية والثانية محلية، مبني على أساس أن المؤسسة الأجنبية تؤمن تسيير المؤسسة المحلية أو إنجاز مشروع معين وذلك لفترة محددة وعند انقضائها تحوّل قدرات المشروع بأكمله للشركاء المحليين حتى يتسنى لهم الإشراف عليه.
- ➢ **<u>عقود الترخيص والامتياز:</u>** هي مجموعة من العقود ذات الصيغة الثنائية، وهذه العقود تتضمن نوعين رئيسيين هما: عقود الترخيص وعقود الامتياز، تجمع بين طرفين وهما الطرف الأول الممثل في مؤسسة أجنبية ما والطرف الثاني الممثل في مؤسسة محلية ما، حيث الطرف الأول فيها هو المتنازل، والطرف الثاني المتنازل له، بمقتضاها يقوم الطرف الأول (المؤسسة الأجنبية) بالمتنازل عن الأصول غير الملموسة التي تمتلكها، ومن ثم تمنحها للطرف الثاني وهو (المؤسسة المحلية)، هذه الأخيرة يكون لها الحق في استخدامها.

- **عقود الإدارة:** عقد الإدارة هو اتفاق بين الحكومة وطرف خاص لتشغيل مشروع في مقابل أتعاب، والحكومة لا تحصل على مبلغ ثابت (كما في حال التأجير)، ولكنها مسؤولة عن استثمارات ثابتة (وهو ما لا يحدث في حالة عقد الامتياز)، وهي تملك أغلبية المشروع (وهو ما يتميز عن المشروع المشترك).
- **عقود المفتاح في اليد:** هي عبارة عن اتفاق بين الطرف الأجنبي (المستثمر الأجنبي) والطرف الوطني (الحكومة، المؤسسة الوطنية...الخ)، مبني على أساس قيام الطرف الأجنبي بإنجاز مشروع استثماري إلى غاية الانتهاء منه وبداية تشغيله، عندها يتم تسليمه للطرف المحلي – الوطني – لتشغيله والإشراف عليه.

1-2-3 دوافع الشراكة والاستثمار الأجنبي. تختلف دوافع المستثمر الراغب في الاستثمار خارج وطنه عن دوافع البلد الراغب في جذب واستقبال هذا المستثمر، ونعرض فيما يلي أهم دوافع الطرفين:

- **دوافع المستثمر الأجنبي.**

_ زيادة العوائد

_ زيادة المبيعات

_ تخفيض المخاطر

_ تحسين الموارد وضمان

_ الاستفادة من المزايا المكانية

_ حماية أسواق المستثمر والرغبة في النمو والتوسع

_ السياسة الاقتصادية لدولة المستثمر والرغبة في الهيمنة

- **دوافع البلد المضيف.**

_ سد فجوة الادخار الاستثمار

– تحسين وضعية ميزان المدفوعات

_ زيادة التراكم في الرأسمال الثابت والإنتاج الوطني

_ الاستغلال الأمثل للموارد المالية الأجنبية

_ الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية

_ تخفيض مستوى البطالة

_ نقل التكنولوجيا الحديثة

2- المناخ المناسب للشراكة والاستثمار:

2-1 تعريف مناخ الاستثمار.

يعرف مناخ الاستثمار بأنه مجموعة السياسات والمؤشرات والأدوات التي تؤثر بطريق مباشر أو غير مباشر على القرارات الاستثمارية، فهو مجموعة من المكونات والمعوقات والأدوات والمؤشرات التي تشير في مجموعها إذا ما كان هناك تشجيع وجذب وتحفيز الاستثمار أم لا.[10]

2-2 مكونات مناخ الاستثمار:

ويتكون مناخ الاستثمار من مجموعة عوامل تحدد مدى ملاءمة البيئة السياسية والاقتصادية والاستثمارية والتشريعية، ودرجة جاذبيته لاستقطاب وتوطين الاستثمار:

2-2-1 المكونات الاقتصادية للمناخ الاستثماري. وتشمل مجموعة من العناصر الدالة على مستوى آداء الاقتصاد الوطني ومن أهمها: [11]

✓ **السياسة الاقتصادية:** ينظر إلى السياسة الاقتصادية بخصوص المناخ الاستثمار من خلال ثلاث سياسات فرعية هي السياسة المالية والسياسة النقدية وسياسة التجارة الخارجية.

➢ **السياسة المالية:** تعد السياسة المالية للدولة من أهم الأدوات الاقتصادية الرئيسية وذلك لما لها من تأثيرات على المتغيرات الاقتصادية. إذ تؤثر في الطلب الفعلي وبالتالي في مستويات النشاط والتشغيل والمستوى العام للأسعار وغيرها.

➢ **السياسة النقدية:** تشير السياسة النقدية إلى التغيير المخطط في عرض النقود بغرض التأثير على الطلب الكلي في الاتجاه المرغوب، وقد تكون السياسة النقدية توسعية أو انكماشية.

➢ **سياسة التجارة الخارجية** :تساهم هذه السياسة في تحسين مناخ الاستثمار عندما تكون محفزة للصادرات ومشجعة للاستثمارات الموجهة للتصدير، وتعمل على إزالة

أو التخفيف من القيود التي تعرقل التجارة الدولية، متميزة بتعريفة جمركية مرنة ومنخفضة وشفافة، قليلة الإجراءات وسهلة التنفيذ بعيدة عن التعقيدات البيروقراطية.

- **حجم السوق:** استناداً للدراسات السابقة في هذا المجال، يتم اتخاذ الناتج المحلي الاجمالي أو الناتج المحلي الاجمالي للفرد أو معدل نمو السكان، كمؤشر لقياس حجم السوق. يكتسب مؤشر حجم السوق أهمية كبيرة في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث تجذب الاقتصادات التي تتميز بتوافر أسواق كبيرة المزيد من الاستثمارات في كافة المجالات الصناعية والزراعية والخدمية لذلك فان اشارة معامل حجم السوق يتوقع أن تكون موجبة.(12)
- **درجة الانفتاح الاقتصادي:** إن اتجاه الاقتصاد للتعامل مع العالم الخارجي، معناه عدم وجود أية قيود على حركة التبادل التجاري أو عناصر الإنتاج الأمر الذي يضمن حسن الكفاءة الاقتصادية في توجيهها، وعدم وجود اختلالات في هذه الأسواق) عناصر الإنتاج، فكلما كانت درجة الانفتاح مرتفعة دلَّ ذلك على تحسن أكثر في المناخ الاستثماري والعكس صحيح.
- **قوة الاقتصاد المحلي ونموه:** يعتبر معدل النمو الاقتصادي أحد أهم المؤشرات الاقتصادية، التي يستند عليها المستثمرون في عملية اتخاذ قراراتهم الاستثمارية، واعتبر معظم المحللون الاقتصاديون، أن ظهور الاقتصادات الناشئة، كان وراءه الارتفاع في معدل النمو، حيث أثبتت هذه الاقتصادات مقدرتها على تحقيق معدلات نمو مرتفعة والمحافظة عليها لفترة طويلة.(13)

- ✓ **مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي:** تقوم هذه المؤشرات بدور رئيسي في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر. نستعرض فيما يلي أهم تلك المؤشرات: (14)

- **التضخم:** يعتبر التضخم أحد أهم المتغيرات التي تبين مدى توافر الاستقرار في البيئة الاقتصادية للدولة المضيفة للاستثمار. يؤثر ارتفاع أو انخفاض التضخم على التدفقات الواردة للاستثمار الأجنبي المباشر ويتوقع أن تكون اشارة هذا المتغير عكسية.

- **الكتلة النقدية:** يساهم ارتفاع معدل نمو الكتلة النقدية في البلد المضيف على تحفيز القروض، بالتالي جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، لذلك فإن الاشارة الخاصة بهذا المتغير يتوقع أن تكون موجبة.
- **التكاليف والبنية الأساسية:** يهتم المستثمر الأجنبي بثلاثة عناصر أساسية للتكاليف هي تكلفة المواد الخامة واليد العاملة والضرائب على الأرباح بالإضافة إلى مستوى معدل التضخم، فعند تحديد قيمة تكاليف المواد الخامة واليد العاملة ينبغي النظر في مدى توفرها في البلد المضيف أم أنها ستستورد من الخارج، وفي الحالة الأخيرة يؤخذ عنصر جديد في حساب هذه التكاليف وهو سعر صرف عملة البلد المضيف للاستثمار ومدى استقراره أو تقلبه.
- **حجم السوق:** ويشتمل سوق البلد المضيف للاستثمار بالإضافة إلى أسواق البلدان المجاورة التي يمكن التصدير إليها دون عوائق. ويقاس حجم السوق بعدد المستهلكين والمستخدمين للمنتوج حاليا ومستقبلا، مع الأخذ في الاعتبار القوة الشرائية للأفراد ومستوى الإنفاق الحكومي ومعدلات التضخم والوضعية الاقتصادية الحالية والمحتملة في المستقبل من نمو أو انكماش وغيرها من المؤشرات المؤثرة في الطلب على منتجات المشروع الاستثماري المعني.

✓ **مؤشرات الحرية الاقتصادية:** تختلف مؤشرات الحرية الاقتصادية في تحديد اشارة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول المضيفة. فيما يلي بعض أهم المؤشرات:[15]

- **مؤشر الحرية المالية والمصرفية:** يوضح هذا المؤشر مدى توافر الخدمات والمنتجات المصرفية المختلفة وامكانية حصول المستثمر الأجنبي على الائتمان بكافة المزايا التي تتلقاها المؤسسات المحلية.
- **مؤشر حرية الاستثمار:** يقيس هذا المؤشر القيود على الاستثمار أو الشركات، حيث أن مثل هذه القيود قد تؤدي إلى عزوف المستثمر الأجنبي وعدم القدرة على استقطابه.

- **الفساد الاداري:** يؤثر مؤشر الفساد الاداري على قرار المستثمر الأجنبي، حيث أن انتشار وتفشي الفساد في البيئة الاستثمارية يؤدي إلى إحجام المستثمرين عن الاستثمار فيها، حيث يشيع جو من عدم الأمان، مما يؤثر على قدرة الشركات والأفراد على تنفيذ العقود.
- **درجة مخاطر الاستثمار:** قد يتساوى عائد الاستثمار في بلدين مختلفين غير أن المخاطر التي قد تعرض لها الاستثمار حالا أو مستقبلا في أحدهما تكون أقل من الأخرى، مما يجعل المستثمر يفضل الاستثمار حيث تقل المخاطر بمختلف أنواعها الاقتصادية والسياسية.

2-2-2 المكونات غير الاقتصادية للمناخ الاستثماري:

وتتمثل في العناصر التي ليس لها علاقة مباشرة بالنشاط الاقتصادي ولكنها تؤثر فيه بطريقة غير مباشرة من خلال تسهيل العمل الاقتصادي وتيسيره وتوفير البيئة المناسبة للأعمال، أو العكس، وهي متعددة ومتنوعة، نورد فيما يلي أكثرها أهمية.

- **النظام السياسي والاستقرار الأمني:** نظرا لتأثر النشاط الاقتصادي بالوضع السياسي الداخلي للبلد فإن عدم استقرار نظام الحكم يتبعه عدم استقرار السياسة الاقتصادية الشيء الذي يجعل المستثمر الأجنبي غير مطمئن على مستقبل استثماراته في البلد غير المستقر سياسيا، والعكس كلما كان نظام الحكم السياسي مستقرا كلما اطمأن المستثمر على مستقبل استثماراته ومن تم تشجيعه على زيادتها وجذب المزيد منها.
- **تشريعات الاستثمار** تختلف مسميات القوانين التي تحكم عمليات الاستثمار من بلد إلى آخر، كما تتعدد داخل البلد الواحد. لأن العملية الاستثمارية تشمل عدة نواحي منها القانونية مثل الملكية، والمالية مثل دفع وتحصيل العملات الأجنبية، والضريبية مثل قانون الضرائب والجمارك... وغيرها من القوانين المؤثرة على قرارات الاستثمار.
- **القيود القانونية:** وأهم هذه القيود تلك المتعلقة بالملكية وإمكانية تحويل الأرباح وحرية الاستيراد والتصدير، فقد تضع الدولة المضيفة للاستثمار نسبة قصوى للملكية

الأجنبية تحد من سيطرت المستثمر على إدارة المشروع الأمر غير المرغوب فيه من الطرف الأجنبي.

كما أن منع تحويل أرباح الاستثمار إلى البلد الأم كليا أو جزئيا أو تحت شروط ما، يتعارض مع الهدف الأساسي للمستثمر الأجنبي.

- **موقف الرأي العام:** قد يكون هذا الرأي له موقف مناهض للاستثمار الأجنبي أو مرحبا به، مهما اختلفت مصادره، وقد يكون مرحبا ببعضه ومناهضا لبعضه الآخر سواء بالنظر إلى مصدره أو إلى قطاع النشاط الذي ينتمي إليه.

3- افريقيا كمجال استثماري

وبحثا عن تفسيرات لأداء أفريقيا الاقتصادي المتواضع خلال السنوات السابقة، ألقيت اللائمة على موقعها الجغرافي غير الموات، بما في ذلك بعدها عن الأسواق الرئيسية، وكثرة عدد البلدان غير الساحلية فيها، والكثافة السكانية المنخفضة والظروف المناخية غير المواتية.(16)

لكن الجمع الفريد بين العوامل الجغرافية والتاريخية والهيكلية في أفريقيا قد اجتذب تقليديا الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مناطق محصورة المواد الأولية الموجه نحو إنتاج التصدير، تستخدم قدرا كبيرا من التكنولوجيا المستوردة، لا تربطها سوى صلات محدودة ببقية قطاعات الاقتصاد ولا تحقق سوى قدر ضئيل من الأرباح التي يمكن إعادة استثمارها، كما جنح هذا النوع من الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أن يكون أكثر تقلباً مقارنة بالقطاعات الأخرى. (17)

3-1 مؤهلات القارة الافريقية كمجال استثماري:

_ هذه المنطقة مؤهلة بحكم التنوع والثراء الموردي الذي تمتلكه وبحكم وجودها ضمن أكثر من تكتل اقتصادي افريقي، حيث يتيح ذلك فرص أوسع لنجاح تلك الاستثمارات.

_ تضم افريقيا 45 دولة يزيد عدد سكانها عن مليار نسمة، وهي ثاني أكبر قارة من حيث المساحة وعدد السكان بالإضافة إلى كونها غنية بالموارد والثروات.(18)

_ هي القارة الأكثر شبابا من حيث أعمار السكان حيث أن 70 % من السكان تحت سن 25 فيما يبلغ متوسط الاعمار في أفريقيا 18 سنة ويرتبط هذا مباشرة بموضوع القوى العاملة والأسواق.

_ تعتبر القارة صاحبة الاقتصاد الأسرع نموا وتأتي منطقة شرق افريقيا ثانيا بعد غرب إفريقيا من حيث سرعة نمو الاقتصاد، ومن حيث الاستثمار الأجنبي ففي سنة 2014 اجتذبت القارة ما قيمتة 55 مليار دولار من إجمالي 1,26 تريليون دولار.[19]

3-2 تحديات القارة الافريقية

_ المنافسة القوية بين القوى الخارجية في كافة المجالات وتحديدا الاقتصادية وخصوصا بين دول منطقة الخليج والصين والولايات المتحدة الأمريكية وهو ما قد يشكل منطقة لتصفية الصراعات السياسية ونفوذ المناطق.

_ تعاني بعض المناطق من مشاكل إدارية وأمنية مثل تنامي الحركات الموصوفة بالإرهاب مثل الشباب المجاهدين في الصومال مما يهدد المصالح الاقتصادية والاستثمارية الأجنبية.

_ عدم الاستقرار السياسي وكثرة الانقلابات والتي أدت في كثير من الاحالات إلى حدوث الحروب الاهلية طويلة المدة.

_ الضعف الكبير في البنية التحتية وتحديدا قطاع المواصلات والنقل.

_ ضعف وعدم وضوح التشريعات والقوانين التي تحكم الاتفاقيات والشركات الاقتصادية.

4- دراسة الحالة: دولة الامارات (موانئ دبي)

4-1 لمحة تاريخية (موانئ دبي)

تأسست "موانئ دبي العالمية" رسمياً في سبتمبر 2005 في أعقاب دمج "سلطة موانئ دبي" و"موانئ دبي الدولية"، لتصبح بذلك واحدة من أكبر مشغلي الموانئ في العالم، وفي عام 2008 سجلت "موانئ دبي" نمواً حاداً حيث وصل عدد الحاويات التي تمت مناولتها إلى 11.8 مليون حاوية نمطية.[20]

تعد شركة موانئ دبي العالمية من أكبر مشغلي المحطات البحرية في العالم، حيث تتولى تشغيل أكثر من 78 ميناء ومحطة بحرية تتوزع على قارات العالم الست، على

رأسها ميناء جبل علي الذي يعد أكبر ميناء بحري في منطقة الشرق الأوسط، والذي اختير بالتصويت كأفضل ميناء بحري في المنطقة على مدى عشرين عاماً متتالية، وتمتد محفظة أعمال الشركة من الأمريكيتين إلى آسيا، وفي العقد الأخير برزت القارة الأفريقية كمحور تركيز إستراتيجي نشطٍ للشركة، باعتبارها سوقاً واعدة، وفيها مجالات استثمارات واسعة وفرصة لتواجد الإمارات في القرن الأفريقي ودول القارة بشكل عام.

4-2 ضخامة وحجم استثمارات شركة موانئ دبي العالمية في القارة الأفريقية:

تتواجد حالياً "موانئ دبي العالمية" في سبع دول أفريقية، إثنتان منها في شمال أفريقيا هما: مصر والجزائر وواحدة في الغرب الأفريقي هي السنغال، والكونغو الديمقراطية في وسط أفريقيا، وجيبوتي وصوماللاند بمنطقة القرن الأفريقي، وموزمبيق في جنوب القارة. ومن المتوقع أن تتوسع الشركة في القارة تحت إطار استراتيجية دولة الإمارات في الاستثمار في الموانئ كأحد محددات سياساتها الخارجية والاقتصادية.

4-2-1 دولة جيبوتي:[21] حصلت شركة موانئ دبي عام 2005 على امتياز إدارة ميناء جيبوتي الرئيسي لمدة 50 سنة، وتعد جيبوتي من أوائل الموانئ التي طورتها شركة "موانئ دبي العالمية" في القارة، فقد أنشأت محطة حاويات دوراليه في عام 2006، وهو أكبر ميناء في شرق أفريقيا، وأكبر جهة توظيف في داخل جيبوتي، حيث يعمل به حالياً ما يقرب من 1000 موظف، معظمهم من مواطني جيبوتي، علما بأن قطاع النقل يمثل نحو ثلث الناتج المحلي الإجمالي لجيبوتي.

يقع دوراليه على بعد 5 كيلومترات من العاصمة جيبوتي باتجاه غربي المدينة، ويضمّ ثلاثة أرصفة واسعة تبلغ 1.2 مليون وحدة. وبموجب اتفاق الامتياز حصلت حكومة جيبوتي على حصة تبلغ 67 في المئة، بينما حصلت موانئ دبي العالمية على 33% من المشروع.

لكن في عام 2014، قدمت جيبوتي دعوى قضائية ضد بوريه، تدعي فيه أنّ شركة موانئ دبي دفعت رشاوي بشكل غير شرعي في عام 2006 لضمان حقوق إدارة ميناء الحاويات. لكن المحكمة التجارية البريطانية في لندن أسقطت جميع اتهامات جيبوتي ضد

بوريه في مارس من عام 2016، وحكمت المحكمة في قرارها النهائي الجزئي بدفع جيبوتي تكاليف التحكيم لشركة موانئ دبي ولبوريه.

4-2-2 دولة الصومال: في مارس 2018، وقّعت موانئ دبي العالمية اتفاقية مع حكومة صومالاند المجاورة لجيبوتي، تتولى بموجبه الشركة حقّ تشغيل وادره ميناء بربرة، باستثمارات قدرها 442 مليون دولار أمريكي، على أن تحصل موانئ دبي العالمية على حصة قدرها 51% من الأسهم واثيوبيا علة 19% وأكد وزير خارجية الصوماللاند " إن الفائدة التي نتوقعها من تطوير الميناء يتمثل في دخول العديد من المستثمرين الأجانب وإيجاد فرص العمل وبالتالي زيادة الإيرادات. [22]

4-2-3 الكونغو: في مارس سنة 2018، حصلت الشركة في العمق الأفريقي على امتياز مدته 30 عاماً لتطوير ميناء بنانا الواقع على ساحل المحيط الأطلسي في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وستحصل "موانئ دبي العالمية" على 70% في المائة من الأسهم، في حين تحتفظ حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية على 30% في المائة من المشروع.

وسعت جمهورية الكونغو الديمقراطية طويلا إلى تطوير ميناء على ساحلها البالغ طوله 37 كيلومتراً للتعامل مع سفن أكبر من تلك التي تستطيع الوصول إلى تلك الموجودة حالياً على طول نهر الكونغو وتحديداً في ماتادي وبوما اللذين يقعان في الطريق إلى نهر الكونغو، وهما ميناءان غير قادرين على التعامل مع حركة المرور من خطوط الشحن الكبيرة؛ بسبب الافتقار إلى القدرة والمشاريع، وفقاً لدراسة أجرتها شركة برايس ووترهاوس كوبرز من البنية التحتية لجمهورية الكونغو الديمقراطية. ونتيجة لذلك، فإن جمهورية الكونغو الديمقراطية تعتمد على نقل الشحنات من بوينت نوار في جمهورية الكونغو المجاورة.

4-2-4 دولة مصر (قناة السويس): مع تقدم الشركة في خططها للتوسع في القارة، وقعت موانئ دبي العالمية والمنطقة الاقتصادية لقناة السويس والشركة المصرية القابضة للنقل البحري، مذكرة تفاهم لتطوير ميناء جاف بمنطقة السادس من أكتوبر المصرية تبعد عن القاهرة 33 كم.

الميناء الجاف هو ميناء لاستقبال البضائع ولا يكون بالبحر إنما يكون على اليابسة، وتؤدي الموانئ الجافة دوراً مهماً في تنشيط حركة التجارة والصادرات.

4-2-5 دولة مالي: وقعت دبي العالمية على امتياز مدته 20عام مع مالي لبناء وتشغيل مركز لوجيستي تبلغ مساحته 1000 هكتار خارج باماكو عاصمة البلاد وأكبر مدنها يضم مركز الامداد والتموين فيه مستودعات الحاويات الداخلية ومحطات شحن الحاويات والتي ستسهل تصدير واستيراد السلع. ويتوقع أن يبدأ البناء في المرحلة الأولى من المشروع باستثمارات أولية تقديرية تبلغ 50 مليون دولار في سنة 2019.[23]

4-2-6 دولة الجزائر(موانئ دبي العالمية – جن جن): وفي الجزائر أيضاً، حصلت الشركة على عقد امتياز مدته 30 عاماً وقال بيان صادر عن موانئ دبي العالمية إن حصولها على حقوق تشغيل الميناء ينسجم مع إستراتيجية الجزائر لتنمية ميناء جن جن، الذي أصبح اسمه الآن موانئ دبي العالمية –**جن جن**–الذي يقع على بعد 350 كلم إلى الشرق من الجزائر العاصمة، ويشكل الميناء، الذي يقوم حاليا بمناولة البضائع السائبة فقط، المحطة البحرية الرئيسية للمنطقة الشرقية في البلاد، وسيتمّ تطويره ليصبح مركزاً إقليمياً لإعادة الشحن في منطقة غرب المتوسط.

أما ميناء الجزائر العالمي الذي يتولى أكثر من 60% من العمليات التجارية الخارجية في الجزائر فسيتم تطويره أيضا ليلبي حاجات السوق المحلي بالدرجة الأولى على اعتبار أنها ستستفيد مباشرة من خبرات فريق عمل موانئ دبي العالمية، إذ تتضمن أولويات العمل تقليص الاكتظاظ في ساحة الحاويات والتأخير الإداري في الميناء الذي أثر سلباً على القدرة التنافسية للجزائر في السنوات الأخيرة.

4-2-7 دولة السنغال(ميناء دو فوتور): ففي السنغال بدأت الشركة سنة 2008 تسيير محطة الحاويات بميناء داكار، بعد فوزها بمناقصة ضد منافستها الرئيسية شركة "بولوري لوجستيك" الفرنسية، وتستثمر الشركة الإماراتية حوالي نصف مليار دولار أميركي في ميناء داكار.[24]

وبعد الانتهاء من أعمال البناء، سيضم بورت دو فوتور المتكامل منطقة اقتصادية ومنطقة لوجستية متاخمة لمطار بليز دياجني الدولي الجديد، وقال مشغّل الميناء إنّ الميناء سيوفر حركة شحن سلسة إلى الدول المجاورة غير الساحلية في القارة الأفريقية.

كما تعهدت موانئ دبي العالمية أيضاً بتقديم خطة رئيسية لإعادة تطوير ميناء داكار القديم إلى مركز رئيسي للوجستيات وبوابة. ونشرت "موانئ دبي العالمية" في وقت سابق من العام الحالي دراسة عن الأثر الاقتصادي لدورها كمشغل لمحطة حاويات داكار، مشيرة إلى أنّ 31000 مواطن سنغالي استفادوا من أنشطة تشغيل الميناء، وقالت الشركة أيضاً "إنّ أنشطة موانئ دبي العالمية أدت إلى ارتفاع يصل 40% في المائة من واردات وصادرات داكار بين عامي 2010 و2015، مدعومة باستثمارات الشركة في البنية التحتية."

4-2-8 دولة موزمبيق: توصلت موانئ دبي العالمية إلى اتفاق مع حكومة موزمبيق لتمديد امتياز شركة موانئ دبي لميناء مابوتو حتى عام 2033، مع خيار تجديده لمدة 10 سنوات أخرى. وسيحل هذا الامتياز محل اتفاق سابق انتهت مدته وتولّت بموجبه موانئ دبي العالمية بتشغيل المحطة بين عامي 2008 و2018.

وفي الأخير يمكن الإشارة إلى أن طول السواحل الافريقية وأهميتها وفر هذه الأرضية لعدد من المؤسسات التي غزت الموانئ الأفريقية، ومن أهمها: [25] شركة "بولوري لوجستيك" الفرنسية التي تعد إحدى أذرع شركة بولوري ذات الحضور القوي بمنطقة غرب ووسط أفريقيا، شركة "آي بي أم تي ترمينالز" التابعة لشركة "ميرسك" الدانماركية، والتي تعد ثانية الشركات الاستثمارية في مجال الموانئ بأفريقيا ولديها حضور في نيجيريا ومصر وأنغولة والتوغو.

الخاتمة:

يعتبر الاستثمار الخليجي وتحديدا الامارات نموذجا متقدم في الشراكة مع القارة الافريقية حيث تمكنت شركة موانئ دبي من تطوير عدد كبير من المراكز البحرية الافريقية مما وفر العديد من مناصب العمل وساهم جزئيا في تحسين المستوى المعيشي

في بعض المناطق على غرار جنوب الصومال والسنيغال، رغم المشاكل مع دولة جيبوتي.

التوصيات: هناك العديد من التوصيات التي يمكن الخروج بها من التجربة الإماراتية أهمها:

_ افريقيا غنية بواردها الطبيعية النباتية والمعدنية وهذا يستوجب أن تتركز الاستثمارات في الموارد وأن تكون هناك شراكة مع القطاع الخاص والعام لاستغلال هذه الفرص.

_ التركيز على عقد اللقاءات والمنتديات التعريفية المتعلقة بأهمية الشراكة الاقتصادية وفوائدها على جميع الأطراف وهذا ما نجحت في دولة الامارات.

_ التركيز على مجال محدد والاستثمار فيه مما قد يكسب ميزة تنافسية رائدة على غرار موانئ دبي في مجال الحاويات وتسير الموانئ، وبإمكان الجزائر التركيز على مجال الطاقة والكهرباء.

_ الاستفادة من العمق والموقع الجغرافي ضمن القارة الإفريقية وهو ما يمكن أن يشكل ميزة تفوقيه على دول أخرى مثل الامارات والصين والولايات المتحدة الأمريكية.

المراجع:

(1) Boualem Aliouat ,**Les Stratégies de coopération Industrielle** (Paris :Ed Economica,1996),P14.

(2) عوض الله زينب حسين، **الاقتصاد الدولي**، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت، ص 426.

(3) عمورة جمال، **دراسة تحليلية وتقيمية لاتفاقيات الشراكة العربية الأورو متوسطية**، رسالة دكتورة غير منشورة، جامعة الجزائر، 2005_2006، ص159.

(4) عبد المجيد قدي، **المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية** ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص 251.

(5) Raymand Bernard**, Economie Financière International** ,ED PUF,Paris,1997,p91.

(6) O.C.D.E, **définitions des référence détallé des investissements internationaux**, Paris, 1983, P14.

(7) أبو قحف عبد السلام، **نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية**، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، ،2001ص13.

(8) فارس فضيل، **أهمية الاستثمار المباشر الأجنبي في الدول العربية مع دراسة مقارنة بين الجزائر**، مصر والمملكة العربية السعودية رسالة دكتورة غير منشورة، جامعة الجزائر، 2004، ص24.

(9) مرجع سابق، ص ص 37_43.

(10) عبد الكريم بعداش، **الاستثمار الأجنبي المباشر وأثاره على الاقتصاد الجزائري**، رسالة دكتورة غير منشورة، جامعة الجزائر العاصمة، 2007_2008، ص59.

(11) نفس المرجع، ص ص 59 67.

(12) محمد اسماعيل جمال قاسم حسن، **محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية**، صندوق النقد العربي، جويلية2017، ص20.
https://www.amf.org.ae/sites/default/files/Determinants%20of%20foreign%20direct%20investment1.pdf

(13) خير قدور، **الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بين الإصلاح والواقع**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2003/2002، ص88.

(14) محمد اسماعيل جمال قاسم حسن، مرجع سابق، ص20.

(15) نفس المرجع، ص21.

(16) مجلس التجارة والتنمية، **التنمية الاقتصادية في أفريقيا إعادة النظر في دور الاستثمار الأجنبي المباشر**، جنيف، أكتوبر 2005، ص3.

(17) نفس المرجع، سابق، ص3.

(18) يوسف خميس، **أبورفاي العلاقات التركية الافريقيا في المجال الاقتصادي**، متوفرة على الرابط، تاريخ الاطلاع2018/12/20.
http://dspace.iua.edu.sd/bitstream....%D9%8A.pdf

(19) نفس المرجع.

(20) الموقع الرسمي لموانئ دبي http://dpworld.ae/ar/content/15/174

(21) سامي مظهر قنتقجي، هنادي عصام الشامي، **اقتصاد الموانئ موانئ دبي العالمية أنموذجا**، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية الالكترونية، العدد77، أكتوبر 2018، ص 16.

(22) نفس المرجع ص 17.

(23) نفس المرجع، ص 19.

(24) موقع الجزيرة، **موانئ دبي في افريقيا ..بين الاستثمار والسياسة**، تاريخ الاطلاع ، 2018/12/22

https://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2018/3/25/

(25) نفس المرجع السابق.

مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية ISSN: 2335-1039
المجلد:09 العدد: 05 السنة 2020 ص223-233

تاريخ الإرسال: 2019/06/22 تاريخ القبول: 2020/08/20

الاستثمار والشراكة الجزائرية الإفريقية

Algerian-African Investment and partnership

حمزة غربي*[1]، عصام خالدي[2]

[1]جامعة محمد بوضياف المسيلة (الجزائر)، Hamza.gharbi@univ-msila.dz

[2]جامعة محمد بوضياف المسيلة (الجزائر)، khaldiaissam39@gmail.com

الملخص:

إن ما تزخر به الجزائر من إمكانيات مختلفة والتي تدفع بها للاستثمار في القارة الإفريقية ما تحسد عليه من طرف العديد من الدول، ففي استثمار هذه الموارد يمكن للجزائر الخروج من أزمتها بقليل من الجهد وبأبخس الأثمان، كما تضمن لها حدا أدنى من الخسائر المالية في الدفع بعجلة الاستثمار في القارة الإفريقية والتوسع فيها من خلال إطلاق أسواق تجارية ناشئة بدول الساحل ووسط إفريقيا، يعززها مستقبلا مشروع ميناء شرشال التجاري والطريق السيار شمال جنوب.

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد العوامل والفرص المتاحة للمؤسسات الجزائرية للاستثمار في القارة الإفريقية أو ما تسمى بالقارة السمراء وذلك من خلال تحليل الإحصائيات والأرقام المختلفة، إضافة إلى معرفة الامتيازات التي تمنحها الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية في مجال الاستثمار وطرق الحصول عليها، وفي الأخير توصلنا إلى أن هدف الجزائر هو تنويع الاستثمار بالإضافة إلى دخول أسواق جديدة من أجل جلب العملة الصعبة.

الكلمات المفتاحية: استثمار، امتياز ، تمويل، شراكة، تنويع استثمارات.

*المؤلف المرسل

Abstract
Algeria has much potential to invest in the African continent, which is envied by many countries. In investing these resources, Algeria can get out of its crisis with a little effort and at the lowest prices. It also guarantees minimum financial losses Investing in the African continent and expanding it through the launch of emerging markets in the Sahel and Central Africa, which will be strengthened by the future of the commercial port of Cherchal and the North-South highway.

The objective of this study is to identify the factors and opportunities available to Algerian enterprises to invest in the African continent or the so-called Black continent through analyzing the various statistics and figures, in addition to knowing the advantages granted by the National Agency for the Promotion of Foreign Trade in the field of investment and ways of obtaining them. Algeria is diversifying its investment as well as entering new markets to bring in hard currency.
Keywords: investment, franchise, finance, partnership, diversification of investments.

المقدمة

لم يكن الاستثمار معروفا قديما، وبالذات على المستوى الدولي بالشكل أو بالمستوى المعروف في الوقت الحاضر ولقد ازدهرت علميات الاستثمار الدولي في الفترة من الخمسينات وحتى بداية السبعينات، من القرن الماضي تحت تأثير ايدولوجية التنمية الساندة آنذاك، وباعتبار أن أغلب دول العالم باستثناء الصناعية منها فهي دول سائرة في طريق النمو في فترة أواخر الخمسينات وبداية الستينات من القرن العشرين، وتمتلك ثروات طبيعية هائلة، فتسارعت الدول الصناعية وشركاتها بالحصول على امتيازات استثمارية للتنقيب عن هذه الثروات، وذلك عن طريق مشاركة الحكومات الوطنية لتلك الدول، أو عن طريق دفع مبالغ مالية مقابل استثمار تلك الثروات.

ثم تطورت نوعية الاستثمار في الدول النامية بالشكل الذي نراه حاليا، وذلك عن طريق مشاركة رأس المال الأجنبي لرأس المال الوطني هذا من ناحية، بل ذهبت أغلب التشريعات في الدول النامية إلى سن القوانين التي تجذب رؤوس الأموال المختلفة مستغلة

هذه الاستثمارات في قيام صناعات جديدة بالدول النامية واستصلاح الأراضي الزراعية والمشروعات الإسكانية في بعض الدول، وعلى سبيل المثال مصر،

مما سبق، يلاحظ أن أساس الاستثمار مبني على نقطتين هامتين، وهما استغلال الثروات الطبيعية للدول النامية أو السائرة في طريق النمو، وإيجاد أسواق جديدة للشركات الصناعية الكبرى لتصريف منتجاتها.

وبعد اكتشاف ثروات طبيعية هائلة في الدول النامية، اتجهت أغلب الحكومات لمحاولة تطوير نفسها ونقل التكنولوجيا إليها، وذلك عن طريق جلب رؤوس الأموال الأجنبية في صور شركات غير وطنية من جانب، أو عن طريق مشاركة الدولة وتلك الشركات من جانب آخر، أو بالمشاركة بين مواطنيها والشركات الأجنبية من جهة أخرى.

ومن الطبيعي أن يكون القانون الوطني المنظم للشركات الداخلية والتعامل الداخلي يختلف من دولة إلى أخرى، وكذلك الأنظمة والأيدلوجيات التي تحكم هذه الأنظمة، فمنها من يشجع على الاستثمار بشكل مقيد، ومنها ما يقيد الاستثمار بجملة من التشريعات . ولكن أغلب النظم السياسية والتي تدعو إلى الانفتاح الاقتصادي على العالم، أي استثمار رؤوس الأموال الأجنبية، تحاول سن تشريعات ونظم قانونية جديدة تفسح المجال إمام استثمار رأس المال الأجنبي، وذلك لزيادة قدرتها الإنتاجية في بعض الصناعات، أو إنشاء صناعة جديدة بها، ونقل التكنولوجيا والتقنيات الحديثة والنظم الإدارية المتطورة.

تعمل الحكومة الجزائرية في الآونة الأخيرة بتغيير وجهتها الاقتصادية من دول الشمال إلى دول الجنوب، بعدما تجاهلت إمكانياته الكبيرة لسنوات عديدة، وهذا من خلال ما أقامته سابقا من علاقات مع الدول الأوروبية بحثا عن المشاريع الاستثمارية الرابحة، واستقطابا للعملة الصعبة، ويظهر ذلك جليا من خلال المجهودات الكبيرة التي تبذلها الدولة لفتح مجال الاستثمار في الدول الإفريقية، بهدف فتح المجال للمؤسسات الجزائرية لتسويق وترويج منتجاتها، وجاء هذا من خلال توجه الجزائر لفتح أسواق استثمارية بدول إفريقيا الوسطى والساحل، تجسيدا للمخطط الجديد الذي توجهت إليه الحكومة في الآونة الأخيرة من خلال اعتمادها على طرق استثمار بديلة، تعوض قطاع المحروقات، وتوفي

تمويل مشاريعها الاقتصادية، وذلك بالتركيز أكثر على القطاع الصناعي كونه المساهم الفعال في إحداث الثروة وتنمية الصادرات خارج المحروقات.

ومما سبق، تعالج هذه الورقة البحثية الإشكالية الآتية:

فيما تتجلى أهداف الجزائر من خلال اتجاه الاستثمار نحو إفريقيا، ودعم الشراكة مع الدول الإفريقية؟

يتم معالجت هذه الإشكالية من خلال المحاور الآتية للمداخلة:

1- الإطار المفاهيمي للدراسة؛

2- واقع الاقتصاد الجزائري قبل الانفتاح على الشراكة والاستثمار في الخارج؛

3- العلاقات الاقتصادية الجزائرية ومسار الاستثمار في إفريقيا؛

4- برامج اتفاقيات الشراكة والإستثمار في إفريقيا (النيباد)

5- أهداف الجزائر من خلال الشراكة والاستثمار في أفريقيا؛

1- الإطار المفاهيمي للدراسة

1-1 مفهوم الاستثمار[1]

للاستثمار دور كبير في تعبئة الموارد المالية وعناصر الإنتاج ومحاولة استغلالها بطريقة فعالة، من أجل تحقيق أقصى قدر ممكن من التوفيق بين الموارد المحدودة والرغبات التي تمثل جوهر المشكلة الاقتصادية.

لقد أخذ الاستثمار حيزا كبيرا من الدراسة والاهتمام لدى الكثير من المختصين والباحثين في المجال الاقتصادي، وفي هذا الإطار، قدمت له مفاهيم وتعاريف متعددة ومختلفة باختلاف توجهات هؤلاء الباحثين واختصاصاتهم، وكذا نظراتهم المختلفة للاستثمار سواء من الناحية الاقتصادية، المالية أو المحاسبية.

1-2 مفهوم أداء المؤسسات الاقتصادية

يعرف الأداء على أنه درجة بلوغ الفرد أو الفريق أو المنظمة الأهداف المخططة بكفاءة وفعالية.[2]

كما يعرف على أنه مجموعة من المعايير الملائمة للتمثيل والقياس التي يحددها الباحثون والتي تمكن من إعطاء حكم تقييمي على الأنشطة والنتائج والمنتجات وعلى أثار المؤسسة على البيئة[3]

2- واقع الاقتصاد الجزائري قبل الانفتاح على الشراكة والاستثمار في الخارج

لقد اختارت الجزائر بعد استقلالها إتباع نموذج الاقتصاد الموجه والذي يقوم على التخطيط المركزي وتدخل الدولة في مختلف أوجه الحياة الاقتصادية، حيث ركزت اهتمامها على الصناعات الثقيلة معتمدة في ذلك على جملة من المؤسسات العمومية الكبرى التي أوكلت لها هذه المهام، حيث استطاعت الجزائر وبفضل الموارد المالية المتاحة والناجمة عن ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية من انجاز استثمارات كبرى خاصة في مجال الصناعات الثقيلة، حيث أقامت مؤسسات عمومية عملاقة، سخرت لها إمكانيات مالية وبشرية ضخمة بلغت أزيد من 120 مليار دولار خلال الفترة الممتدة بين 1966 إلى غاية 1990. [4]

لكن ومع انخفاض أسعار النفط في منتصف الثمانينات، ظهر اختلال في الاقتصاد الجزائري كونه يعتمد على قطاع وحيد وأوحد من جهة، وضعف المردودية الناجمة عن هذا القطاع من جهة أخرى، ويرجع ذلك أساسا إلى الاختيارات السياسية والاقتصادية المعتمدة، حيث غلبت عليها الأهداف الاجتماعية على حساب الأهداف الاقتصادية، مما أدى إلى حدوث اختلالات على المستويين الجزئي والكلي للاقتصاد الوطني، حيث سجل معدل النمو معدلات سالبة سنتي 1993 و1994، أما معدل التضخم فقد عرف أرقاما مرتفعة تقدر بـ31.7%سنة 1992 . [5]

أما على المستوى الخارجي للدولة، فقد بلغت المديونية الخارجية أرقاما معتبرة، حيث وصلت إلى 33.61 مليار دولار أواخر سنة 1993 نتيجة تراجع قيمة الصادرات، والتي كانت تعتمد على الإيرادات البترولية بحوالي 96 إلى97% وارتفاع قيمة الواردات، وهذا ما أدى بالجزائر إلى اللجوء للأسواق المالية العالمية من أجل تمويل عجزها الخارجي، هذا ما دفع بالجزائر إلى الاستنجاد بصندوق النقد الدولي من خلال إبرام سلسلة من الاتفاقات المختلفة، امتدت لفترة قاربت ثماني 8 سنوات، وانتهى بها الأمر إلى

إجراء إصلاحات جذرية في الاقتصاد الوطني، أبرزها كان التخلي عن الاقتصاد الموجه والتحول نحو اقتصاد السوق.

وفي مطلع القرن الواحد والعشرين، استطاعت الجزائر من تحسين بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية والقضاء على أزمة المديونية الخارجية، إلا أن ذلك يعود أساسا إلى ارتفاع أسعار النفط من جديد في الأسواق العالمية، وقد تزامنت فترة هذه الإصلاحات مع إطلاق الاتحاد الأوروبي لمشروع الشراكة الأورو متوسطية، والذي يسعى من خلالها إلى تحقيق تكامل وتشجيع التعاون بين ضفتي المتوسط، وقد لقي هذا المشروع تجاوبا كبيرا من طرف مختلف دول المتوسط، على غرار الجزائر التي أبدت رغبتها في التوقيع على المشروع، إلا أن الأزمات المالية العالمية المتكررة سنة 2008 وسنة 2014، كانت درسا للجزائر على أن تبحث عن استثمارات بديلة لقطاع المحروقات، فاتجهت نحو الطاقة المتجددة والفلاحة، وهذا ما يظهر جليا في بعض ولايات الوطن المختلفة، ومن هذا المنطلق، غيرت الجزائر سياستها وأصبحت تبحث عن سبل الاستثمار في إفريقيا، والسعي لدفع المؤسسات الجزائرية للاستثمار في القارة السمراء، باعتبار أن هاته المنطقة تمثل سوقا مليئة بالفرص تظم حوالي 200 مليون مستهلك.

3- العلاقات الاقتصادية الجزائرية ومسار الاستثمار في إفريقيا

سعت الجزائر إلى تكوين اتفاقيات وشراكات الاستثمار مع العديد من الدول الإفريقية بغية توسيع الاستثمار والانفتاح على القارة السمراء، وجاء هذا من خلال الاتفاقيات المختلفة التي سعت الجزائر لإبرامها، حيث بادرت الجزائر مع العديد من الدول في البحث على نموذج الشراكة والاستثمار في القارة الإفريقية (النيباد[6])، والتي كانت فيها الجزائر عضوا فعالا في مناقشة مختلف أوجه الشراكة والاستثمار، حيث تهدف المبادرة إلى التعامل مع مشكلات القارة المختلفة وإيجاد الحلول الملائمة لها للقضاء على الفقر، وتحقيق حياة أفضل للمواطن الأفريقي من خلال تأكيد الملكية الأفريقية للنيباد، ومسؤولية الحكومات والشعوب الأفريقية في المقام الأول، عن طريق تحقيق أهدافها من خلال المشاركة الجادة والفاعلة بين الدول الأفريقية، والسعي لإقامة مشاركة بناءة مع الدول

المتقدمة والمنظمات والمؤسسات الدولية والإقليمية المعنية، التي تقوم على أساس من المسؤولية المشتركة والمحاسبة المتبادلة.

وبعد أزمة النفط 2015، سعت الجزائر جاهدة للبحث عن سبل الاستثمار في القارة الإفريقية كونها بوابة إفريقيا، وذلك من خلال تعبيد الطرق كالطريق السيار شمال جنوب، ومنح امتيازات مختلفة وتسهيلات للمستثمرين والمصدرين الجزائريين، وتمثلت هذه الامتيازات من الإعفاء من بعض الحقوق الجبائية والجمركية، ومنح تسهيلات بنكية بالنسبة للمقترضين، بالإضافة إلى امتيازات أخرى مختلفة تكفل بها صندوق ترقية التجارة الخارجية، وجاء هذا لتنويع الاستثمارات وتعزيز الشراكة المدرة للعملة الصعبة للجزائر، بالإضافة إلى تنويع الاستثمارات والصناعات خارج قطاع المحروقات.

4- برامج اتفاقيات الشراكة والاستثمار في إفريقيا (النيباد)[7]

تطرح النيباد برامج عمل محددة لمجموعة من القطاعات ذات الأولوية لتحقيق الأهداف المرجوة، وتتمثل في دعم الأمن والسلام في القارة، وتحقيق الحكم السياسي والاقتصادي الرشيد، وتعميق مفاهيم الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان، وزيادة الإنتاجية الزراعية وتحقيق الأمن الغذائي، وتعظيم حجم التجارة الأفريقية البينية ونفاذ الصادرات الأفريقية للأسواق العالمية، وتحسين البيئة، وتطوير التعليم والبحث العلمي كما تشمل أيضا برامج العمل وتعظيم الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات، والصحة ومكافحة الأمراض المتوطنة، خاصة الخبيثة منها مثل الإيدز والملاريا، كما تدعم النيباد مشاريع وبرامج التنمية البشرية وبناء القدرات الأفريقية، مع العمل في هذا السياق على توفير الموارد اللازمة لتطوير المشروعات الناشئة والبرامج التنفيذية اللازمة، لتحقيق الأهداف المرجوة.

أما من ناحية المشاركة الدولية، قامت النيباد بالحوار مع مجموعة الدول الصناعية الثماني والذي على مستويين:

- عقد لقاءات قمة سنوية بين رؤساء الدول الخمس أصحاب المبادرة، وزعماء دول المجموعة التي بدأت منذ قمة جنوة في جويلية 2001، بهدف تدارس سبل مساندة الجهود الأفريقية في وضع المبادرة موضع التنفيذ، وتعد قمة كاناتاسكيس 2002 أبرز

تلك اللقاءات حيث صدر عنها ما يسمى خطة عمل أفريقيا كبرنامج عمل مشترك لدعم تنفيذ النيباد.

- اجتماعات دورية تجمع بين ممثلي رؤساء الدول الخمس أعضاء لجنة تسيير النيباد، والممثلين الشخصيين لزعماء دول المجموعة، لبحث سبل التعاون لدعم تنفيذ برامج عمل المبادرة ومتابعة التوصيات والقرارات الصادرة عن القمة.

5- أهداف الجزائر من خلال الاستثمار والشراكة الإفريقية

لقد سعت الجزائر من خلال إبرامها لاتفاق الشراكة مع دول القارة الإفريقية إلى تنويع اقتصادها الوطني من خلال المزايا التي تتيحها هذه الشراكة، وذلك قصد الاندماج في الاقتصاد العالمي، خصوصا في ظل سعيها المتواصل للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، فاتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي يعبد الطريق لتحقيق هذا المسعى نظرا للوزن الاقتصادي الذي يؤديه هذا الأخير على المستوى العالمي.

يعتبر تأهيل الاقتصاد الجزائري للاندماج في الاقتصاد العالمي أهم هدف تسعى الجزائر إلى تحقيقه من خلال توقيعها لاتفاقات الشراكة المختلفة، بداية مع الاتحاد الأوروبي والقارة الإفريقية، خصوصا وأن الجزائر تسعى جاهدة للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، ففي ظل التحولات والتفاعلات التي يشهدها العالم لا يمكن للجزائر أن تبق بمعزل عن ذلك، لذا يجب عليها التحرك والتفاعل من أجل الاندماج في الاقتصاد العالمي والاستفادة قدر المستطاع من المزايا التي تفرزها هذه التفاعلات، وهدف الجزائر من القيام باتفاقيات الشراكة والاستثمار لتحقيق بعض الرهانات التي تعتبر ضرورية ل_دة أمور أهمها:

- البحث عن سوق واعدة تصدر لها منتجاتها؛
- زيادة الإيرادات ودر العملة الصعبة لإنعاش الخزينة وتغطية النفقات العامة؛
- تنويع صادرات الجزائر خارج قطاع المحروقات في مجالات مختلفة؛
- القضاء على البطالة من خلال تشجيع الاستثمار والتصدير ؛
- تنويع الاستثمارات في مجالات الزراعة والصناعة والسياحة التي تضمن موارد مختلفة ودائمة لخزينة الدولة.

الخاتمة

بعد العديد من الاجتماعات والمشاورات التي أجرتها الجزائر حول إمكانية التقرب من السوق الإفريقية، التي تمثل أكبر تكتل إقليمي في القارة، والانضمام للمجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا، ومع إمكانية فتح منطقة حرة للتبادل التجاري في القارة، وتحمس الجزائر التي شهد اقتصادها تراجعا كبيرا في السنوات الأخيرة، نتيجة انهيار أسعار النفط في الأسواق العالمية التي بدأت صيف عام 2014، حيث تظهر الأرقام الرسمية المتتابعة تآكلاً متسارعاً لاحتياطي النقد الأجنبي من 192 مليار دولار بالنصف الأول من عام 2014 (قبل أزمة النفط) إلى قرابة 143 مليار دولار بنهاية 2015، فيما توقعت الحكومة أن ينتهي عام 2017 باحتياطي نقد أجنبي عند مستوى 113.3 مليار دولار، وفق ما جاء بأرقام الموازنة العامة.

وبعد كل هذه المشاورات والاتفاقيات التي أبرمتها الجزائر وعقود الشراكة والإست ثمار في القارة السمراء، لا تزال بعيدة عن تحقيق الأهداف المرجوة منها وهذا نظرا للأسباب الآتية:

– ضعف الاستثمار في الجزائر وكذلك ضعف الصناعة المحلية الموجهة للتصدير خاصة للدول الإفريقية حيث أن مجمل ما تصدره الجزائر مع الدول الإفريقية لا يتعدى 1.5% من مجموع المبادلات التجارية الخارجية؛

– محدودية الاستثمار وعدم تحقيق الاكتفاء الذاتي في أغلب المجالات، وعدم تواجد طرق رابطة بين الجزائر ودول الجوار خاصة المناطق الحدودية الجنوبية (مالي، موريتانيا؛ النيجر)؛

– فشل الجزائر في استغلال طرق التعاون والشراكة في مجال الاستثمار مع الدول الأورو متوسطية، والتي إن استغلتها الجزائر بأمثلية أن تستفيد من التكنولوجيا وتكوين الإطارات بالإضافة إلى مواكبة التكنولوجيا الصناعية؛

– عدم استغلال الجزائر شراكة النيباد وعضويتها الفاعلة في تعزيز أسس الشراكة والاستثمار بالمنطقة خاصة بما يتعلق بتصدير غاز المدينة والغازوال والمواد الفلاحية كالقمح والبطاطا والمواد التي تنتج في الصحراء.

تبقى الجزائر رهينة التخطيط والاستثمار المحلي الموجه للتصدير لاكتساب حصة في السوق الإفريقية والتي تساهم في إنعاش الاقتصاد الوطني وجلب العملة الصعبة من جهة ومن جهة أخرى القضاء على البطالة وتنويع الصادرات والتقليل من الأزمات التي تحدث عادة بانهيار قطاع ما كقطاع المحروقات مثلا.

بعد هذه الدراسة، يمكن عرض جملة من الاقتراحات يمكن صياغتها كما يلي:

– يجب على الدولة بناء قاعدة استثمارية صناعية تفتح الأفق أمام أصحاب المشاريع والمستثمرين، لتنويع الصادرات والتي من خلالها تفتح المجالات والأفق لتوفير مناصب العمل هذا من جهة وتنويع الصادرات وجلب العملة الصعبة.

– يجب على الدولة إنشاء مراكز حرة لجدب المستثمرين الأجانب، كما يجب عليها تخفيض معدلات الضرائب والتي من شانها تقليل العبء على المكلف، وحتى يتسنى للمكلف الوفاء بكامل الدين الضريبي دون أن يثقل كاهله، كما يجب على الدولة التبسيط في الإجراءات الجبائية وطرق التصريح، وكذلك إحداث مزايا تفضيلية وامتيازات للمصدرين والتي من شأنها تساهم في تطوير الاقتصاد الوطني وجلب العملة الصعبة؛

– يجب على الدولة الجزائرية أن تفتح المجال أمام الصناعة التحويلية والصناعة الثقيلة، وكذا صناعة النماذج وصناعة التجديد للعتاد والآليات القديمة، حتى يتسنى لها أن تكون دولة ناجحة بامتياز.

المراجع

(1) نصري نصر الدين، الموازنة الاستثمارية ودورها في ترشيد الإنفاق الاستثماري، مذكرة لنيل شهادة الماجستير تخصص مالية مؤسسة، جامعة بومرداس، الجزائر، 2009/2008، ص13.

(2) أحمد سيد مصطفى، إدارة البشر– الأصول والمهارات، بدون دار النشر، مصر، 2002، ص 415

(3) Jean Yves saulquin, "Gestion des ressources humaines et performance des services : les cas des établissements socio-sanitaire", Revue de gestion des Ressource Humaines n °36, Editions Eska, Paris , Juin 2000, p20.

(4) بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ، ، سنة 2006، ص207.

(5) نعمان السعيدي، البعد الدولي للنظام النقدي برعاية صندوق النقد الدولي، الطبعة الأولى، دار بلقيس، الجزائر، سنة 2001، ص 272.

(6) هي مختصر ترجمة تعني "الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا"، تتضمن رؤية الاتحاد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للقارة الأفريقية أسسها وتبناها رؤساء خمس دول أفريقية، هي مصر والجزائر ونيجيريا وجنوب أفريقيا والسنغال, وأقرتها قمة منظمة الوحدة الأفريقية (الاتحاد الأفريقي فيما بعد) التي عقدت في لوساكا عاصمة زامبيا في جويلية2001.

(7) الموقع الإلكتروني للنيباد، https://www.nepad.org تمت الزيارة يوم 2018/12/31 على الساعة 10:50 صباحا.

تاريخ الإرسال: 2019/05/20 تاريخ القبول: 20/08/2020

أهمية المناطق الحدودية الاقتصادية الخاصة في تشجيع الاستثمارات والتجارة بين الدول المتجاورة: حالة الشريط الحدودي الجزائري

(The importance of special border economic zone in improving investment and trade between neighboring states: Algerian border case)

إيمان صحراوي*[1]، سهام حرفوش[2]
[1]جامعة سطيف 1 (الجزائر)، imenesah@yahoo.fr
[2]جامعة سطيف 1 (الجزائر)، sihemharfouche@yahoo.fr

الملخص:

تهدف هذه الورقة البحثية إلى إبراز الفائدة من إنشاء المناطق الاقتصادية الحدودية الخاصة في تنمية المناطق الحدودية للدول المتجاورة، بما يضمن لها التكامل الجزئي والاستفادة من الموارد المادية والبشرية الموجودة لدى جميع الأطراف، مما ينعكس على جانب استقرار هذه الدول أمنيا واقتصاديا وسياسيا واجتماعيا وتحويلها من مناطق توتر إلى مناطق رفاه وازدهار وتعايش سلمي؛ وقد بينت نتائج البحث أن المناطق الحدودية الاقتصادية الخاصة تكتسي أهمية معتبرة في تشجيع الاستثمارات والتجارة بين الدول المتجاورة وبما يمكن الاستفادة منها على الشريط الحدودي الجزائري.

الكلمات المفتاحية: مناطق حدودية؛ مناطق حدودية اقتصادية خاصة؛ مناطق حدودية جزائرية؛ استراتيجيات التنمية بالمناطق الحدودية.

Abstract:

This paper aims to focus on the usefulness of the establishment of special economic zones in the development of the border areas of the neighboring countries. This will enhance the partial integration and will benefit from material and human
Thus, it has an impact on the security, resources of all parties. economic, political and social stability of these countries. by transforming areas of tension to areas of prosperity and peaceful coexistence.

*المؤلف المرسل

Key Words: Border Areas, Special Economic Border Areas, Algerian Border Areas, Development Strategies in Border Areas

1- المقدمة:

تكتسي المناطق الحدودية أهمية بالغة في العلاقات الدولية، وذلك لارتباطها بضمان الاستقرار الأمني والاقتصادي للدول المتجاورة، إذ كثيرا ما ارتبطت التوترات وسوء العلاقات الدولية بالنزاعات على الحدود التي وصلت في كثير من الأحيان إلى حد التدخل العسكري، نظرا لرغبة كل طرف بسط نفوذه وسيادته على المنطقة الحدودية إما لمصالح اقتصادية، أو مصالح جيوستراتيجية.

وبغية تحقيق الأمن والاستقرار بالمناطق الحدودية والذي سينعكس بدوره على الدول المتجاورة وجب تنمية هذه المناطق من خلال تحفيز وتشجيع التجارة والاستثمار فيها، بهدف خلق مصالح مشتركة لرفع المستوى المعيشي وتوفير فرص العمل، والحد من الهجرة الداخلية ومالها من تأثيرات على استقرار الأوضاع الداخلية، ويتم ذلك برسم وتطبيق سياسات واستراتيجيات تنموية متبادلة ومشتركة بين الدول المتجاورة لتحويل المناطق الحدودية من بؤر توتر إلى مناطق للتعاون والتكامل الجزئي لهذه الدول بما يخدم مصالحها المشتركة، فبدل انفاق الكثير من الأموال على شراء العتاد الحربي لتأمين هذه الحدود عسكريا وجب انفاق هذه الأموال في الاستثمار في هذه المناطق، وجعلها مناطق جاذبة الاستثمار المحلي والأجنبي ومنتجة للثروة. ولعل من بين أهم التجارب في هذا المجال المناطق الاقتصادية الحدودية الخاصة التي نجحت في العديد من الدول النامية.

وبالنسبة للجزائر فإن الشريط الحدودي لها غير مستقر تماما، وذلك نظرا لانتشار العديد من الظواهر السلبية المتمثلة في التهريب والتجارة الموازية والارهاب، التي أصبحت تهدد بشكل كبير استقرار المنطقة ككل وليس الجزائر لوحدها، ونظرا لاتساع الشريط الحدودي للجزائر وارتباطها بالعديد من منافذ العبور مع جيرانها، فإن تأمين حدودها أمنيا يكلفها تجنيد إمكانيات بشرية ومادية ومالية ضخمة، مما يستوجب منها تنمية هذه المناطق بالشكل الذي يضمن استقرارها بعيدا عن استخدام القوة العسكرية.

إشكالية البحث :

ومن خلال ما سبق يمكن طرح الاشكالية من خلال التساؤل التالي:

ما مدى أهمية المناطق الحدودية الاقتصادية الخاصة في تشجيع الاستثمارات والتجارة بين الدول المتجاورة بالتطبيق على الشريط الحدودي الجزائري ؟

فرضيات البحث:

يستند البحث إلى الفرضية الرئيسية التالية:

– تكتسي المناطق الحدودية الاقتصادية الخاصة أهمية معتبرة في تشجيع الاستثمارات والتجارة بين الدول المتجاورة بالتطبيق على الشريط الحدودي الجزائري.

أهداف وأهمية البحث:

تتمحور أهداف وأهمية البحث حول العناصر الرئيسية التالية :

– التعرف على خصوصية المناطق الحدودية والمشاكل المرتبطة بها؛

– التعرف على دور المناطق الحدودية في تحقيق الاستقرار التنمية الاقتصادية للدول المتجاورة؛

– التعرف على مفهوم ومميزات المناطق الاقتصادية الحدودية الخاصة؛

– التعرف على الفوائد المترتبة عن أقامة المناطق الاقتصادية الحدودية الخاصة؛

– التعرف على الاستراتيجية التي اعتمدتها الجزائر لتنمية مناطقها الحدودية بغية ضمان الاستقرار الأمني، وتحقيق التنمية الاقتصادية وتحقيق الرفاهية لأفراد المجتمع؛

– تكمن الأهمية في التعرف على مضمون المناطق الاقتصادية الحدودية الخاصة كآلية لتنمية وتطوير المناطق الحدودية لما لها من دور فعال في النهوض باقتصاديات الدول المتجاورة من خلال استغلال امكانياتها لتحيق المصالح المشتركة لجميع الأطراف.

2– الإطار المفاهيمي للمناطق الحدودية الاقتصادية الخاصة:

قبل التطرق لتحديد مفهوم المناطق الحدودية الاقتصادية الخاصة، سيتم تحديد مفهوم الحدود والمناطق الحدودية وأهميتها لاقتصاد أي دولة

1-2 تعريف المناطق الحدودية وأهميتها:

1-1-2 تعريف الحدود:

عرفت الحدود في معاجم اللغة العربية بأنها: "الحد الحاجز بين شيئين، أو الفصل بين شيئين لئلا يختلط أحدهما بالأخر ولئلا يتعدى أحدهما على الأخر"، كما عرف بوجز Boggs حد الدولة بأنه: "ذلك الخط الذي يميز حدود الإقليم الذي تمارس عليه الدولة حقوق السيادة" [1].

ويعرف الحد الدولي بأنه:"الخط الذي يحدد نطاق سيادة الدولة فوق مساحة من الأرض، وهو يعين أطراف الدولة والذي تنتهي عنده سيادة وقوانين دولة لتبدأ سيادة وقوانين دولة أخرى". وتشمل الحدود السياسية للدولة، بالإضافة إلى الأرض التي تقوم عليها، المسطحات المائية المتاخمة لها إلى امتدادات معينة تختلف من دولة إلى أخرى، ويطلق على هذه المسطحات اسم المياه الإقليمية، وللدولة في موقعها أيضا السلطة على الجزء من الغلاف الجوي والفضاء الممتد من أراضيها في الاتجاه العمودي، وهي معينة على الخرائط، وكثير منها معين على الأرض، وقد تكون مجال اتفاق أو اعتراف من الدول الأخرى، وقد تكون في حالة منازعات وصراع، كما قد تكون حدودا غير معترف بها [2].

2-1-2 تعريف المنطقة الحدودية:

تعرف المنطقة الحدودية على أنها: "المنطقة الممتدة من خط الحدود الفاصل بين دولتين متجاورتين إلى عمق محدد داخل إقليم كل من الدولتين"، أو هي المنطقة المتاخمة لحدود الدولة مباشرة وتمثل الظهير الخلفي لخط الحدود المتعارف عليه بين الدول، وفي بعض الحالات يتم تحديد عمق ومساحة هذه المناطق بين الدولتين على جانبي حدودهما وفقا لاتفاقية مشتركة، وفي حالات أخرى تكتفي الدول بتحديد الخط الحدودي الفاصل بينها، ويتم تحديد مناطق الحدود وفقا للتقسيم الإدارى الخاص بكل دولة على حدودها مع الدولة أو الدول المجاورة لها، وتتسم المناطق الحدودية بالسمات التاليــة [3]:

– لا يشترط أن تكون بين دولتين فقط، ولكن يمكن أن تكون بين أكثر من دولتين، كما هو الحال في المنطقة الحدودية بين الجزائر وليبيا وتونس؛

– تدنى مستويات التنمية في المناطق الحدودية؛

– انخفاض الكثافة السكانية واتساع رقعتها الجغرافية؛

– ضعف إحكام السيطرة الأمنية عليها.

كما تعرف المناطق الحدودية أيضا بأنها: "المناطق الواقعة على الحدود السياسية للدولة بين الدول بعضها البعض ويوجد بها مراكز حدودية وهي عبارة عن منشآت في المنطقة الحدودية، ومهيأ بها معظم متطلبات الحياة الضرورية، يتواجد بها مجموعة من الأفراد العاملين كمقر لهم بشكل دائم.

وتعد المناطق الحدودية جغرافيا وتاريخيا المناطق الأكثر حساسية لكل دولة، وتنمية هذه المناطق الحدودية يعد رهانا جيوستراتيجيا لضمان إدماج تلك المناطق في منظومة التنمية الاقتصادية الوطنية، وتشهد التجمعات البشرية الحدودية بصفة عامة هجرات متتابعة باتجاه المناطق الداخلية في الدول التي تتمتع بفرص اقتصادية أو حتى خدمات عامة أفضل، حيث أن هناك العديد من الدول الغنية الجاذبة للسكان التي تجاور دولا فقيرة كثيرة السكان تنشئ على جانبها من الحدود معامل ومصانع من النوع الذي تكثف فيه الاعتماد على عمال الدول الفقيرة مثل معامل النسيج، والحياكة وخطوط التجميع، والإنتاج الصناعية النمطية واليدوية، وذلك للاستفادة من العمالة الرخيصة التي يسمح بدخولها أثناء ساعات عمل محددة إلى تلك المصانع والعودة إلى الجانب الآخر من الحدود بنهاية ساعات الدوام الرسمي دون تحمل أي مسؤوليات، أو الالتزام بأية حقوق إضافية تجاه تلك العمالة مثل: الإسكان، والتدريب، والخدمات الصحية، والتأمينات الاجتماعية، أو حتى حقوق الإقامة، والجنسية، والتنقل داخل البلاد ومثال ذلك الحدود الأمريكية المكسيكية (منطقة الماكيلادوراس) [4].

وهناك عدة معايير يتم على أساسها تسوية مشكلة الحدود، وهي كالتالي [5]:

– **المعيار الاستراتيجي:** الذي اعتبر من أهم المعايير التي سادت في الفترة ما قبل الحرب العالمية الأولى الاعتبارات البشرية والحضارية وخصوصا في فترة ما بين الحربين

أو ما يمكن أن يطلق عليه بالحدود الأنتوغرافية التي يتداخل فيها عنصرين تلعب دورا كبيرا في تعيين الحدود.

– **المعيار الاقتصادي:** الذي أضحى في الوقت الحاضر المعيار الذي أثار مشاكل عديدة في تحديد الحدود، وخصوصا في العديد من مناطق الدول النامية حيث يتواجد النفط والثروات الطبيعية اللذان اعتبرا من أهم وأخطر العوامل في هذه المشاكل التي تعاني منها دول هذه المناطق.

– **معيار القوة:** الذي ساد حقل الجيوبوليتك، حيث الأهمية الاستراتيجية وخصوصا ما طرحه العالم الألماني (راتزل) الذي قال بأن أفضل الحدود هي التي تكون لها أهمية عسكرية.

– **معيار الدين:** حيث هناك من اعتمده كأساس لتعيين الحدود لفصل الجماعات الدينية المختلفة عن بعضها، وهو المعيار الذي طبق في تعيين حدود دولة الباكستان عن الهند عام 1947، والذي أدى إلى تقسيم شبه القارة الهندية.

3-1-2 أهمية تجارة المناطق الحدودية:

تلعب التجارة في المناطق الحدودية دورا مهما في ضبط العمل في مجال تبادل السلع والخدمات منعا للتهريب عبر تنظيم المحطات الجمركية وتفعيل ضوابط المواصفات والجودة، كما تمثل مؤشرا مهما لاستقرار العلاقات بين الدول، وتكمن أهمية تجارة الحدود في النقاط التالية [6]:

– فتح مجال هذه التجارة ينمي قدرات السكان في المناطق الحدودية على ممارسة النشاط الاقتصادي على أسس قانونية؛

– تعمل على إيجاد أساليب فعالة لترقية صادرات السلع الهامشية والسلع شبه الصناعية للدول المتجاورة التبادل التجاري في الأقاليم المتاخمة للدول المتجاورة يحدث أثرا إيجابيا في زيادة حماس المواطنين لزيادة الإنتاج والتصدير، وبالتالي يساعد على الاستقرار والحد من الهجرة إلى العواصم والمدن الكبرى؛

– دخول وخروج السلع عبر النقاط الجمركية الحدودية يخفف الضغوط على مواني‌ء الدول الرئيسية.

– تعمل تجارة الحدود على تقوية العلاقات التجارية والسياسية والثقافية بين الدول المتجاورة، حيث أن تجارة الحدود وسيلة فاعلة لنقل الثقافات وتطوير علاقات حسن الجوار بين الدول؛

– تساعد في تسهيل الحصول على سلع مستوردة بالعملة المحلية؛

– مع تطور تجارة الحدود تصبح هناك مصالح اقتصادية مع دول الجوار تدعم توحيد الرؤى السياسية بين دول الجوار؛

– دعم أواصر الصداقة بين السودان وجيرانه بتقوية العلاق ات السياسية والتقليل من مهددات الأمن والنزاعات الحدودية؛

– تشجيع الولايات الحدودية على إيجاد مصادر دخل وإيرادات حقيقية لتمويل الأمن وتقليل النزاعات الحدودية؛

–توفير بعض السلع الضرورية للولايات الحدودية وتفادي الندرة والأزمات المعيشية ؛

– تحسين المستوي المعيشي والوضع الاجتماعي لسكان المناطق الحدودية وتوفير فرص عمل؛

– تقلل من فرص التهريب وتوفير السلع عبر القنوات الرسمية؛

– الحد من الهجرة من الريف إلى المدينة أو إلى الخارج، وذلك لنشاط عمليات التبادل التجاري وأثرها الاقتصادي؛

– التعريف والترويج للسلع والمنتجات وخلق أسواق ثابتة لها في دول المناطق الحدودية.

4-1-2 وظائف الحدود:

تعد الحدود سلاح ذو حدين مختلفين، أحدهما ايجابي ويتجلى ذلك من خلال إحداث التكامل الاقتصادي الدولي سواء الثنائي أو الجماعي، ومن ثم تقليل المعوقات السياسية المتعلقة بإشكالية الحدود، أي التنازع الحدودي سواء كان ذلك على الثروات الطبيعية في الشريط الحدودي أو المشكلات المتعلقة بالإشكالية الاثنية للجماعات السكانية، وللحدود عدة وظائف يمكن تلخيصها فيما يلي [7]:

– **وظيفة الأمن والحماية:** سواء كانت هذه الحماية تتعلق بحرمة أراضي الدولة وحمايتها ضد أي هجوم مفاجئ، أو كانت تهدف إلى حماية شعب الدولة ووقايته ضد ما يتهدده من أمور الصحة والاقتصاد والثقافة، بالإضافة إلى تنظيم انتقال الأفراد بشكل يتم فيه مراعاة القوانين والتحديد الاحصائي لسكانها وتنمية مواردها البشرية، وذلك من خلال انتهاج سياسة تتماشى وفلسفة الدولة وخططها التنموية؛

– **دور الحدود في حماية الاقتصاد الوطني ودعم التنمية الاقتصادية:** فحدود الدولة بعد تحديدها تقوم على تحقيق وظائف مهمة في المجال الاقتصادي، فإقليم الدولة بما يتمتع به من ثروات يمكن أن يمثل عنصرا أساسيا في إقامة نظام اقتصادي وطني؛

– **تعيين النطاق الإقليمي لسيادة الدولة:** حيث أصبح الخط الحدودي يعني تحديد النطاق المكاني التي تباشر عليه الدولة سيادتها واختصاصها؛

– **تنظيم التبادل الدولي:** من خلال شبكة مواصلات تسيطر عليها الدولة وبالشكل الذي يسهل عملية الحراك الاجتماعي بين مختلف المناطق؛

– **الوظيفة القانونية للحدود:** والتي تتحدد من خلالها انتماء الفرد واكتسابه للجنسية، وبما يترتب عليه من حقوق والتزامات تجاه الوطن الذي ينتمي إليه؛

– **تدعيم التعاون وإحلاله محل الصراع:** وذلك عبر زيادة درجة التعاون بوتيرة عالية ومتقدمة لخلق اعتماد متبادل على مستويات عدة ذات المصالح الحيوية التي تهم الوحدات السياسية، وهذا الأمر يتطلب تنازل الدول عن جزء من سيادتها لصالح مؤسسات إقليمية مشتركة أو مناطق حدودية اقتصادية بهدف تحقيق فوائد سياسية أو اقتصادية أو أمنية أو اجتماعية أو كلها معا.

2-2 المنطقة الحدودية الاقتصادية الخاصة / SBEZ*:

2-2-1 تعريف المنطقة الاقتصادية الخاصة Special Economic Zone:

تعرف بأنها: "منطقة جغرافية في دولة ما تكون مخصصة لتصدير البضائع إلى الدول الأخرى وتوفير الوظائف، وتستثنى المناطق الاقتصادية الخاصة من القوانين الاعتيادية للدولة، كالضرائب والجمارك وحظر الاستثمارات الأجنبية وقوانين العمل والقيود القانونية الأخرى على الأعمال التجارية، ومن ثم تكون المناطق الاقتصادية الخاصة قادرة

على تصنيع وإنتاج بضائع بأسعار منافسة عالميا. ويتضمن تصنيف المنطقة الاقتصادية الخاصة (SEZ) أنواعا مختلفة من المناطق الاقتصادية، مثل مناطق التجارة الحرة (FTZ) والمناطق الحرة (FZ) ومناطق معالجة الصادرات (EPZ) والمناطق الصناعية (IE) والموانئ الحرة والمناطق الاقتصادية الحرة ومناطق المشاريع الإعمارية" [8].

كما تعرف المنطقة الاقتصادية الخاصة بأنها: "منطقة ذات امتيازات خاصة أنشئت على وجه التحديد من قبل أي دولة لجذب الاستثمار الأجنبي إليها، وقد تحتوي الامتيازات على سياسة أو قاعدة أو سياسة استثمارية معينة مثل تخفيف الضرائب، والدعم المالي، وتوفير مناصب العمل، والدعم الخاص في البنية التحتية. وتشمل الأنشطة التجارية التي تمت ترقيتها في إطار المنطقة الاقتصادية الخاصة كالصناعة أو الزراعة أو التجارة أو السياحة أو الخدمات أو أية عملية أخرى تدعم منطقة التجارة الحرة [9]. وتنقسم المناطق الاقتصادية الخاصة إلى أربعة أنواع، كما يلي [10]:

- **المناطق الصناعية والتجارية:** وهي مناطق واسعة تتمركز في المناطق الأساسية الصناعية للدول أين تكون بالقرب من مصادر المواد الأولية والبنى التحتية وشبكة المواصلات مما يخلق جوا مناسبا لتوطن المؤسسات؛

- **المناطق الاقتصادية الخاصة للابتكار التكنولوجي:** والتي تكون عادة موجودة في مراكز البحث والتكوين العلمي المعروفة، والتي تمنح فرصا هامة للمؤسسات المبتكرة والمبدعة والتي ترغب في انتاج السلع والخدمات ذات التكنولوجيات العالية والموجهة للأسواق الدولية؛

- **المناطق الاقتصادية الخاصة للسياحة:** وتتمركز في المناطق للسياح المحليين والأجانب، وتمنح هذه المناطق مزايا وتفضيلات للمؤسسات المتخصصة والناشطة في المجال السياحي والترفيه ومجال الرياضة؛

- **المناطق اللوجستيكية والموانئ:** والتي تتمركز بالقرب من المنافذ الأساسية للنقل والعبور، حيث تصبح أرضيات للإنشاء وللخدمات اللوجستيكية.

2-2-2 تعريف المنطقة الحدودية الاقتصادية الخاصة:

وهي شبكة من الأنشطة التي تسعى إلى تعزيز التجارة والاستثمار عبر الحدود وتشجيع التنمية الاقتصادية والاجتماعية لمنطقة على طول الحدود بين البلدان؛ وهذا المفهوم يشمل المناطق الاقتصادية الخاصة (SEZ) ولكنه يغطي مجموعة أوسع من الإضافات التي تعمل كمشروع حدود ثنائي، ويكمن الاختلاف بين المنطقة الاقتصادية الخاصة والمنطقة الحدودية الاقتصادية الخاصة في النقاط التالية [11]:

– تعرف المناطق الاقتصادية الخاصة عموما بأنها منطقة محددة جغرافيا، وعادة ما تكون مضمونة ماديا (مسيجة) لديها إدارة واحدة، وتقدم حوافز خاصة ومزايا أخرى للشركات الموجودة داخل المنطقة، ولها منطقة جمركية منفصلة لتوفير الخدمة الجمركية، وفوائد مجانية وإجراءات مبسطة. في حين تشير المنطقة الحدودية الاقتصادية الخاصة عموما إلى منطقة جغرافية تقع على طول المعبر الحدودي الدولي الذي تم تعيينه كمنطقة مشروع ثنائية يستهدف مجموعة من الأنشطة مثل تطوير البنية التحتية، وإنشاء مراكز النقل واللوجيستيات، والتيسير العام للتجارة والاستثمار عبر الحدود، وفي بعض الحالات، يمكن أن يشمل ذلك الاقتران ما يسمى "بالمدينة الشقيقة" عبر الحدود، والهدف منها هو تعزيز التنمية الاقتصادية لمنطقة حدودية كجزء من استراتيجية التنمية دون الإقليمية.

– في المنطقة الاقتصادية الخاصة غالبا ما تستند الحوافز والامتيازات الممنوحة للتجارة من خلال الاعفاء من الرسوم الجمركية وغياب الرقابة على الصرف، وتيسير التراخيص والمتطلبات التنظيمية الأخرى، وتخفيض التزامات الضريبة على الشركات والقيمة المضافة ، وتخفيض أو إلغاء الرسوم المحلية. والغرض من هذه الامتيازات هو خفض تكاليف الإنتاج للسلع المجهزة والمصنعة داخل المنطقة، ومن ثم تتيح للمؤسسات فرصة بيع تلك السلع بأسعار تنافسية أكثر مما لو كانت تنتج في مكان آخر في البلد المضيف، أما بالنسبة للمنطقة الحدودية الاقتصادية الخاصة فرغم أنها تقوم على نفس المبادئ مثل المنطقة الاقتصادية الخاصة ومع ذلك، فهي تشمل مجموعة أوسع من المكونات التي تدعم التوصيل والارتباط المادي في شكل روابط النقل والاتصالات والطاقة والبنية التحتية الناعمة المرتبطة بالإدارة (قوانين وأنظمة الأعمال التي تؤثر على تيسير التجارة والاستثمار والتمويل)، والبنية التحتية الاقتصادية (مرافق وأنظمة اللوجستيات، والتمويل،

والتجهيز، ومرافق التخزين) والبنية التحتية الاجتماعية (المدن الحدودية، وأنظمة التعليم والبحث، ونظم الرعاية الاجتماعية والرعاية الصحية).

– في معظم الحالات، يتم إنشاء المنطقة الاقتصادية الخاصة باعتبارها شراكة بين القطاعين العام والخاص (PPP) حيث يوفر القطاع العام مستوى معين من الدعم مثل البنية التحتية، والاستثمار في الأسهم، والقروض الميسرة أو إصدارات السندات، بينما يساهم القطاع الخاص في الاستثمارات الرأسمالية، التوظيف، والنمو الاقتصادي المحلي والإقليمي. في حين تتطلب المنطقة الحدودية الاقتصادية الخاصة مجموعة واسعة نسبيا من البنية التحتية الناعمة والصلبة المطلوبة في الإقليم المشترك بين البلدين، والتي تستدعي تعاونا مؤسسيا وثيقا بين الدول المتجاورة للتخطيط المشترك وإدارة التدفقات العابرة للحدود للسلع والخدمات بالإضافة إلى حركة الأشخاص.

3-2-2 تقسيم المناطق الاقتصادية الحدودية:

بالرغم من الانتشار الواسع للمناطق الحدودية الاقتصادية الخاصة، إلا أنه لا يوجد تعريف موحد لها فقد يطلق عليها المنطقة الاقتصادية الحرة أو المنطقة الاقتصادية الخاصة أو المنطقة التجارية الحرة والمناطق الحرة التصديرية.

وتقسيم المناطق الحرة وفق منظور منظمة (WEPZA) من حيث المساحة إلى الآتي [12]:

– **المناطق الحدودية الحرة الواسعة:** وهي عبارة عن مناطق واسعة فيها سكان مقيمين مثل المناطق الاقتصادية الخاصة في الصين أو ما يسمى بالمدن الجديدة بحيث تكون مأهولة بالسكان بالإضافة للغاية من ايجادهم(أرض واسعة وكثافة سكانية).

– **المناطق الحدودية الحرة الصغيرة:** وهي عبارة عن مناطق ذات المساحات التي تقل عن 1000 هكتار بحيث تكون محاطة بسياج ويجب على المستثمرين الالتزام بالجزء المخصص لهم من ذلك الموقع داخل الأسوار ولا يوجد سكان مقيمين فيها ويمكن أن تشمل أماكن تخصص لمبيت العمال.

– **المناطق الحدودية الحرة الصناعية:** وهي عبارة عن مناطق حرة حدودية صغيرة المساحة هدفها دعم احتياجات صناعة معينة مثل الصرافة، الحلي، الحرف اليدوية...الخ.

– **المناطق الحدودية الحرة ذات الأنشطة المحددة:** وهي عبارة عن مناطق لا تتعاقد إلا مع المستثمرين الذين تنطبق عليهم معايير معينة مثلا لوصل إلى درجة من الصادرات والالتزام بمستوى تكنولوجي محدد مثال ذلك المصانع الموجهة للتصدير للمكسيك والصين.

ويقصد بالمنطقة الحدودية الحرة عموما أنها منطقة محاطة بسياج أو جدار ولها نقاط مراقبة للدخول والخروج يتم فيها منح مزايا اقتصادية ومالية محددة لتشجيع الصادرات بينما تعرفها اتفاقية كيوتو بأنها جزء من الاقليم أو الدولة تعتبر السلع المنتجة أو المقدمة فيه أنها خارج المنطقة الجمركية وغير خاضعة للرسوم والضوابط الجمركية، وهي على نوعين مناطق حدودية حرة تجارية تخزن فيها البضائع بصورة رئيسة دون أن يتم تصنيفها أو معالجتها قبل تصديرها، والنوع الثاني مناطق حدودية حرة صناعية حيث يجري فيها تصنيع السلع لأغراض التصدير.

4-2-2 النتائج المترتبة عن إقامة المناطق الحدودية الاقتصادية الخاصة:

وتتمثل النتائج المترتبة عن إقامة المناطق الحدودية الاقتصادية الخاصة فيما يلي [13]:

– **على المستوى السياسي:** تعد النتائج السياسية المتعلقة بإقامة المناطق الحدودية الاقتصادية الخاصة واحدا من أهم النتائج المتعلقة بمفهوم الحدود، وذلك من خلال التخلص من الآثار السياسية السلبية للحدود المرتبطة بالمشكلات الناتجة عن عدم اتساق الأنظمة السياسية بين الدول المتجاورة، فضلا عن وجود سوابق تاريخية سيئة بين الدولتين، وقد يكون جزء من تلك المشكلات هو التنافس على الثروات الطبيعية والموارد الاقتصادية بين الدولتين المتشاطرتين حدوديا، فإن عملية تنمية الحدود اقتصاديا تؤدي إلى تنمية العلاقات السياسية بينهما، وذلك من خلال تذليل المشكلات الحدودية المختلفة

وإقامة مناطق اقتصادية يعود ريعها الاقتصادي لكلا الدولتين، ويمكن أن تتطور الحالة الاقتصادية بين مجموعة الدول الحدودية إلى إقامة اتحاد إقليمي تكاملي بين عدة دول.

– **على المستوى الاقتصادي:** إن زيادة حجم الانتاج وتوسع حجم السوق يتيح فرصة أكبر للتشغيل خاصة أن سوق العمل لن تكون مقتصرة على دولة واحدة، وإنما سوق عمل بين دولتين في منطقة حدودية اقتصادية أو سوق عمل لمجموعة من الدول في مشروع تكاملي هو ما يساهم في توفير فرص العمل والحد من البطالة فوجود فائض من العمالة لدى بعض الدول المتكاملة يمكن استيعابه من طرف الدول الأخرى التي لديها قدرة أقل من العمل، كما أن المناطق الحدودية الاقتصادية تؤدي إلى تنوع وتركيب الطلب على العمل، وبالتالي توفر امكانيات أكبر لتطوير عنصر العمل كنتيجة لتنوع الأنشطة الاقتصادية وتوسيعها بعد الدخول في منظومة المناطق الحدودية الاقتصادية.

كما أن النتيجة المتحققة من اتساع السوق يتيح الحجم الكبير للإنتاج، وتقل معه تكلفة الوحدة الواحدة المنتجة لأن التكاليف الثابتة ستوزع على عدد أكبر من الوحدات التي تم انتاجها، ومنه تنخفض تكلفة الانتاج بدرجة ملموسة وبالتالي تنخفض الأسعار، وهو ما يزيد من قدرة تلك المناطق الاقتصادية على تحقيق أرباح كبيرة، وبالتالي تستطيع مجموعة الدول المتجاورة من انشاء صناعة تستفيد من مزايا الانتاج في كل دولة على حدى.

– **على المستوى الاجتماعي:** من النتائج المسلمة للمنطقة الحدودية هو التكوين الاثني للسكان في المناطق الحدودية من حيث التشابه السكاني على جانبي الحدود للدول في أغلب الأحيان، ولا سيما في دول العالم الثالث في افريقيا وأسيا ومن بينها المنطقة العربية، ومن ثم القيام بتنمية الحدود اقتصاديا يؤدي إلى تنمية المناطق الحدودية اجتماعيا وسكانيا ومن خلال قيام انسجام اجتماعي حدودي عبر تنمية المصالح الاقتصادية المشتركة للدولتين، وظهور موجة اجتماعية لدى سكان المنطقة الحدودية تساعد على إزالة المعوقات الحدودية من خلال ايمان سكان تلك المناطق بدور الاقتصاد في لعب دور مهم في تنحية المشكلات لصالح المصالح المشتركة.

– **على المستوى الثقافي:** يؤدي قيام عملية اقتصادية حدودية تكاملية إلى تكامل ثقافي لمجتمع الدولتين عبر الحدود، حيث يؤدي التقارب الاقتصادي وإزالة المشكلات السياسية الحدودية إلى التقاء ثقافي مجتمعي في المنطقة الحدودية، ولا سيما الشريحة الشبابية وتشجيع التواصل الثقافي والذي يصب في مصالح كلا المجتمعين وقيام جيل جديد مؤمن بتشابك المصالح السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وأن العلاقة بين منظومة المصالح هي علاقة طردية أو بعبارة أخرى أن النجاح في أي فرع من هذه العلاقات هو نجاح للعلاقات الأخرى المتشابكة معها.

3- استراتيجية الجزائر في إطار تنمية مناطقها الحدودية:

لعله من المفارقات الهامة التي يمكن ملاحظتها أن الشريط الحدودي الجزائري ينمح فرصا كبيرة للتعاون، خصوصا أن المناطق الحدودية تتسم بالعديد من الخصائص المتشابهة والبيئة المناسبة التي تساعد على إرساء مشاريع مشتركة مربحة للأطراف المتجاورة، لكن رغم كل ذلك يلاحظ تأخر واضح لتفعيل سبل هذا التعاون باستثناء التعاون الأمني، فرغم وجود ما يعرف باللجنة المختلطة الخاصة بالمسائل الحدودية، والتي تضم قيادات عليا في كلا من الدول المتجاورة لكن يبدو أن توجهها ينصب أكثر في التعاطي مع القضايا الأمنية على وجه الخصوص فالتعاون سيما فيما يتعلق بحماية المناطق الحدودية من تنامي المد الإرهابي وذلك عبر تبادل المعلومات والتنسيق العملياتي قد حظي باهتمام بالغ على خلاف التعاون في المجالات الأخرى وعلى رأسها التعاون في المجالات التنموية [(14)].

3-1 نظرة عامة عن المناطق الحدودية في الجزائر:

تشرف الحدود البرية الجزائرية إداريا على 12 ولاية تصنف إلى أربعة أقاليم وهي الإقليم الجنوبي الذي يتشكل من 7 ولايات هي الوادي، ورقلة، تمنراست، إليزي، أدرار، بشار، وتندوف، ثم إقليم الهضاب العليا والذي يتشكل من ولايتين حدوديتين وهما النعامة في الجهة الغربية وولاية تبسة في الجهة الشرقية. أما إقليم الشمال الرقي فيتشكل من ولايتين حدوديتين وهما الطارف وسوق أهراس، في حين يتشكل إقليم الشمال الغربي

من ولاية واحدة حدودية هي تلمسان، والملاحظ أن أغلب الولايات الحدودية هي صحراوية تقع في جنوب البلاد.

أما فيما يخص الموارد الطبيعية التي تتمتع بها هذه الولايات فهي مهمة جدا، حيث أنه مثلا ولاية الطارف تشتمل على حظيرة غابية محمية، بالإضافة إلى شريطها الساحلي الخلاب وثروتها السمكية، وولاية تبسة تتوفر على مناجم للفوسفات وعلى مناطق أثرية هامة وعلى حرف تقليدية يجب تثمينها، وولاية تمنراست تتوفر على احتياطيات هامة من الذهب واليورانيوم، وولاية تندوف تحتوي على احتياطي مهم من الحديد، بالإضافة إلى العديد من الثروات الباطنية التي لاتزال غير مستغلة بعد، وهي عرضة للنهب والاستغلال غير الشرعي [15].

2-3 المجهودات الجزائرية في إطار التعاون مع الدول الإفريقية:

عملت الجزائر على تأسيس علاقات تبادل اقتصادي مع دول الساحل الإفريقي في إطار دعم التعاون جنوب–جنوب، فكان مشروع الطريق السيار العابر للصحراء الذي يربط بين الجزائر ومالي والنيجر وتشاد ونيجيريا وتونس ليساهم في زيادة نسبة المبادلات التجارية وتحسين الظروف المعيشية، وفك العزلة عن هذه المناطق، بالإضافة إلى مساهمة سوناطراك في تطوير حقول النفط النيجيرية، ومشاركة النيجر في إنجاز أنبوب الغاز العابر للصحراء (نيجال) الذي يربط حقول انجاز الغاز في نيجيريا بموانئ الجزائر، إذ توجه الرسوم المدفوعة فيها لتنمية تلك المناطق، كذلك قيام الجزائر بتمويل عمليات حفر أبار المياه وكذا مراكز التكوين الاحترافي والمراكز الصحية خصوصا في شمال مالي والنيجر وتشاد.

كما قامت الجزائر بتجسيد مشروع كابل الألياف البصرية على مسافة 230 كلم الرابط بين عين قزام الجزائرية وأراليت بالنيجر، ووضع خط أخر للألياف البصرية بما يقارب 950 كم. كما قامت الجزائر بتقنين النشاط التجاري التقليدي للطوارق (تجارة المقايضة)، وذلك من خلال إقامة معرض تجاري سنوي الأسيهار بولاية تمنراست كفضاء اقتصادي يلتقي فيه الطوارق من كل الدول.

وخلال الدورة 13 لمجلس إدارة مرصد الصحراء والساحل بالجزائر أكد المجتمعون على دور المرصد في تعبئة الموارد المالية من أجل إنجاز برامجها ومناقشة الاستراتيجيات المقترحة في سنة 2020 التي تتعلق بتعزيز برامج التصحر وإدارة الموارد المائية وتعبئة الموارد المالية لاستكمال المشاريع المخطط لها.

وفي إطار مساهمة الجزائر في تنمية إفريقيا قامت باستثمار 200 مليون دولار لتنمية النيجر ومالي، وقامت بإلغاء ديون بعض دول الساحل الافريقي، ففي 2013 قررت الحكومة الجزائرية إلغاء ديون بقيمة 902 مليون دولار لـ 14 دولة افريقية، وتعد موريتانيا من أكبر المستفيدين بمسح ديون بمقدار 250 مليون دولار، كما قدمت الجزائر هبة بقيمة 10 ملايين دولار للحكومة المالية لبعث النشاط التنموي في شمال مالي في 2010، ولعل من بين أبرز المشاريع المعبر الحدودي الذي تم افتتاحه خلال سنة 2018 بين الجزائر وموريتانيا والذي سيكن له أثر بارز في زيادة حجم المبادلات التجارية والفرص الاستثمارية للمنطقتين [16].

3-3 المخطط الوطني لتهيئة الأقاليم لآفاق 2030:

حدد المخطط تسع مناطق حدودية هي الساحل الشرقي (الطارف)، التل الشرقي (سوق أهراس)، التل الغربي (تلمسان)، الهضاب العليا–شرق (تبسة)، الهضاب العليا–غرب (النعامة)، الجنوب–شرق (الوادي وورقلة)، الجنوب الكبير–شرق (إليزي وتمنراست)، الجنوب الكبير (أدرار)، الجنوب–غرب (تندوف وبشار).

وتشمل المناطق الحدودية 12 ولاية و3 ولايات منتدبة، و57 بلدية و7 دول مجاورة، تقدر مساحتها ب 1323395 كلم^2 أي ما يعادل 42% من المساحة الإجمالية للجزائر، وتحتوي 892062 نسمة أي 3% من إجمالي عدد السكان، ويبلغ الشريط الحدودي 6343 كم يتوزع على المغرب ب 1601 كم، 1376 كم مع مالي، 982 كم مع ليبيا، 965 كم مع تونس، 956 كم من النيجر، 463 كم مع موريتانيا، 42 كم مع الصحراء الغربية [17].

وتشكل المناطق الحدودية أحد محاور برنامج رئيس الجمهورية، وخطة عمل الحكومة، وكذا الاستراتيجية الوطنية لتهيئة الإقليم كفضاء حساس ومناطق تهيئة ذات أولوية، وذلك قصد تحقيق الآتي:

– تثبيت السكان بتطوير اقتصاد مستدام، ودعم المعدات والخدمات؛

– دعم التواصل والتنقل؛

– تعزيز مكافحة التهريب عبر الحدود؛

– تجنب الآثار السلبية المتعلقة بالحدود كحاجز من خلال تنمية المدن ونقاط العبور الحدودية؛

– تدعيم ومتابعة التعاون عبر الحدود من خلال تثمين وتكثيف التبادلات وتنمية مشاريع مشتركة.

ويهدف البرنامج المسطر ضمن هذا المخطط على تنمية المناطق الحدودية من خلال تحقيق ستة محاور هي كالآتي [18]:

– **المحور الأول:** تسوية وانصاف الأقاليم من خلال تدعيم الاستفادة المتساوية للمياه والطاقة، حفر الآبار العميقة للتحسين من إمكانية الحصول على مياه الصالحة للشرب، والتنمية الزراعية، وإعادة تأهيل وتوسيع شبكات المياه الصالحة للشرب، وتطهير الصرف الصحي، بالإضافة إلى الانطلاق في الدراسات الهيدرولوجية قصد التسيير العقلاني والمستدام للإمكانات المائية والجوفية عبر الحدود. وكذلك ترقية وتنمية الطاقات المتجددة وتعميم العمليات الاقتصادية للطاقة(إقامة مراكز وشبه مراكز للألواح الشمسية) لتأمين الاستهلاك اليومي العمومي والإنارة ، تحسين التزويد بالغاز الطبيعي. ومنه تدعيم الاستفادة المتساوية للسكن والصحة من خلال تقديم عروض سكنية مناسبة لاحتياجات سكان المنطقة الحدودية، مع ضرورة توفير التأطير الطبي المتخصص وتجهيز المنشآت وإدخال تكنولوجيات جديدة (الطب عن بعد). وكذلك تدعيم الاستفادة المتساوية من التربية والتعليم من خلال انجاز هياكل جديدة وتوفير إطارات التعليم سيما في مجال اللغات الأجنبية، توفير المهن المتعلقة بتربية المواشي، الطاقات المتجددة والفلاحة وتسيير المراعي.

– **المحور الثاني:** التنوع الاقتصادي والتنمية المحلية: حيث يعد تنويع الاقتصاد الحدودي من المسائل الأساسية التي تراهن عليها الدولة من أجل محاربة الاقتصاد الموازي غير المشروع عبر الحدود، وتثمين الموارد المحلية من خلال انشاء المؤسسات المتوسطة والصغيرة، وإقامة جهاز تشجيع لصالح الإقليم والاستثمار، وتنمية فرع التربية الحيوانية خاصة تربية الإبل الذي يحتل مكانه هامة في المناطق الحدودية الجنوبية، بالإضافة إلى دعم وتنمية الفلاحة خاصة الصحراوية. كذلك ضرورة تثمين التراث المادي واللامادي في مختلف المناطق الحدودية عبر إقامة التظاهرات الدولية الكبرى بهذه المناطق، وإدماج المناطق الحدودية في الوجهات السياحية الكبرى، والاستفادة من الصناعات التقليدية منحها الأهمية التامة.

– **المحور الثالث:** الربط بين المناطق من خلال تنمية وعصرنة شبكة الطرقات والسكك الحديدية، وتنمية النقل وعصرنة وإدماج المطارات، ورقمنة الأقاليم عبر ربط التجمعات السكنية والمراكز بالألياف البصرية.

– **المحور الرابع:** تنظيم وإعادة التوازن لشبكة التجمعات السكنية من خلال تحسين وفرة المرافق والخدمات وتعزيز دور ومهام المدن الحدودية، ترقية وانجاز مراكز عبور جديدة على طول الشريط الحدودي.

– **المحور الخامس:** التنمية والتحكم في المبادلات عبر الحدود من خلال ابرام الاتفاقيات والمذكرات مع الدول المجاورة، وضع هيئات للتسيير المشترك للمناطق الحدودية، بالإضافة إلى خلق وعصرنة مراكز عبور جديدة تكون مجهزة بأحدث المرافق، مع ضرورة انشاء فضاءات تبادل عبر الحدود لمكافحة الأنشطة غير الشرعية.

– **الحوكمة ونظام التحفيز:** وذلك عبر المخطط الخاص لتنمية المناطق الحدودية من خلال خلق هيئة مكلفة بالمتابعة، والتنفيذ، بالإضافة إلى الاعتماد على مبدأ التشاركية عبر مشاركة الفاعليين المحليين للمناطق الحدودية، وكذلك اتباع نظام تحفيزي من خلال جهاز الإعلان عن المشاريع الاستثمارية موجهة للمتعاملين الاقتصاديين.

4- الخاتمة:

بعد دراسة وتحليل إشكالية أهمية المناطق الحدودية الاقتصادية الخاصة في تشجيع الاستثمارات والتجارة بين الدول المتجاورة بالتطبيق على الشريط الحدودي الجزائري؛ فقد تم التوصل إلى مجموعة من النتائج الرئيسية التي تتطلب التثمين والمتابعة، ويمكن تلخيصها فيما يلي:

– تبين صحة الفرضية التي تأسس عنها البحث؛ حيث اتضح من خلال عناصر البحث أن المناطق الحدودية الاقتصادية الخاصة تكتسي أهمية معتبرة في تشجيع الاستثمارات والتجارة بين الدول المتجاورة بالتطبيق على الشريط الحدودي الجزائري.

– يعد الاهتمام بالمناطق الحدودية أمرا ضروريا لضمان استقرارها وجعلها مناطق لتحقيق الثروة بدلا من بؤر للتوتر، وذلك من خلال التركيز والدمج بين الجانب التنموي والأمني في التعامل مع تلك المناطق بما يضمن تطورها، حيث أن معظم مصادر التهديد للأمن الوطني عادة ما يكون مصدرها المناطق الحدودية التي تعاني من الإهمال وتدنى مستويات التنمية بها، مما يدفع بالسكان القاطنين بها إلى الاعتماد على سبل غير شرعية لكسب قوتهم. وانتشار الأنشطة غير الشرعية كالتجارة في الأسلحة والمخدرات والتجارة الموازية.

– تتمتع المناطق الحدودية الجزائرية بوجود المقومات الاقتصادية والبشرية التي تؤهلها لأن تصبح من المناطق الفاعلة، وتتنوع تلك المقومات ما بين سياحية وزراعية وتعدينية وصناعية تمكنها من تحقيق تنمية مستدامة شاملة على كافة الميادين، وبما يضمن لها إقامة علاقات تعاون في المناطق الحدودية تعود بالنفع على كل الدول المتجاورة.

– لعل اعتماد نموذج المناطق الحدودية الاقتصادية الخاصة في المناطق الحدودية للشريط الحدودي الجزائري ستكون له أثار ايجابية على المنطقة، نظرا لنجاح هذه التجربة في العديد من المناطق الحدودية للدول النامية بما يكفل لها التطور في جميع النواحي.

ومن خلال النتائج المبينة أعلاه، يمكن اقتراح التوصيات التالية:

– يجب على السلطات الجزائرية بذل المزيد من الجهود في سبيل تذليل العقبات أمام المتعاملين الاقتصاديين الذين ينشطون خاصة على مستوى الشريط الحدودي الجزائري؛

ضرورة إقامة المشاريع التنموية المشتركة على مستوى المناطق الواقعة على الشريط الحدودي الجزائري، من خلال تظافر جهود كل الدول؛

– إشراك المصالح المعنية بتسهيل النشاط على مستوى المناطق الحدودية، من خلال تحويل اتفاقيات الشراكة التي يتم إبرامها على المستوى الدبلوماسي إلى إجراءات قابلة للتطبيق على أرض الواقع من خلال الاتفاق بين الهيئات المعنية كمصالح الجمارك، وكلاء النقل، المصارف، شركات التأمين...الخ؛

– تعزيز البنية التحتية خاصة شبكة المواصلات والاتصالات، التي تلعب دورا فاعلا في تسهيل تدفقات التجارة عبر الحدود.

– المراجع:

(1) ناظم عبد الواحد الجاسور، إشكالية الحدود في الوطن العربي–دراسة في الصراعات السياسية والخلافات الحدودية العربية–العربية، دار مجدلاوي للنش والتوزيع، 2001، ص ص 18-20، راجع الموقع: https://books.google.dz، تاريخ الاطلاع: 2018/11/25.

(2) بن عريبة رياض، مشكلة الحدود كمصدر تهديد للأمن الوطني (الدول العربية نموذجا)، مجلة الدراسات القانونية، جامعة يحي فارس، المدية، الجزائر، المجلد 2، العدد 1، 2016، ص 4.

(3) شريف رأفت، التنمية الاقتصادية للمناطق الحدودية في مصر في ضوء الخبرات الدولية، مجلة بدائل، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، السنة الثامنة، العدد 24، أوت 2017، ص 8.

(4) حسين قاسم محمد الياسري، تنمية المناطق الحدودية في محافظة البصرة، مجلة دراسات البصرة، السنة الحادية عشر، العدد 22، 2016، ص 82.

(5) ناظم عبد الواحد الجاسور، مرجع سابق، ص ص 24-25.

(6) حرم محمد بدوي محمد، عبد العظيم سليمان المهل، دور تجارة الحدود في التبادل التجاري بين ولاية النيل الأزرق وأثيوبيا (2202–2012)، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد 16، العدد 2، 2015، ص ص 53-54.

(7) صالح زياني، المناطق الحدودية الجزائرية التونسية بين جدلية المقاربة الأمنية والتنموية، المجلة العربية للدراسات السياسية والأمنية، العدد 2، 2016، ص 43.

(*) SBEZ: Special Border Economic Zone.

(8) المنطقة الاقتصادية الخاصة، راجع الموقع: http://www.wikiwand.com/ar/، تاريخ الاطلاع: 2018/11/12.

(9) Patcharee Pakdeenurit*, Nanthi Suthikarnnarunai, Wanchai Rattanawong, Location and key success factors of special economic zone in Thailand, Marketing and Branding Research, N^{O} 4, 2017, P. 170.

(10) Vitali Miliavsky, les zones Economiques Spéciale, sur le site: obsfr.ru/fileadmin/ASI_delegation/160425_ZES. PDF, date de visite: 27/11/2018.

(11) Patcharee Pakdeenurit*, Nanthi Suthikarnnarunai, Wanchai Rattanawong, op-cit, PP.15-16.

(12) حارث قحطان عبد الله، أهمية المناطق الاقتصادية الحدودية في الحد من المعوقات والمشكلات بين الدول المتجاورة، مجلة جيل للدراسات السياسية والعلاقات الدولية، مركز جيل للبحث العلمي، العدد 6، جوان 2016، ص ص 99-100.

(13) حارث قحطان عبد الله، مرجع سابق ذكره، ص ص 105-106.

(14) صالح زياني، المناطق الحدودية الجزائرية التونسية بين جدلية المقاربة الأمنية والتنموية، المجلة العربية للدراسات السياسية والأمنية، العدد 2، 2016، ص 43.

(15) براقدي سليم، الواقع الاقتصادي عبر المجالات الحدودية في الجزائر، مجلة علوم وتكنولوجيا، العدد 41، جوان 2015، ص ص 28-31.

(16) نور الدين فلاك، مبادرة الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا واستراتيجية الجزائر التنموية في الساحل الإفريقي: وجهات نظر، ص ص 450-455، راجع الموقع: www.politics-dz.com/community/threads/mbadr-alshrak-algdid-ltnmi-friqia-uastratigi-algza-r-altnmui-fi-alsaxhl-al-friqi.15062/، تاريخ الاطلاع: 2018/12/02.

(17) الملتقى الوطني حول تنمية المناطق الحدودية، على الموقع: http://www.interieur.gov.dz/index.php/ar، تاريخ الزيارة: 2018/12/15.

(18) تهيئة وتنمية المناطق الحدودية أولوية وطنية، المكونات الأساسية لمخطط العمل للتهيئة وتنمية المنطق الحدودية، الملتقى الوطني حول تنمية المناطق الحدودية، راجع الموقع: http://www.interieur.gov.dz/images/ANAAT.pdf، تاريخ الاطلاع: 2018/12/16.

مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية ISSN: 2335-1039
المجلد:09 العدد: 05 السنة 2020 ص255 - 272

تاريخ الإرسال: 2019/07/10 تاريخ القبول: 2020/08/20

الفرص الاستثمارية وتوجهاتها في القارة الإفريقية

Investment opportunities and trends in the African continent

ط.د أوقاسم الزهراء*[1]، ط.د رقاني لالة فاطمة[2]

[1]المركز الجامعي لتامنغست (الجزائر)، tamzhra@gmail.com

[2]المركز الجامعي لتامنغست (الجزائر)، reggani1lallafatima@gmail.com

الملخص:

القارة الإفريقية من أبرز المراكز نموا بالعالم بالسنوات الأخيرة، فهي من ناحية تذخر بالموارد الطبيعية التي منها ما لم يستغل بعد، وأخرى لتخلفها الإقتصادي الذي يعطي سمة بفرص البناء والتطوير والإستثمار التي من المرجح أن تعود بأرباح على غرار مناطق أخرى، تهدف هاته الورقة لإبراز الفرص التي تزخر بها القارة الإفريقية بعدة جوانب، هاته الفرص في حد ذاتها تفرض عدة تحديات لرأس المال الإستثماري الأجنبي، لكن الحكومات الإفريقية رغبتا منها لجذب هذه الفئة من المستثمرين الأجانب والمطورين تحاول سن نظم وقوانين تهيء بيئة الأعمال وتشجعهم بتوفير البيئة التحتية الجاذبة، الأمر الذي من شأنه تحقيق تنافسية جذب أفضل للأعمال.

الكلمات المفتاحية: إفريقيا، الشراكة الإستثمارية، الفرص، التحديات.

Abstract

The African continent is one of the most important centers of growth in the world in recent years, it is rich in natural resources, some of which have not yet been exploited, and others for its economic backwardness, which gives an advantage to the opportunities for construction, development and investment that are likely to return profits like other regions. The African continent has many aspects, These opportunities pose many challenges for foreign investment capital, but African governments want to attract this category of foreign investors and developers trying to enact laws

*المؤلف المرسل

and regulations that create and encourage the business environment which would make the best competitive attraction for business.

Key Words: Africa, Investment Partnership, opportunities, challenges.

المقدمة:

في ظل تسارع وتيرة النمو العالمي وإحتدام المنافسة نحو التقدم والتطور بمختلف الميادين، تسعى الدول خاصة الصناعية منها لإيجاد منافذ لإستثماراتها بغية تحقيق الربحية في ظل التشبع الذي يميز إقتصادياتها، فبالنظر لمستويات التقدم ما زالت دول القارة الإفريقية في ذيل هذا الركب ما يدفع برواد الإستثمار العالمي للتوجه والتسارع نحوها بغية سد ثغرات النقص التي تعانيه القارة فهي من أشد المناطق جذبا وربحا في السنوات الأخيرة.

من منظور الشراكة فإفريقيا تستفاد من هاته التجربة بشكل جيد نظير النمو المحقق لاقتصاداتها مؤخرا خاصة في إطار الإستثمارات الأجنبية المباشرة التي تعد رائدة، خاصة في دول جنوب صحراء إفريقيا أكثر منه في الشمال الإفريقي بدول كمثل: غانا، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، جنوب إفريقيا، كينيا، الكوت ديفوار....الخ، فدول إفريقيا إجمالا قد عانت التخلف لتاريخها نظير الفترة الإستعمارية التي عاشتها، واغلب البلدان إستقلت ما بعد فترة 1960 حيث عملت حكوماتها على محاولة إعادة بناء اقتصادياتها ما بعد الاستعمار بتهيئة البيئة الاستثمارية الأمثل والسياسات المواتية لذلك غير أنه لا يمكنها الإقلاع اقتصاديا دون تكوين شراكات أجنبية تسمح لها بإنطلاق جيد وممنهج وذلك في حدود معينة بحيث لا تطغى على سيادتها.

في ورقتنا البحثية هاته نحاول التطرق للشراكة الإستثمارية في القارة الإفريقية من خلال تناول **الإشكالية التالية:** ما هي الفرص التي جعلت من إفريقيا المناخ الأكثر جذبا للإستثمار والشراكة الأجنبية؟ وما واقع هذا الإستثمار في ظل التحديات التي تفرضها خصوصية كل منطقة ؟

وبأخذ فرضية كون القارة الإفريقية هي أفضل مركز للإستثمار في الوقت الراهن نظير خامة إمكاناتها المتعددة والمتنوعة.

نحاول **الإجابة** على إشكال المقال من خلال التعرض للمحاور التالية:

1- الفرص الإستثمارية ومجالاتها بالدول الإفريقية.

2- التحديات التي تواجه معظم الإستثمارات الأجنبية بالمنطقة.

3- الإستثمار الأجنبي المباشر بالقارة الإفريقية.

1- الفرص الإستثماريـــة ومجالاتها بالدول الإفريقيـــة

1-1 طبيعة البيئة الإستثمارية في إفريقيا

تمتاز القارة الإفريقية أنها ثاني أكبر قارات العالم من حيث المساحة وعدد السكان، تأتي في المرتبة الثانية بعد آسيا تبلغ مساحتها 30.2 مليون كلم^2 بلغ عدد سكانها حوالي 1.2 مليار نسمة وفقاً لتقديرات 2016 نسبتهم حوالي 14.8% من سكان العالم[1].

استثماريا لا تزال إفريقيا ذات طبيعة معقدة تفرض تحدي في بيئتها لممارسة الأعمال، فأي شركة ذات طموح متنامي وحاجات متقدمة عليها الحرص على دراسة خارطة عملها بإفريقيا، حيث هنالك جدل حول أن الأسواق الإفريقية لا تختلف جوهريا عن أي بيئة عمل بمنطقة أخرى وأن كبر حجمها الهائل والتنوع العديد لبدانها يفرض تحدي اللاتجانس في بيئة الأعمال فهي تختلف من بلد لآخر وبين منطقة وأخرى ما يتطلب تحليل الاختلافات الجغرافية والثقافية وهو أمر معقد.

فاختيار السوق الاستثمارية وتحديد أولويات الأسواق التي يمكن توسيعها وتقييم الخيارات الإستراتيجية المتبعة وجد أنه في كثير من الأحيان يبنى على رأيين: راي متشائم جدا وآخر مفرط في التفاؤل، لذلك فهو من الأهمية بمكان وجود محادثات قائمة على الحقائق الواقعة بالإستناد لأساس عقلاني وتحليلي للبيئة الإستثمارية [2].

لكن رغم صعوبات خلق الإستثمار بالنسبة لمنطقة كإفريقيا لكن بالفعل أثبتت هاته الشراكة الإستثمارية إيجابياتها خاصة في السنوات الأخيرة يتجلى ذلك من خلال التطور الحاصل على مستوى الناتج المحلي الإجمالي، كما في **الشكل 01** حيث يظهر تطور واضح في الناتج المتعلق بدول الشمال الإفريقي بلغ 251.7 مليار دولار أمريكي في سنة 2000 ولغاية 2017 وصل لحدود 899.9 مليار دولار أمريكي هذا عن دول الشمال، أما دول جنوب الصحراء الإفريقية والتي تحرز تقدما عن دول الشمال في استقطاب الشراكات الإستثمارية فقد بلغ ناتجها المحلي الإجمالي ما قيمته 344.1 مليار دولار

بسنة 2000 وتطور لغاية 1844.6 مليار دولار أمريكي بسنة 2017، والبيان يوضح ذلك أدناه:

الشكل 01 : تطور الناتج المحلي الإجمالي بإفريقيا بين (2000- 2017)

(بالمليار دولار أمريكي).

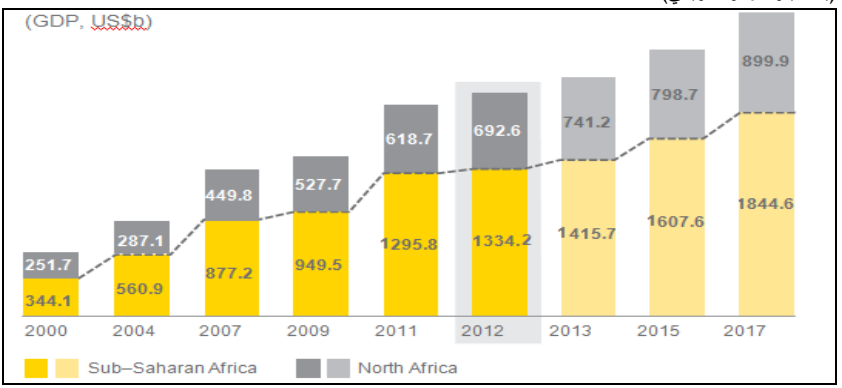

Source: Report of EY Africa by numbers 2013–14, P2.

2-1 فرص الجذب الإستثماري الأجنبي ومجالاتها

الفرص التي توفرها أي منطقة للإستثمار هي بمثابة مواطن إقتصادية الموارد فيها متاحة لكنها غير مستغلة بالتالي فهي فرصة سانحة لرأس المال الأجنبي ليستغلها ويحقق من ورائها الأرباح التي يسعى لها، أبزر الفرص التي تمتاز بها القارة الإفريقية والتي جعلت منها المركز اللإقتصادي الأكثر نموا بالسنوات الأخيرة هي كالتالي:

1-2-1 وفـــرة الثـــروات:

تفتخر القارة بوفرة الثروات وإمكاناتها الطبيعية ما يمنحها أفضلية إقتصادية حيث تقدر مواردها الطبيعية في العالم بما قيمته 10% من إحتياطات العالم من النفط و 40% من الذهب وما بين 80-90 % من الكروم وإحتياطات البلاتين على سبيل المثال لا الحصر، كما تمتلك القارة أيضا 85% من إحتياطات الفوسفات و8.2 % من إجمالي احتياطات الغاز الطبيعي بالعالم، ومن المرجح ارتفاع هاته النسب نظرا للمناطق التي لم تكتشف إمكاناتها بعد، فإفريقيا هي المنطقة الأخيرة التي لا تزال غير مكتشفة لحد كبير ما سينعكس مستقبلا على مرحلة نموها السريع مستقبلا.

فقد أكدت **ديلويت** في تقريرها أن الحقيقة المفاجئة هي أن الموارد الطبيعية تولد فقط ثلث نمو الناتج المحلي الإجمالي لإفريقيا والباقي يتأتي من قطاعات أخرى مثل تجارة الجملة والتجزئة والنقل والإتصالات والتصنيع، فالأعمال التجارية تسيطر على حجم الإستثمارات ولا يمكن مقارنتها بالمجالات الناشئة مثل البنية التحتية والسوق الإستهلاكية والخدمات المالية والأدوية والتكنولوجيا النظيفة ذلك سيكون لفترة وجيزة لكنها في مقبل السنوات ستأخذ مقعدا خلفيا كفئة للأصول الرئيسية التي تجتذب المستثمرين للأسواق الإفريقية.

1-2-2 الديموغرافيا والتمدن :

عامل آخر يدعم النظرة الإيجابية لإفريقيا كوجهة مناسبة للإستثمار، فالاتجاهات الإجتماعية والديموغرافية تخلق محركات جديدة للنمو المحلي مثل التمدن وصعود الطبقة الوسطى للمستهلك الإفريقي فعلى سبيل المثال: في 1980 كان هنالك فقط 28 % يعيشون بالمدن بينما أصبح 40 % اليوم، بنك ستاندرد يرى أن أكثر من نصف سكان إفريقيا سيغدون متحضرين بحلول 2030، فأكثر من 18 مدينة ستجسد قوة شرائية تصل لنحو 1.3 تريليون دولار كان فقط في 2010.

عدد السكان الكبير بإفريقيا يخلق سوقا جاهزة ومن المقرر أن يتضاعف العدد قبل عام 2050 فوضع إفريقيا الديموغرافي يجعلها واحدة من أكبر المناطق التنافسية مزايا على الرغم أنه يمكن أن تكون مصدرا للمجازفة أيضا لاسيما من ناحية سوق العمل والبنية التحتية والخدمات العامة التي لا يمكنها أن تواكب هذا النمو السكاني السريع[3].

1-2-3 القطاعات الإستهلاكية وإرتفاع الطبقة الوسطى:

الإستهلاك في إفريقيا يشتمل على السلع الإستهلاكية، الإتصالات، الخدمات المصرفية وأمور أخرى، ما يقدم أكبر الفرص، فهذه القطاعات تنمو بالفعل مرتين إلى **3** مرات أسرع من أعضاء دول منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية خاصة القطاع المصرفي، بالرغم من أن العديد من سكان القارة ليس لديهم حساب مصرفي لكن الأنظمة المصرفية تنمو بشكل متزايد في بعض البلدان، كما أن التقديرات تشير بأن 59 مليون أسرة إفريقية من المتوقع أن تكتسب 5000 دولار أو أكثر ما يبين أنه بهذا المستوى

فأغلب الأسر ستبدأ في إنفاق نصف دخلهم على بنود أخرى غير الإطعام، فالإنفاق على الإستهلاك يشكل 60 % من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2008 وفقا لتقارير عن **أكسنتير**، كما زاد الإنفاق ب 100 % بحلول 2000-2007 من 376 مليار دولار إلى 761 مليار دولار أمريكي ومن المتوقع أن يصل إلى 1 تريليون دولار بحلول 2026.

وفقا لصحيفة وول ستريت الأمريكية ففي الوقت الذي تكافح فيه البلدان الصناعية للنمو تتحول إفريقيا لمركز إستهلاكي بسبب الشباب ما يفسر إهتمام المؤسسات نظير تزايد النزعة الإستهلاكية في القارة وطبقتها المتوسطة الناشئة التي تصنف أنها الأكثر جاذبية للإستثمارات في الأسواق الإفريقية.

1-2-4 توسـع القـوة العاملـة:

تتوسع قوة العمل الإفريقية أكثر بسرعة أكبر من أي مكان بالعالم، فالمنطقة لديها أكثر من 470 مليون شخص في سن العمل (15-64 سنة) أكثر من البرازيل و روسيا، بحلول 2050 من المتوقع وصول هذا العدد إلى 1.2 مليار متخطيا بذلك الصين والهند ليس هذا فقط بل حتى إنتاجيتها شهدت تحسنا ملحوظ من النمو السلبي في 1980-1990 إلى أكثر من 3 % خلال السنوات العشر الماضية [4].

1-2-5 إمكانات هائلة في الزراعة:

إفريقيا لديها ما يقرب من 600 مليون هكتار من الأراضي الزراعية التي هي في طور الإستزراع ما يمثل حوالي 60 % من الأراضي الصالحة للزراعة وغير المزروعة.

فإفريقيا في وضع جيد لإقامة تجربة "ثورة خضراء " وباستخدام التكنولوجيا الجديدة والبنية التحتية سيكون لها آثار هائلة محتملة، التقديرات تشير أن إفريقيا لديها القدرة على زيادة قيمة الإنتاج الزراعي السنوي من 200 مليار دولار اليوم إلى حوالي 500 مليار دولار بحلول 2020 وإلى 880 مليار دولار بحلول 2030 ما من شأنه أن يزيد الطلب ويحفز نمو الأنشطة الأخرى ذات الصلة كمثال: كينيا تضاعف إنتاجها وصادراتها من البستنة ثلاث مرات إلى 700 مليون دولار سنويا، حيث قامت معظم البلدان الإفريقية بتحويل 20 % من الأراضي المخصصة للمحاصيل ذات القيمة المنخفضة كالحبوب إلى بستنة ما سيزيد قيمة الإنتاج الزراعي بمقدار 140 مليار دولار سنويا.

بحلول 2030 ووفق بنك Merrill lynch إفريقيا يمكنها أن تصبح مصدرا رئيسيا للغذاء وخاصة لبلدان مثل الصين التي تكافح لإطعام شعبها، ففي إفريقيا جنوب الصحراء تولد الزراعة ما متوسطه 34 % من الناتج المحلي الإجمالي GDP ويعمل بها 64 % من القوى العامة علاوة على ذلك الزراعة لها فعالية مضاعفة للحد من الفقر عكس قطاعات أخرى(5).

1-2-5 فرص البنية التحتية:

القارة لديها أدنى قدرة بالبنية التحتية الإقليمية في العالم ما يؤكد الحاجة الملحة على تحسينها والفرص الكبيرة للمستثمرين بالمجال.

تستثمر الحكومات الإفريقية حوالي 72 مليار دولار في البنية التحتية الجديدة في جميع أنحاء القارة مع ذلك لا تزال إفريقيا تواجه احتياجات ضخمة لم تلبى خاصة في توفير الطاقة والمياه والنقل، ما قد يثبط التنمية في القطاعات الأخرى. الجدير بالذكر أن إمكانات إفريقيا في المهاتفة المتنقلة متقدمة نوعا ما في السنوات الخمس الماضية كان معدل نموها 49 % مقارنة ب 20 % أو أقل بالعالم المتقدم، المحمول الإفريقي كان في طليعة تطوير خدمات كالخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول ربما المحفز هو التكنولوجيا.

فضعف البنية التحتية يعتبره بعض المستثمرين تهديدا لنشاطاتهم ويشكل عائقا و مخاطر عظمى قد تنعكس على ربحية مشاريعهم.

تعتبر دولة موريشيوس القائد الإفريقي في البنية التحتية بالمنطقة كما أن أكبر تحدي للقارة في هذا المجال هو الطاقة، معظم الشركات التي تستثمر بإفريقيا تخسر قرابة 6 % من عائداتها بسبب نقص الكهرباء وفقا لتقرير KPMG، ولا ننسى متطلبات البنية التحتية من النقل كالسكك الحديدية التي تساهم في تقليل تكاليف النقل والذي يشجع إنتاجية قطاعات أخرى خاصة منها الزراعة والتعدين(6).

1-2-6 إحتياجـات الرعايــة الصحية:

في تقرير عام 2006 رسمت مؤسسة التمويل الدولية (IFC) أنه من المستحيل وغير العملي للقطاع العام تمويل جميع الإستثمارات اللازمة في النظم الصحية الإفريقية

ومن المتوقع أن يتم تقديم نصف هذه الإستثمارات من قبل كيانات مع المنظمات غير الحكومية والمؤسسات الإجتماعية، تتوقع شركة McKinsey أن يتم إستثمار 5–10 مليارات دولار أمريكي في الأنظمة الصحية من قبل القطاع الخاص على مدى السنوات العشر القادمة، حيث من المتوقع أن النمو الإقتصادي في إفريقيا سيؤدي إلى توسيع فجوة الرعاية الصحية، فإرتفاع الدخول سيخلق طلبا جديدا حيث تشمل النظم الصحية كل من المستشفيات وكليات الطب ومؤسسات التدريب وإنتاج الأدوية والمستلزمات الطبية فهي مجموعة واسعة من الفرص الإستثمارية، أبرز الشركات المستثمرة بمجال الرعاية الصحية كمثال: **سانوفي – أفنتيس** (المغرب 1953)، **نوفاريتس** (مصر 1962)، **GSK**(نيجيريا 1971).

1) **إمكانات إقتصادية** أبعد من تصدير السلع من المتوقع أن تكون القارة هي الأخيرة المتبقية تمتاز بإنخفاض الأجور حتى من الصين، فهي لديها خط ساحلي هائل وتمتاز بالقرب من كل الأسواق الأوروبية وأمريكا الشمالية و آسيا.

2) **إفريقيا قارة شابة:**

في 2009: 43 % من إفريقيا جنوب الصحراء أقل من 14 عاما مقارنة بـ 20 % في الصين و 7 % في بلدان ذات الدخل المرتفع، بحلول 2030 من المتوقع أن يصل عدد سكان إفريقيا بالمدن إلى 48 %.

إمتياز القارة الإفريقية بكل هاته الفرص التي تمثل عامل جذب لرأس المالي الأجنبي في سياق شراكي أو كإستثمار أجنبي مباشر لا يعني خلوها من بعض التحديات والعراقيل التي من شأنها بدرجة أولى الحد من التدفق الإستثماري الأجنبي وفق رؤية التشاؤم كما ذكرنا مسبقا أو بدرجة ثانية تكبد مخاطر تساهم في تراجع نسبة من أرباحها، في المحور الموالي سنتعرض لأهم التحديات التي تواجه الشراكة الإستثمارية بالمنطقة الإفريقية[7].

2- تحديـــات الإستثـمار بالقارة الســـمراء

تتعدد التحديات التي تواجه الإستثمار بالقارة وفق التوجه الاستثماري من جهة و كذا باختلاف الخريطة الاستثمارية بين دولة وأخرى رغم العوامل المشتركة التي تجمعها، لكن لكل منها طبيعتها الخاصة التي تضفي خصوصية عليها.

خلص تقرير لمؤسسة **أكسنتير** لتحديات العمل بالقارة السمراء نذكر منها:

2-1 التنظيم والضرائب:

بالرغم من تنامي الإهتمام بالقارة الإفريقية مؤخرا، فالدول الإفريقية لم تهيء بعد البيئة المواتية لمختلف الإستثمارات وذلك من ناحية الأطر التنظيمية لعملها والتي تساعد على زيادة الكفاءة وخفض التكاليف وتشجيع الإستثمار مع مراجعة سياسات التعريفات الجمركية على الواردات وغيرها.

هذه القيود لها تأثير كبير على جدوى المشاريع وميزانياتها، فالتشريعات المحلية ما يتعلق بالضرائب والأسعار تؤثر مباشرة على الإيرادات خاصة في الخارج لموردي السلع والخدمات وكذا الضوابط على الطرف الأجنبي[8].

2-2 التمويل:

في كثير من الأحيان يسجل التمويل نقص ومحدودية خاصة أعقاب الأزمة المالية العالمية وتباطؤ الإقتصاد العالمي وفرض إدارة مخاطر على المقرضين وجعلها أكثر صرامة على مطوري المشاريع والأداء المالي، ومتطلبات تسليم المشروع وأنشطة سلسلة التوريد[9].

2-3 الخدمات اللوجستية:

في العديد من البلدان الإفريقية توافر الطاقة والمياه والنظم غير متناسق ما يمكن أن يؤثر بشكل خطير على التكلفة والمخاطر المتوقعة والعقبات البيروقراطية و ضعف البنية التحتية بشكل عام.

2-4 المهارات:

ندرة العمالة الماهرة في إفريقيا يؤدي للتأخير ما يترجم لتكاليف أعلى وخسائر تنظيمية أخرى، فنمو عدد المشاريع بالمنطقة ناتج عن الطلب الكبير على الموظفين ذوي الخبرة، فتزايد الإعتماد على المغتربين لسد فجوة المهارة لا يثير فقط تحديات التواصل بين الثقافات ولكن أيضا الضغط على حساب التكاليف ما يزعج المتطلبات المحلية للتوظيف التي تفرضها الحكومات، المهارات الإدارية والتكنولوجية هي أيضا في نقص المعروض ما يؤثر على المشاريع الكبيرة والمعقدة [10].

2-5 تحدي بيئة الأعمال:

حيث يوضح هذا الجانب ليس ما يتعلق بتنظيم بيئة العمل لكنه يبين هل تتناسب بيئة العمل الموفرة مع متطلبات الشركات صاحبة العمل، حيث يوجد بإفريقيا تصنيف منخفض لمؤشر سهولة ممارسة الأعمال لعام 2016 ما يعني صعوبة بدأ العمل و الحفاظ عليه من ناحية ملائمة مؤشرات بعض منها متعلق بالفساد والذي بلغ ما قيمته في المتوسط 34% عام 2016 ومؤشرات أخرى بحجم جاذبيتها وقدرة تنافسيتها مقارنة بمناطق أخرى.

3- الإستثمار الأجنبي المباشر في القارة الإفريقية

3-1 واقع الإستثمار الأجنبي بالمنطقة:

تقدمت البلدان الإفريقية بشكل عام خطوات واسعة في تبني ومراجعة قوانين الإستثمار من أجل جذب تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر لا سيما قطاع الصناعات التحويلية وتوفير الحوافز للإستثمار، حيث تحتاج البلدان الإفريقية للتركيز على تحسين ترتيبها في مؤشر الفساد الذي إنخفض بشكل كبير خلال عام 2016 وتعزيز بلدانها كدولة إختيارية منافسة لتدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر المتاحة والمحدودة بتهيئة المناخ الملائم والبنية التحتية لأقصى حد ممكن لتزامن الثورة الصناعية الرابعة واشتقاق أفضل الفوائد المتاحة من التغييرات القادمة حيث يبلغ متوسط مؤشر القدرة التنافسية بالقارة الإفريقية حوالي 21 بالمئة وهو منخفض جدا مقارنة بدول منافسة أخرى[11].

قد شهد عام 2016 تباطؤ للنمو الاقتصادي في جميع أنحاء العالم ومع ذلك فإن هذا التباطؤ الكلي في النمو يخفي تباينًا كبيرًا في الأداء الاقتصادي عبر مختلف الإقتصادات الأفريقية، فعدم اليقين الجغرافي والسياسي المتزايد والنمو "المتعدد النسب" في جميع أنحاء إفريقيا كانا يقدمان بالفعل صورة مختلطة من الاستثمار الأجنبي المباشر للقارة[12].

حيث تراجعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أفريقيا إلى 42 مليار دولار في عام 2017، بانخفاض قدره 21 في المائة عن عام 2016، وفقاً لتقرير الاستثمار العالمي لعام 2018 الصادر عن الأونكتاد، "إن بدايات انتعاش أسعار السلع الأساسية،

فضلاً عن التقدم في التعاون الإقليمي من خلال توقيع اتفاقية منطقة التجارة الحرة الأفريقية القارية، يمكن أن تشجع على تدفقات أقوى للاستثمار الأجنبي المباشر إلى أفريقيا في عام 2018، شريطة أن تظل بيئة السياسات العالمية داعمة"، **جيمس زان مدير الأونكتاد ، شعبة الاستثمار والمشاريع. كما هو** موضح في الشكل رقم 02 أدناه.

الشكل 02: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الأفريقية حسب المنطقة 2010 – 2017(مليارات الدولارات).

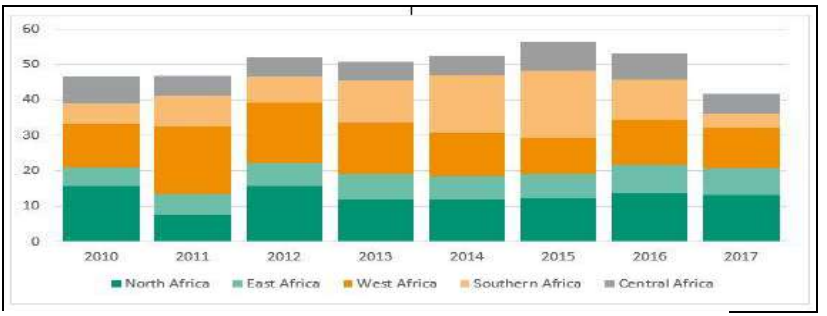

Source: **UNCTAD, World Investment Report 2018.**

انخفضت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى شمال إفريقيا بنسبة 4٪ لتصل إلى 13 مليار دولار. انخفض الاستثمار في مصر، لكن البلاد استمرت في كونها أكبر مستلم في إفريقيا، ارتفع الاستثمار الأجنبي المباشر في المغرب بنسبة 23٪ إلى 2.7 مليار دولار، نتيجة الاستثمارات الكبيرة في قطاع السيارات.

أثّرت الآثار المتأتية من انهيار أسعار السلع على الاستثمار الأجنبي المباشر في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، حيث انخفضت التدفقات الداخلية بنسبة 28٪ لتصل إلى 28.5 مليار دولار. انخفضت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى وسط أفريقيا بنسبة 22٪ لتصل إلى 5.7 مليار دولار. وانخفض الاستثمار الأجنبي المباشر إلى غرب أفريقيا بنسبة 11 في المائة ليصل إلى 11.3 مليار دولار، انخفض الاستثمار الأجنبي المباشر إلى نيجيريا بنسبة 21 ٪ إلى 3.5 مليار دولار، تلقت منطقة شرق أفريقيا وهي المنطقة الأسرع نمواً في أفريقيا7.6 مليار دولار من الاستثمار الأجنبي المباشر في عام 2017، وهو انخفاض بنسبة 3٪ عن عام 2016. واستوعبت إثيوبيا ما يقرب من نصف هذا المبلغ، حيث بلغت 3.6 مليار دولار (بنسبة 10٪) وهي الآن ثاني أكبر مستلم

الاستثمار الأجنبي المباشر في أفريقيا. شهدت كينيا زيادة في الاستثمار الأجنبي المباشر إلى 672 مليون دولار ، بزيادة 71٪ ، بسبب الطلب المحلي القوي والتدفقات في قطاعات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ، في الجنوب الأفريقي ، انخفض الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 66٪ ليصل إلى 3.8 مليار دولار. وانخفض الاستثمار الأجنبي المباشر إلى جنوب أفريقيا بنسبة 41٪ إلى 1.3 مليار دولار، بسبب ضعف قطاع السلع الأساسية وعدم اليقين السياسي. تحول الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أنغولا مرة أخرى إلى سلبي (انخفض إلى – 2.3 مليار دولار من 4.1 مليار دولار في عام 2016) حيث قامت الشركات الأجنبية في البلاد بتحويل الأموال إلى الخارج من خلال قروض داخل الشركة. وفي المقابل ، إزداد الاستثمار الأجنبي المباشر في زامبيا مدعوماً بمزيد من الاستثمار في النحاس. ولا تزال الشركات متعددة الجنسيات (MNEs) من الإقتصادات المتقدمة (مثل الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وفرنسا) تحتفظ بأكبر مخزون من الاستثمار الأجنبي المباشر في أفريقيا. وفي الوقت نفسه ، يعد مستثمرو الاقتصاد النامي من الصين وجنوب أفريقيا تليهم سنغافورة والهند وهونغ كونغ (الصين) ، من بين أكبر المستثمرين في إفريقيا.

ومن المتوقع أن تزداد تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أفريقيا بحوالي 20٪ في 2018 إلى 50 مليار دولار. ويعزز هذا الإسقاط بتوقعات الانتعاش المتواضع المتواصل في أسعار السلع الأساسية وتعزيز التعاون الاقتصادي الإقليمي. ومع ذلك، فإن اعتماد أفريقيا على السلع الأساسية سيؤدي إلى استمرار الدور المباشر للاستثمارات الأجنبية المباشرة[13].

والشكل أدناه يوضح جهة هاته الإستثمارات الأجنبية المباشرة لـ 2011 و2016 حيث نصيب الأسد لكل من الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة و في المرتبة الثالثة فرنسا ربما ذلك نظير التاريخ المشترك بينهما والقارة السمراء ورابعا تأتي الصين التي تتبع سياسة التوسع الشامل بغزو أسواق العالم وإغراقها بتبنيها لرؤية " صنع في الصين 2025 ".

الشكل 03: الدول المساهمة بالإستثمار الأجنبي المباشر في أفريقيا 2011 و2016 (مليارات الدولارات).

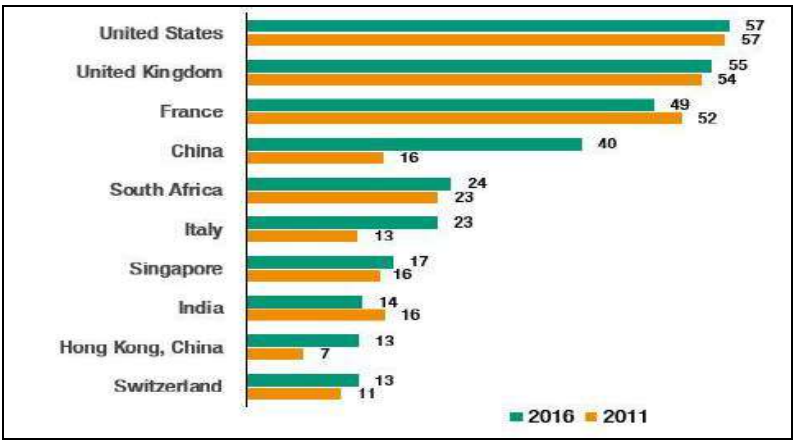

Source: **UNCTAD, World Investment Report 2018.**

2-3 التوجهات القطاعية للإستثمار الأجنبي المباشر بالقارة الإفريقية:

كقراءة لمعطيات الجدول :

فمشاريع الإستثمار الأجنبي المباشر أضحت تتركز في قطاعات كتكنولوجيا الإعلام والإتصال وصناعته بنسبة 19,5 % مقارنة بصناعات إستخراجية كقطاع النفط والغاز مثلا الذي مثلت نسبته 4,1 % فقط من الحجم الكلي للمشاريع، ما يفسر التوجه الجديد للقارة كما أسلفنا الذكر تبعا للموجة العالمية نحو السلع التكنواوجية والخدمية هذا من جهة، من جهة أخرى توضح هذه النسب تطلع القارة لتحسين بنيتها التحتية في الجانب التكنولوجي لإستقطاب فئة أكثر ببيئة أكثر ملائمة وتنافسية أفضل.

يلي هذا القطاع كل من منتجات الاستهلاك وكذا خدمات الأعمال المختلفة والخدمات المالية التي تحرز فيها غانا تقدما بنسبة 16,4 % ثم النقل وقطاع البناء وغيرها، نلاحظ وجود معتبر لتكنولوجيات الطاقة النظيفة حيث تتصدر المغرب بما نسبته 21,4 % مع مصر كذلك بنفس النسبة.

SOURCE: Ey's attractiveness program Africa,2017,p22.

القطاعات	مشاريع FDI لسنة2016 %	أكثر مواطن المشاريع FDI		مناصب العمل الموفرة 2016
		البلد	النسبة%	
تكنولوجيا الإعلام والإتصالات	19,5	- جنوب إفريقيا	19,7	7,3
		- مصر	11,4	
		- نيجيريا	7,6	
منتجات إستهلاكية وتجارة التجزئة	15,2	- جنوب إفريقيا	39,8	19,6
		- مصر	12,6	
		- نيجيريا	6,8	
خدمات الأعمال	11,8	- جنوب إفريقيا	21,3	3,3
		- المغرب	12,5	
		- مصر	8,8	
الخدمات المالية	9,9	- غانا	16,4	1,5
		- جنوب إفريقيا	14,9	
		- نيجيريا	9,0	
النقل و الخدمات اللوجستية	7,7	- المغرب	23,1	11,7
		- جنوب إفريقيا	9,6	
		- موزمبيق	7,7	
بناء العقارات و المستشفيات	6,7	- المغرب	20,0	17,8
		- مصر	15,6	
		- ساحل العاج	13,3	
التكنولوجيا النظيفة	6,2	- المغرب	21,4	2,5
		- نيجيريا	21,4	
		- مصر	21,4	
صناعة السيارات	4,9	- المغرب	42,4	19,1
		- جنوب إفريقيا	18,2	
		- الجزائر	9,1	
منتجات صناعية مختلفة	4,6	- جنوب إفريقيا	32,3	2,7
		- مصر	16,1	
		- نيجيريا	12,9	
الفحم ،النفط، الغاز الطبيعي	4,1	- مصر	32,1	2,6
		- جنوب إفريقيا	14,3	
		- تنزانيا	10,7	

SOURCE: Ey's attractiveness program Africa,2017,p22.

بالإجمال تتصدر دولة جنوب إفريقيا بالمرتبة الأولى في مشاريع FDI قد يعزى ذلك لبيئتها الإستثماري الأكثر ملائمة وتقدما من ناحية ممارسة الأعمال وكذا توجهات الدولة الرأسمالية المشجعة للإستثمار الأجنبي والإنفتاح، تليها عربيا كل من مصر ثم المغرب، ونلاحظ وجود محتشم لدولة الجزائر من خلال قطاع صناعة السيارات بنسبة 9,1 % فقط.

أما من ناحية **مناصب الشغل** التي يوفرها هذا النوع من الإستثمارات فهو يحقق أعلى نسبة امتصاص للبطالة في قطاع المنتجات الإستهلاكية وتجارة التجزئة وهي التي في الغالب لا تتطلب يد عاملة مؤهلة ومتخصصة يليها قطاع السيارات بنسبة 19,1 % في الغالب هو تركيبي حيث يتطلب تأهيل أقل تخصص ثم قطاع البناء و العقارات بنسبة 17,8 %.

3-3 أبرز شركات الإستثمار المباشر بالمنطقة الإفريقية:

النظرة التاريخية لإفريقيا تبدي أنها كانت مستعمرة إنجليزية وفرنسية وقد لعب هذا دورا كبيرا ما يخص توجهات هاته البلدان للإستثمارة بالقارة السوداء ، الشكل التالي يوضح توضع أبرز الشركات و تواجدها عبر القارة الإفريقية في قطاع تجارة التجزئة و المنتجات الإستهلاكية.

الشكل 04: أ كبر الشركات FDI بإفريقيا في تجارة التجزئة و المنتجات الإستهلاكية

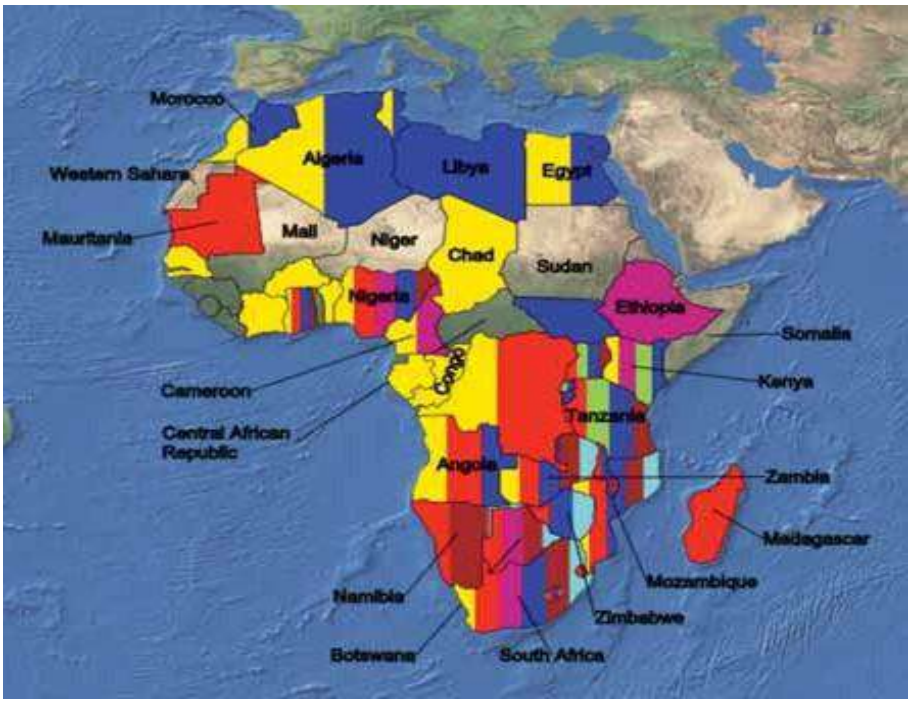

SOURCE: EY Africa by numbers2013-2014,p8 .

من خلال هذه الخريطة التوضيحية يتضح تمركز أغلبية نشاطات هاته الشركات في الجهة الغربية من القارة أكثر شيء بالإتجاه الجنوبي بقيادة جنوب إفريقيا حيث تجدر الإشارة أن دولة كجنوب إفريقيا حققت تقدما ملحوظا في إستثماراتها حتى أنها غدت تغزو أسواق جيرانها من إفريقيا الوسطى(فالإستثمار الأجنبي المباشر لا يقتصر فقط على التدفقات الداخلة بل هنالك جانب أيضا للتدفقات الإستثمارية الخارجة من دول المنطقة)

فكل من الشركات: Pick ‘n Pay و Tiger Brands ، Massmat تمثلان سلسلة من تجار التجزئة والتعليب بجنوب إفريقيا تقوم بتصدير خدماتها على نطاق القارة، كما تنشط الشركات متعددة الجنسيات مثل Nestle السوسيرية والإنجليزية Unilrver على مستوى الشمال الإفريقي والوسط والغرب كما ذكرنا مسبقا هاته الشركات كمثال من قطاع تجارة التجزئة والمنتجات الإستهلاكية.

الخاتمة:

تطرقنا من خلال هذه الورقة البحثية لمجمل الفرص التي توفرها القارة في الجانب الإستثمار الشراكي فالقارة بالفعل تجسد مستقبلا مشرقا لمختلف الراغبين في الإستثمار بالتالي تعطي فرصا سانحة لرأس المال الباحث عن إيرادات مجزية، هاته الفرص تصحبها جملة من التحديات المتغيرة والمتشعبة وفق خصوصية كل منطقة، حيث تفرض على الراغبين بإنشاء أعمالهم بإجراء دراسة مفصلة لسوق وبيئة العمل بالقارة بالرغم من صعوبة ذلك في ظل عدم الإفصاح وجوانب من الفساد الإداري ، وخلصنا **للنتائج والتوصيات** التالية:

– فرص الإستثمار بالمنطقة تضفي جانبا مشرقا للقارة الإفريقية يستند هذا الجانب لتحديات تدعو الراغبين في الإستثمار بالمنطقة لإقامة جهود دراسية ومسحية لحقيقة ماهو كائن في ظل ما يفترض به أن يكون تجنبا لمخاطر قد توجه مشاريعها و تتسبب في عرقلتها أو توقفها؛

– الحكومات الإفريقية تسعى جاهدة في ظل هاته الفرص إستقطاب أكبر عدد من المستثمرين الأجانب بسن التنظيمات و القوانين الملائمة للطرفين و توفير البيئة الأنسب في ظل بنى تحتية مشجعة للإستثمار ومنافسة؛

– منذ إستقلالية معظم دول المنطقة من القرن الماضي و الإستثمارت الأجنبية في شكل مباشر تواصل نموها رغم تباطؤه في السنوات الأخيرة نتيجة تباطؤ النمو العالمي نظير الثورة الرابعة للتكنولوجيا و التغيرات في نماذج الأعمال، على العموم ينعكس هذا الإستثمار بشكل إيجابي على الناتج المحلي الإجمالي للقارة ، التي إعتبرها البعض أسرع المراكز نموا بالعالم؛

- توجهات الإستثمارات بالقارة أضحت ذات طابع من تكنولوجيا الإعلام و الإتصال ما تفرضه دواعي العولمة الحالية؛
- الإستثمار الأجنبي المباشر ينشط بالغرب الإفريقي بنسبة أكبر ثم الجهة الجنوبية ثم الشمالية و أخيرا الشرق الإفريقي؛
- الحكومات عليها أن تكثف مجهوداتها في جانب البنى التحتية لمواكبة تنافسية الأعمال في الوقت الراهن.

المراجع:

(1) Site : **https://ar.wikipedia.org** , Date de vue : 28 / 12 / 2018.
(2) Ey , **Africa by numbers** (2013 – 2014) ,p 2.
(3) M.Al Bashir ,M. Al amine **,Islamic finance and Africa 's economic** , 2016, p131.on line https://tujise.org/content/7-issues/11-6-1/8-br062/tuj062.pdf
(4) Op .cite ,p136 .
(5) Op .cite ,p138.
(6) Op .cite ,p140 .
(7) Op .cite ,p148 .
(8) Accenture,**Capital projects in Africa**, 2013,p7.on line: https://www.accenture.com/t20150702T011635__w__/za-en/_acnmedia/Accenture/Conversion-Assets/DotCom/Documents/Global/PDF/Dualpub_17/Accenture-Capital-Projects-Africa-The-New-Frontier.pdf
(9) Deloitte, **Addressing Africa' s infrastruture Challenges** ,p4. On line: https://www2.deloitte.com/content/dam/Deloitte/global/Documents/Energy-and-Resources/dttl-er-africasinfrastructure-08082013.pdf
(10) Accenture , op cit , p7.
(11) KPMG ,**African Capital Marrket series**, p2.on line: https://assets.kpmg/content/dam/kpmg/za/pdf/2017/03/foreign-direct-investment.pdf
(12) Ey 's Attractiveness program Africa ,**connectivity Redefined** ,2017 , p 10. on line: https://fr.scribd.com/document/392463595/ey-attractiveness-program-africa-2017-connectivity-redefined-pdf
(13) Site : **http:// UNCTAD .org** , Date de vue : 28/12 / 2018.

مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية ISSN: 2335-1039
المجلد:09 العدد: 05 السنة 2020 ص273 - 292

تاريخ الإرسال: 2019/06/12 تاريخ القبول:2020/08/20

فرص وتحديات الاستثمار الجزائري في دول القارة الإفريقية.

Opportunities and challenges of Algerian investment in the countries of the African continent.

سالم أقاري[1*]

المركز الجامعي لتامنغست (الجزائر)، agariznouba@gmail.com

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى محاولة تسليط الضوء على الفرص والتحديات التي يواجهها الاستثمار الاقتصادي الجزائري في القارة الإفريقية فبالرغم من أن القارة الإفريقية تمثل سوق واعدة أمام السلع الجزائرية، وبديل استثماري لتراجع إراداتها المالية جراء انخفاض عائداتها من الأسواق العالمية للمحروقات، إلا أن هذه الحوافز المتأتية من القارة الإفريقية تقابلها من جهة ثانية العديد من التحديات (الأمنية والسياسية، والاقتصادية، والاجتماعية)، والتي يمكن أن تشكل مخاطر متعددة على الأمن القومي الجزائري.

وعليه تهدف الدراسة إلى البحث في مجمل التحديات التي تعترض التوجه الاقتصادي الجزائري للاستثمار في دول القارة الإفريقية، وكذا محاولة البحث في السياسات والإجراءات المتخذة من طرف الدولة الجزائرية قصد تحقيق استثمار ناجع في البلدان الإفريقية باستغلال الفرص المتاحة لها في هذا المجال.

الكلمات المفتاحية: الجزائر وأفريقيا، الاستثمار في أفريقيا، فرص الاستثمار، التحديات الأمنية، الأمن القومي الجزائري.

Abstract

The study aims at highlighting the opportunities and challenges faced by Algerian economic investment in the African continent. Although the African continent is promising market for Algerian commodities and an investment alternative to the decline of its financial ambitions due to the decline in revenues from the world

*المؤلف المرسل

market for hydrocarbons, the incentives from the African continent On the other hand, there are many challenges (security, political, economic and social) that can pose multiple risks to Algerian national security.
The study aims to examine the threats to the Algerian economic development in the African countries, as well as to examine the policies and measures taken by the Algerian state in order to achieve effective investment in African countries by exploiting the opportunities available to them in these shops.
Key Words: Algeria and African, Investing in Africa, Security challenges, Algerian National Security.

المقدمة:

تلعب الاستثمارات البينية دورا هاما في تقوية اقتصاديات الدول وتعزيز تواجدها في الساحة الدولية بتعزيز احتياطاتها من العملة الصعبة، وهو ما يجعل كافة دول العالم تعمل على إنعاش تجارتها الخارجية من خلال بناء علاقات اقتصادية استثمارية مع غيرها من الدول وخاصة ذات الجوار الجغرافي (إقليمي، قاري)، وذلك نظرا لما تتيحه الجغرافية الاقتصادية من فرص للاستثمارات البينية وانسياب للتجارة الدولية.

وفي هذا الإطار تعمل الجزائر في الآونة الأخيرة إلى تعزيز تواجدها الاستثماري في القارة الإفريقية من خلال اغتنام الوحدة الجغرافية القارية، والمقومات التاريخية والثقافية التي تربط بينها وبين الدول الإفريقية، لتدارك خسائرها في الأسواق العالمية للمحروقات، غير أن هذا التوجه الاستثماري في القارة الإفريقية، يواجه العديد من التحديات المختلفة المستويات منها ما تعلق بالجزائر في حد ذاتها، ومنها ما ينبعث من القارة الإفريقية كبؤرة للأزمات واللاستقرار السياسي.

وعليه تحاول هذه الورق البحث في الفرص المتاحة أمام الاقتصاد الجزائري للاستثمار في القارة الإفريقية، وكذا أهم التحديات التي تواجه هذا المسعى، بالإضافة إلى تقديم جملة من الآليات التي يمكن من خلالها تحقيق استثمار ناجع في القارة الإفريقية.

إشكالية الدراسة:

إلى أي مدى يمكن للجزائر بناء استثمارات بينية مع دول القارة الإفريقية في ظل التحديات التي تواجه هذا المسعى؟

وستتم الإجابة على هذه الإشكالية وفق المحاور المبينة أدناه.

1- فرص الاستثمار الجزائري في القارة الإفريقية.

تحظى الجزائر من خلال موقعها الجغرافية وامتداداتها الجيوسياسية، والإمكانيات الإنتاجية المتاحة لها بفرص مواتية للاستثمار في القارة الإفريقية، وسيحاول هذا المحور التفصيل في أهم هذه الفرص.

1-1 الموقع الجغرافي للجزائر كفرصة للاستمارة في القارة الإفريقية:

يسمح الموقع الجغرافي للجزائر من اكتشاف المكانة الإستراتيجية التي تحظى بها، والتي يمكن أن تلعب من خلالها دورا فعال في ربط العلاقات الاقتصادية بدول القارة الإفريقية، التي تقع شمال غربها بين خطي طول 9ْ غرب غرينتش و 12ْ شرقه، وبين دائرتي عرض 19ْ و37ْ شمالا[1]، يبلغ امتدادها الشمالي الجنوبي 1900 كلم، أما امتدادها الشرقي الغربي، فيتراوح ما بين 1200 كلم على خط الساحل، 1800 كلم على خط تندوف غدامس[2].

وتحيط بالجزائر عدة دول بسبب اتساع مساحتها، فمن الشرق تحدها تونس على طول 995 كلم، ومن الغرب المملكة المغربية ب 1559 كلم، والصحراء الغربية ب 42 كلم، ومن الجنوب النيجر ب 956 كلم، ومالي ب 1376 كلم، وموريتانيا ب 463 كلم من الشمال البحر المتوسط بساحل طوله 1200 كلم[3].

وانطلاقا من الموقع الجغرافي للجزائر والذي تتوسط من خلاله خريطة العالم مشكلة جسر التقاء بين أوروبا وإفريقيا، يمكن لها أن تمثل حلقة وصل للسلع والبضائع القادمة من أوروبا إلى إفريقيا والعكس، ومن هذا المنطلق يمكن اعتبار الجزائر بصفة عامة تشكل منطقة تبادل استراتيجي بين دول القارتين الأوروبية والإفريقية، وكذلك محور للتبادل الاقتصادي جنوب-جنوب بالنسبة للعلاقات الاقتصادية بدول القارة الإفريقية.

والخريطة رقم (01) تبين موقع الجزائر المتوسط لدول القارة.

الخريطة 01: موقع الجزائر بالنسبة لدول القارة الإفريقية.

المصدر:

http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2014/01/201412972843923537.html

تم التصفح يوم 2018/10/15 على الساعة 10:02.

1-2 الامتدادات الجيوسياسية للجزائر كفرصة للاستثمار في القارة الإفريقية:

يوضح الموقع الجغرافي للجزائر والذي بيناه سابقا أنها تمتد على امتدادات جيوسياسية متنوعة تتمثل في ما يلي:[4]

1-2-1 امتداد قاري: يقوم على انتمائها الجغرافي للقارة الإفريقية، وهو الفضاء الذي تجد في إطاره امتدادين فرعيين مهمين، ما يجعلهما يبرزان كامتدادين قائمين بذاتهما: امتداد مغاربي يتغذى من الارتباط التاريخي والاجتماعي أكثر مما يقوم على الامتداد الطبيعي الذي يوفر بدوره كل مقومات احتضان التكامل وتحقيق الاندماج. امتداد على دول الساحل الإفريقي وهو البعد الذي أملى تزايد أهمية تطورات الأحداث المتسارعة في المنطقة التي تنفتح عليها الجزائر طبيعيا واجتماعيا بفضل الحدود المشتركة للجزائر بدول

الساحل من جهة، وما يشكله" التوارق" من قواسم مشتركة على صعيد النسيج البشري والاجتماعي للمنطقة من جهة ثانية.

1-2-2 امتداد إقليمي: يتمثل في الانفتاح على الحوض المتوسط، وهو الامتداد الطبيعي المستمد جغرافيا من الواقع الجغرافي على الضفاف الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط.

1-2-3 امتدادات روحية: تتمثل في الانتماء إلى الوطن العربي والعالم الإسلامي، وهو الامتداد الناتج عن الاندماج الطبيعي في الأمتين العربية والإسلامية بفضل الانتماء العرقي والديني، والمعبر عنه مؤسسيا عبر الجامعة العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي.

وبالنظر إلى هذه الامتدادات من زاوية إقليم القارة الإفريقية وفق تحليل النظم الإقليمية يمكن للجزائر من خلال موقعها أن تبني نظام إقليمي اقتصادي وسياسي مع دول القارة، لتوفر أبرز المعايير التي تمثل اتفاقا، أو قبولا من أغلب الباحثين لقيام وتعريف النظم الإقليمية وهي:[5]

- وجود أكثر من ثلاث دول تشارك في عضوية النظام.
- أن وحدات النظام تدخل في شبكة معقدة من التفاعلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الخاصة بالنظام.
- أن النظام يتعلق بمنطقة جغرافية معينة.
- وجود تجاور أو تقارب جغرافي بين وحدات النظام.
- وجود درجة ملحوظة من التجانس الاجتماعي والثقافي.

وإذا أسقطنا هذه العناصر على الجزائر فإن دورها في الفضاء الجيوسياسي الإفريقي، وخصوصا في ظل تنامي الأزمات والتهديدات الأمنية والرغبة في الاستثمار والتوجه نحو الأسواق الإفريقية قصد تعويض عائدات المحروقات، يجعلها أمام حتمية محاولة توظيف مقاربة الدور (Rôle Approche) تجاه القارة الإفريقية، وخاصة في ظل توفر شروط تكوين نظام إقليمي أمامها، فمن ناحية نجد أكثر الدول بالمنطقة أثبتت رغبتها في عضوية نظام إقليمي بالقارة من خلال تجارب التكامل المختلفة التي شهدتها بداية من تأسيس منظمة الوحدة الإفريقية وما تلتها من تكتلات إقليمية خلال فترة السبعينات

والثمانينات من القرن الماضي، وصولا تأسيس منظمة الاتحاد الإفريقي، وكذلك إستراتيجية مبادرة الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا (النيباد)، والتي كان للجزائر دور في قيادة مبادرتها.

ومن جهة أخرى نجد أن وحدات النظام على المستوى القاري لإفريقيا تدخل في شبكة معقدة من التفاعلات السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية الخاصة بهذا لنظام القاري وهي تصب جميعها في صالح الجزائر للعب دور محوري في القارة، فمن الناحية التاريخية تتمتع الجزائر بمكانة هامة لدى الدول الإفريقية بفضل ثورتها التحريرية، وكذلك وقوفها المستمر في سبيل حل المشاكل والقضايا التي تطرح على المستوى القاري وفي هذا يقول نيلسون مانديلا (1998):

« الجزائر كانت وستبقى قلعة الثوار الأحرار، والسند القوي لكل الشعوب المناضلة من أجل العدالة والحرية، ومواقفها الأصلية ترجمتها إلى إعطاء دعم وإسهام مباشر في تحرير القارة الإفريقية. إن عطاء ثورة الجزائر وجبهة التحرير الجزائرية كان عظيما وقويا وفاعلا، وستظل كل الشعوب الإفريقية تذكر باعتزاز للجزائر دورها الرائد في تحريرها من الاستعمار، وتثمين جهودها في توحيد وتضامن القارة وشعوبها والنهوض بالتنمية الاقتصادية فيها »[6].

وقد توج هذا الدور التاريخي للجزائري في القارة الإفريقية بسعيها المتواصل في سبيل توجيه جهودها لحل مختلف النزاعات والأزمات السياسية بالدول الإفريقية المجاورة من منطلق مبدأ السياسة الخارجية القائم على تجسيد الوحدة المغاربية والإفريقية[7]، وهو الغاية من كل المبادئ الأخرى كالامتناع عن اللجوء إلى الحرب قصد المساس بسيادة الدول الأخرى، وبذل الجهود لحل النزاعات الدولية بالطرق السلمية والامتناع عن التدخل في الشؤون الداخلية للدول.

ومن ناحية نجد أن الفضاء الجيوسياسي للجزائر يشكل نظاما قاريا يتعلق بمنطقة جغرافية واحدة، تتجاور فيها الجزائر وتتقارب مع العديد من الدول الإفريقية التي تتشكل منها وحدات هذا النظام الإقليمي، وهي مختلفة الإمكانيات الاقتصادية مما يشكل حافز أمام المبادلات التجارية من منطلق التخصيص وتقسيم العمل الدولي.

وبالإضافة إلى ما سبق نجد أن عنصر التجانس الاجتماعي والثقافي والذي يعتبر عامل أساسي مدعم لانتقال السلع والخدمات متاح بين دول القارة بحيث تتقارب في الأصول والثقافات وكذلك في العادات والتقاليد في بعض دول القارة الإفريقية (التوارق في الجزائر، مالي، نيجر، ليبيا..).

1-3 التخصص القاري في أكثر من سلعة كفرصة للاستثمار:

تدرس الجغرافيا الاقتصادية تباين الأنشطة الاقتصادية وتشابهها من مكان لأخر على سطح الأرض سعيا لإنتاج السلع وإيجاد الخدمات ذات القيمة والنفع للإنسان، ويدخل ضمن الجغرافيا الاقتصادية أي شيء يستحق أن يشتريه الإنسان، أو طلبه، أو اقترضه، أو بيعه أو المقايضة عليه، أو نقله، ويتضمن ذلك وصف التشابه والتباين المكاني في الأنشطة الاقتصادية وتوزيعها الجغرافي، وتحليلها، وتعليلها، وتفسيرها مع ربط الظاهرة ببعضها البعض[8].

وانطلاقا من التحليل المكاني للقارة الإفريقية وفق الجغرافيا الاقتصادية فإن القارة تتيح نوع من التخصص وتقسيم العمل فوفق التخصص الدولي عند أدم سميث إذا تحدثنا عن القارة الإفريقية فإن التخصص محقق بحيث كل دول من دول القارة الإفريقية توجد بها سلع تتميز بإنتاجها تستطيع أن تتخصص فيها عن باقي الدول الإفريقية والجزائر تستطيع أن تتخصص في أكثر من سلعة، وبفتح المعبر الحدودي بين الجزائر وموريتانيا، يمكن للجزائر أن تتخصص بميزة مطلقة في التوصيلات الكهربائية والميكانيكية، والتي تبقى حاجة السوق الموريتانية[9]، ويمكن أن تتخصص الجزائر على مستوى الميزة المطلقة كذلك في مجال الصناعات الميكانيكية والتكنولوجيا، والعمالة، وعليه فالتخصص المطلق قد يحقق مناسب لكل القارة الإفريقية.

ويمكن تقديم المثال حسب الجدول رقم (01) في التبادل بين مالي وموريتانيا.

الجدول 01 التبادل وفق الميزة المطلقة بين موريتانيا ومالي.

	موريتانيا	مالي
الاتصالات	0.4	0.3
الكهرباء	0.9	0.14

المصدر: العمودي محمد الطاهر، حدادي عبد اللطيف، أفاق الشراكة الاقتصادية في إفريقيا بين النظرية والتطبيق، مداخلة مقدمة في الورشة الدولية نحو تجسيد مبادرة الشراكة الجديدة من أجل التنمية في إفريقيا لاستقرار بلدان الساحل، المنطمة بالمركز الجامعي تمنراست يوم 08 نوفمبر 2018.

ويتضح من خلال الجدول أن الميزة المطلقة محققة بين البلدين بحيث يمكن لموريتانيا أن تستورد الاتصالات من مالي، وتربح في ذلك 0.1 وحدة، بينما يمكن لمالي أن تستورد الكهرباء وتوفر 0.6 وحدة وبتالي تكون المنفعة الكلية للتبادل 0.7 وحدة.

ووفق مبدأ النسبية لديفيد ريكاردو (Dived Ricardo) في كتابه مبادئ الاقتصاد السياسي والضرائب فإن الميزة النسبية (Comparative advantage) تعتبر أساس لتبادل المنافع المشترك، بحيث لا تعتمد الفوائد من التجارة على وجود دولة واحدة تكون أفضل في إنتاج سلعة واحدة بصورة مطلقة، ودولة ثانية تكون مطلقا أفضل في إنتاج السلع الأخرى، ولكن على الاختلافات النسبية[10].

ومن هذا المنطلق يمكن للجزائر أن تحقق تبادل نسبي مع القارة الإفريقية في مجال الطاقة والمعادن، ومثال ذلك الجزائر ومصر في الغاز والاتصالات، وبين الجزائر وموريتانيا في مجالي الصناعة الالكترونية والمعادن.

وعليه فالتخصص الدولي ممكن بل صيغه في الاختصاصات الإنتاجية بالقارة الإفريقية وخاصة في ظل اعتبار القارة الإفريقية تحوز على الريادة العالمية في إنتاج أصناف بعض السلع كما يبين والجدول:

الجدول 02: توزيع الإنتاج السلعي في القارة الإفريقية.

أهم الدول المنتجة	نصيب القارة من الناتج العالمي	السلعة
جنوب أفريقيا، مدغشقر، السودان، زيمبابوي	33%	الكروم
الكونغو، زامبيا، زيمبابوي، بوتسوانا، المغرب، جنوب أفريقيا	33%	الكوبالت
الكونغو، جنوب أفريقيا، بوتسوانا، جمهورية أفريقيا الوسطى، غينيا، زامبيا	95%	الماس
غانا، زيمبابوي، الكونغو، غينيا، مالي، تنزانيا، زيمبابوي	50 – 65%	الذهب
جنوب أفريقيا، الغابون، غانا، المغرب	90%	البلاتينيوم
جنوب أفريقيا	20 – 25%	اليورانيوم
الجزائر، مصر، ليبيا، نيجيريا، كوت دي فوار، غينيا، الكاميرون، الكونغو، غينيا	65%	الكاكاو

المصدر: راوية توفيق، القارة الافريقية على الرابط: http://www.aljazeera.net تم التصفح يوم 2018/11/23 على الساعة 14:30.

من خلال الجدول يتضح لنا أن كل دولة من دول القارة الإفريقية تستحوذ على قدر من الإنتاج العالمي في منتوج معين يسمح لها الأمر بأن تتخصص في إنتاجه وتصديره لبقية الدول الإفريقية، بشكل باعث للتعاون والتكامل بين أقطار القارة.

2- تحديات الاستثمار الجزائري في إفريقيا.

تواجه الاستثمارات الجزائرية في القارة الإفريقية والاستثمارات البينية في دول القارة بصفة عامة العديد من التحديات التي تعيق بناء علاقات اقتصادية استثمارية واضحة بين دول القارة، بحيث تختلف طبيعة هذه التحديات بين الاقتصادية منها، والسياسية والأمنية وأخرى.

2-1 التحديات الاقتصادية:

يواجه التوجه الاستثماري الجزائري في الدول الإفريقية العديد من التحديات الاقتصادية على رأسها ارتفاع مستويات الاستدانة الضخمة وارتباط اقتصاديات دول إفريقيا جنوب الصحراء بالمساعدات المالية للقوى الاقتصادية العالمية (الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي) والمؤسسات المالية الدولية[11]، فهذه الدول تعمل دائما على

إبقاء الأوضاع كما هي بالقارة الإفريقية ضمانا لسيطرتها على الموارد والقدرات الطبيعية لدول المنطقة وذلك نظرا للأهمية الإستراتيجية للمنطقة باعتبارها أسواقا مضمونة وفي تبعية دائمة، وهذا الأمر هو ما يضع المنطقة عرضة للعديد من التجاذبات التي أفرزت صراعا غير معلن بين العديد من القوى العالمية، والتي على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية التي تهدف إلى تحقيق جملة من الأهداف الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية وفق المؤسسات المالية التي تهيمن عليها من خلال ربط القارة الإفريقية بأذرع النظام الرأسمالي، بالإضافة إلى القوى التقليدية التي تنافسها على أسواق المنطقة كفرنسا والصين، وتركيا، والتي تحاول استغلال ما أمكن علاقاتها التاريخية لربط القارة الإفريقية باتفاقات اقتصادية استثمارية نظرا لأهمية الأسواق الإفريقية ضمن استراتيجياتها على المدى القريب الطويل والمتوسط، ويشير التقرير الاقتصادي لإفريقيا 2017 أن الديون الخارجية في إفريقيا قد تطورت من 27.8% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2015 إلى 31.1% في 2016 ومن المتوقع أن تصل إلي 32.4% في 2017[12] ، وهو أمر مثير للقلق.

ويلاحظ أن المديونية الخارجية لإفريقيا ترتبط أساسا بثلاث حقائق تتمثل في:[13]

- البعد الاجتماعي لمشكلة المديونية، إذ أنها ليست مسألة قروض بقدر ما هي أرواح وحياة أمم وشعوب في خطر ورهن لمصيرها.
- إرادة الطرف الأقوى المانح الذي يسيطر على تحصيل ديونه وفوائده بغض النظر عن الأوضاع الاقتصادية السائدة في الدول الإفريقية المعنية.
- استخدام الديون كسلاح سياسي في أيدي الدول والمؤسسات المانحة.

وعليه فإن هذا الارتباط اللامتكافئ يجعل من الدول الإفريقية سوقا تنافسية مفتوحة أمام القوى العالمية، ومنتجاتها ذات الجودة العالية في ظل غياب منتجات محلية أو قارية قادرة على المنافسة الدولية، وهو ما يطرح أمام الجزائر كطرف راغب في الاستثمار في القارة ضرورة الرفع من معايير الجودة في منتجاتها المصدرة لولوج التنافس الدولي على الأسواق الإفريقية.

2-2 التحديات الأمنية:

تمثل التحديات الأمنية المنبعثة من القارة الإفريقية أحد التحديات الكبرى للتوجه الاستثماري للجزائر في القارة الإفريقية التي تشهد معظم دولها وخاصة بعد 2011 العديد من الأحداث التي جعلت منها بؤرة للتهديدات الأمنية للأمن القومي الجزائر من خلال ما أسفرت عليه من انتشار للجماعات الإرهابية وحيازة وانتشار السلاح خارج الإطار الرسمي والجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية ...إلخ.

وهو ما يشكل هاجس غياب الأمن أمام التواصل الاستثماري وكذلك مخاوف الانفتاح الحدودي بين الجزائر وغيرها من الدول الإفريقية.

فالقارة الإفريقية تتسم بالاستقرار وأي توجه في ظل هذا اللاستقرار قد يشكل مخاطرة بالنسبة لصانع القرار، في ظل ما تشهده المنطقة من حالات متعددة من الاضطرابات الأمنية، مقابل الهشاشة التي تعانيها الدول الإفريقية في الجانب المؤسساتي، وضعف التنمية على المستوى الاقتصادي، وهو ما يجعل قدرتها على التعامل مع هذه الأخطار المتباينة أمرا صعبا، وخاصة في ظل تنامي الأطماع الاقتصادية والطاقوية، وكذا الحسابات الجيوسياسية للدول الكبرى[14].

كما تشكل القارة الإفريقية، وخاصة في الساحل الصحراوي مجالا خصبا لتغلغل الحركات الإرهابية، وحتى إمكانية استحواذها واستخدامها على أسلحة حساسة مثل: الأسلحة الكيماوية، الباليستية، المناورات الجوية....نظرا لهشاشة البناء الدويلاتي فيها وصعوبة مراقبة حركات الجماعات الإرهابية والمتطرفة من طرف الأنظمة القائمة لضعف إمكانياتها وشساعة الرقعة الجغرافية[15]، وهو ما يفرض غياب الأمن على المناخ الاستثماري، وكذلك المخاطر أمام حركات تنقل الأفراد ورؤوس الأموال.

وتبقى التحديات الأمنية قائمة بالمنطقة في ظل غياب التنسيق الأمني، وفشل المبادرات المنظمة في هذا الشأن على غرار مبادرة دول الميدان 2010، والتي تمت على أساس اقتراح جزائري، وتضم كل من الجزائر ومالي وموريتانيا والنيجر، وكانت تهدف إلى تنسيق الجهود بين هذه الدول في مجال الأمن لاسيما فيما يتعلق بمحاربة الإرهاب والجريمة المنظمة[16]، والواقع أن مبادرة الميدان قد فشلت في تحقيق أهدافها وتحديدا في

احتواء الإرهاب وتجنب استيطان جماعات إرهابية عابرة للأوطان في المنطقة وخاصة بعد الأحداث التي شهدتها المنطقة سنة 2011، والتي جعلت المنطقة عرضة للعديد من التهديدات الأمنية.

2-3 التحديات السياسية:

تعاني الدول الإفريقية أوضاعا سياسية غير مستقرة، إضافة إلى ضعف أسس النمو وعدم ملائمة السياسات الاقتصادية المطبقة بها.

والبلدان الإفريقية بالإضافة إلى هشاشة الدولة فيها تعاني بشكل كبير من الصراع والعنف المسلح وفي الغالب ترتبط معظم هذه الصراعات بالحدود والنزاعات الإقليمية والحروب الأهلية والصراعات الداخلية.

وهذه الصراعات السياسية لا يمكن إغفال العوامل الاجتماعية في تزكيتها باعتبار أن دول القارة قد ورثت حدود سياسية دون مراعاة الحدود الأنتربولوجية للمجتمعات المحلية في عمليات البناء السياسي للدول، خاصة مع وجود أشكال للهيمنة الإثنية، أو الجهوية على الحياة السياسية للكثير من الدول الإفريقية ناهيك عن الطبيعة الاجتماعية المفككة إثنيا وقبليا، وعرقيا وهو ما يؤثر سلبا على التجانس الاجتماعي وحركيات الاندماج المجتمعي خاصة مع غياب سياسة وطنية موحدة، مما يؤدي إلى حدوث أزمات مثل تلك سادت المنطقة بداية من 2011 في إطار والتي كانت أسبابها الرئيسية اجتماعية اقتصادية بحته قبل أن تتحول إلى صراعات وتمرد واحتقان سياسي على السلطة في بعض هذه الدول.

وعلى المستوى السياسي نجد أن من بين التحديات التي تواجه الاستثمارات الجزائرية مع دول القارة الإفريقية وبخصوص مع الدول المتاخمة لها وجود تحالفات تربطها مع قوى خارجية تكون لها دائما الأولوية على العلاقات الإقليمية، ما يعني أن هذه تحتل مرتبة ثانوية في سلم أولويات التفضيلات الإستراتيجية لدول المنطقة[17]، في ظل وجود الصراعات السياسية المعلنة والخفية، كتلك القائمة بين الجزائر والمغرب على الصحراء الغربية وموقف كل منها اتجاه قضية الصحراء الغربية والتي تعتبرها المغرب

جزء وامتداد لأراضيها في حين تعتبرها الجزائر شعب مستعمر كأخر مستعمرة في إفريقيا ولابد أن يحظى بحقه في تقرير المصير.

3- آليات تفعيل الاستثمار الجزائري في دول القارة الإفريقية.

يتطلب الاستثمار الجزائري في دول القارة الإفريقية تثمين وانتهاز الفرص المتأتية لدعم هذا التوجه، مع التعامل اليقظ مع مختلف التحديات الداخلية والقارية، وسيحاول هذا الجزء من الدراسة تناول بعض الآليات والإجراءات التي يمكن أن تساهم في تفعيل الاستثمار البينية في هذا الخصوص.

3-1 تفعيل مبادرات السلام والاستقرار في القارة (وخاصة الدول غير المستقرة).

تعمل الجزائر في إطار سياستها الخارجية على التوجه للعب دور مؤثر في صناعة السلام في دول القارة الإفريقية المنهكة بالأزمات ويتبين ذلك من خلال الجهود المبذولة في سبيل حل الأزمة المالية كلما تجددت حلقاتها، وكذلك العمل على تشجيع الوساطة السلمية في حل الخلافات بدول القارة، وفق مبدأ احترام الوحدة الترابية للدول ونبذ التدخلات العسكرية في سيادة الدول، كل هذه الجهود يمكن أن تساهم في تحسين الوضع الاقتصادي بدول القارة الإفريقية بحيث لا يمكن للتنمية أن تتحقق في ظل اللاستقرار السياسي.

وعليه فحاجة الجزائر لتفعيل دبلوماسيتها الاقتصادية للاستثمار في القارة الإفريقية المنهكة بالأزمات شبيهة اليوم بحاجة الولايات المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية للاستثمار في القارة الأوروبية كمحاولة لتوسيع أسواقها الخارجية في ظل الانهيار الذي عانته مجمل الدول الأوروبية، وهو ما جعل G.Marshall وزير خارجية الولايات المتحدة في خطابه في جامعة هارفارد بتاريخ 5 يونيو 1947 يعرض خطة مضمونها تقديم الولايات المتحدة مساعدات مالية للدول الأوروبية، شريطة أن تقوم دول أوروبا بوضع إطار للتعاون الوثيق فيما بينها لحل المشكلات التي تواجهها[18]، فعلى الجزائر السعي للملمة القارة ومحاولة جعلها أسواقا استثمارية مفتوحة للصادرات الجزائرية لتعويض خسائرها من السوق الدولية للمحروقات، وذلك لا يتأتى إلا في ظل المساهمة الفعالة في

محاولة إعادة الاستقرار للقارة والقضاء التوترات التي من شأنها خلق مناخ غير ملائم للاستثمارات البينية.

3-2 محاولة الإسهام في تحسين المناخ الاستثماري:

إن العمل على تحسين مناخ الاستثمار يعتبر أولوية سواء في الجزائر أو الدول الإفريقية فلابد مراجعة جادة للبيئة الاستثمارية وهو ما لا يخفى على صناع القرار في هذه الدول ليس لدواعي التجارة البينية فقط بل للضغوطات التي تفرضها المؤسسات المالية الدولية أيضا، وقد قامت العديد من الدول الإفريقية مؤخرا بسن العديد من التشريعات والقوانين والأنظمة الهادفة إلى تحسين البيئة الاستثمارية إلا أنها لوائح وقوانين ينقصها التفعيل الميداني فالأوضاع السياسية والاقتصادية التي تشهدها القارة الإفريقية تنعكس سلبا على مؤشرات مناخ الاستثمارات البينية بين دول القارة.

ويشير مؤشر الاستثمار في إفريقيا 2017 كونتيوم جلوبال (quantem global) أن الوجهات الخمس الأولى للاستثمار حسب المؤشر وهي (المغرب، مصر، الجزائر، بتسوانا، كوديفوار) اجتذبت مجتمعة استثمارا أجنبيا مباشر بقيمة 12.8 مليار دولار في العام 2016[19]، وهي قيمة ضئيلة جدا مقارنة بالإمكانيات التي تحظى بها القارة الإفريقية والتي يمكن أن تجعل منها مصب للاستثمارات العالمية، والجدول رقم (03) يبين ترتيب دول القارة الإفريقية انطلاقا من المؤشر السالف الذكر.

الجدول 03: مؤشر الاستثمار في إفريقيا 2017.

المرتبة	العشرة الأولى (من الأفضل إلى الأسوأ)	العشرة الأخيرة (من الأسوأ إلى الأفضل)
1	المغرب	جمهورية إفريقيا الوسطى
2	مصر	ليبيريا
3	الجزائر	الصومال
4	بتسوانا	إريتريا
5	كوت ديفوار	غينيا الاستوائية
6	جنوب إفريقيا	غامبيا
7	إثيوبيا	سيراليون
8	زامبيا	غينيا

9	كينيا	ساو تومي وبرنسيب
10	السينغال	زمبابوي

المصدر: http://quantumglobalgroup.com

تم التصفح يوم 2018/18/28 على الساعة 11:30.

ومن خلال المؤشر نلاحظ أنه بالرغم من اعتبار الجزائر من الخمس الدول الأولى في مؤشر جذب الاستثمارات إلا أنه ينبغي تحسين المناخ الاستثماري أحسن للتقوى على المنافسة القارية في هذا الشأن باعتبارها أكبر دول القارة شساعة وإمكانيات وبتالي يمكنها تحقيق أعلى المراتب في هذا الشأن.

وعليه لابد من مراجعة السياسات الاقتصادية سواء في الجزائر أو في دول القارة الإفريقية الأخرى بحيث يقتضي القيام بتجارة بينية فاعلة في القارة الإفريقية أن تعمل هذه الدول بطريقة متبادلة على تقديم المعلومات، وكذلك الحسابات الخارجية والقروض وقبول الكامبيلات المستندية، والعمل على ضمان إتمام المعاملات التجارية بشكل مرضي للأطراف، هذا إلى جانب تفعيل إجراءات التأمين خلال حركة السلع حتى تصل المستثمرين، وتقديم تسهيلات السفر والتفاعل مع المستوردين في الدول الإفريقية وتسهيل تعاملاتهم مع الوكلاء.

وتدخل كذلك عمليات تحصيل المستندات للمبيعات بين دول القارة الإفريقية ضمن الأمور البالغة الأهمية في هذا الشأن بحيث لابد من اتخاذ إجراءات مسهلة لحصول المصدرين على قيم سلعهم فورا بالإضافة إلى حمايتهم من المخاطر السياسية والتجارية...إلخ والتقليل من مشاكل المسافات بين المصدرين والمستوردين في دول القارة.

3-3 تقوية العرض والإنتاجية: (تحقيق كفاية محلية والفائض للتصدير):

إن عمليات التصدير واستثمارات الخارجية لا تبنى إلا من خلال تشجيع عمليات الإنتاج الوطني في مختلف الصناعات وفروع النشاط، فلا يعقل تصور عمليات تصدير من دون تحقيق الاكتفاء الداخلي وتوجيه الفائض للتصدير، وفي هذا المجال لابد على الجزائر أن تشجع عمليات الإنتاج وخاصة في السلع ذات الطابع التصديري للدول الإفريقية كالهرومنزليات، والمواد الغذائية، وكذلك مواد البناء.

3-4 خلق بنية تحتية تصديرية:

إن قوة الاستثمارات الدولية ترتبط أساسا بحجم البنية التحتية للاستثمار التي تربط الدولة في تجارة الخارجية مع الدول الأخرى، وفي هذا الخصوص تلعب عمليات النقل دورا لا يستهان في عمليات التجارة الخارجية، وتظهر أهميتها أكثر في تأثيرها على سعر البيع النهائي[20]، وعليه لابد للجزائر أن تربط شبكة من خطوط النقل الجوي والبحري والبري مع دول القارة خدمة للتوجه الاستثماري به، وخاصة في ظل بعد المسافة بينها وبين بعض البلدان الإفريقية في ظل عدم وجود طرق معبدة وتأخر انجاز الطريق العابر للصحراء، والجدول التالي يبين المسافات ووقت الانتقال المتوسط بين كيدال، وغاو، وبمكو، والجزائر العاصمة، ودكار، وأبيدجان، وتيما.

الجدول 04: المسافات ووقت الانتقال بين الجزائر وبعض المدن الإفريقية.

	كيدال	غاو	بامكو
المسافة بالكيلومتر			
الجزائر	**2297**	**2527**	**4193**
دكار	**2950**	**2650**	**1400**
أبيدجان	**2400**	**2050**	**1150**
تيما	**2250**	**1900**	**2000**
متوسط وقت النقل في اليوم			
الجزائر	**07**	**08**	**07**
دكار	**18**	**17**	**18**
أبيدجان	**23**	**22**	**23**
تيما	**24**	**23**	**24**

Source : Sami Bensassi et d'autres, Commerce Algérie-Mali. La Normalité de l'Informalité, sur le site http://documents.worldbank.org , voir le 27/01/2019.

وبتالي فإن طول المسافة يستدعي تنويع عمليات النقل وخاصة بالاعتماد على النقل الجوي من خلال فتح خطوط جديدة لدعم التوجه الاستثماري في إفريقيا، هذا بالإضافة

إلى ضرورة خلق مناطق للتبادل الحر بين البلدان الإفريقية وخاصة في المناطق الحدودية المتاخمة لها، كعين قزام وتين زواتين مثلا.

3-5 إلغاء الحواجز وتسهيل التجارة:

تعتبر إشكالية فتح الحدود في ظل التهديدات المنبعثة من القارة الإفريقية من بين الإشكاليات التي تهدد الأمن القومي الجزائر، والتي تعرقل من جهة حركة الاستثمارات البينية مع دول القارة، ولكن في المقابل لابد من التعامل باحترافية عالية الدقة في سبيل التعامل مع هذا الوضع باعتماد اليقظة الدائمة وكذلك استعمال الحدود الذكية والمتطورة والتي تمكن من مراقبة الحدود بدقة عوض غلقها.

وعليه فإن غلق الحدود بفعل تنامي التهديدات الأمنية السابقة، وهو ما يتعارض مع مقاربة اقتصادية نشطة للجزائر في إفريقيا[21].

3-6 إنشاء شبكات معلومات للتجارة: (تتيح معلومات عن الأسواق الإفريقية).

إن قيام التجارة الخارجية يتطلب أن يتوفر العلم الكامل بما يجري في الأسواق المختلفة[22]، ومن هذا المنطلق تفرض الحاجة إلى معرفة الأسواق الإفريقية من حيث المنتجات المطلوبة وكذلك التوزيع الجغرافي للمبيعات حسب الكثافة السكانية هناك، وبتالي لابد من إتاحة شبكة معلوماتية قائمة على دراسات واستطلاعات ميدانية للأسواق الإفريقية، قصد بناء بنك معلوماتي للمستثمرين الجزائريين حول احتياجات هذه الأسواق والاستثمارات الممكنة.

كما يمكن في هذا الشأن إنشاء دوريات تهتم بنشر حالة الأسواق الإفريقية من الناحية الاقتصادية، وإمكانية عقد الصفقات التجارية مع أي بلد منها، وكذلك القيام بعمليات تعريف المستثمرين بقواعد الرقابة على النقد والحصص والرسوم الجمركية والمخاطر المحتملة، التي يمكن أن تقابل المصدرين في التعامل مع دول القارة، بالإضافة إلى التعريف كذلك بالمستندات الضرورية، ووسائل الشحن المرغوبة من طرف هذه الدول.

ومن جهة أخرى لابد من الاعتماد على البنوك في تقديم أسماء الوكلاء والمستثمرين في بلدان القارة الإفريقية لمختلف السلع والدول، والقيام أيضا بتقديم وتحديد أسعار الصرف للعملات في مختلف البلدان الإفريقية.

3-7 تحسين تمويل التجارة ومأسسة التصدير الموازي:

وفي هذا الخصوص لابد من تحسين عمليات تمويل التجارة في مختلف الفروع الموجهة للاستثمارات الإفريقية، صد تشجيع المستثمرين على التوجه نحو التعاملات التجارية مع دول القارة الإفريقية بضمان وتأمين وتشجيع من الدولة.

ومن جهة أخرى لابد من مأسسة التصدير الموازي (الفرود)، بتنظيمه من طرف الدولة من خلال تحين قائمة لأهم المصدرين والمستثمرين بالطرق القانونية، وإخضاعهم لدفع الفوائد لخزينة الدولة لاستعادة الفرص المالية الضائعة في هذا المجال من خلال عمليات التصدير الموازي.

الخاتمة:

بناء على ما سبق يتبين لنا من خلال هذا المقال أن هناك العديد من الفرص المتاحة لبناء استثمارات بينية بين الجزائر مع دول القارة الإفريقية وأغلب هذه الفرص في صالح الجزائر للعب دور محوري في هذا المجال سواء من ناحية الموقع الجغرافية ،والذي تتوسط من خلاله دول القارة، وكذلك اعتبارها حلقة وصل بين القارتين الإفريقية والأوروبية، مما يتيح لها لعب الدور الحركي والمحوري في استقطاب وضخ الاستثمارات في القارة الإفريقية، إذا ما تم استغلال هذه الفرص من خلال التنظيم الذاتي والمخطط للهياكل القاعدية التصديرية والاستثمارية داخل الوطن قبل التطلع للتوجه نحو القارة.

غير أن هذه الفرص تقابلها من جهة أخرى العديد من التحديات السياسية والأمنية والاقتصادية التي تحول دون ذلك إذا ما تم التعامل معها بحذر شديد لما تخلفه من أثار سلبية على الأمن القومي الجزائري، وهو ما يقتضي المزج بين الدبلوماسية الاقتصادية والحنكة السياسية في التعامل مع التحديات المنبعثة من القارة الإفريقية، هذا بالإضافة إلى تحسين المناخ الاستثماري والعمل على تصدير مبادرات الأمن والسلم والاستقرار للقارة

الإفريقية للضمان الاستقرار السياسي والأمني وثقة الدول الإفريقية الأمر الذي لا شك أنه سينعكس على الاستثمارات في دول القارة.

المراجع

(1) محمد الهادي لعروف، أطلس الجزائر والعالم. الجزائر: دار الهدى، بدون سنة نشر، ص 12.

(2) نفس المرجع، نفس الصفحة.

(3) نفس المرجع، نفس الصفحة.

(4) منصور لخضاري، الامتدادات الجيوسياسية لمقتضيات بناء الأمن الوطني في الجزائر، مقال منشور في مجلة شؤون الأوسط، العدد 142، خريف 2012، ص 11.

(5) محمد السعيد إدريس، تحليل النظم الإقليمية، دراسة في أصول العلاقات الدولية الإقليمية. القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، 2001، ص 25.

(6) اسماعيل دبش، السياسة العربية والمواقف الدولية تجاه الثورة الجزائرية 1954-1962. الجزائر: دار هومة، 2009، ص 163.

(7) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 1976، المادة 87، 88.

(8) محمد محمود إبراهيم الديب، الجغرافيا الاقتصادية. القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، 2006، ص 42.

(9) منتدى رؤساء المؤسسات FCE، معرض الصحافة، الأحد 28 أكتوبر 2018، ص 16، متاح على الرابط: http://www.fce.dz/wp-content/uploads/2018/12/revue-presse-26-decembre-2018-ar.pdf تم التصفح يوم 2019/01/27، على الساعة 12:04.
تم التصفح يوم 2019/01/05.

(10) ريتشارد بومقرت، مذكرات محاضرات في نظرية وسياسة التجارة الدولية. (ترجمة سفير بن حسين القحطاني، كمال الدين بشير إبراهيم)، المملكة العربية السعودية: جامعة الملك سعود، 2012، ص 4-5.

(11) حسام حمزة، "الدوائر الجيوسياسية للأمن القومي الجزائري"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص علاقات دولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر –باتنة، 2010–2011، ص 72.

(12) Rapport Economique sur l'Afrique, Evolution Récent de la situation Economique en Afrique 2017, sur le site https://www.uneca.org Voir le 27/01/2019 a 11h30.

(13) بن عبد الفتاح دحمان، ميداني محمد، "قراءة في أداء الاقتصاد الإفريقي (2000–2014)، « المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية» العدد 05، 2017، ص248.

(14) عمار باله، "التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الصحراوي–مالي انموذجا–"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية، تخصص علاقات دولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة، 2017–2018، ص 90.

(15) نفس المرجع، نفس الصفحة.

(16) عبد النور بن عنتر، البعد الإفريقي للأمن العسكري: معوقات الشراكة الأمنية. مداخلة مقدمة للملتقى الدولي الجزائر وإفريقيا من دعم الحركات التحررية إلى بناء شراكة استراتيجية المنعقد بجامعة 8 ماي بقالمة يومي 30–31 أكتوبر 2017، ص5.

(17) نفس المرجع، ص 6.

(18) عبد المطلب عبد الحميد، اقتصادات المشاركة الدولية (من التكتلات الاقتصادية حتى الكويز).الاسكندرية: الدار الجامعية، ص 54.

(19) مؤشر الاستثمار في إفريقيا 2017على الموقع الالكتروني: http://quantumglobalgroup.com تم التصفح يوم 2018/18/28 على الساعة 11:30.

(20) جميل محمد خالد، أساسيات الاقتصاد الدولي. ط1، عمان: الأكاديميون للنشر والتوزيع، 2014، ص 232.

(21) عادل عباسي، نحو مقاربة اقتصادية للدبلوماسية الجزائرية اتجاه إفريقيا الفرص والقيود. مداخلة مقدمة للملتقى الدولي الجزائر وإفريقيا من دعم الحركات التحررية إلى بناء شراكة استراتيجية المنعقد بجامعة 8 ماي بقالمة يومي 30–31 أكتوبر 2017، ص12.

(22) نفس المرجع، ص 220.

مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية ISSN: 2335-1039
المجلد:09 العدد: 05 السنة 2020 ص293 - 322

تاريخ الإرسال: 2019/07/15 تاريخ القبول:20/08/2020

استدامة القطاع السياحي من منظور جودة الصناعة السياحية: مدخل استراتيجي للشراكة الجزائرية– الإفريقية

(The sustainability of the tourism sector from the Tourism Industry Quality Perspective: A Strategic Approach to the Algerian-African Partnership)

مونير بن حاح[*1]، فتيحة بوحـرود[2]

[1]جامعة سطيف 1 (الجزائر)، Setif_mounir@yahoo.fr

[2]جامعة سطيف 1 (الجزائر)، bouhroudfatiha@yahoo.fr

الملخص:

تمثل السياحة موردا اقتصاديا مهما بالنسبة للاقتصاديات التي تشجع الاستثمار في هذا المجال، وتعمل على تطوير الخدمات السياحية والاهتمام بإرضاء السياح وتوفير متطلباتهم، كما تساهم الصناعة السياحية بشكل إيجابي في الاقتصاد الوطني، وهي أحد الدعائم الفاعلة لتحقيق التنمية المستدامة للبلد. وتتطلب استدامة القطاع السياحي في الجزائر وتفعيل مساهماته في الاقتصاد الوطني توفير المقومات السياحية والاهتمام بجودة الخدمات المقدمة للسياح، وعليه فهذا البحث يتطرق إلى أهم الجوانب التي تعالج فكرة جودة الصناعة السياحية كمدخل استراتيجي لاستدامة القطاع السياحي في الجزائر وباعتباره مدخلا استراتيجيا لتطوير الشراكة مع الدول الإفريقية.

الكلمات المفتاحية: جودة الصناعة السياحية؛ استدامة القطاع السياحي؛ شراكة جزائرية – إفريقية.

Abstract:

Tourism is an important economic resource for economies that encourage investment in this field, and that care about improving tourism services and satisfying tourists. Therefore, Tourism is an important industry that may enhance Algerian

*المؤلف المرسل

economy, and it is a crucial source for the sustainable development. But in turn the sustainability of the tourism sector in Algeria requires offering high service quality to tourists in addition to enhancing tourism conditions as improving the infrastructures. Accordingly, this paper aims to address the most important aspects of service quality provided to tourists through the main following issues:
- tourism industry quality.
- The strategic perspective for the sustainability of tourism in Algeria.
- Quality of service in tourism industry in Algeria.
Key Words: Tourism Industry Quality ; Sustainability of the tourism sector ; Algerian - African Partnership.

1- المقدمة:

تعتبر الصناعة السياحية بديلا استراتيجيا لاستغلال الموارد السياحية بشكل يضمن استدامتها، فالقطاع السياحي هو أحد أهم القطاعات المعول عليها للمساهمة في دفع النمو الاقتصادي ومن ثمة تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المنشودة، بالنظر إلى العوائد المالية الكبيرة التي يمكن أن يوفرها في الأمدين المتوسط والبعيد، ولما يوفره من فرص لخلق الثروة والتخفيف من حدة كثير من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية.

وتتجاوز المقاربة الحديثة للتنمية السياحية المفهوم الاقتصادي لتعكس مختلف أبعاد التنمية المستدامة البشرية منها والبيئية، نظرا لارتباطها الوثيق بالبيئة والمجتمع، كما أن تطوير المنظومة السياحية يساهم بشكل فعال في الارتقاء بالجوانب الاقتصادية، الثقافية، الاجتماعية، ...، وعلى هذا الأساس، تم تبني مبدأ الاستدامة في السياحة على المستوى الوطني، من خلال إسقاط المفاهيم المختلفة للتنمية المستدامة في مجال السياحة الجزائرية، والبحث عن سبل التميز في الخدمات السياحية ووضع إستراتيجيات لترقية وتطوير منظومة السياحة الوطنية.

إشكالية البحث:

لعل أهم المداخل التنافسية التي تركز عليها مختلف الدول في مجال السياحة تلك المرتبطة بالتميز من خلال جودة الخدمة السياحية، ومن هذا المنطلق، فإن إشكالية البحث تتمحور حول الأسئلة التالية:

– هل يمكن الاعتماد على مدخل الجودة لضمان التميز في الصناعة السياحية واستدامة القطاع السياحي في الجزائر؟

– ما هي سبل دعم وترقية الجودة في الصناعة السياحية الجزائرية ؟

الفرضيات:

للإجابة عن هذه الأسئلة فقد تم وضع الفرضيات التالية:

– يمكن تحقيق التميز في الخدمات السياحية من خلال الاعتماد على مدخل الجودة.

– يمثل البحث عن التميز من خلال الجودة سبيلا لاستدامة المنظومة السياحة في الجزائر.

أهمية البحث:

يمثل هذا البحث مساهمة فكرية في مجال البحث عن استدامة المنظومة السياحية في الجزائر وفق مقاربة تحليلية لمجموعة المعطيات المتعلقة بالموضوع، وكذلك يعتبر إضافة علمية بالنسبة للتأطير النظري للجودة في مجال الخدمات بصفة عامة، والخدمة السياحية على وجه الخصوص.

أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى تحقيق الأبعاد التالية:

– التعريف بمفهوم الصناعة السياحية، أبعادها، أنواعها، مكوناتها ومقوماتها؛

– تحديد مفهوم الجودة في مجال الصناعة السياحية، أبعادها، ومتطلباتها؛

– إبراز دور ومكانة الصناعة السياحة على المستوى الوطني من حيث مساهمتها في الارتقاء بمختلف الجوانب الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية، البيئية، بما يخدم توجهات التنمية المستدامة والشاملة؛

– التطرق لمفهوم التنمية السياحية، وإسقاط مبدأ الاستدامة في مجال السياحة، والتعريف بمبادئها وأهدافها؛

– استعراض التوجهات الاستراتيجية للجزائر في مجال التنمية السياحية المستدامة وضمان الجودة في صناعة السياحة على المستوى الوطني.

2- جودة الصناعة السياحية

سيتم من خلال هذا المحور التطرق إلى مفهوم السياحة، الخدمة السياحية، ثم استعراض مضمون الصناعة السياحية، أنواعها وأبعادها، مكوناتها ومقوماتها، ومن ثم التطرق لمفهوم الجودة في الصناعة السياحية، ومختلف المفاهيم المرتبطة بها.

2-1 الإطار المفاهيمي للسياحة والصناعة السياحية:

يختلف مفهوم السياحة وفقا لوجهات نظر مختلفة، وتتميز الخدمة السياحية بمجموعة من الخصائص التي تبرز طبيعتها مقارنة ببقية أنواع الخدمة الأخرى، كما تتباين أشكال الصناعة السياحية وفقا لمجموعة من المعايير، والأبعاد والمقومات التي تتوفر بالبلد المضيف.

2-1-1 مفهوم صناعة السياحة:

يتناول هذا الجانب مجموعة المفاهيم التالية:

أ. مفهوم السياحة:

توجد تعاريف مختلفة ومتنوعة لمفهوم السياحة ووفقا لوجهات نظر متباينة، يمكن التطرق للبعض منها كما يلي:

– السياحة هي اصطلاح يطلق على رحلات الترفيه وكل ما يتعلق بها من أنشطة وإشباع لحاجات السائح [1].

– مصطلح سياحة يستعمل بصورة عامة لوصف السفر، ويعكس بعض الحالات زيادة التوسع في السفر الترفيهي والذي يطلق عليهم السواح [2].

– وتعرف السياحة بأنها "مجموع العلاقات والظواهر التي تترتب على سفر، أو إقامة مؤقتة لشخص خارج مكان إقامته الاعتيادية، طالما أن هذه الإقامة المؤقتة لا تتحول إلى إقامة دائمة، وطالما لم ترتبط هذه الإقامة بنشاط يدر ربحا لهذا الأجنبي" [3].

– وتعتبر السياحة ظاهرة من الظواهر العصرية التي تنشأ عن الحاجة المتزايدة للحصول على الراحة والاستجمام، وتغيير الجو والإحساس بجمال الطبيعة وتذوقها والشعور بالبهجة والمتعة من الإقامة في مناطق ذات طبيعة خاصة [4].

وعليه، يشير مفهوم السياحة إلى مزيج من العناصر المتداخلة والمترابطة فيما بينها، والمتعلقة بتلبية متطلبات الزبون (السائح) خلال فترة زمنية معينة، وترتبط السياحة بمجموعة من العوامل المحددة للعرض السياحي في الدولة، وذات التأثير البالغ في تحديد مستوى الطلب السياحي من قبل العملاء.

ب. الخدمة السياحية:

وفق منظور تسويقي؛ فالسياحة هي شكل من أشكال الخدمات، تتضمن مجموعة من المفاهيم، أهمها:

– الخدمة السياحية هي "مجموعة من الخدمات والتسهيلات من نقل وسكن ومطاعم وخدمات ثقافية وترفيهية" [5].

– ويشير مفهوم الخدمة السياحية إلى الواقع الملموس للصورة أو الطابع السياحي، وينجم هذا الواقع بفعل اندماج المعطيات الطبيعية أو المصادر والمرافق والتسهيلات في الموقع السياحي مع وسائل النقل إلى الموقع؛ بحيث تشكل هذه العناصر مجتمعة طابعا بارزا وعلاقة مميزة للموقع أو البلد السياحي [6].

– ويرى خبراء السياحة على أن "المنتج السياحي هو عبارة عن خليط من عناصر غير متجانسة تؤخذ مستقلة عن بعضها البعض لتشكل العرض السياحي المحلي أو الدولي، وعليه، فالمنتج السياحي هو تلك الخدمة التي تحقق رغبات السواح أثناء إقامتهم وجولتهم السياحية"[7].

وبذلك، فالسياحة كنوع من الخدمات تتأثر بالجوانب المادية التي تدعم الأداء الفعلي لها، وهي غير قابلة للتخزين؛ إذ تستهلك وقت إنتاجها، وغير قابلة للحيازة عليها؛ بل يحق للسائح الانتفاع بها فقط، وتتأثر بالجوانب المعنوية والحسية بشكل كبير؛ بمعنى أن الخدمة السياحية هي مجموعة الأنشطة التي يتم من خلالها تقديم مجموعة من المنافع للسياح خلال فترة زمنية معينة.

جـ. الصناعة السياحية:

ينظر للسياحة بأنها صناعة بدون مداخن، وهي صناعة مركبة، تتألف من عدة عناصر تتراوح من حيث الأصل بين الطبيعية، والبشرية، والحضارية، كما أن بعضها متداخلة التأثير، وبعضها الآخر منفردة التأثير [8]. وهي التنظيمات العامة والخاصة التي تشترك في تطوير وإنتاج وتسويق البضائع والخدمات لخدمة احتياجات ورفاهية السياح،

وباعتبار السياحة تتضمن كافة الأنشطة التي تتعلق، بصفة مباشرة أو غير مباشرة، بتقديم مجموعة من الخدمات المختلفة للسياح، فللصناعة السياحية مجموعة من الخصوصيات، أهمها [9]:

– تعتبر السياحة من أهم القطاعات الخدمية وتشكل مصدرا رئيسيا للدخل الوطني في الاقتصاديات المتطورة، تشتمل على تشكيلة خدمات اقتصادية متنوعة؛

– يمتد نطاق التنافس الخاص بالمنظومة السياحية إلى خارج الحدود الإقليمية للدولة الواحدة، لهذا فهو يتأثر بالتغيرات التي تطرأ على البيئة العالمية؛

– مقومات العرض السياحي تتصف بالندرة الشديدة والحساسية الشديدة للتغيرات التي تطرأ على قطاعات النشاط الإنساني الأخرى في المجتمع، سواء تعلق الأمر بالهبات الطبيعية التي تتمتع بها الدولة، الموروثات الحضارية القديمة والحديثة أو بالمكتسبات الحضارية المعاصرة من بنى أساسية وخدمات تكميلية.

– تنوع السوق المستهدف لقطاع السياحة من حيث الخصائص والانتماءات والأنماط السلوكية، لأنه يمتد من مواطني الدولة الواحدة إلى مواطني الدول الأخرى؛

– تساهم فئات المجتمع في تشكيل الطابع أو الصورة المميزة لمزيج الخدمات السياحية المقدمة للسائح من طرف الدولة، وتشترك كلها في تقديم الخدمات السياحية بطريقة مباشرة أو غير مباشرة؛

– أثر هذا القطاع على القطاعات الأخرى يأخذ طابع تأثير المضاعف؛ أي أن هذا الأثر يكون مركبا ومتوسعا بصفة دائمة؛

– عدم إمكانية احتكار المقومات السياحية في كثير من الأحيان، خاصة بالنسبة لبعض المقومات السياحية النادرة، إضافة إلى صعوبة القيام بإنتاج منتجات سياحية بديلة.

2-1-2 أنواع الصناعة السياحية:

يمكن التمييز بين أشكال مختلفة للصناعة السياحية وفقا للمعيار المستخدم في التصنيف، وهي كما يلي:

أ. حسب الهدف من السياحة؛ نميز بين الأنواع التالية [10]:

- **سياحة الاستجمام؛** ويكون الهدف منها التمتع بالشواطئ والجبال والغابات والبادية وزيارة المنشآت السياحية.
- **سياحة الاستشفاء؛** لزيارة المنتجعات الصحية التي خصصت لهذا الغرض.
- **السياحة الثقافية؛** وهي تشمل قطاعا واسعا من السائحين بقصد توسيع آفاقهم في طلب العلم والمعرفة.
- **السياحة الاجتماعية؛** ويكون الهدف منها زيارة الأقارب والأصدقاء.
- **السياحة الدينية؛** لزيارة الأماكن المقدسة وأماكن العبادة.
- **السياحة الرياضية؛** وهي التي تترافق مع الدورات الرياضية المحلية والإقليمية والدولية، وتتمثل بجمهور المشجعين.

ب. على أساس الموقع والحدود: هناك نوعين أساسيين؛ هما سياحة دولية (خارجية) وسياحة داخلية (محلية)، وهناك نوع آخر يعرف بالسياحة الإقليمية؛ كإقليم أميركا اللاتينية وشرق آسيا.

ت. على أساس فترة إقامة السائح وخصائص المنطقة السياحية: هناك سياحة مستمرة؛ وهي سياحة تتم على مدار السنة (سياحة ثقافية، دينية) وهناك سياحة موسمية؛ تقتصر على فترة من السنة كالسياحة الصيفية أو الشتوية.

ث. وفقا لمناطق الجذب السياحي؛ توجد ثلاثة أنواع هي كالآتي:

- **سياحة ثقافية؛** وتشمل زيارة الأماكن التاريخية والمواقع الأثرية والدينية والمتاحف، وهذه السياحة غالبا ما تكون دائمة إذا ما توافرت الظروف المناخية الملائمة لحركة السياح وتنقلاتهم.
- **سياحة طبيعية؛** وهي سياحة متعددة الجوانب (مناخية، نباتية، طبيعية، عامة) ومتنوعة الأغراض (ترويحية، علمية، استشفائية)، ويعد المناخ عنصرها الأساسي ومحركها الفعال.

– **سياحة اجتماعية؛** وهي سياحة متعددة الجوانب، فهي سياحة علاقات اجتماعية وسياحة ترويح وترفيه عن النفس، وربما تكون سياحة المدن ضمن هذه السياحة.

جـ. أنواع السياحة على أساس التنظيم: توجد ثلاثة أنواع؛ سياحة عائلية أو فردية وقد تكون جماعية (مجموعات سياحية).

حـ. أنواع السياحة حسب وسيلة النقل: توجد السياحة الجوية عن طريق الطيران، والسياحة البرية عن طريق السيارات والقطارات، والسياحة البحرية عن طريق السفن واليخوت، وهناك نوع جديد من السياحة يسمى سياحة الفضاء؛ وهي تقتصر حتى الآن على بعض الأشخاص، حيث تقدر تكلفة الرحلة بملايين الدولارات.

2-1-3 أبعاد الصناعة السياحية حسب المنظمة العالمية للسياحة:

لم تغفل المنظمة العالمية للسياحة البعد الاقتصادي، البشري، الاجتماعي والثقافي للسياحة، عند إعداد القانون العالمي لأخلاقيات السياحة في شهر أكتوبر 1999 بسنتياغو/ الشيلي، والذي نص على المبادئ العشرة التالية [11] :

- مساهمة السياحة في التفاهم بين الإنسان والمجتمع والاحترام المتبادل بينهما؛
- السياحة عامل ازدهار شخصي وجماعي؛
- السياحة عامل تنمية مستديمة؛
- السياحة تشغل التراث الثقافي والبشري وتساهم في إثرائه؛
- السياحة نشاط ذو منفعة للبلد المضيف؛
- التزامات الفاعلين في مجال التنمية السياحية؛
- الحق في السياحة (السياحة للجميع)؛
- حقوق العاملين والمستثمرين في الصناعة السياحية؛
- تطبيق مبادئ القانون العالمي لأخلاقيات السياحة.

2-1-4 مكونات الصناعة السياحية:

تتكون الصناعة السياحية من عناصر عدة؛ أهمها [12]:

أ. **عناصر الجذب السياحي (العرض السياحي الأساسي):** وهي تشمل العناصر الطبيعية مثل أشكال السطح، المناخ والجبال والغابات والسهول والأنهار والبحار والثلوج، المياه

المعدنية، بيئة خلابة بما فيها الحيوانات، نباتات وصدف وأحجار، إضافة إلى العناصر غير الطبيعية من صنع الإنسان، كالمدن الحضارية، ناطحات السحاب، المتنزهات والمعالم الأثرية، الأماكن الدينية والتاريخية.

ب. صناعة النقل: حيث تلعب دورا مهما في تطوير السياحة ونجاحها، فإن توافر وتطوير وسائل المواصلات السريعة والمريحة وتوافر طرق المواصلات يساعد على نجاح المناطق السياحية (المطارات، الموانئ البحرية، محطات سكك الحديد والنقل البري)، فالسائح عندما يفكر في زيارة منطقة معينة فإن أول ما يفكر فيه هو طريقة الوصول ومن ثم وسيلة النقل.

ت. خدمات الإيواء: سواء التجارية منها كالفنادق والموتيلات، وأماكن النوم الخاص مثل بيوت الضيافة و شقق الإيجار، أو غير التجارية كبيوت الشباب.

ث. خدمات مكاتب السياحة والأسفار وشركات تأجير السيارات.

ج. التسهيلات المساندة: بجميع أنواعها كالإعلان السياحي والإدارة السياحية والبنوك التجارية، خدمات صحية، علاجية... إلخ.

ح. خدمات البنية التحتية: كالمياه والكهرباء والاتصالات.

2-1-5 مقومات الصناعة السياحية:

ترتكز الصناعة السياحة على العديد من المقومات؛ بعضها طبيعي والآخر بشري ومادي، وهي كالآتي [13]:

أ. المقومات الطبيعية: وتشمل كل الظروف المناخية وتمايز الفصول، المناطق الدافئة، حمامات معدنية ...الخ، أي كل مظاهر جذب السياح؛

ب. المقومات البشرية: وتتمثل في الجوانب التاريخية، كالآثار، المعالم، الفنون الشعبية، ثقافات وعادات السكان.

ت. المقومات المالية والخدمة: وتتمثل في مدى توافر البني التحتية، كالمطارات، النقل البري والجوي، ومدى تطور مختلف القطاعات الصناعية، التجارية، البنوك، العمران ...الخ، ومدى توافر الخدمات المكملة كالبريد، الإطعام، الفنادق، المقاهي، مراكز الترفيه و التسلية.

كما تعتمد السياحة على قدرات الدول في تشجيع السياحة بما تقدمه من تسهيلات ومستوى للأسعار، وقدرة دعائية ضمن مختلف وسائل الأعلام على جذب السياح، مواصلات سهلة، أمن واستقرار ورعاية صحية كاملة وحسن معاملة وقدرة على إبراز جميع الجوانب والخصوصيات التي تهم السياح بمختلف فئاتهم ورغباتهم.

2-2 الجودة في الصناعة السياحية:

ترتبط الجودة في مجال الصناعة السياحية بمجموعة من العوامل، أهمها العامل البشري والعامل المادي، وتختلف مستوياتها بمرور الزمن، ويمكن في هذا السياق التطرق إلى المفاهيم التالية:

2-2-1 تعريف جودة الصناعة السياحية:

تظهر بوضوح قيمة الجودة في صناعة السياحة، نظرا لكونها صناعة خدمية يتراوح فيها مستوى الأداء بشكل كبير؛ طبقا لمستوى التعليم والتخصص والتدريب والخبرة لدى من يقدم الخدمة السياحية على اختلاف أنواعها، هذا من جانب العنصر البشري. ومن جانب المقومات المادية في الصناعة السياحية، فإن المواصفات ومعايير التصنيف بالنسبة للمنشآت السياحية تعتبر مجالا لتقييم مستوى الجودة في كل فئة منها، ويتمثل الجانب الثالث المؤثر في مستوى جودة الصناعة السياحية في مستوى الخدمات العامة في المقصد السياحي؛ من خدمات صحية وخدمات النقل والمرور والنظافة العامة، فضلا عن خدمات منفذ الدخول أو ما يطلق عليه مفهوم الجودة الشاملة للمقصد السياحي، ويرتبط هذا الجانب بجهود التعليم السياحي وبرامج التدريب المتطورة للعاملين بالقطاع، وكذلك للعاملين بقطاعات أخرى ذات صلة بالسياحة، وتعود أهمية هذا المحور إلى التنافس الشديد القائم بين المقاصد السياحية على جذب الحركة السياحية بشتى السبل وتتوزع المسؤولية في هذا المحور على كل من الجانبين الحكومي والقطاع الخاص على حد سواء [14].

وتعرف منظمة السياحة العالمية الجودة السياحية بأنها نتيجة لعملية تتضمن تلبية جميع احتياجات المستهلك ومتطلباته وتوقعاته المشروعة من المنتجات والخدمات بسعر مقبول؛ بحيث تكون متطابقة مع الشروط التعاقدية المتفق عليها ومحددات الجودة

المشمولة بذلك، مثل السلامة والأمن والصحة والنظافة العامتين، وسهولة الوصول، والشفافية، والأصالة، وتجانس النشاط السياحي المعني مع بيئته البشرية والطبيعية.

2-2-2 أبعاد جودة الصناعة السياحية:

إن العوامل الأساسية المحددة للجودة في السياحة تشير إلى ضرورة وجود معايير مشتركة ونهائية تكون حيوية للعميل دون النظر لفئة أو نوع المنتج أو المؤسسة أو الخدمة، ومن شأن هذه المعايير أن تؤمن الحد الأدنى من الحماية للعملاء، بحيث يكون مستحيلا تحقيق الجودة إلا في ظلها، وتشمل هذه المعايير ما يلي [15]:

أ. الأمن والسلامة: يجب أن لا يشكل الناتج السياحي أو الخدمة السياحية خطرا على الحياة أو يتسبب بضرر على الصحة أو على أي من الجوانب الضرورية لسلامة المستهلك وذلك في جميع الأنشطة السياحية، إن معايير الأمن والسلامة تحدد عادة بموجب أنظمة وقوانين (مثل قوانين الحماية من الحريق)، وتلك يجب اعتبارها معايير للجودة بحد ذاتها.

ب. الصحة العامة: يجب على جميع أماكن الإيواء والإطعام أن تحافظ على النظافة والسلامة، ويجب أن لا يقتصر تطبيق معايير سلامة الأغذية (التي غالبا ما تحدد بموجب أنظمة وقوانين) على المؤسسات السياحية الكبيرة بل يجب أن تشمل جميع أنواع مواقع بيع الأغذية، من محلات بيع الأغذية إلى المطاعم ذات المستويات العالية، وحتى الخدمات المقدمة في الطائرات.

ت. سهولة الوصول: وتعني إزالة جميع الحواجز الطبيعية والاتصالية والخدمية دون تحيز، وإتاحة استخدام تلك المنتجات والخدمات من قبل الجميع، بغض النظر عن اختلافاتهم الطبيعية أو المكتسبة، بما في ذلك ذوي الاحتياجات الخاصة.

ث. الشفافية: وهي عنصر أساسي لتوفير المشروعية لتوقعات المستهلك وحماية حقوقه، وهي مرتبطة بتوفير المعلومات الصحيحة حول مواصفات المنتج وما يشتمل عليه وتكلفته الإجمالية وما يغطيه السعر، وتوصيل تلك المعلومات بشكل فعال للمستهلك.

ج. الأصالة: وتعبر عن حضارة أو تراث معين تجعل أي منتج سياحي يختلف ويتميز عن بقية المنتجات المماثلة له في أماكن أخرى، مع ضرورة أن تستجيب الأصالة

لتطلعات المستهلك، حيث أن المنتج يتناقص وينتهي عند فقدانه لأصالته وروابطه مع بيئته المحلية؛ فالخدمة ذات الأصالة النابعة من تقاليد الموطن نفسه تختلف فيما لو تم نقلها إلى موقع آخر، ولذلك فإن الخدمة بإمكانها أن تخلق أصالة ذات جودة خاصة بها.

حـ. التجانس: فالتوافق والانسجام مع المحيط الطبيعي والإنساني يحافظ على السياحة المستدامة، وهذا يستلزم إدارة فعاله للمؤثرات البيئية والاقتصادية والاجتماعية بغية تأسيس مؤشرات لجودة المنتجات السياحية، لذا فإن تحقيق الجودة السياحية يتطلب أن تعمل وحدات النشاط السياحي على تحقيق الأهداف العامة للسياحة.

2-2-3 متطلبات جودة الصناعة السياحية:

حتى تصبح السياحة صناعة ذات جودة، فإنه ينبغي توفر الشروط الأساسية التالية [16]:

أ. إدراك وقناعة حكومة الدولة المضيفة بالسياحة،

ب. أن تكون السياحة نشاطا منظما ومنضبطا،

ت. أن تساهم السياحة في الحفاظ على البيئة الداخلية والخارجية،

ث. أن تتوفر لصناعة السياحة كوادر مؤهلة قادرة على إشباع رغبات السياح وتحقيق أعلى درجات الرضا لديهم،

جـ. أن تمتلك صناعة الضيافة أخلاقيات للمهنة أسوة بالمهن الأخرى؛ أو بشكل أوسع الالتزام وتطبيق مبادئ أخلاقيات العمل في منظمات الأعمال السياحي،

حـ. أن تكون جزءا أساسيا لا يتجزأ من الاقتصاد الوطن،

خـ. أن تكون مبنية على أسس علمية و تكنولوجية صحيح،

د. أن يتم تطويرها بشكل منظم و دوري،

ذ. أن تحقق التفاعل المنشود بين حضارات الشعوب من خلال العلاقات التفاعلية الصميمة بين البلد المضيف والضيف الزائر.

3- المنظور الإستراتيجي لاستدامة القطاع السياحي في الجزائر:

يتجسد البعد الإستراتيجي للاستثمار في تطوير المنظومة السياحية ضمن تعزيز مساهمتها في تنمية وتطوير العديد من الجوانب الاقتصادية، الثقافية، البيئية،

الاجتماعية... الخ، ولقد تبنت مختلف الدول مبدأ استدامة القطاع السياحي لتعظيم دوره في التنمية المستدامة على المستوى الوطني.

3-1 أهمية الصناعة السياحية في الجزائر:

تمثل السياحة في الجزائر قطاعا اقتصاديا رئيسيا لخدمة الاقتصاد والمجتمع، لهذا يعد تحديد أهداف وغايات للتنمية السياحية أمرا ضروريا؛ لأنها تحدد مسار السياحة، حيث يدور إعداد الخطة الإستراتيجية للتنمية السياحية حول هدفين أساسيين؛ إما زيادة إيرادات عملية التنمية السياحية لأقصى حد، أو تقليل الآثار البيئية والاجتماعية والثقافية لأدنى حد، وقد حددت الحكومة الجزائرية جملة أهداف من أجل رفع مستوى السياحة، وتفادي قدر الإمكان الأزمات الممكنة؛ وبالتالي تحقيق تنمية مستدامة لها، ومن ثم الدخول في السوق العالمية وتحسين السياحة الداخلية، وقد سطرت لذلك مجموعة الأهداف الضرورية لدفع عجلة النمو السياحي ومن ثم النمو الاقتصادي؛ وهي تتمحور حول العناصر التالية [17]:

- تثمين الطاقات الطبيعية والثقافية والحضارية والدينية لجعلها مناسبة لجلب السياح، وبالتالي استقطاب العملة الصعبة،
- مشاركة السياحة في حل مشكلة البطالة، ورفع المستوى المهني للموارد البشرية التي يشغلها القطاع السياحي،
- المشاركة في التنمية والتوازن الجهوي بين مختلف المناطق الجزائرية،
- المحافظة على المحيط من التلوث ومحاولة تحسينه،
- تحسين أداء القطاع السياحي بمختلف الطرق،
- تحسين نوعية الخدمات السياحية والارتقاء بها إلى مستوى المنافسة الدولية،
- إعادة بناء الطابع أو الصورة السياحية الجزائرية في الخارج، وإدخال المنتجات السياحية في الدائرة التجارية الدولية،
- تلبية الحاجات المتزايدة باستمرار للجزائريين الراغبين في السياحة بأنواعها،
- تحسين الوظائف الاقتصادية والتجارية والمالية لقطاع السياحة.

وتساهم السياحة في تحقيق مجموعة من الجوانب على المستوى الوطني، أهمها:

3-1-1 على المستوى الاقتصادي:

يؤثر رواج الصناعة السياحية بشكل مباشر على الاقتصاد وعلى رواج الصناعات والأنشطة المرتبطة بها؛ فكلما زاد تدفق حجم الحركة السياحية زاد الإنفاق العام على السلع الاستهلاكية، مما ينشط هذه الصناعات والخدمات المتصلة بصناعة السياحة (مباشرة، غير مباشرة)، وبما ينتج اتساع نطاق العمل في هذه الصناعات والخدمات المرتبطة بها [18].

وتعتمد اقتصاديات العديد من الدول على السياحة لما لها من مزايا اقتصادية تساهم في رفع مستوى المعيشة وزيادة الرخاء؛ ومن مزاياها، الآتي [19]:

أ. **زيادة الدخل بالعملات الصعبة** نتيجة بيع الخدمات السياحية؛ حيث أن السياحة تعمل من خلال عائداتها على توفير العملات الصعبة، التي ينجم عنها تحسين مستوى المعيشة ونوعية الحياة للمجتمع المحلي ودعم للتنمية الشاملة على المستوى الوطني والمحلي؛

- **توفير فرص عمل جديدة:** طبقا لتقديرات المنظمة العالمية للسياحة OMT المتعلقة بالشغل، فإن إنجاز سريرين (02) يؤدي إلى خلق (01) منصب شغل واحد مباشر وثلاثة (03) مناصب غير مباشرة متعلقة بالنشاطات الملحقة؛

- **تحقيق التكامل الرأسي والأفقي بين مختلف القطاعات الاقتصادية:** يعمل تطوير وتنشيط قطاع السياحة على إيجاد أنواع متعددة ومختلفة من العلاقات بين القطاعات الاقتصادية الأخرى الكثيرة والمتنوعة ينجم عنها تحقيق عدة منافع اقتصادية مباشرة أو غير مباشرة؛

- **تحسين وضعية ميزان المدفوعات و زيادة القيمة المضافة:** تعمل السياحة على تحسين ميزان المدفوعات بالنسبة للدول المستقبلة للسياح من خلال ما تنتجه من عائدات سواء على شكل استثمارات أو ضرائب أو رسوم؛

- **تحقيق الرواج الاقتصادي:** يؤدي الاستثمار في القطاع السياحي إلى زيادة العمالة التي بدورها تتحصل على رواتبها والتي تمثل قدرة شرائية جديدة، كما أن الأموال التي

تدخل للدولة من السياحة تستخدم في غالب الأحيان لتنمية هذا القطاع، وبالتالي تدخل ضمن الدورة الاقتصادية للدولة. إضافة إلى أن الضرائب والرسوم المفروضة على هذه البضائع والخدمات المستوردة وكذا المدخول من إعادة بيع المنتوج السياحي إلى المستهلكين وأصحاب الأعمال، تؤدي إلى دورات جديدة من الشراء والإنفاق داخل الدولة، وبالتالي تؤدي إلى مضاعفة الدخل السياحي؛

– **تسويق بعض السلع:** غالبا ما يقدم السياح عند زيارة بلد ما على شراء سلع تذكارية أو سلع تشتهر بها تلك الدول المستقبلة، وطبيعة هذا الإنفاق على هذه السلع يعد بمثابة تصدير لمنتوجات وطنية دون الحاجة إلى شحن أو تسويق خارجي؛

– **تنمية المرافق الأساسية والبنى التحتية:** زيادة الحركة السياحية تتطلب تطوير خدمات النقل وخدمات البنية التحتية الأخرى خصوصا مصادر المياه وشبكة الصرف الصحي وأنظمة التخلص من النفايات والاتصالات، من أجل تلبية حاجات قطاع السياحة؛

– **زيادة الاستثمار الوطني والأجنبي:** تتضمن السياحة مجالات مختلفة للاستثمارات مثل بناء الفنادق، المطاعم، الملاهي، مراكز الرياضة، القرى السياحية، شركات السياحة ووكالات السفر ووسائل النقل، وبالتالي ترتفع الاستثمارات في هذا المجال، كما تؤدي السياحة إلى دعم الأنشطة الاقتصادية الأخرى في قطاعات الزراعة والصناعة والخدمات وذلك من خلال زيادة الطلب على المنتجات الزراعية والصناعية والاستثمارات فيها.

ب. مساهمة الصناعة السياحية في تنمية النواحي الاجتماعية:

أبدت العديد من الدول اهتمامها بالتأثيرات الاجتماعية للسياحة على البلدان المضيفة ومواطنيه خاصة وأنها أدركت الاختلاف الشاسع في العادات والتقاليد لدى السائحين، والقيم السائدة في مجتمعاتهم؛ وتأتي هذه التأثيرات نتيجة الاحتكاك، والاختلاط بين السائحين والسكان؛ وعليه، أصبح من مصلحة الدولة المضيفة وضع سياسة سياحية شاملة تجمع بين ثقافتها وثقافة السائح، لغرض تقليص الفجوة السيكولوجية بين الحياة غير الاعتيادية للسياح، والحياة الاعتيادية للمجتمع المضيف. ومن أبرز تأثيرات السياحة في هذا المجال نذكر ما يلي:

- رفع مستوى المعيشة للمجتمعات والشعوب وتحسين نمط حياتهم؛

- إيجاد تسهيلات ترفيهية وثقافية لخدمات المواطنين إلى جانب الزائرين؛
- تطوير الأماكن الخدمات العامة بدولة المقصد السياحي؛
- رفع مستوى الوعي بالتنمية السياحية لدى فئات واسعة من المجتمع.
- يعتبر البعد الاجتماعي للسياحة أحد مكونات المنتج السياحي في البلدان السياحية، وأيضا كعنصر أساسي في عملية التنمية السياحية.

جـ. مساهمة الصناعة السياحية في التنمية الثقافية: تساهم السياحة في تنمية وتطوير عديد الجوانب الثقافية للمجتمع، منها ما يلي:

- تنمية الوعي الثقافي لدى المواطنين؛
- توفر التمويل اللازم للحفاظ وصون التراث للمباني والمواقع الأثرية و التاريخية؛
- تنمية عملية تبادل الثقافات والخبرات والمعلومات بين السائح والمجتمع المضيف؛

فمن خلال السياحة يمكن تعلم ثقافة مختلف المناطق، وبالتالي يزداد التفاهم المشترك والاحترام وتلاقي القيم والعادات قبولا من الجانبين وتخلق روح الوحدة بين المجتمعات، وتقريب المسافات الثقافية بينهم، إضافة إلى أن السياحة تمكن من معرفة ماضي الشعوب وتاريخها وحماية التراث التاريخي والحضاري للشعوب مما يزيد من حركة الاتصال والتواصل فيما بينها، مما قد يؤدي لتطوير السياحة المحلية في الكثير من دول العالم،

كما توفر السياحة الحوافز وتساعد على دفع تكاليف المحافظة على المواقع الأثرية والتاريخية، والتي إذا لم يتم الحفاظ عليها ستتعرض للدمار والتدهور، وبالتالي إلى ضياع التراث التاريخي للمنطقة، إضافة إلى ما يلي [20]:

– المحافظة على الموروثات التاريخية والثقافية والأنماط المعمارية المعاصرة المميزة.
– إحياء الفنون والمناسبات التقليدية والصناعات التقليدية وبعض مظاهر الحياة المحلية.
– تساعد العائدات السياحية مختلف المتاحف والمرافق الثقافية المختلفة مثل المسارح، كذلك تنظيم المهرجانات والمناسبات الثقافية كونها عناصر جذب للسياحة الداخلية والخارجية.
– دعم التبادل الثقافي بين المجتمعات (السياح والسكان).

د. مساهمة الصناعة السياحية في التنمية البيئية:

السياحة البيئية هي عملية تعلم وثقافة بمكونات البيئة، وبذلك فهي وسيلة لتعريف السياح بالبيئة والانخراط بها، بالإضافة إلى ما يلي:

- المحافظة على العناصر البيئية المختلفة لتحقيق التنمية السياحية المستدامة؛ حيث تساعد السياحة على تحقيق استغلال أمثل للموارد الطبيعية وتدفع للمحافظة عليها وعدم إساءة استخدامها، باعتبارها ثروة وطنية، كذلك تدفع النشاطات السياحية على تنظيم وتخطيط وتحديث استخدامات الأرض بالشكل الذي يحقق أقصى منفعة مع الاهتمام بالبيئة وبالبعد الجمالي للمعطيات، سواء كانت طبيعية أم من صنع الإنسان،
- تحقيق إدارة جيدة للنفايات للتخلص منها بشكل عملي سليم؛ إذ توفر السياحة الحوافز لتنظيف البيئة من خلال مراقبة الهواء، الماء، التلوث، الضجيج، معالجة النفايات، كما تساهم السياحة في تحسين الصورة الجمالية للبيئة من خلال برامج تنسيق المواقع، والتصاميم الإنشائية المناسبة، استخدام اللوحات التوجيهية وصيانة المباني.

3-2 استدامة القطاع السياحي الجزائري:

يتضمن هذا العنصر مجموعة من المفاهيم المرتبطة بالتنمية السياحية، استدامة السياحة، ومبادئ الاستدامة في مجال التنمية السياحية.

3-2-1 مفهوم التنمية السياحية المستدامة:

يتناول هذا الجانب تعريف التنمية السياحية والتنمية السياحية المستدامة ، كما يلي:

أ. التنمية السياحية:

تعد التنمية السياحية هي أحدث ما ظهر من أنواع التنمية العديدة، وهي بدورها متغلغلة في كل عناصر التنمية المختلفة، وتكاد تكون متطابقة مع التنمية الشاملة، فكل مقومات التنمية الشاملة هي مقومات التنمية السياحية، وتمثل التنمية السياحية " مختلف البرامج، التي تسعى إلى تحقيق الزيادة المستقرة، والمتوازنة في الموارد السياحية، وتعميق، وترشيد إنتاجية القطاع السياحي" [(21)]. وبالتالي، فهي تنطوي على الارتقاء، والتوسع بالخدمات السياحية، واحتياجاتها؛ الأمر الذي يتطلب رسم برامج تخطيط، تستهدف تحقيق أكبر معدل ممكن من النمو السياحي، بأقل تكلفة ممكنة، وفي أقصر زمن متاح.

تكتسب التنمية السياحية أهمية متزايدة، كونها تؤمن موارد مالية إضافية للسكان وتعمل على تحسين ميزان المدفوعات، فهي تمثل إحدى الصادرات الهامة غير المنظورة، وعنصرا أساسيا في عناصر النشاط الاقتصادي [22].

ب. استدامة التنمية السياحية:

تعرف التنمية السياحية المستدامة: بأنها هي التي تلبي احتياجات السياح والمواقع المضيفة، إلى جانب حماية وتوفير الفرص للمستقبل؛ كما أنها تمثل: جملة القواعد المرشدة في مجال إدارة الموارد، بطريقة تتحقق فيها متطلبات المسائل الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، ويتحقق معها التكامل الثقافي، والعوامل البيئية، التنوع الحيوي، ودعم نظم الحياة [23].

وتمثل السياحة المستدامة نقطة التلاقي ما بين احتياجات الزوار والمنطقة المضيفة لهم، مما يؤدي إلى حماية ودعم فرص التطوير المستقبلي بحيث يتم إدارة جميع المصادر بطريقة توفر الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية، ولكنها في الوقت ذاته تحافظ على الواقع الحضاري والنمط البيئي الضروري والتنوع الحيوي وجميع مستلزمات الحياة وأنظمتها [24].

فيترتب عن استدامة التنمية السياحية مستدامة تنوع الأنظمة البيئية الموجودة؛ لأنها تمثل غالبا القاعدة الأساسية التي يقوم عليها هذا النشاط. وعلى هذا النحو، فهي تمثل عملية تغيير، يكون فيها استغلال الموارد، واتجاه الاستثمارات، ووجهة التطور التكنولوجي، والتغير المؤسساتي أيضا في حالة الانسجام، وتعمل على تعزيز إمكانية ربط الحاضر، والمستقبل لتلبية الحاجات الأساسية للسياح [25].

ويرى الإتحاد الأوروبي للبيئة والمتنزهات القومية التنمية السياحية المستدامة على أنها نشاط يحافظ على البيئة ويحقق التكامل الاقتصادي والاجتماعي ويرتقي بالبيئة المعمارية، كما تعرف على أنها التنمية التي تقابل وتشبع احتياجات السياح والمجتمعات الضيفة الحالية وضمان استفادة الأجيال المستقبلية، كما أنها التنمية التي تدير الموارد بأسلوب يحقق الفوائد الاقتصادية والاجتماعية والجمالية مع الإبقاء على الوحدة الثقافية واستمرارية العمليات الإيكولوجية والتنوع البيولوجي ومقومات الحياة الأساسية [26].

وقد بينت تجارب البلدان المتقدمة أن ثمة وعيا متزايدا بضرورة جعل السياحة مستدامة وضمان مساهمتها في التنمية المستدامة. وقد اعتبر أن التمتع برؤية طويلة الأجل وبإستراتيجية شاملة ونهج شمولي وجامع مسألة أساسية لتطوير قطاعات السياحة المستدامة كما أنه من الضروري وجود سلطة مكرسة للسياحة يمكنها وضع مثل هذه الرؤية وتنفيذ السياسات الوطنية للتنمية السياحية.

3-2-2 مبادئ وأهداف التنمية السياحية المستدامة:

إن الاهتمام المتزايد بالسياحة دفع إلى تعاظم دورها في التنمية من حيث تشجيع الاستثمار في إنشاء المشروعات السياحية في إطار الإعفاءات الضريبية على واردات السياحة، كما ستوفر فرصا مهمة لمساهمة الدول في إنشاء مشاريع البنى التحتية، خاصة في ظل مفهوم الاستدامة، وتتمثل مبادئ وأهداف التنمية السياحية المستدامة في النقاط التالية [27]:

أ. حماية البيئة وزيادة التقدير والاهتمام بالموارد الطبيعية والموروثات الثقافية للمجتمعات؛

ب. تلبية الاحتياجات الأساسية للعنصر البشري والارتقاء بالمستويات المعيشية؛

ت. تحقيق العدالة بين أفراد الجيل الواحد وبين الأجيال المختلفة، من حيث الحق في الاستفادة من الموارد البيئية والدخول؛

ث. إيجاد فرص جديدة للاستثمار وبالتالي توفير فرص عمل جديدة وتنوع الاقتصاد؛

ج. زيادة مداخيل الدولة من خلال فرض الضرائب على مختلف النشاطات السياحية؛

ح. تحسين البنى التحتية والخدمات العامة في المجتمعات المضيفة؛

خ. الارتقاء بمستوى تسهيلات الترفيه وإتاحتها للسياح والسكان المحليين على حد سواء؛

د. الارتقاء بالوعي البيئي والقضايا البيئية لدى السياح والعاملين والمجتمعات المحلية؛

ذ. مشاركة المجتمعات المحلية في اتخاذ قرارات التنمية السياحية، وبالتالي خلق تنمية سياحية مبنية على المجتمع؛

ر. التشجيع على الاهتمام بتأثيرات السياحة على البيئة والمنظومة الثقافية للمقاصد السياحية؛

ز. إيجاد معايير للمحاسبة البيئية والرقابة على التأثيرات السلبية على السياحة؛
س.الاستخدام الفعال للأرض وتخطيط المساحات الأرضية بما يتناسب مع البيئة المحيطة.

4- ضمان الجودة في الصناعة السياحية الجزائرية.

تمثل الجودة أحد السبل الفعالة التي يمكن من خلالها تعزيز تنافسية الصناعة السياحية الجزائرية، ففي ظل توفر مقومات العرض السياحي للجزائر، باعتبارها ذات طبيعة خلابة، وتمتلك موارد طبيعية وإمكانيات سياحية جذابة، إضافة إلى الموروث الثقافي والحضاري الذي تتميز به.

ويعتبر دعم الدولة لمنظومة السياحة عاملا مهما في نجاح إستراتيجية التنافس بالجودة في هذا المجال، كما أن تحويل ثقافة المجتمع الجزائري نحو ثقافة "جودة خدمة السياح" يكون من خلال الاستثمار في المورد البشري، وتنميته روح المسؤولية اتجاه جودة السياحة لديه، باعتبار أن الصناعة السياحية تعتمد أساسا على المورد البشري في تلبية متطلبات الزبون المتنوعة والمتعددة.

وفي هذا الصدد، سيتم استعراض مضمون الإستراتيجية المتبعة للتنمية السياحية في الجزائر، وكذلك مخطط الجودة في الصناعة السياحية الجزائرية.

4-1 الإستراتيجية المتبعة للتنمية السياحية في جزائر:

لقد أعطت الدولة خلال العشرية الأخيرة اهتماما كبيرا بقطاع السياحة نظرا لأهميته الاقتصادية والاجتماعية على السواء، فلجأت إلى وضع جهاز تشريعي يحدد كيفيات التنمية المستدامة لهذا القطاع والقوانين الخاصة باستغلال الشواطئ وكذا مناطق التوسع السياحية.

وقد قررت الدولة خوصصة القطاع من خلال توجيه نداء للمستثمرين الذين يتعاملون مع الوكالة الوطنية للتنمية السياحية، وتؤكد مختلف الإجراءات المتخذة في هذا الصدد ضرورة الارتقاء بهذا القطاع إلى مصاف القطاعات المساهمة في زيادة الثروة ولذلك تسييره عقلانيا.

ويعتبر مخطط التهيئة السياحية جزءا لا يتجزأ من المخطط الوطني لتهيئة الإقليم وإطار استراتيجي مرجعي لسياسة السياحة في الجزائر التي من خلالها تقوم الدولة بالآتي [28]:

- عرض رؤيتها حول تطور السياحة على مستوى آفاق زمنية مختلفة، سواء على المدى القصير على المدى المتوسط أو على المدى الطويل في إطار التنمية المستدامة، من أجل جعل الجزائر بلد مستقبل؛
- تحديد وسائل وضعه حيز التنفيذ وتحديد شروط قابلية تجسيده؛
- ضمان توازن الإنصاف الاجتماعي والفعالية الاقتصادية وحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة ؛
- تقويم الثروة الطبيعية والثقافية والتاريخية للبلاد ووضعها في خدمة السياحة الجزائرية، من أجل رفعها إلى صف الوجهات السامية في المنطقة الأوربية المتوسطية.

ويرتكز المخطط الوطني لتهيئة الإقليم على خمسة ديناميكيات [29]:

- تقويم وجهة "الجزائر" لتعزيز جلب فرص الاستثمار والتنافس؛
- تنمية الأقطاب والقرى السياحية السامية وذلك بترشيد الاستثمار؛
- إعداد برنامج جودة سياحية؛
- تنسيق العمل وذلك بتعزيز السلسلة السياحية وإقامة شراكة عمومية وخاصة؛
- تحديد ووضع حيز التنفيذ مخطط تمويل عملي، من أجل دعم النشاطات السياحية وكذا المطورين وجلب كبار المستثمرين والمتعاملين.

كما حدد المخطط الوطني لتهيئة الإقليم سبعة مناطق سياحية كبرى وفقا للمؤهلات الخاصة بكل منطقة من التراب الوطني: المنطقة الشمالية/ وسط ،المنطقة الشمالية/ شرق 1، المنطقة الشمالية/ شرق 2، المنطقة الغربية، منطقة الهضاب العليا، منطقة الجنوب، منطقة الصحراء الكبرى [30].

4-2 المخطط الوطني لجودة الصناعة السياحة في الجزائر:

يركز المخطط الوطني للتنمية السياحية على وضع حيز التنفيذ "مخطط جودة السياحة" لتطوير الجودة في صناعة السياحة الوطنية. وقد بادرت الحكومة في هذا

السياق بوضع مقاربة وطنية تهدف الى الاعتراف بجودة الخدمة المقدمة من طرف مهنيي قطاع السياحة، من خلال نشر "مخطط جودة السياحة" (PQTA*) [31].

ويهدف هذا المخطط إلى جمع كل مهنيي السياحة الذين يلتزمون طواعية بمقاربة جودة تخضع لمتطلبات الزبائن حول علامة وطنية للجودة [32]، أخذا في الاعتبار تحقيق الغايات التالية [33]:

أ. تعزيز القدرة التنافسية الوطنية من خلال دمج مفهوم الجودة في جميع مشاريع تنمية المؤسسات السياحية وبالتالي تحقيق احترافية أكبر؛

ب. تثمين المناطق السياحية وخلق استدامة للعرض السياحي الجزائري من خلال وضوح الرؤية وتحسين الجودة للسياح؛

جـ. العمل على استفادة المؤسسات السياحية المشاركة في هذه العملية عن طريق تقديم المساعدة والأدوات اللازمة لتنميتها، بما في ذلك مرافقتها في عمليات الترميم وإعادة التأهيل والتحديث و التوسيع والتكوين؛

د. ضمان ترويج مميز للمتعاملين المشاركين في المقاربة الخاصة بالجودة، من خلال إدماجهم في شبكة المؤسسات التي تحمل علامة "جودة السياحة الجزائرية"، عن طريق ضمان أفضل اندماج في القنوات التجارية.

ووفق مقاربة شاملة ومتكاملة؛ فمفهوم الجودة يشمل مختلف مستويات الإنتاج السياحي، وعلى هذا الأساس يأخذ مخطط جودة السياحة في الاعتبار العرض السياحي في مجمله، ويغطي جميع الأنشطة السياحية الموجودة على التراب الوطني (الاستقبال، الإسكان والمطاعم والنقل، التنشيط، الترفيه ...). وبالتالي فالأنشطة السياحية والمهن المعنية تتمثل فيما يلي: الفندقة، الإطعام، منظمي الرحلات السياحية، الحمامات المعدنية والمعالجة بمياه البحر، الناقلون (شركات الطيران وتأجير السيارات، ...)، الدليل السياحي، الدواوين السياحية ومكاتب الإعلام و التوجيه، مناطق العبور (الموانئ والمطارات).

وفي إطار هذا البرنامج يتم منح العلامة الوطنية "جودة السياحة الجزائر"، المرتكزة على الامتياز، لجميع المؤسسات السياحية المعنية التي تحترم شروط العضوية التالية [34]:

- مطابقة معايير الجودة؛
- متابعة مقاربة جودة تستند إلى مراقبة خارجية، تضمن التحسين المستمر لجودة الخدمات وبالتالي ضمان علامة جودة موثوق بها للزبائن والحفاظ على مصداقية علامة "جودة السياحة الجزائر" التي تم الحصول عليها؛
- إنشاء خلية دائمة مسؤولة عن المحاسبة الداخلية؛
- ضرورة الخضوع لشروط الاستغلال وممارسة النشاط؛
- الامتثال لقواعد النظافة والأمن؛
- الاندماج في المحيط البيئي؛
- وضع حيز التنفيذ نظام للتكفل ومعالجة الشكاوى المقدمة من الزبائن.

5- سمات وآفاق الشراكة الجزائرية الإفريقية:

يمكن فهم معنى الشراكة الأفرو جزائرية واهدافها من خلال أهمية القارة الافريقية بالنسبة للجزائر وكذا من توجهات نشاطها الدبلوماسي الجزائري المخضرم ودورها المحوري المتميز والمرتبط بثوابث السياسة الخارجية الجزائرية تجاه العالم وافريقا وقضاياها تحديدا من خلال حركيتها ونشاطها عبر آليتي النيباد ومنظمة الاتحاد الافريقي. والاهداف التي تتوخى تحقيقها الجزائر من وراء ذلك على الصعيد القاري.

تنبثق الشراكة الافرو-جزائرية من الاطار العام للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا وأهدافها وأولياتها من جهة، ومن مقاصد منظومة الاتحاد الأفريقي من جهة أخرى، بالإضافة الى متغيرات تراجع مداخيل المحروقات وتوجه الجزائر الى تجسيد ارتباطها التجاري والاقتصادي بدول القارة لزيادة مداخليها خارج المحروقات، فضلا عن انشغالاتها الأمنية في إفريقيا. واذا كانت الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا المعروفة اختصارا بـ NEPAD. الإطار النظري والاستراتيجي الذي اعتمده القادة الأفارقة من أجل التصدي للفقر والتخلف والارهاب ومسبباته المنتشر في ربوع القارة الأفريقية، تمثل الخيار التنموي

للقارة لبلوغ الاستقرار والأمن، فإن منظمة الاتحاد الأفريقي سليل منظمة الوحدة الأفريقية السابقة يمثل بالنسبة للجزائر الى جانب النيباد أيضا الإطار المؤسساتي الأمثل الذي يعنى بمشاكل القارة وانكشافاتها الأمنية الشاملة [35].

5-1 تاريخ الشراكة الجزائرية الإفريقية:

تعتبر الجزائر من الدول السباقة في إقامة علاقات مع الدول الإفريقية، وضمن سياق تنافسي إقليمي ودولي في المجال الإفريقي، تحاول الجزائر نسج علاقات دبلوماسية خاصة في بعدها الاقتصادي والثقافي، وبدأت ملامح هذه العلاقة تظهر منذ ستينيات القرن العشرين، حيث قامت الجزائر بدعم حركات التحرر، ومناهضة الاستعمار الأجنبي للدول الإفريقية، لتعزز هذه العلاقات في الثمانينيات من نفس القرن، من خلال دعم الاستقلال وإيجاد سبل التطور والنهوض بهذه الدول، مع التركيز على توطيد العلاقات الاقتصادية وبناء حوار اقتصادي ثقافي لتحقيق التنمية [36].

ولقد توطدت العلاقات الإفريقية الجزائرية ذات البعد الاقتصادي منذ عقد مبادرة النيباد، التي أولت أهمية في جانب منها للمجال الطاقوي، كونه من أهم القطاعات الحيوية في القارة الإفريقية التي تدعم عملية التنمية، والجزائر من خلال هذه المبادرة أعلنت عن مجموعة المشاريع والاستثمارات التي لازالت ضمن الأولويات المسطرة في العلاقات الاقتصادية الإفريقية الجزائرية، وتوجه الجزائر نحو المجال الطاقوي يعود إلى ضعف المبادلات التجارية وعدم القدرة على الاستثمار في مشاريع أخرى في القارة. لذلك فقد ركزت الجزائر على الاستثمار في المجال الطاقوي، وعلى وجه الخصوص الغاز والهيدروكربون والبنى التحتية للطاقة على غرار أنابيب البترول والغاز، والطرقات، خاصة الثلاث مشاريع التي أطلقتها ضمن مبادرة النيباد، وتسعى الجزائر إلى زيادة نسبة استثمارها في هذا المجال، على الرغم من التحديات التي تواجهها، سواء ما ارتبط بالمنافسة الإقليمية والدولية، أو ما تعلق بالتحديات الأمنية الإقليمية [37].

وقد تَم وضع رؤية استراتيجية من أجل تحقيق التنمية في إفريقيا تمتد إلى غاية عام2065، وتعتبر الجزائر طرف فعال فيها، ومن أكثر الدول تحكما في أهداف هذه الرؤية التي ترتكز بشكل كبير على ترقية المؤهلات الاقتصادية في القارة خاصة تلك التي

ترتبط بسياسات التصنيع، فمشكلة إفريقيا تكمن في عدم امتلاكها لما يعرف بلوجيستيك التصدير، وبالتالي تشكل الجزائر بوابة بالنسبة للقارة الإفريقية مما يجعلها تستعمل هذه الورقة لتوطيد العلاقات الإفريقية الجزائرية الاقتصادية [38].

5-2 مجالات الشراكة الجزائرية الإفريقية:

أبرمت الجزائر من خلال مبادرة النيباد مجموعة من المشاريع المرتبطة بالبنى التحتية وتتمثل في الآتي [39]:

- مشروع خط الأنابيب عبر الصحراء الذي ينقل الغاز الطبيعي من نيجيريا إلى الأسواق الأوروبية عبر الجزائر؛
- الخط البري لاغوس ما بين نيجيريا والجزائر، ويمر عبر مجموعة من الدول الافريقية؛ خط الألياف البصرية الذي يسهل من عملية تبادل الخبرات والمعلومات، والتي يستفيد منها المجال الطاقوي بطريقة أو بأخرى.
- ويعتبر مشروع خط الأنابيب نيغال من أهم المشاريع، كونه مشروع جزائري–نيجيري انبثق عن توقيع مذكرة تفاهم، بين شركة سوناطراك الجزائرية والشركة البترولية النيجيرية، واعتبر على رأس أولويات المشاريع التي تشجعها وترعاها مبادرة النيباد.
- وفي مجال التصدير والمبادلات للموارد الطاقوية بين الجزائر والدول الإفريقية، فالموارد الهيدروكربونية تعتبر من أهم الموارد التي يتم تصديرها وتبادلها، من خلال مؤسسة سوناطراك الجزائرية وفروعها في إفريقيا.

5-3 محددات الشراكة الجزائرية الافريقية :

هنالك العديد من الرهانات الهيكلية والتحديات الأمنية الداخلية والخارجية التي تهدد مسار استثمار الجزائر الطاقوي في إفريقيا، أهمها [40]:

- عدم الاستقرار الأمني لدول الجوار مما يؤثر على مسار قطاع الموارد الهيدركربونية في الجزائر محليا وإقليميا؛
- المنافسة الاقليمية للدور الجزائري، خاصة من طرف المغرب الأقصى الذي يعد الشريك الاقتصادي لمالي؛
- النفوذ الفرنسي في منطقة الساحل الإفريقي.

5-4 حالة الشراكة بين الجزائر وجنوب إفريقيا:

تعمل كل من الجزائر وجنوب افريقيا على تطوير علاقات التعاون الاقتصادي فيما بينهما، والرفع من فرص التجارية والاستثمارية من خلال البرامج الطموحة للشراكة وتنويعها خاصة مع فتح خط طيران مباشر بين البلدين. ومن بين المجالات التي هي موضوع للشراكة بين البلدين نجد السياحة، البيتروكيماويات، الصناعة والتعدين؛ وتجدر الإشارة إلى أن جنوب إفريقيا تعتبر أكبر شريك تجاري للجزائر من بين الدول الإفريقية الأخرى [41].

6- الخاتمة:

عالج هذا البحث موضوع الجودة في مجال الخدمات السياحية المختلفة كمدخل لاستدامة المنظومة السياحية على المستوى الوطني ومن ثم كاستراتيجية مستقبلية للشراكة مع إفريقيا، وذلك من خلال دراسة نظرية تحليلية لمختلف الجوانب المرتبطة به، وتم التوصل بذلك إلى مجموعة من الاستنتاجات، كما يلي:

- ينظر للسياحة من زوايا مختلفة، باعتبارها نشاط اقتصادي يحقق إيرادات مالية مهمة نتيجة سفر وتنقل الأشخاص بهدف إشباع حاجات معينة، وباعتبارها شكل من أشكال الخدمات ينتج عنها تقديم جملة من المنافع للسياح، وباعتبارها كذلك صناعة تتضمن مزيجا مركبا من الأنشطة والخدمات، وتكون ذات علاقة مباشرة وغير مباشرة مع بقية القطاعات الاقتصادية في الدولة؛

- تلعب السياحة دروا مهما في الحركية الاقتصادية وتساهم بشكل إيجابي في دفع عجلة التنمية المحلية، وتعزز مختلف أبعاد التنمية الوطنية المستدامة؛

- يرتبط التنافس في مجال الصناعات السياحية بالتغيرات على المستوى العالمي، إذ لا ينحصر في الحدود الإقليمية للدولة فقط؛

- توفر المقومات الطبيعية التي تعزز الصناعات السياحية غير كاف؛ بل كفاءة استخدام الموارد السياحية والقدرة على الاستجابة لمتطلبات السياح هو عامل حرج في نجاح المنظومة السياحية بالدولة؛

– يوجد تباين بين مفاهيم الجودة وأبعادها في مجال الصناعة السياحية مقارنة بالأنشطة الاقتصادية الأخرى، نظرا لخصوصيات الخدمة السياحية وارتباطها بعدد كبير من الخدمات الأخرى، ومختلف الصناعات ذات الصلة؛

– تبني ثقافة الجودة في م جال الصناعة السياحة ذو أهمية كبيرة ، بالنظر إلى خصوصية الزبائن من حيث تنوع أجناسهم، ثقافاتهم، معتقداتهم وكذلك سلوكياتهم الاجتماعية؛

– التنافس بالجودة في مجال صناعة السياحة له بعد استراتيجي يرتبط – إلى حد كبير– باهتمام الدولة بتطوير وتأهيل المنظومة السياحية الجزائرية، ووعي المجتمع ومساهمته في المحافظة على جاذبية العرض السياحي وال محافظة على مقوماته؛

– تمثل استراتيجية الجودة في الخدمة السياحية دعامة رئيسية لاستدامة القطاع السياحي الجزائري، وتعزيز مساهمته في الاقتصاد الوطني.

7– المراجع:

(1) أنظر: عثمان محمد غنيم ونبيل سعد، التخطيط السياحي، دار الصفاء للنشر والتوزيع ،الأردن، ط1، 2001 ، ص: 27.

(2) أنظر: أحمد محمود مقابلة، صناعة السياحة، دار كنوز المعرفة، 2007، ص: 26 .

(3) Robert. L, Le tourisme international .que sais je ?. 5eme édition .Paris : Presses universitaires. 1993.p10.

(4) أنظر: كمال درويش، محمد الحماحمي، رؤية عصرية للترويح وأوقات الفراغ، مركز الكتاب للنشر، مصر، 1997 ، ص 249.

(5) درويش ريان، الاستثمارات السياحية في الأردن، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، الجزائر، 1997، ص 25.

(6) أنظر: عثمان محمد غنيم ونبيل سعد، مرجع سابق، ص: 27.

(7) هدير عبد القادر، واقع السياحة في الجزائر وآفاق تطورها، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، 2005/ 2006.

(8) أنظر: محمد خميس الزوكة، صناعة السياحة: من المنظور الجغرافي، دار المعرفة الجامعية، مصر، 1992، ص 07.

(9) راجع:

– سعيد محمد المصري، إدارة وتسويق الأنشطة الخدمية – المفاهيم و الإستراتيجيات –، الدار الجامعية، مصر، 2001.

– أحمد ماهر وعبد السلام أبو قحف، تنظيم وإدارة المنشآت السياحية والفندقية، المكتب العربي، الطبعة الثانية، مصر.

(10) أنظر: عبد الهادي الرفاعي، دراسة إحصائية لواقع السياحة في سورية، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العوم الاقتصادية والقانونية، جامعة تشرين، سوريا، المجلد 27، العدد 1، 2005. ص 12.

(11) أنظر: مشروع التقرير حول مساهمة من أجل إعادة تحديد السياسة السياحية الوطنية – المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي – الدورة السادسة عشر، نوفمبر2000 ، ص 14.

(12) أنظر: غنيم عثمان محمد، التخطيط السياحي و التنمية السياحية، دار صفاء للنشر و التوزيع، ص 543 .

(13) أنظر: محمد سليمان جرادات وهواري معراج، السياحة وأثرها في التنمية الاقتصادية العالمية: حالة الاقتصاد الجزائري، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، الجزائر، عدد 01، 2004، ص ص 22–23.

(14) الإستراتيجية السياحية العربية، ص 21.

(15) أنظر: سعد بن عبد الرحمن القاضي، الرؤية المستقبلية لنظم ضمان الجودة في السياحة في المملكة العربية السعودية، ملتقى الجودة الأول بمنطقة عسير "الجودة في صناعة السياحة"، المملكة العربية السعودية، 2004، ص ص1–2.

(16) أنظر: حميد الطائي، أصول صناعة السياحة، مؤسسة الوراق، الأردن، ط2001/1، ص 36.

(17) www.algeriantourism.com/articles.

(18) أنظر: زيد منير عبوي، السياحة في الوطن العربي دراسة لاهم المواقع السياحية العربية ،الطبعة الاولى ،دار الراية للنشر و التوزيع، الأردن، 2007، ص 43.

(19) أنظر :

- زايد مراد، السياحة كصناعة في الاقتصاد الوطني، حالة الجزائر، الملتقى الدولي : اقتصاديات السياحة و دورها في التنمية المستدامة، جامعة محمد خيضر بسكرة الجزائر، 2010، ص09.
- Ministère du tourisme: op-cit, horizon 2013, p.4.
- Ministère du tourisme: plan d'action pour le développement durable du tourisme en Algérie, 2013, p.4.
- www.algeriantourism.com/articles.
- www.alsabaah.com

(20) Ministère du tourisme: plan d'action pour le développement durable du tourisme en Algérie, horizon 2010, p. 8.

(21) أحمد الجلاد، السياحة المتواصلة البيئية، عالم الكتاب، ط 1، مصر، 2002، ص 43.

(22) موفق عدنان، أساسيات التمويل والاستثمار في صناعة السياحة، ط1، الوراق للنشر و التوزيع، ،عمان الأردن، 2010 ، ص 14.

(23) صلاح الدين خربوطلي، السياحة المستدامة، دار الرضا للنشر، الطبعة الأولى، سوريا، 2004، ص 23.

(24) عصام حسن السعيدي، الدلالة و الإرشاد السياحي، ط1، دار الراية للنشر و التوزيع، الأردن ،2008، ص 127.

(25) أحمد الجلاد، مرجع سابق، ص 51.

(26) محمد إبراهيم عراقي و فاروق عبد النبي عطا الله، التنمية السياحية المستدامة في جمهورية مصر العربية " دراسة تقويمية بالتطبيق على محافظة الإسكندرية" ، المعهد العالي للسياحة والفنادق والحاسب الآلي ، مصر، ص 4.

(27) نفس المرجع ، ص ص 5-6.

(28) أنظر : العابد سميرة، لعراف فايزة، صناعة السياحة في الجزائر: الواقع وسبل النهوض، ملتقى وطني حول: فرص ومخاطر السياحة الداخلية في الجزائر، جامعة باتنة، 2012، ص 10.

(29) أنظر : لحسن عبد القادر، إستراتيجية تنمية مستدامة للقطاع السياحي في الجزائر على ضوء ما جاء به المخطط التوجيهي للهيئة السياحية لآفاق 2025، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، جامعة ورقلة العدد 02، 2012، ص ص 181-182

(30) سماعيني نسيبة، دور السياحة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر، مذكرة ماجستير، جامعة وهران، الجزائر، 2014، ص 152.

(*) Plan Qualité Tourisme Algérie.

(31) http://www.mta.gov.dz/site_relooke/ar/pothentialitesTour.php.

(32) عمر حوتية، واقع قطاع السياحة في الجزائر وآفاق تطويره، مجلة الحقيقة، جامعة أدرار، الجزائر، العدد 29، ص 414

(33) http://qualitetourisme.ccm-cg.net/ar/مخطط-جودة-السياحة-الجزائرية

(34) http://qualitetourisme.ccm-cg.net/ar/-العلامة-التجارية-جودة-السياحة-الجزائرية.

(35) حمزة سالم، توجهات الكيان الإسرائيلي وانعكاساتها على الشراكة الأفروجزائرية، الملتقى الدولي : الجزائر وافريقيا من دعم الحركات التحررية إلى بناء شراكات إستراتيجية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قالمة، الجزائر، 30 – 31 أكتوبر 2017.

(36) فني كنزة، البعد الاقتصادي في العلاقات الإفريقية الجزائرية: نحو الاستثمار في المجال الطاقوي. الملتقى الدولي : الجزائر وافريقيا من دعم الحركات التحررية إلى بناء شراكات إستراتيجية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قالمة، الجزائر، 30 – 31 أكتوبر 2017.

(37) فني كنزة، نفس المرجع.

(38) فني كنزة، نفس المرجع.

(39) فني كنزة، نفس المرجع.

(40) مسيح الدين تسعديت، تقيم الدور الاقليمي للجزائر على ضوء غدارة النزاع في مالي : المكاسب والتحديات، الملتقى الدولي: الجزائر وافريقيا من دعم الحركات التحررية إلى بناء شراكات إستراتيجية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قالمة، الجزائر، 30 – 31 أكتوبر 2017.

(41) عبد الكريم هشام، محددات الشراكة بين الجزائر وجنوب إفريقيا وسبل تطويرها، الملتقى الدولي: الجزائر وافريقيا من دعم الحركات التحررية إلى بناء شراكات إستراتيجية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قالمة، الجزائر، 30 – 31 أكتوبر 2017.

مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية ISSN: 2335-1039
المجلد:09 العدد: 05 السنة 2020 ص323 -338

تاريخ الإرسال: 2019/05/20 تاريخ القبول: 2020/08/20

استشراف مسار تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة إلى الاقتصاد الجزائري- إطار عمل نماذج الاستيفاء الداخلي للفترة (1970−2017)

(Prediction the flows of foreign direct investment into the Algerian economy using internal interpolation models in the period (1970-2017))

ط/د. أسماء سلامي*[1]، د. أحمد سلامي[2]

[1]جامعة قاصدي مرباح ورقلة (الجزائر)، sellamiiasma@gmail.com

[2]جامعة قاصدي مرباح ورقلة (الجزائر)، sellami.ahmed.78@gmail.com

الملخص:

تسعى هذه الدراسة إلى الكشف عن الاتجاه الذي تتطور به تدفقات الاستثمار الأجنبي الوافدة إلى الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1970−2017)، حيث نستعرض معالجة إحصائية للبيانات المتاحة باستخدام نماذج الاستيفاء الداخلي، وتحقيقا لهذه الغاية، تم الاعتماد على المنهج الاستقرائي. نتائج التحليل الاقتصادي والقياسي تشير إلى أن تدفقات الاستثمار الأجنبي الوافدة إلى الاقتصاد الجزائري تشهد سلوكا متذبذبا ويؤول على المستوى المنظور إلى التباطؤ في حركة الاستثمارات الأجنبية الوافدة الى الجزائر. على هذا الأساس توصي الدراسة بضرورة البحث عن الآليات اللازمة لتشجيع وجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، والاتجاه بها نحو تفعيل دورها في تمويل متطلبات التنمية في الجزائر، والمحافظة على مسار متزايد لها، ولن يكون ذلك إلا بتهيئة المناخ الاستثماري المحفز.

الكلمات المفتاحية: استثمار أجنبي مباشر، اقتصاد جزائري، نماذج استيفاء داخلي.

***المؤلف المرسل**

Abstract:
This study seeks to reveal the trend in the inflows of foreign investment into the Algerian economy during 1970-2017. We review the statistical analysis of the available data using internal interpolation models. To this end, the extrapolation method was used. The results of economic and econometric analysis indicate that inflows of foreign investment into the Algerian economy are fluctuating and at the foreseeable level are likely to slow down the movement of foreign investments into Algeria. On this basis, the study recommends the need to find the necessary mechanisms to encourage and attract foreign direct investment and to activate its role in financing the development needs of Algeria and to maintain an increasing path for it.
Keywords: Foreign direct investment, Algerian economy. Internal interpolation models.

مقدمة:

ليس هناك شك في أن الجزائر كانت قادرة على تمويل مختلف مشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية دون معاناة من الخيارات الصعبة والقاسية خاصة في سنوات الألفية الثالثة نتيجة للراحة المالية غير المسبوقة بفعل تحسن أسعار البترول في السوق العالمية ؛ وخلافا لذلك، ومنذ بداية انخفاض أسعار البترول في منتصف 2014، تغيرت الأوضاع وبدأت ملامح الأزمة المالية تعصف بالاقتصاد الوطني، حيث أصبح أكثر وضوحا أن الحكومة لم تعد لديها الموارد الكافية للحفاظ على مستويات عالية من الإنفاق ومواصلة خلق فرص العمل، حيث انخفض الانفاق الحكومي إلى 37.3% في 2017 كنسبة من الناتج الداخلي الخام بعدما سجل معدل 46.6% في 2015، وهو ما أدى إلى تدهور معدل النمو الاقتصادي الذي تدحرج إلى 1.3% في 2017 بعدما سجل 3.8% في 2015 [(1)]. ولا تزال الجزائر تواجه تحديات هامة يطرحها انخفاض أسعار النفط، حيث تراجعت المدخرات الوطنية بشكل محسوس وبمعدل نمو سالب قُدر بنحو (-12.67%) بين عامي 2014 و2016.

إن إيجاد موارد مالية بديلة هو الوجه الآخر لنجاح عملية التنمية الاقتصادية، وهو يُعد أمرا ملحا وضرورة حتمية تفرض نفسها اليوم بإلحاح مفرط من أجل سد فجوة التمويل

للاقتصاد الوطني، ونقصد هنا على وجه التحديد قضية الاستثمارات الأجنبية المباشرة، التي باتت أحد الركائز الأساسية لتمويل التنمية والتقدم الاقتصادي والاجتماعي للدول، وتُعد تنميتها اليوم خيارا استراتيجيا يمكن من خلاله المساعدة على التقليل من حدة الصدمة المالية المترتبة عن انهيار أسعار المحروقات، والاستفادة من المزايا التي تجلبها هذه الاستثمارات إلى الدولة، والتي تساهم في دفع عجلة النمو الاقتصادي.

إشكالية الدراسة :

استشعارا بأهمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة كمصدر لتمويل التنمية الاقتصادية، وبالنظر للدور الهام الذي تضطلع به في سد فجوة التمويل، والمساهمة في زيادة الإيرادات الضريبية، تتبلور الإشكالية الرئيسية التي نسعى لمعالجتها في السؤال الرئيسي التالي :

كيف تتجه حركة الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة إلى الاقتصاد الجزائري؟

فرضيات الدراسة :

تأسيسا على ما تقدم، اعتمدنا الفرضية التالية كأساس لمناقشة موضوع الدراسة، وهي: **يوجد اتجاه يؤول إلى التباطؤ في حركة الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة إلى الاقتصاد الجزائري.**

أهداف الدراسة :

تسعى هذه الدراسة إلى الإجابة على السؤال الوارد بصفة أساسية في الإشكالية، واختبار مدى صحة الفرضية المتبناة، وهي باختصار تتمثل في النقاط التالية:

- تقديم إطار نظري لأهم المفاهيم الأساسية المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر؛
- الوقوف عند تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة إلى الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1970-2017) ؛
- صياغة وتقدير نماذج الاستيفاء الداخلي لمتغيرة الاستثمار الأجنبي المباشر.

منهج الدراسة:

للإجابة على الإشكالية المطروحة وتحقيق أهداف الدراسة، سنقوم باستخدام المنهج الوصفي التحليلي لاستعراض تطور الاستثمارات الأجنبية الوافدة إلى الجزائر خلال الفترة (1970-2017)، كما سنعتمد على المنهج الإحصائي الوصفي عند عملية بناء نماذج

الاستيفاء الداخلي للمتغيرة محل الدراسة، وهذا من خلال الاستعانة بمجموعة من الأدوات الإحصائية التي توفرها لنا مبادئ النظرية الإحصائية والتحليل الاقتصادي الكمي، وبالاعتماد على قاعدة بيانات البنك الدولي.

مخطط الدراسة :

لمعالجة موضوع الإشكالية تطلب الأمر تقسيم الدراسة إلى ثلاثة محاور:

1- ينصب على استعراض المفاهيم الأساسية المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر؛

2- كُرس لبيان التطورات الحاصلة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد إلى الجزائر مع تقديم تحليل اقتصادي لأهم المحطات التي شهدتها هاته المتغيرة ؛

3- خُصص للدراسة القياسية وعملية تقدير نماذج الاستيفاء الداخلي لمتغيرة الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد إلى الجزائر.

1- المفاهيم الأساسية للاستثمار الأجنبي المباشر:

يُعد الاستثمار الأجنبي المباشر أحد روافد التنمية ومحركاتها لاسيما في البلدان النامية، نظرا للمدخرات المنخفضة في تلك البلدان، وشح حجم المساعدات والمنح المالية من البلدان المتقدمة والمؤسسات المالية الرسمية وغير الرسمية إلى البلدان النامية، وصعوبة الحصول على الاقتراض الخارجي وما يترتب عليه من فوائد مركبة تثقل كاهل الدول الفقيرة[2].

كما أن المصادر المحلية مهما توفرت لدى الدول النامية، تبقى هذه الدول في حاجة ماسة إلى المصادر الخارجية، لأنها تكون عاملا أساسيا لتوفير العملة الأجنبية الضرورية لعملية الاستيراد، بالإضافة إلى النتائج الإيجابية التي تنشأ من اللجوء إلى هذه المصادر، كتوفير التكنولوجيا المتقدمة مثلا عن طريق الاستثمارات المباشرة[3].

ويُعتبر الاستثمار الأجنبي الذي يُعد جزءا من أي اقتصاد يتبع منهج اقتصاد السوق ؛ ليس أكثر من ادخار تم في دولة أجنبية، يأتي كرافد للادخار المحلي، ليدعم عملية الاستثمار، ولو من خلال رغبته بمعدل الربح الأعلى في الدولة المضيفة، فيزيد من معدل النمو الاقتصادي ويُسَرع خطة التنمية. إنه يمثل مدخرات قام بها أفراد أو مؤسسات يعيشون خارج اقتصاد الوطن، بمعنى أنهم غير مقيمين. ويتكون هذا الادخار

عن طريق واردات رؤوس الأموال الأجنبية المتمثلة في القروض العمومية ؛ القروض التجارية ؛ المنح والمساعدات الأجنبية[4]... إلخ. وتتأتى رؤوس الأموال هذه من مصادر مختلفة، كالبنوك التجارية ؛ الأسواق المالية العالمية والديون الحكومية. وهي تشكل المصادر الأساسية الخارجية لتمويل التنمية، وبقدر ما يتحقق من دفعات ملحوظة في النمو الاقتصادي، بقدر ما يرتفع مستوى الدخل الفردي وبالتالي مستوى أعلى من الادخار الوطني، يُمَكنها من تمويل مشاريع التنمية بشكل أوسع فأوسع.

كما أن الاستثمار الأجنبي المباشر هو إقامة شركة، أو إعادة شراء كلي أو جزئي لشركة قائمة في دولة أجنبية، سواء كانت الشركة تمثل فروعا للإنتاج أم للتسويق أم للبيع أو لأي نوع من النشاط الإنتاجي أو الخدمي، موزعة أنشطتها على عدد من الدول الأجنبية. أما الاستثمار الأجنبي غير المباشر فهو استثمار الأجانب في أسواق رأس المال المحلية، دون قيام المستثمرين بتوفير التقنية والخدمات كما يحدث في الاستثمار الأجنبي المباشر.

يُعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر ذلك النوع من أنواع الاستثمار الدولي الذي يعكس حصول كيان مقيم (المستثمر المباشر) في اقتصاد ما على مصلحة دائمة في مؤسسة مقيمة (مؤسسة الاستثمار المباشر) في اقتصاد آخر، وينطوي على وجود علاقة طويلة الأجل، إضافة إلى تمتع المستثمر بدرجة كبيرة من النفوذ في إدارة المؤسسة[5]. ومن الجدير ذكره أن الاستثمار الأجنبي المباشر لا يُقصد به دائما استثمارات جديدة تتم من قبل مؤسسات أجنبية ؛ إذ أن كثيرا من FDI لا يصبح أبدا استثمارا بالمعنى الحقيقي، ولكن ببساطة يمثل نقل ملكية أصول موجودة من المؤسسات المحلية إلى الأجنبية من خلال الاندماج أو الاستحواذ على أصول قائمة مثلما يتم في عمليات الخصخصة[6] .

حتى أواخر الستينات، اتخذ الاستثمار الأجنبي المباشر شكل الفروع المقامة والمشاريع المشتركة، ولكن منذ النصف الأول من السبعينات ومع ذروتها في منتصف الثمانينات صار الاستحواذ والاندماج يشكل الصفة الجديدة لشكل الاستثمار الأجنبي المباشر. ووفقا لجوفري Joffre ، فإن التفضيل الحالي للشركات الغربية، بما فيها الشركات المبتدئة على المستوى الدولي هو هذا الشكل من أشكال الاستثمار الأجنبي

المباشر، ما يرجعه إلى أربعة أسباب تتعلق أساسا بـ : السرعة ؛ المخاطر ؛ نقص رأس مال الشركات المستهدفة وأخيرا ضرورة التغلب على العقبات الكبيرة التي تعترض الدخول(7).

وحسب البنك الدولي فإن صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر هو صافي تدفقات الاستثمار الوافد للحصول على حصة دائمة في الإدارة (نسبة 10 في المائة أو أكثر من الأسهم المتمتعة بحقوق التصويت) في مؤسسة عاملة في اقتصاد غير اقتصاد المستثمر. وهو عبارة عن مجموع رأس مال حقوق الملكية والعائدات المعاد استثمارها وغير ذلك من رأس المال طويل الأجل ورأس المال قصير الأجل، كما هو مبين في ميزان المدفوعات. وتوضح هذه السلسلة صافي التدفقات (صافي تدفقات الاستثمارات الجديدة مخصوماً منها الاستثمارات التي يتم سحبها) في البلد المعني من المستثمرين الأجانب.

2- تحليل تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد إلى الجزائر

يمكننا تحليل تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد إلى الجزائر بتقسيم فترة الدراسة إلى ثلاثة فترات أساسية، ويمكن تتبع محطات الاستثمار الأجنبي المباشر في الشكلين (1) و(2) والملحق (1) :

الفترة (1970.1980) :

بعدما سجلت الاستثمارات الأجنبية ما قيمته 80.12 مليون دولار سنة 1970 (1,65% من الناتج الداخلي الخام)، انهارت سنة 1971 إلى 0.6 مليون دولار (0,01% من الناتج الداخلي الخام)، ويمكن تفسير ذلك بالتدهور الكبير في النمو الاقتصادي الذي سجل (-11,33%). هذا الأخير الذي يعتبر أهم عنصر في جذب الاستثمارات الأجنبية، ولكنها تحسنت فيما بعد، حيث سجلت 41.49 مليون و51 مليون سنتي 1972 و1973 على الترتيب، نتيجة التحسن في معدل النمو الاقتصادي، واحتلت سنة 1974 الصدارة في حجم الاستثمارات الأجنبية المتدفقة، التي وصلت إلى 358 مليون دولار(2,71% من الناتج الداخلي الخام).

بداية من سنة 1975 وإلى غاية سنة 1979، أخذ مسار الاستثمارات الأجنبية الوافدة إلى الجزائر اتجاها نزوليا، حيث سجلت السنوات 1975؛ 1976؛ 1977؛ 1978

و1979 على التوالي : 119؛ 187؛ 178.45؛ 135.15 و25.69 مليون دولار على الترتيب. تلاها تحسنا كبيرا سنة 1980 بـ 348.69 مليون دولار، وهو ما أدى إلى تحسن نصيبها من الناتج الداخلي الخام، حيث مثلت نسبة 0,82%. ليبلغ متوسط الفترة (1980.1970) ما قيمته 139 مليون دولار، أي ما نسبته 0,87% من الناتج الداخلي الخام.

الفترة (1995.1981) :

في هذه الفترة، احتلت سنة 1992 الصدارة في قيمة الاستثمارات الأجنبية الوافدة بـ 30 مليون دولار، وهو ما مثل نسبة 0,06% من الناتج الداخلي الخام، وهي نسبة ضعيفة جدا، وتعني انخفاضا كبيرا في قدرة الجزائر على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، مقارنة بعقدي السبعينات والثمانينات. وبلغ متوسط الفترة (1995.1981) ما قيمته 0,0005 مليون دولار، ويمكن إرجاع ضعف الاستثمارات الأجنبية المباشرة داخل الجزائر، أو بالأحرى انعدامها في هذه الفترة إلى عدة أسباب، نذكر منها : الوضع السياسي والأمني الذي تميز بعدم الاستقرار ابتداء من أواخر 1989، إضافة إلى عدم توفر الاستقرار الاقتصادي خاصة في بداية سنوات التسعينات (1995.1990) ؛ أين تباطأ النمو الاقتصادي، مسجلا معدلات نمو سالبة. أضف إلى ذلك تفاقم حدة الاختلالات والفجوات ؛ منها تفاقم حجم المديونية الخارجية والفجوة التضخمية التي شهدت مستويات مخيفة، حيث بلغ متوسط معدل التضخم 25,8%، بالإضافة إلى عدم واقعية أسعار الصرف، كذلك عدم توفر مناخ استثماري ملائم، نتيجة عدم وضوح واستقرار قوانين الاستثمار، وعدم كفاية الحوافز للاستثمارات الوافدة، إضافة إلى القيود المفروضة على تحويلات أرباح الاستثمار للخارج. وإذا نظرنا إلى عدم توفر اليد العاملة المؤهلة، وتفشي الرشوة والفساد الإداري والبيروقراطية، وغياب منشآت النقل والاتصالات خاصة في هذه الفترة، يتبين أنه بسبب هذه الأوضاع المتردية في الجزائر كان المناخ غير جذاب للاستثمار الأجنبي.

الفترة (1996.2017) :

بداية من سنة 1996 عرف التدفق في الاستثمارات الأجنبية المباشرة اتجاها مغايرا، حيث انتقلت قيمة الاستثمار الأجنبي من 270 مليون دولار سنة 1996 لتنخفض إلى 260 مليون دولار في 1997، ثم لترتفع إلى 606.6 مليون دولار سنة 1998، لتتراجع إلى 291.6 مليون دولار عام 1999، و 280.1 مليون دولار في سنة 2000. وقد شهدت الفترة (1996.2000) مستويات متواضعة لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث بلغ متوسطه السنوي ما قيمته 341 مليون دولار.

بداية من سنة 2001 عرف الاستثمار الأجنبي المباشر قفزات معتبرة، حيث سجل ما قيمته 1.11 مليار دولار، أي بزيادة قدرها 295,71% مقارنة بسنة 2000، وذلك بفضل دفع شراكة أوراسكوم للقسط الأول من حصة الرخصة الثانية من الهاتف النقال. وقد بلغ المتوسط السنوي لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر للفترة (1996.2011) ما قيمته 1,31 مليار دولار، بما يمثل 1,25% من الناتج الداخلي الخام. واحتلت سنة 2009 الصدارة بتحقيقها 2.74 مليار دولار (2% من الناتج الداخلي الخام)، الأمر الذي يعني تحسنا في قدرة الجزائر على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر خلال هذه الفترة. ويمكن إرجاع ذلك إلى عدة أسباب، منها: تحقيق الاستقرار الاقتصادي نتيجة التحسن في معدلات التضخم، الذي بلغ متوسطه في هذه الفترة 4,53%، وتقليص حجم المديونية الخارجية إلى مستويات مريحة، بالإضافة إلى تسجيل معدلات نمو لا بأس بها، إضافة إلى التحسن في الوضع الأمني والسياسي، والتحسن في المناخ الاستثماري ؛ نتيجة الحوافز التي وضعتها الدولة لاستقطاب المزيد من الاستثمارات الأجنبية.

وبالرغم من هذا التحسن، إلا أن الاستثمارات الأجنبية في الجزائر بعد سنة 2019 تبقى متواضعة وفي منحى تنازليا على العموم، نتيجة اقتصارها على قطاع النفط من جهة، وتباطؤ عملية الإصلاح في القطاع الصناعي الذي يعرف سيطرة القطاع العام، وتباطؤ عملية الخوصصة من جهة أخرى.

إن الجزائر اليوم لا تزال من الدول التي لم توفر الظروف الجيدة لاستقطاب الاستثمار الخارجي، وبالتالي تُصنف الجزائر مع الدول الأقل نشاطا، بالنظر إلى الفرق بين

القدرات الموجودة والنتائج المحققة، فقد حصلت الجزائر في وقت سابق، على الرتبة 111 في القدرة على استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة بمؤشر 0,3 لنتائج تدفق الاستثمارات، و 0,216 كمؤشر لقدرة الدولة على استقطاب الاستثمارات الأجنبية. على هذا الأساس، تظل الجزائر وفق هذا التصنيف بعيدة عن قدراتها الفعلية في مجال استقطاب الاستثمارات، وتضل الوجهة الجزائرية غير مقنعة للمستثمرين الأجانب خارج نطاق المحروقات(8).

3- تقدير معادلات الاستيفاء الداخلي لمتغيرة الاستثمار الأجنبي المباشر :

3-1 مفهوم الاستيفاء الداخلي: الاستيفاء هو طريقة إحصائية تستخدم مفهوم رياضي، ويُعد الاستيفاء الداخلي طريقة لتحديد قيمة y المقابلة لقيمة محددة لـ x ، عندما تقع x بين قيمتين معلومتين x_i و x_{i+1} وهاتان القيمتان تقعان ضمن مجموعة من البيانات الثنائية مثل $p_1(x_1,y_1)$ و $p_2(x_2,y_2)$ و ... $p_n(x_n,y_n)$ ، والهدف هنا هو إيجاد قيمة y المستوفاة داخليا بأكبر دقة ممكنة. أحد أساليب عمل ذلك هو محاولة إيجاد منحن يمر عبر نقاط البيانات نفسها، وهذا يعطي قيم استيفاء داخلي أكثر دقة، وبشكل خاص عندما تكون نقط البيانات متساوية المسافة عن بعضها، مع العلم أنه ليس من الضروري أن تمر المعادلة عبر كل نقاط البيانات بل فقط النقاط التي تحيط بالنقطة التي نركز اهتمامنا عليها حاليًا، وعدد هذه النقاط يعتمد على طبيعة المنحني ودرجة الدقة المطلوبة في حساب النقطة المستوفاة داخليا. من أشكال المعادلات المستخدمة في الاستيفاء الأكثر دقة والأكثر تعقيدا هو كثير الحدود، حيث يتم إيجاد كثير الحدود المار عبر العديد من نقط البيانات التي تحيط بالنقطة قيد الدراسة، وهذه الطريقة تعرف بالاستيفاء الداخلي بواسطة كثير حدود، وهي تصبح أكثر فاعلية عندما تكون نقط البيانات المعطاة بفواصل متساوية (المسافة بين نقط البيانات ثابتة) (9).

3-1-1 الاستيفاء الداخلي بواسطة كثير حدود باستخدام الفروق الأمامية:

من الطبيعي أنه إذا كان ممكنا إيجاد كثير حدود الاستيفاء الداخلي المار عبر عدد من النقاط البيانية بفواصل متساوية، فإننا نحصل على دقة أكبر، خاصة إذا كانت البيانات تبدي تقوسا ملحوظا. أحد الطرائق المستخدمة هي إيجاد كثير حدود الاستيفاء الداخلي

باستخدام الفروق الأمامية، باعتبار أن لدينا بيانات متساوية المسافة (فيها قيم x مفصولة بمقدار ثابت) وهذه الفروق الأمامية تعطى بالعلاقة[10] :

$$\Delta y_i = y_{i+1} - y_i$$

وتدعى بالفروق الأمامية لأننا نحصل عليها بطرح النقطة الحالية y_i من النقطة التي أمامها y_{i+1} ويمكن تعميم هذه الفكرة لإيجاد الفروق الأمامية من مراتب أعلى بالشكل:

$$\Delta^2 y_i = \Delta y_{i+1} - \Delta y_i$$
$$\Delta^3 y_i = \Delta^2 y_{i+1} - \Delta^2 y_i$$
$$\dots$$
$$\Delta^k y_i = \Delta^{k-1} y_{i+1} - \Delta^{k-1} y_i$$

وبذلك يصبح ممكنا كتابة جدول الفروق الأمامية التالي من أجل مجموعة من ست نقاط بيانات:

x_1	y_1	Δy_1	$\Delta^2 y_1$	$\Delta^3 y_1$	$\Delta^4 y_1$	$\Delta^5 y_1$
x_2	y_2	Δy_2	$\Delta^2 y_2$	$\Delta^3 y_2$	$\Delta^4 y_2$	
x_3	y_3	Δy_3	$\Delta^2 y_3$	$\Delta^3 y_3$		
x_4	y_4	Δy_4	$\Delta^2 y_4$			
x_5	y_5	Δy_5				
x_6	y_6					

لاحظ أن كل صف ينقص خلية عن الصف الذي يسبقه، وأن المخرجات الناتجة هي بشكل مثلث قائم علوي، وهذا طبيعي اعتمادا على طريقة إيجاد هذه الفروق. بعد ايجاد جدول الفروق الأمامية، يمكن استخدام قانون الاستيفاء الداخلي الأمامي *لغريغوري – نيوتن* لتمثيل كثير حدود من المرتبة n لمجموعة من $n+1$ نقطة بيانات، والذي يُعطى بالشكل:

$$y = y_1 + \frac{u}{h}\Delta y_1 + \frac{u(u-h)}{2!.h^2}\Delta^2 y_1 + \frac{u(u-h)(u-2h)}{3!.h^3}\Delta^3 y_1 + \cdots$$

وهي معادلة كثير حدود بالنسبة لـ u ، وهي في الواقع عبارة عن منشور سلسلة تايلور لـ $y(x)$ تم استبدال المشتقات فيه بالفروق الأمامية. لتطبيق هذا القانون يجب أولا انتقاء نقطة بيانية معروفة ولتكن (x_1, y_1) والتي يمكن حساب العديد من الفروق الأمامية لها،

والتي سندعو السطر الذي يحتويها بسطر الأساس في جدول الفروق الأمامية. يمثل المتحول u البعد بين النقطة المجهولة x والقيمة الموجودة في سطر الأساس x_1 ، أي أن : $u = x - x_1$ وتمثل القيم : y_1 ، Δy_1 ، $\Delta^2 y_1$ ، ... الفروق الأمامية لسطر الأساس، و h المسافة الثابتة بين قيم x المعطاة.

3-1-2 الاستيفاء الداخلي بواسطة كثير حدود باستخدام الفروق الخلفية:

تستخدم الفروق الأمامية عندما تكون نقطة الاستيفاء قريبة من بداية مجموعة البيانات أو عندما تكون مجموعة نقاط البيانات كبيرة بحيث يمكن انتقاء مجموعة جزئية تكون فيها نقطة الاستيفاء قريبة من بداية المجوعة الجزئية، أما الفروق الخلفية فإنها تعطي دقة أكبر عندما تكون النقطة المستوفاة داخليا أقرب إلى بداية مجموعة البيانات، وتعطى الفروق الخلفية بالعلاقة:

$$\nabla y_i = y_i - y_{i-1}$$

وتدعى بالفروق الأمامية لأننا نحصل عليها بطرح النقطة الخلفية y_{i-1} من النقطة الحالية y_i ، ويمكن تعميم هذه الفكرة لإيجاد الفروق الخلفية من مراتب أعلى بالشكل[11]:

$$\nabla^2 y_i = \nabla y_i - \nabla y_{i-1}$$
$$\nabla^3 y_i = \nabla^2 y_i - \nabla^2 y_{i-1}$$
$$\dots$$
$$\nabla^k y_i = \nabla^{k-1} y_i - \nabla^{k-1} y_{i-1}$$

وبالتالي إذا كان لدينا ست نقاط بيانات فان جدول الفروق الخلفية لها يأخذ الشكل:

x_1	y_1					
x_2	y_2	Δy_2				
x_3	y_3	Δy_3	$\Delta^2 y_3$			
x_4	y_4	Δy_4	$\Delta^2 y_4$	$\Delta^3 y_4$		
x_5	y_5	Δy_5	$\Delta^2 y_5$	$\Delta^3 y_5$	$\Delta^4 y_5$	
x_6	y_6	Δy_6	$\Delta^2 y_6$	$\Delta^3 y_6$	$\Delta^4 y_6$	$\Delta^5 y_6$

نلاحظ شكل المثلث القائم السفلي الذي يظهر به جدول الفروق الخلفية وهو نتيجة للطريقة التي تم بها استخراج هذه الفروق. الآن يمكن استخدام قانون الاستيفاء الداخلي باستخدام جدول الفروق الخلفية بالتعويض في قانون *لغريغوري – نيوتن* لتمثيل كثير حدود من المرتبة n المار عبر $n+1$ نقطة بيانات، والذي يُعطى بالشكل:

$$y = y_1 + \frac{u}{h}\nabla y_1 + \frac{u(u+h)}{2!.h^2}\nabla^2 y_1 + \frac{u(u+h)(u+2h)}{3!.h^3}\nabla^3 y_1 + \cdots$$

حيث أن العوامل تم تعريفها سابقا، وهذا القانون هو كثير حدود بالنسبة لـ u ، وهنا أيضا نحتاج لتعيين سطر الأساس والذي يكون غالبا السطر الأخير في الجدول، وهنا يجب ملاحظة أن قيمة $u = x - x_1$ ستكون سالبة لأن النقطة المستوفاة تقع فوق القيمة الموجودة في سطر الأساس.

3-2 معادلات الاستيفاء الداخلي لمتغيرة الاستثمار الأجنبي المباشر (% من إجمالي الناتج المحلي):

يتبين من قيم المتغيرة (IED/PIB) أن صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (% من إجمالي الناتج المحلي) خلال فترة الدراسة كان محصورا بين أقل قيمة 0.32-% مُسجَّلة سنة 2015 وأعلى قيمة 2.71% مُسجَّلة سنة 1974، بمتوسط بلغ 0.60% وبانحراف معياري 0.69%. وبالتالي فإن درجة التقلب 115% التي تؤشر على تذبذب عنيف في قيم هذه المتغيرة.

تبين المعادلة أدناه، تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (% من إجمالي الناتج المحلي) كمتغير تابع لمتغير الزمن، حيث يمكن التعبير عنه بكثير حدود من الدرجة الخامسة :

IED/PIB = 5E-07t^5 - 7E-05t^4 + 0,0035t^3 - 0,0651t^2 + 0,3746t + 0,4716

R^2 = 0,56

وتفيد هذه البيانات من خلال المعادلة المقدرة وكما يبينه الشكل (1)، بأن هناك اتجاها متذبذبا ويؤول إلى التناقص لحركة (IED/PIB)، حيث أن ميل الاتجاه يكون بمقدار مرتبط بعنصر الزمن في شكل كثير حدود من الدرجة الرابعة كما يلي :

25E-07t^4 - 28E-05t^3 + 0.0105t^2 – 0.1302t + 0,3746

الشكل 1: تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (% من إجمالي الناتج المحلي) وكثير الحدود الممهد له

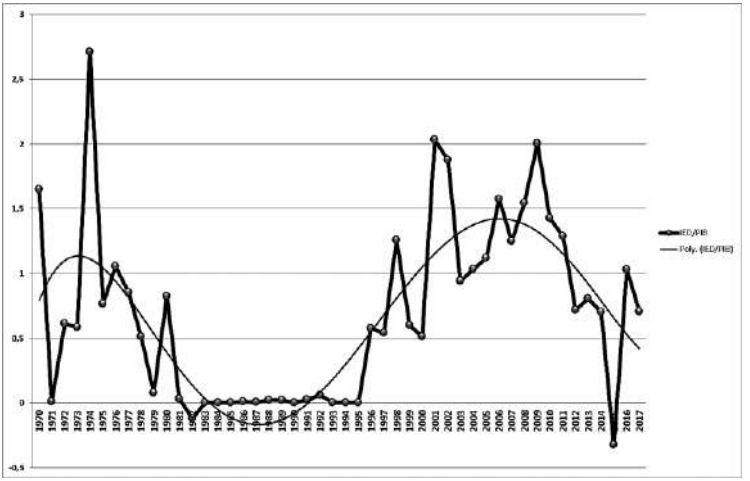

المصدر : مرسوم اعتمادا على بيانات الملحق (1)

3-3 معادلات الاستيفاء الداخلي لمتغيرة الاستثمار الأجنبي المباشر:

يتبين من قيم المتغيرة (IED) أن صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال فترة الدراسة كان محصورا بين أقل قيمة (-532.79 مليون دولار) مُسجَّلة سنة 2015 وأعلى قيمة 2746.93 مليون دولار مُسجَّلة سنة 2009، بمتوسط بلغ 602.19 مليون دولار وبانحراف معياري 837.35. وبالتالي فإن درجة التقلب 139% التي تؤشر على تذبذب عنيف في قيم هذه المتغيرة.

تبين المعادلة أدناه، تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر كمتغير تابع لمتغير الزمن، حيث يمكن التعبير عنه بكثير حدود من الدرجة الخامسة :

$$IED = -0{,}0003t^5 + 0{,}0244t^4 - 0{,}4885t^3 - 0{,}148t^2 + 49{,}196t - 42{,}134$$

$$R^2 = 0{,}7682$$

وتفيد هذه البيانات من خلال المعادلة المقدرة وكما يبينه الشكل (2)، بأن هناك اتجاها متذبذبا ويؤول إلى التناقص لحركة (IED)، حيث أن ميل الاتجاه يكون بمقدار مرتبط بعنصر الزمن في شكل كثير حدود من الدرجة الرابعة كما يلي :

$$-0{,}0015t^4 + 0.0976t^3 - 1.4655t^2 - 0{,}296t + 49{,}196$$

الشكل 2: تطور صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وكثير الحدود الممهد له

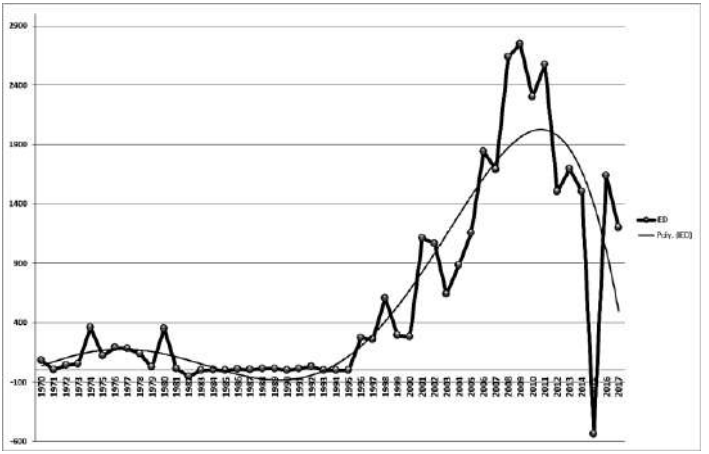

المصدر : مرسوم اعتمادا على بيانات الملحق (1)

الخاتمة:

حاولنا من خلال هذه الدراسة الكشف عن اتجاه حركة الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة إلى الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2017–1970)، وقد أشارت النتائج إلى أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة ميزها الضعف الشديد بشكل عام، وهذا الأمر أبانت عنه الدراسة القياسية التي أظهرت وجود سلوك متذبذب على طول الفترة المعنية بالدراسة ويؤول إلى التباطؤ في حركة الاستثمارات الأجنبية المباشرة على المستوى المنظور، وهو ما يؤشر على صحة الفرضية الأساسية للبحث.

على هذا الأساس توصي الدراسة بضرورة البحث عن الآليات اللازمة لتشجيع وجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، والاتجاه بها نحو تفعيل دورها في تمويل متطلبات التنمية في الجزائر، والمحافظة على مسار متزايد لها، ولن يكون ذلك إلا بتهيئة المناخ الاستثماري المحفز.

الملحق (1) : الاستثمارات الأجنبية الوافدة إلى الجزائر للفترة (1970–2017)

السنة	1970	1971	1972	1973	1974	1975	1976	1977	1978
IED	80,12	0,60	41,49	51,00	358,00	119,00	187,00	178,45	135,15
IED/PIB	1,65	0,01	0,61	0,59	2,71	0,76	1,05	0,85	0,51

السنة	1979	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987
IED	25,69	348,67	13,21	- 53,57	0,42	0,80	0,40	5,32	3,71
IED/PIB	0,08	0,82	0,03	- 0,12	0,00	0,00	0,00	0,01	0,01

السنة	1988	1989	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996
IED	13,02	12,09	0,33	11,64	30,00	0,00	0,00	0,00	270,00
IED/PIB	0,02	0,02	0,00	0,03	0,06	0,00	0,00	0,00	0,58

السنة	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005
IED	260	606,6	291,6	280,1	1 113,11	1 065	637,88	881,85	1 156
IED/PIB	0,54	1,26	0,60	0,51	2,03	1,88	0,94	1,03	1,12

السنة	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
IED	1 841	1 686,74	2 638,61	2 746,93	2 300,37	2 571,24	1 500,4
IED/PIB	1,57	1,25	1,54	2,00	1,43	1,29	0,72

السنة	2013	2014	2015	2016	2017
IED	1 691,89	1 502,21	- 537,79	1 638,26	1 200,97
IED/PIB	0,81	0,70	- 0,32	1,03	0,70

IED : صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بالمليون دولار.

IED/PIB : صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بالـ % من الناتج الداخلي الخام.

المصدر: إعداد الباحثين بناء على بيانات البنك الدولي.

المراجع:

(1) IMF country report No 17/141; June 2017; p4.

(2) سليمان عمر عبد الهادي، الاستثمار الأجنبي المباشر وحقوق البيئة، ط1، الأكاديميون للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص5.

(3) عمار زيتوني، المصادر الداخلية لتمويل التنمية، دراسة حالة الجزائر 1970.2004، (رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية. غير منشورة، جامعة الحاج لخضر باتنة)، الجزائر، 2007/2006، ص106.

(4) المساعدات الأجنبية تعبر عن التحويل الدولي للمبالغ الهامة، في شكل قروض أو منح، إما مباشرة من حكومة لأخرى (مساعدات ثنائية)، أو بطريقة غير مباشرة من خلال المساعدات التي تقدمها الوكالات متعددة الأطراف، مثل البنك الدولي.

(5) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وإئتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية، الكويت، 2018، ص12.

(6) بثينة محمد علي المحتسب، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في النمو الاقتصادي في الأردن (1990 . 2006)، مجلة دراسات العلوم الادارية 36 (02)، عمان: الجامعة الأردنية، 2009، ص317 .

(7) حمداني محمد، بولنوار بشير، واقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة وإحداث التنمية الاقتصادية في الدول العربية، مجلة دراسات وأبحاث 05 (11)، الجزائر: جامعة الجلفة، 2013، ص116.

(8) عبد القادر بابا، سياسة الاستثمارات في الجزائر وتحديات التنمية في ظل التطورات العالمية الراهنة، (أطروحة دكتوراه الدولة في العلوم الاقتصادية . غير منشورة، جامعة الجزائر)، الجزائر، 2004/2003، ص209.

(9) هالة الطويل، Excel للمهندسين وأصحاب المهن العلمية، دار شعاع للنشر والعلوم، حلب – سوريا، 1999، ص150.

(10) هالة الطويل، المرجع السابق، ص155.

(11) هالة الطويل، المرجع السابق، ص163.

مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية ISSN: 2335-1039
المجلد:09 العدد: 05 السنة 2020 ص339 - 362

تاريخ الإرسال: 2019/07/14 تاريخ القبول: 2020/08/20

الإطار العام للشراكة الصينية–الإفريقية وسبل تحقيقها

The general framework of the China-Africa partnership and ways to achieve it

د. هدى بن محمد*[1]، د. ابتسام طوبال[2]

[1]جامعة قسنطينة 2 (الجزائر)، houda.benmahamed@univ-constantine2.dz

[2]جامعة قسنطينة 2 (الجزائر)، ibtissem.toubal@univ-constantine2.dz

الملخص:

يهدف هذا البحث إلى تسليط الضوء على الشراكة الصينية–الإفريقية بالتعرف على إمكانات ودوافع ومبادرات وتحديات وأهم محطات هذه الشراكة، بالإضافة إلى إبراز أهم سبل تحقيق هذه الشراكة.

وخلص البحث إلى أن الشراكة بين الصين وإفريقيا حققت إنجازات هائلة خاصة بعد تأسيس منتدى التعاون الصيني–الإفريقي محققة عدة مزايا للجانبين على حد سواء، وذلك من خلال سبل متعددة أهمها تعزيز المبادلات التجارية، وزيادة تدفقات الاستثمارات وتنويع وزيادة التمويل. وعليه أصبحت الصين أكبر شريك تجاري، وتعد من كبار المستثمرين والممولين في إفريقيا.

وفي الأخير نوه البحث بوجود آفاق واعدة وكبيرة للشراكة الصينية–الإفريقية خاصة بوجود الإرادة لتطويرها من الجانبين.

الكلمات المفتاحية: الشراكة، التعاون، الصين، إفريقيا.

Abstract:

The purpose of the research is to highlight the China-Africa partnership by identifying the potentials, motives, initiatives, challenges and the most important stations of this partnership, as well as highlighting the most important ways to achieve this partnership.

*المؤلف المرسل

The research concluded that the partnership between China and Africa has made tremendous achievements, especially after the establishment of the Forum On China-Africa Cooperation, realizing several benefits for both sides, Through various means, including the enhancing trade exchanges, increasing investment flows and diversifying and increasing financing. Thus China has become the largest trading partner and the major investor and financier in Africa.
Finaly the paper noted that there are promising and great prospects for the China-Africa partnership, especially with the will to develop it from both sides.
Keywords : Partnership, Cooperation, China, Africa.

مقدمة:

ظلت إفريقيا على مر العقود الماضية مقصدا للمستعمرين وخاصة من أوروبا الغربية طمعا في نهب واستغلال مواردها المعدنية وثرواتها الطبيعية إلى أن نالت استقلالها خلال النصف الثاني من القرن العشرين وتحديدا في عام 1960 الذي يعرف بعام استقلال إفريقيا، خرجت على إثره منهكة القوى تعكس حالة الفقر والتخلف والبؤس الذي كانت فيه مما جعلها أن تكون في حالة تبعية للبلدان التي كانت مستعمرة لها سابقا رغم استقلالها.

ورغبة منها في التقليل من هذه التبعية عمدت على إرساء التعاون مع دول الجنوب الأخرى، و يعود تاريخ مشاركتها الرسمية في التعاون بين الجنوب والجنوب إلى عام 1955 عندما عقدت دول إفريقية وآسيوية، معظمها مستقلة حديثا، مؤتمرا في باندونغ بإندونيسيا لتعزيز التعاون الاقتصادي والثقافي ووضع حد للاستعمار، حيث دعا مؤتمر باندونغ إلى تعزيز السلام العالمي وشدد على ضرورة قيام الدول النامية بتقليل اعتمادها على الدول الصناعية من خلال تقديم المساعدة الفنية لبعضها البعض. وعلاوة على ذلك قدم مؤتمر باندونغ الإلهام لتطوير العديد من التحالفات بين الجنوب والجنوب في الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي، وقد أدى ذلك إلى إنشاء حركة عدم الانحياز في عام 1961، كما قدم زخما لإنشاء مجموعة الـ 77 خلال مؤتمر الأمم المتحدة الأول حول التجارة والتنمية (الأونكتاد)

في عام 1964، حيث أثبتت مجموعة الـ77 نفسها على أنها الصوت الرائد للجنوب في الساحة العالمية، كما اضطلعت بدور رائد في وضع إطار مفاهيمي ومبادئ توجيهية للتعاون فيما بين بلدان الجنوب.

من جهة أخرى لم تكن الصين بمعزل عن التوترات والحروب في تاريخها الحديث، فقد عرفت حربا أهلية طاحنة بين القوات الموالية لحزب كومينتانغ الوطني والقوات الموالية للحزب الشيوعي الصيني، بدأت هذه الحرب عام 1927 إثر خلافات إيديولوجية لتنتهي عام 1950 وتخللت هذه الحرب حربا أخرى مع اليابان، ليحقق الحزب الشيوعي الصيني الانتصار ويعلن قائده ماوتسي تونغ عن جمهورية الصين الشعبية عام 1949 بعدما تكبدت البلاد خسائر كبيرة جراء هذه الحروب.

إلا أن نقطة التحول في الصين كانت عام 1978 بانطلاق مسيرة الإصلاح والانفتاح، والتي مضت بوتيرة متسارعة الخطى لتحقيق معدلات نمو كبيرة وصلت عام 2000 إلى 10% الأمر الذي لم تشهده أية دولة قبلها، كما حققت على مدار الأربعين سنة الماضية إنجازات غير مسبوقة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، مما جعل دول العالم تقف مبهورة أمام معجزة الاقتصاد الصيني التي لم يشهدها التاريخ البشري، فبعدما كان اقتصادها في المرتبة العاشرة في بداية مسيرتها الإصلاحية أصبح في السنوات الأخيرة من بين أكبر الاقتصاديات العالمية ليصبح أكبر اقتصاد نامي في العالم.

ورغم أن الصين وإفريقيا كانتا في القرون الأخيرة مهيمنتين اقتصاديا من قبل قوى خارجية، وأن كلاهما كان لديه معدلات عالية من الفقر ونسبة منخفضة من دخل الفرد، ناهيك عن الروابط القليلة الثنائية وبعد المسافة الجغرافية، إلا أنهما استطاعتا المضي قدما لتجسيد الشراكة بينهما بفعل القوة الناعمة الصينية ورغبتها في التحول من دولة نامية إلى دولة متطورة، واستعداد إفريقيا لتكريس التعاون جنوب جنوب لتحقيق التنمية، وقد تفعلت هذه الشراكة الصينية–الإفريقية منذ منتصف تسعينيات القرن الماضي لتتطور بعد ذلك بشكل كبير، فقد كانت هناك جهود متجددة لتعزيز هذه الشراكة بدأت بزيارة الرئيس الصينى جيانغ تسي مين فى عام 1996

إلى إفريقيا أين ألقى كلمته في منظمة الوحدة الإفريقية بعنوان نحو خطوة تاريخية جديدة للصداقة الصينية–الإفريقية حيث كشف النقاب عن تخطيط إنشاء منتدى حول التعاون الصيني–الإفريقي (FOCAC)، والذي تم الإعلان عنه رسميا عام 2000 ليكون منبرا لتنسيق العلاقات والحوار بين الصين وإفريقيا إذ تعقد الاجتماعات فيه كل ثلاث سنوات، ومنصة لتقديم التعهدات والالتزامات إلى إفريقيا، كما تستخدم اجتماعات هذا المنتدى لرصد التقدم المحرز في تنفيذ هذه الالتزامات.

ومما سبق تتجلى لنا إشكالية بحثنا من خلال التساؤل التالي:

ما هو الإطار العام للشراكة الاقتصادية الصينية–الإفريقية؟ وما هي سبل تحقيق هذه الشراكة؟

وعليه فإننا نهدف من خلال هذا البحث إلى تسليط الضوء على حيثيات الشراكة الصينية–الإفريقية بالتعرف على إمكانات ودوافع ومبادرات وتحديات وأهم محطات هذه الشراكة، بالإضافة إلى إبراز أهم سبل تحقيق هذه الشراكة لا سيما ما يتعلق بالتجارة والاستثمار والتمويل.

يكتسب موضوع الشراكة الصينية–الإفريقية أهمية كبيرة لاسيما بعد تنامي هذه الشراكة وتزايدها خاصة في السنوات الأخيرة لتصبح منافسة للبلدان التقليدية المهيمنة اقتصاديا على إفريقيا كالولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وإنجلترا فاتحة الباب لعهد جديد في القريب العاجل لمستقبل القارة الإفريقية، مما جعلها ظاهرة ملفتة للانتباه مثيرة لمخاوف الدول الغربية لما قد ينجم عنها في خلق نظام اقتصادي عالمي جديد وتهديد مصالحها في القارة السمراء وهذا ما جعلها محل انتقاد في الكثير من المناسبات.

1- الإطار العام للشراكة الصينية–الإفريقية

إن العلاقات الصينية–الإفريقية ليست بالجديدة، إلا أنها تطورت بشكل ملحوظ ونظمت في قالب مؤسساتي خلال العقدين الأخيرين لتعكس تجسيد شراكة فعلية بين الجانبين.

1-1 إمكانات الشراكة الصينية-الإفريقية: تتوفر كل من الصين وإفريقيا على إمكانات ضخمة جعلتهما مؤهلتين لإرساء الشراكة بينهما.

1-1-1 الإمكانات الصينية: تعتبر الصين من أكثر بلدان العالم اكتظاظا بالسكان حيث بلغ عدد سكانها أكثر من 1.3 مليار نسمة، كما تعتبر ثالث أكبر بلد في العالم من حيث المساحة بمساحة تقدر بـ 9.6 مليون كيلومتر مربع، وللصين ولاية قضائية على 22 مقاطعة، وخمس مناطق حكم ذاتي، وأربع بلديات تحت الإدارة المباشرة (بكين، تيان جين، شانغهاي وتشونك جينك)، ومنطقتين إداريتين خاصتين تتمتعان بقدر كبير من الحكم الذاتي (هونك كونغ ومكاو)[1].

منذ الاصلاحات الاقتصادية عام 1978 أصبحت الصين واحدة من أسرع البلدان نموا في العالم. ففي عام 2017 كانت الصين أكبر دول العالم من حيث الصادرات وذلك بقيمة 2.3 تريليون دولار أمريكي، وثاني أكبر دول العالم من حيث الاستيراد وذلك بقيمة 1.8 تريليون دولار[2]، كما احتلت المرتبة الثانية عالميا من حيث الناتج الداخلي الخام في عام 2017 محافظة على وضعها كثاني أكبر اقتصاد في العالم[3].

1-1-2 الإمكانات الإفريقية: تعتبر إفريقيا ثاني أكبر قارات العالم من حيث المساحة وعدد السكان، إذ تأتي في المرتبة الثانية بعد القارة الآسيوية بمساحة تقدر بحوالي 30 مليون كيلومتر مربع، وعدد سكان يقدر بحوالي 1.2 مليار نسمة، وتضم إفريقيا 54 دولة تختلف فيما بينها من جوانب مختلفة كالمساحة وعدد السكان واللغة والدين والثقافة وغيرها.

تسخر إفريقيا بموارد طبيعية كبيرة كموارد الطاقة والمعادن فهي تشكل جزء هاما من إجمالي احتياطيات الثروات الطبيعية في العالم، حيث تنتج ما يقدر بحوالي 80% من البلاتين المنتج في العالم، و40% من إنتاج الماس العالمي، و25% من إنتاج الذهب العالمي، و27% من الكوبالت، كما أنها تنتج 9% من الحديد، ويتراوح احتياطها من الحديد والمنغنيز والفوسفات واليورانيوم من 15% إلى 30 % من إجمالي الاحتياطي العالمي من هذه المعادن والموارد الطبيعية[4]. تتوزع هذه الموارد

على مختلف مناطق القارة، فإفريقيا المتوسطية التي تتمثل في بلدان شمال إفريقيا تشتهر بالموارد المعدنية والطاقوية، وتشتهر إفريقيا جنوب الصحراء بالموارد الطبيعية المدارية كالقطن والموز والموارد الخشبية والمعادن، أما إفريقيا الجنوبية فهي غنية بالموارد المعدنية الثمينة.

ورغم اتساع مساحة إفريقيا وامتلاكها لموارد طبيعية وبشرية هائلة تؤهلها لأن تحتل مكانة هامة في العالم، إلا أن اقتصاديات دولها في أغلبها ضعيفة ولا تحتل مكانة متميزة في الاقتصاد العالمي ويرجع ذلك لعدم قدرة هذه الدول على استغلال مواردها.

2-1 دوافع الشراكة الصينية-الإفريقية: هناك مجموعة من الدوافع لكل من الجانب الصيني والجانب الإفريقي لتفعيل الشراكة بينهما نتناولها فيما يلي.

1-2-1 دوافع الجانب الصين: هناك عدة دوافع للصين للشراكة مع الدول الإفريقية نذكرها فيما يلي:

- **الحصول على موارد الطاقة:** تستهلك الصين موارد الطاقة بشكل متزايد في السنوات الأخيرة، ففي عام 2017 أصبحت أكبر مستورد للنفط في العالم، وتجاوزت الولايات المتحدة لأول مرة في التاريخ، حيث بلغ إجمالي قيمة النفط الخام المستورد في الصين في عام 2017 ما مقداره 162.2 مليار دولار أمريكي بنسبة زيادة تقدر بـ 39% من عام 2016 إلى عام 2017، وتعتبر روسيا والسعودية وأنغولا من كبار الدول المزودة للنفط الخام للصين خلال 2017 [5].

-**الحصول على الموارد الطبيعية والأولية:** تستمر الصين في استهلاك المواد الخام العالمية، وتحديد أرقام قياسية جديدة خلال عام 2017، حيث ارتفعت وارداتها من خام الحديد لتغذية صناعة الصلب في البلاد بنسبة 5% لتصل إلى 1.07 مليار طن في عام 2017[6].

- **تحقيق معدل نمو مقبول لدعم مركزها كقوة عالمية صاعدة:** بلغ إجمالي الناتج المحلي الخام في الصين 12237.70 مليار دولار أمريكي في عام 2017، وهو ما يمثل نسبة 19.74% من الاقتصاد العالمي. وقد عرف الناتج المحلي الخام تطورا

كبيرا من عام 1962 إلى 2017، إذ بلغ متوسط الناتج المحلي الإجمالي في الصين 1970.49 مليار دولار أمريكي في الفترة من 1960 حتى 2017 ، ووصل إلى أعلى مستوى له على الإطلاق عند 12237.70 مليار دولار أمريكي في عام 2017 وسجل أدنى مستوى له عند 47.21 مليار دولار أمريكي في عام 1962[7].

2-2-2 دوافع الجانب الإفريقي: تمسكت الدول الإفريقية بعلاقاتها بالصين منذ عام 2000، وسرّعت من عجلة تلك العلاقات كما حاولت توطيدها لدوافع عديدة أهمها[8]:

- **احترام الاستقلال السياسي وفلسفة عدم التدخل من الجانب الصيني:** ذلك لأن الصين تقوم على منهج عدم إملاء الشروط السياسية، وقد استحسنت إفريقيا هذه الفلسفة رغبة منها في حماية فعالة لاستقلالها السياسي، كما أن ما تعرضه الصين على القادة الأفارقة من مسارات بديلة للتنمية ليس فيها مجال للهيمنة الخارجية .

- **وعد الصين بشراكة تحقق "الكسب للجميع"**: خاصة عزم الصين على الاستثمار والدعم في مجال التنمية الاجتماعية والاقتصادية في إفريقيا التي تعاني من عجز كبير في البنية التحتية، وخاصة في الشوارع، والجسور، والموانئ، والمستشفيات، والمدارس، الخ.

- **اعتماد الصين لمنهج فريد في تقديم المعونات التنموية والتمويل لإفريقيا:** حيث تمزج بين المنح الخاصة، والقروض الخالية من الفوائد، وتخفيض الدين والقروض الامتيازية لتمويل المنح الدراسية، وبناء منشآت البنية التحتية وتجهيزات الاتصالات، وبناء القدرات في مجال الزراعة والتعدين وغيرها.

- **عدم اشتراط الصين الليبرالية السياسية والاقتصادية كمتطلب مسبق للتنمية الاقتصادية:** فالصين لا تشترط الليبرالية السياسية والاقتصادية كمتطلب مسبق للتنمية الاقتصادية، وهذا يتوافق مع رغبة القادة الأفارقة في تنمية اقتصادية مع ليبرالية اقتصادية محدودة.

1-3 المبادئ والأهداف العامة للسياسة الصينية تجاه إفريقيا: ثابرت الصين على توارث وتطوير الصداقة التقليدية مع إفريقيا بعزم وثبات والأخذ بزمام المبادرة من خلال المبادئ والأهداف التالية(9):

- **الإخلاص والصداقة والمساواة:** تتمسك الصين بالمبادئ الخمسة للتعايش السلمي، وتحترم خيار الدول الإفريقية المستقل لطريق التنمية الملائم لها، وتدعم تضامن الدول الإفريقية لتحقيق قوتها الذاتية.

- **المنفعة المتبادلة والازدهار المشترك:** تؤيد الصين الدول الإفريقية في التنمية الاقتصادية والبناء، وتجري تعاونا متنوع الأشكال في مجالات الاقتصاد والتجارة والتنمية الاجتماعية، وتدفع التنمية المشتركة لهما.

- **التأييد المتبادل والتنسيق الوثيق:** تعزز الصين التعاون مع إفريقيا في المنظمات المتعددة الأطراف بما فيها الأمم المتحدة لتأييد كل منهما للمطالب العادلة للآخر ودعواته المعقولة، وتواصل مناشدة المجتمع الدولي للاهتمام بالسلام والتنمية في إفريقيا.

- **التعلم من بعض والسعي وراء تحقيق التنمية المشتركة:** تعمل الصين وإفريقيا على الاستفادة من بعضهما البعض في خبرات الإدارة والتنمية، وتعززان التبادل والتعاون في مجالات العلوم والتعليم والثقافة والصحة، وتدعم الصين الدول الإفريقية في بناء قدراتها، وتعملان معا على استكشاف طرق التنمية المستدامة.

1-4 أهم محطات الشراكة الصينية-الإفريقية: عرفت الشراكة الصينية-الإفريقية محطات كثيرة ولعل أهمها تأسيس المنتدى الصيني-الإفريقي، وإصدار وثيقة سياسات الصين تجاه إفريقيا.

1-4-1 تأسيس المنتدى الصيني-الإفريقي للتعاون: يعتبر المنتدى الصيني-الإفريقي للتعاون إطار مؤسساتي للتعاون الاقتصادي، تأسس بمبادرة مشتركة من الصين والدول الإفريقية بهدف تعميق التعاون لتحقيق التنمية الاقتصادية ومواجهة تحديات العولمة، وقد تأسس عقب المؤتمر الوزاري الأول للتعاون بين الصين والدول الإفريقية بالعاصمة الصينية بكين في الفترة من 10 إلى 12 أكتوبر من عام

2000، ومنذ ذلك الحين أصبح يعقد كل ثلاث سنوات، وهو بمثابة القمة الرسمية بين الرئيس الصيني والرؤساء الأفارقة وينتج عنه إعلان رئيسي عن السياسات والتمويل.

تمحورت أشغال المؤتمر الوزاري الأول للمنتدى حول نقطتين أساسيتين هما كيفية المساهمة في إرساء نظام سياسي واقتصادي دولي جديد للقرن الحادي والعشرين، وكيفية تعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري بين الصين وإفريقيا في إطار السياق الجديد(10).

وقد كانت أهم محطات هذا المنتدى قمة بكين لمنتدى التعاون الصيني–الإفريقي في نوفمبر عام 2006، والتي أعلنت خلالها الصين ثماني مبادرات لإفريقيا شملت زيادة المعونات المقدمة للدول الإفريقية وتأسيس صندوق التنمية الصيني–الإفريقي لتشجيع الشركات الصينية على الاستثمار في إفريقيا، وإلغاء الديون عن بعض الدول الإفريقية وإقامة منطقة تعاون اقتصادي وتجاري، وتعزيز التعاون في مجالات تدريب الموارد البشرية والزراعة والصحة والتعليم. هذه المبادرات تم تنفيذها جميعا برغم الأزمة المالية العالمية التي اجتاحت دول العالم ومنها الصين. أما المحطة الهامة لهذا المنتدى فكانت قمة جوهانسبرغ لمنتدى التعاون الصيني–الإفريقي في ديسمبر 2015، والتي أعلن فيها الرئيس شي جين بينغ عن أكبر حزمة دعم مالي لإفريقيا مقدمة من الصين، شملت 60 مليار دولار أمريكي لمشروعات التنمية، وإلغاء بعض الديون ودعم الزراعة في دول إفريقية وفق خطة مدتها ثلاث سنوات(11).

وتم مؤخرا عقد المنتدى السابع للتعاون الصيني–الإفريقي في بكين في الفترة من 3 إلى 4 سبتمبر 2018، تعهدت الصين فيه بتقديم مساعدات وقروض بدون فوائد تصل إلى 15 مليار دولار، كما تعهدت بتقديم نحو 60 مليار دولار لتمويل مشاريع تنموية في إفريقيا في الأعوام الثلاث المقبلة(12).

1-4-2 إصدار وثيقة سياسات الصين تجاه إفريقيا: أصدرت حكومة الصين وثيقة سياسات الصين تجاه إفريقيا في 12 جانفي 2006 حيث تعتبر هذه الوثيقة من أهم

محطات التعاون الصيني–الإفريقي، تبرز فيها تعزيز التعاون الصيني–الإفريقي في كل المجالات، وجاء في شقه الاقتصادي الخطط التالية[13]:

– **التجارة:** تتخذ الحكومة الصينية إجراءات فعالة لتسهيل دخول المزيد من المنتجات الإفريقية للأسواق الصينية، وتطبق بجدية إلغاء الرسوم الجمركية على بعض الصادرات من الدول الإفريقية الأقل نموا لتوسيع وموازنة التجارة الثنائية وتحسين الهيكل التجاري، وتسعى إلى حل الخلافات والاحتكاكات التجارية بشكل مناسب عبر التشاور الودي الثنائي والمتعدد الأطراف والتفاهم وتقديم التنازلات المتبادلة، ودفع أوساط المؤسسات في الجانبين لتأسيس غرفة صينية–إفريقية مشتركة للصناعة والتجارة. كما ترغب الصين في توقيع اتفاقيات تجارة حرة مع الدول والمنظمات الإفريقية عندما تكون الظروف ناضجة.

– **الاستثمار**: تشجع الحكومة الصينية المؤسسات الصينية وتدعمها للاستثمار في إفريقيا، وستواصل تقديم القروض الميسرة وقروض الاعتماد الميسرة للمشترين، وترغب في البحث عن سبل وأساليب جديدة لدفع التعاون في المجال الاستثماري، كما ترحب الصين باستثمار المؤسسات الإفريقية في الصين. وستواصل مناقشة وتوقيع اتفاقات ثنائية لدفع الاستثمار وحمايته واتفاقات تفادي الازدواج الضرائب، وتهيئ بالاشتراك مع الدول الإفريقية ظروفا جيدة للاستثمار وحماية الحقوق والمصالح المشروعة للمستثمرين من الجانبين.

– **التعاون المالي:** تسعى الصين إلى تطوير علاقة التعاون في المجال المالي بين الصين وإفريقيا. وتدعم الحكومة الصينية تعزيز المؤسسات المالية الصينية في التبادل والتعاون مع نظيراتها في الدول والمناطق الإفريقية.

– **التعاون الزراعي:** ستواصل الصين التعاون والتبادل مع إفريقيا في المجال الزراعي على مختلف المستويات وعبر مختلف القنوات والأشكال، وستعزز التعاون في مجالات تنمية الأراضي والزراعة وتقنيات التربية والأمن الغذائي والآليات الزراعية وتصنيع المنتجات الزراعية الرئيسية والجانبية وغيرها. وستعزز تعاونها في التقنيات الزراعية وتنظم دورات تدريبية خاصة بالتقنيات الزراعية العملية، وتنشئ

مشروعات التقنيات الزراعية النموذجية في إفريقيا، وتسرع خطواتها لوضع خطة تعاون زراعي بين الصين وإفريقيا.

– **بناء المنشآت الأساسية:** ستعزز الصين التعاون مع إفريقيا في مجال بناء شبكات المواصلات والاتصالات والري والطاقة الكهربائية وغيرها من المنشآت الأساسية، كما تهتم بمساعدة الدول الإفريقية في رفع قدراتها على التطوير الذاتي.

– **التعاون في مجال الموارد:** تعزيز تبادل المعلومات والتعاون في مجال الموارد مع الدول الإفريقية من أجل التنمية المشتركة والاستخدام الصحيح للموارد مع الدول الإفريقية بأساليب تعاون متنوعة وحسب مبادئ المنفعة المتبادلة والتنمية المشتركة

– **التعاون السياحي:** تنظم الصين زيارة الوفود السياحية الصينية لبعض الدول الإفريقية بشكل فعال وإدراج مزيد من الدول الإفريقية في قائمة المقاصد السياحية لوفود السياح الصينيين حسب طلب الدول الإفريقية والإمكانيات الفعلية. كما ترحب الصين بقيام المواطنين الأفارقة بالسياحة في الصين.

– **إعفاء وتخفيف الديون:** تؤكد الحكومة الصينية استعدادها لمواصلة تخفيف الديون عن الدول الإفريقية المعنية أو إعفائها عبر التشاور الودي، ومواصلة حث المجتمع الدولي وخاصة الدول المتقدمة على اتخاذ مزيد من الأعمال الفعالة لتخفيف أو إعفاء الديون عن الدول الإفريقية.

– **المساعدات الاقتصادية:** ستواصل الحكومة الصينية تقديم المساعدات وزيادتها بقدر الإمكان وبدون أي شروط سياسية للدول الإفريقية وفقا لظروفها المالية وأوضاعها في التنمية الاقتصادية.

– **التعاون المتعدد الأطراف:** تعمل الصين على تعزيز التشاور والتنسيق الدولي مع الدول الإفريقية في شتى المجالات لزيادة الاهتمام بمسألة التنمية ودفع التعاون بين دول الجنوب ودعم بناء نظام جديد وعادل وصحيح للتجارة المتعددة الأطراف وتوسيع حقوق الدول النامية في إبداء الرأي واتخاذ القرارات في الشؤون المالية الدولية.

1-4-3 مبادرة الحزام والطريق: أو ما يعرف بمبادرة طريق الحرير، حيث تم الإعلان عن هذه المبادرة في عام 2013 وكانت تحمل اسم حزام واحد وطريق واحد، تعتبر هذه المبادرة بالأساس إستراتيجية تنموية تتمحور حول التواصل والتعاون بين الدول، وخصوصا بين الصين ودول أوراسيا، وتتضمن فرعين رئيسين هما حزام طريق الحرير الاقتصادي البري وطريق الحرير البحري، حيث تنفق الصين حاليا 150 مليار دولار سنويا في الدول الـ68 التي وافقت على المشاركة في هذه المبادرة. وفي ماي 2017 عقدت قمة مخصصة للاحتفال بإطلاق مبادرة الحزام والطريق شارك فيها أكبر عدد من الزعماء الأجانب، إذ يعتبر الإنتاج الصيني الفائض أحد أهم الدوافع التي تقف خلف هذه المبادرة[14]، تهدف هذه المبادرة إلى توسيع أنظمة المعايير الفنية وخطط البنية التحتية للبلدان التي تقع في طريق الحزام والطريق، وتعزيز النقل المتكامل، وممرات النقل البرية والبحرية والجوية على صعيد القارات[15].

وفي 2018 إثر انعقاد المنتدى السابع للتعاون الصيني-الإفريقي تم الإعلان عن توافق مبادرة الحزام والطريق مع استراتيجيات التنمية الخاصة بالبلدان الإفريقية لإتاحة المزيد من الفرص لنمو وازدهار القارة[16].

1-5 تحديات الشراكة الصينية الإفريقية: تواجه كل من الصين وإفريقيا جملة من التحديات للمضي قدما بالشراكة القائمة بينهما، وتختلف هذه التحديات حسب كل جانب.

1-5-1 تحديات الشراكة بالنسبة للصين: تتمثل التحديات التي تواجه الصين في شراكتها مع إفريقيا فيما يلي.

- **تحديات اقتصادية:** تواجه الصين جملة من التحديات الاقتصادية في شراكتها مع الدول الإفريقية فمعظم الدول الإفريقية تفتقر إلى رؤية إستراتيجية في تخطيطها وسياسات مالية واقتصادية ثابتة تبعث على الاطمئنان، إضافة إلى عدم ملائمة التشريعات المشجعة للاستثمار وقلة البيانات والمعلومات المتاحة عن فرص الاستثمار، ناهيك عن انتشار الفساد المالي والإداري في تلك الدول، كما أن حجم

الأسواق المحلية لمعظم الدول الإفريقية تتميز بالضعف بسبب انخفاض دخل الفرد وانتشار الفقر.

– **تحديات سياسية:** تعاني بعض الدول الإفريقية من الصراعات وعدم الاستقرار السياسي من حين لآخر مما يعمل على تقويض سلطة هذه الدول، ويشكل ذلك خطر على النشاط الاقتصادي للصين هناك.

– **تحديات ثقافية:** تنتج عن الاختلافات الثقافية التي تسبب التوترات والخصومات العنصرية المندلعة بين السكان المحليين والمقيمين الصينيين في كثير من الأحيان، إذ تعرض عمال صينيون لحوادث خطف وقتل تكررت في أكثر من بلد إفريقي، مما أدى بالسلطات الصينية لإخلاء المئات من مواطنيها مثلما حدث في تشاد بعد صدامات مسلحة.

– **تحديات الدول الغربية:** ذلك لأن أولويات هذه الدول في علاقتها مع إفريقيا قائمة على ضمان وارداتها من مصادر الطاقة والمواد الأولية الضرورية لصناعاتها الإستراتيجية، بالإضافة إلى فتح الأسواق الإفريقية أمام سلعها ومنتجاتها، مما يعرض الصين لمنافسة شرسة من قبل هذه الدول ناهيك عن الضغوطات والانتقادات التي تتعرض لها للحد من تنامي هذه الشراكة. إضافة إلى ذلك فإن الدول الغربية ليس من مصلحتها تحقيق التنمية الاقتصادية في إفريقيا التي ترمي إليها الصين لا سيما بناء البنى التحتية ونقل التكنولوجيا حتى تبقى إفريقيا دائما في حالة تبعية لهذه الدول الغربية.

1-5-2 تحديات الشراكة بالنسبة لإفريقيا: تتمثل التحديات التي تواجه إفريقيا في شراكتها مع الصين فيما يلي.

– **تحديات اقتصادية:** أصبح تنامي حجم الواردات الصينية إلى إفريقيا يشكل تهديدا واضحا للمنتجات المحلية الإفريقية بتعرضها إلى إغراق الأسواق الإفريقية بالمنتجات الصينية الرخيصة الثمن التي تناسب القدرة الشرائية الضعيفة للسكان، وهذا ما يجعل الصناعات المحلية غير قادرة على منافستها.

– **العمالة الصينية:** تفضل الصين في بعض المشروعات استخدام العمال الصينيين في تنفيذ مشاريعها في إفريقيا، مما يؤدي إلى تذمر السكان المحليين لعدم الاستفادة من حيث العمالة من استثمارات منجزة على أراضيهم أو تفضيل العمالة الصينية من حيث الأجور.

– **تحديات بيئية:** تتسبب الاستثمارات الصينية في جزء من التدهور البيئي في إفريقيا، ناهيك عن تعرض بعض الموارد المهمة للبيئة للاستنزاف المتواصل كقطع الأشجار وتحويلها إلى خشب ومن ثم تصديرها إلى الصين.

2– سبل الشراكة الصينية–الإفريقية

يسعى الجانبان الصيني والإفريقي إلى تحقيق الشراكة بينهما من خلال سبل متعددة تتمحور بشكل أساسي حول تعزيز المبادلات التجارية، وزيادة تدفقات الاستثمارات وتنويع التمويل خاصة من الجانب الصيني.

2–1 المبادلات التجارية: هناك خمسة أسباب مترابطة العوامل التي تحدد بشكل كبير المبادلات التجارية الصينية–الإفريقية وهي الميزة النسبية للصين في الإنتاج المكثف للعمالة ورأس المال، والموارد الطبيعية الوفيرة في إفريقيا، والنمو الاقتصادي السريع للصين، وتشديد الصين على بناء البنية التحتية في الداخل وفي إفريقيا، وظهور وفورات الحجم في قطاعات الشحن والصناعات الخفيفة في الصين[17].

ووفقا للإحصاءات الصادرة عن الإدارة العامة للجمارك في الصين، بلغ إجمالي حجم الواردات والصادرات مع إفريقيا خلال الفترة من جانفي إلى سبتمبر 2018 ما قدره 151.02 مليار دولار أمريكي، بزيادة قدرها 20٪ على أساس سنوي، وهو ما يتجاوز معدل نمو التجارة الخارجية الإجمالي في الصين بنفس الفترة بنسبة 4.3٪. إذ بلغت صادرات الصين إلى إفريقيا 77.63 مليار دولار، بزيادة قدرها 11.2٪، بينما بلغت واردات الصين من إفريقيا 73.38 مليار دولار، بزيادة قدرها 30.9٪.

وفي هذه الفترة كان معدل نمو التجارة الخارجية للصين مع إفريقيا هو الأعلى في العالم، وعلى وجه الخصوص، كان معدل نمو الواردات أعلى بمقدار 7.9% من

مثيله في أمريكا اللاتينية، وهو ثاني أعلى معدل في العالم، وكان أعلى بمقدار 10.9% من معدل نمو الواردات في التجارة الخارجية في نفس الفترة[18].

أما خلال الفترة من جانفي إلى ديسمبر 2017 بلغت قيمة الواردات والصادرات من التجارة بين الصين وإفريقيا 170 مليار دولار، بزيادة قدرها 14.1 ٪ على أساس سنويا، إذ بلغت صادرات الصين إلى إفريقيا 94.74 مليار دولار بزيادة قدرها 2.7 ٪، بينما بلغت واردات الصين من إفريقيا 75.26 مليار دولار أمريكي بزيادة قدرها 32.8٪[19].

والشكل التالي يبين تطور المبادلات التجارية بين الصين وإفريقيا خلال الفترة 2002 إلى 2016.

شكل 01: تطور المبادلات التجارية بين الصين وإفريقيا

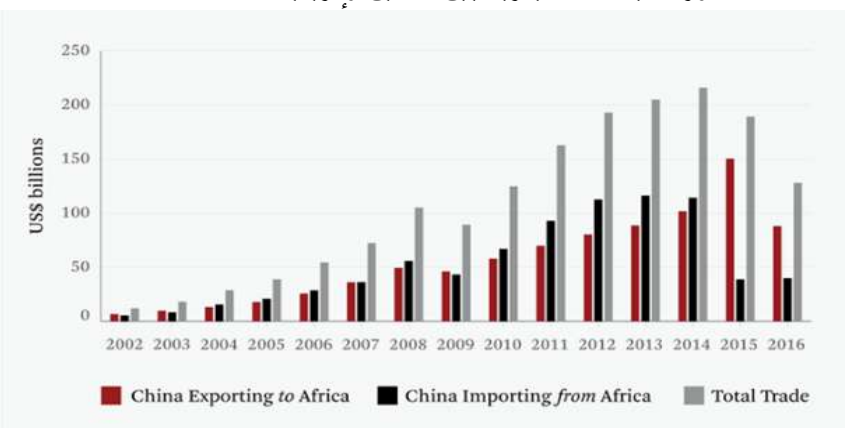

Source : http://www.sais-cari.org/data-china-africa-trade

ارتفع حجم المبادلات التجارية بين الصين وإفريقيا إلى أكثر من ثلاث أضعاف خلال الفترة من 2002 إلى 2005، ليعرف تزايدا بأكثر من ثلاث أضعاف خلال الفترة من 2005 إلى 2010، ليتزايد بعد ذلك ويصل ذروته في عام 2014 بأكثر من 200 مليار دولار، لينخفض بعد ذلك في السنوات اللاحقة إلى 151 مليار دولار حتى سبتمبر 2018. إن هذا التوسع الكبير في حجم المبادلات التجارية الصينية غدا أحد أبرز الأحداث في العالم النامي.

بصفة عامة تزايد حجم المبادلات التجارية بأكثر من 10 مرات بين عامي 2002 و2018، إذ أصبحت الصين الشريك التجاري الأكبر لإفريقيا للعام التاسع على التوالي حيث أسهمت برامج التعاون الكبرى في تعزيز التجارة الثنائية بين الجانبين، موفرة طلبا متزايدا على الطاقة ومعادن القارة فالصين تشتري حاليا أكثر من ثلث إنتاج إفريقيا من النفط[20]، وقد مكن ذلك إفريقيا من تحسين معدلات التبادل التجاري من خلال زيادة الطلب على الصادرات الإفريقية، ولا سيما على سلعها من الموارد الطبيعية.

ظلت التجارة الثنائية بين الصين وإفريقيا تتزايد باطراد على مدى الـ 18 سنة الماضية. ومع ذلك، أثرت أسعار السلع والمواد الأساسية الضعيفة منذ عام 2014 بشكل كبير على قيمة الصادرات الإفريقية إلى الصين، حتى مع بقاء الصادرات الصينية إلى إفريقيا ثابتة.

2-2 الاستثمار: وذلك من خلال الاستثمارات الأجنبية المباشرة حيث شهدت إفريقيا نموا قويا في الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الأعوام الأخيرة، حيث يعود ارتفاع تدفق الاستثمارات إلى التغيرات التي دعمتها الإصلاحات في أطر السياسات الخاصة بالاستثمار الأجنبي المباشر، ومن بينها التغييرات في اللوائح الخاصة باستغلال الموارد الطبيعية.

والشكل التالي يبين تطور تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصينية إلى إفريقيا.

شكل 02: تطور حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصينية إلى إفريقيا

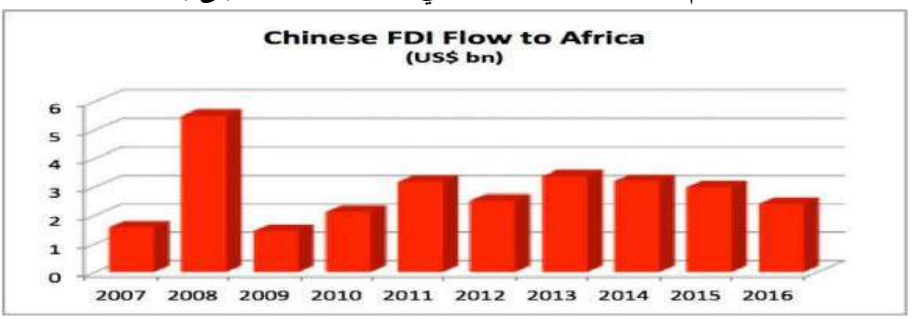

Source : http://www.atimes.com/article/accurate-investment-reporting-china-africa/

أظهرت الإحصاءات الأخيرة أن الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني في القارة أخذ في التزايد ليصل ذروته عام 2008 بـ 5.49 مليار دولار بسبب شراء 20% من أسهم بنك ستاندرد بنك في جنوب إفريقيا لتصبح الصين أكبر مستثمر في إفريقيا في هذا العام. وقد ارتفعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصينية إلى إفريقيا من حوالي 3.17 مليون دولار في عام 2004 إلى 2.52 مليار دولار في عام 2012، بينما بلغت خلال عام 2016 ما مقداره 2.4 مليار دولار أمريكي، بانخفاض قدره 19% من 2.9 مليار دولار أمريكي في عام 2015.

وقد انتشرت الاستثمارات الصينية في حوالي 45 دولة إفريقية وكانت الوجهات المفضلة فيها هي نيجيريا وجنوب إفريقيا، زامبيا ومصر وإثيوبيا وانغولا وتنزانيا وجمهورية الكونغة الديمقراطية وغانا[21]، حيث تتعزز هذه الاستثمارات بجملة من العوامل كوفرة الموارد الطبيعية الأكثر أهمية، و الاستقرار في الاقتصاد الكلي، والانفتاح على الاستثمار الأجنبي المباشر، والنظام القانوني الفعال، وقلة الفساد والاستقرار السياسي[22].

تزايد عدد الشركات الصينية الناشطة في إفريقيا بشكل كبير، فحسب تقرير شركة McKinsey & Company لعام 2017 أكدت فيه أن أكثر من 10000 شركة مملوكة للصين تعمل حاليا في إفريقيا[23].

ووفقا لتقرير Ernst & Young's فإن الصين استثمرت منذ عام 2015 في 293 مشروعًا للاستثمار الأجنبي المباشر في إفريقيا، وبلغ إجمالي الإنفاق الاستثماري 66.4 مليار دولار وخلق 130750 وظيفة. وذكر التقرير أن الاستثمارات الصينية المباشرة في إفريقيا متنوعة بشكل جيد عبر القطاعات، وتغطى تلك الموجهة نحو الموارد، فضلا عن الخدمات والتصنيع. كما كشفت البيانات الصادرة عن هذا التقرير عن تنويع الاستثمارات الصينية في عدد أكبر من البلدان، حيث تغطي كل من الدول الغنية بالموارد، مثل جنوب إفريقيا ونيجيريا وأنغولا، والمصدرين الزراعيين مثل كينيا. كما أشار التقرير إلى قيام الشركات الصينية والكيانات المرتبطة بالدولة بتمويل وبناء العديد من مشاريع البنية التحتية في جميع أنحاء القارة، بما في ذلك الموانئ والطرق

والسكك الحديدية والسدود وشبكات الاتصالات ومحطات الطاقة والمطارات، ومن الأمثلة البارزة على ذلك إطلاق خط سكة حديدية صينية الصنع يربط أديس أبابا في إثيوبيا بميناء جيبوتي في أكتوبر 2016 باستثمار 4 مليار دولار[24].

وقد قامت الصين بتوقيع مذكرة تفاهم للتعاون في مجال شبكات البنية التحتية الرئيسية وعمليات التصنيع، وفي الإطار الاستراتيجي لأجندة 2016 قامت بزيادة ودعم تعاونها مع الدول الإفريقية في مجالات السكك الحديد والطرق السريعة والطيران الإقليمي والتصنيع، وسوف تساعد في تطوير طريق الحرير[25].

على الرغم من أن النفط والصناعات الاستخراجية لا يزالان يشكلان حصة كبيرة، إلا أن الخدمات المالية والبناء والتصنيع تشكل الآن 50% من الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني في إفريقيا[26].

وبالإضافة إلى ذلك، وفقا للإحصاءات المتاحة في مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، كانت الصين رابع أعلى مستثمر أجنبي في إفريقيا في عام 2016 وراء الولايات المتحدة (57 مليار دولار)، والمملكة المتحدة (55 مليار دولار)، وفرنسا (49 مليار دولار)[27].

تعتبر الجزائر وإثيوبيا وكينيا وأنغولا ونيجيريا البلدان الخمسة التي تشكل أعلى عائد للاستثمارات الصينية حيث تمثل هذه البلدان نسبة 49% من إجمالي عائدات الاستثمارات الخاصة بالشركات الصينية في إفريقيا لعام 2016؛ الجزائر وحدها مسؤولة عن ما يقرب من 17 % من هذه العوائد[28].

2-3 التمويل: وذلك من خلال القروض والمنح، فخلال منتدى التعاون الصيني-الإفريقي الأخير، أعلن الرئيس شي جين بينغ أن الصين ستقدم 60 مليار دولار من الدعم المالي لإفريقيا، وقد أعطى الرئيس شي التقسيم التالي للتوزيع الجزئي للأموال: 20 مليار دولار في شكل خطوط ائتمانية، و 15 مليار دولار في شكل منح وقروض بدون فوائد وقروض ميسرة، و10 مليارات دولار لتمويل الاستثمار، سيأتي هذا الدعم في شكل مساعدة حكومية واستثمار[29].

فمن عام 2000 إلى عام 2017 ، قدمت الحكومة الصينية والبنوك والمتعاقدين مبلغ 143 مليار دولار أمريكي كقروض للحكومات الإفريقية ومؤسساتها. وتعتبر أنغولا أكبر متلق للقروض الصينية، حيث تم صرف 42.8 مليار دولار على مدار 17 عاما[30].

كما تعد المساعدات أداة مهمة للصين من بين مختلف التزاماتها مع إفريقيا، وبالفعل كانت إفريقيا من أكبر المتلقين للمساعدات الصينية، فمع نهاية عام 2009 تلقت 45.7% من المساعدات الخارجية للصين بقيمة 256.29 مليون ليوان صيني. وفقا للباحثين الصينيين، منذ عام 1956 قدمت الصين ما يقرب من 900 مشروع مساعدات للدول الإفريقية، بما في ذلك المساعدة في دعم مصانع النسيج ومحطات الطاقة المائية والملاعب والمستشفيات والمدارس[31].

وعلى الرغم من حجم هذه المنح والقروض الممنوحة من الصين تبقى ليست أكبر "مانح" لإفريقيا، فهذه الميزة ما زالت تخص الولايات المتحدة الأمريكية[32].

من جهة أخرى ودعما للشراكة بين الصين وإفريقيا في المجال المالي عملت الصين على التخفيف الجزئي لديون القارة الإفريقية، ففي 2006 ألغت ديون 31 دولة إفريقية قدرت بنحو 1.3 مليار دولار[33].

وفيما يلي شكل يوضح تطور حجم القروض الممنوحة من الصين إلى إفريقيا.

شكل 03: تطور القروض الصينية الممنوحة إلى إفريقيا

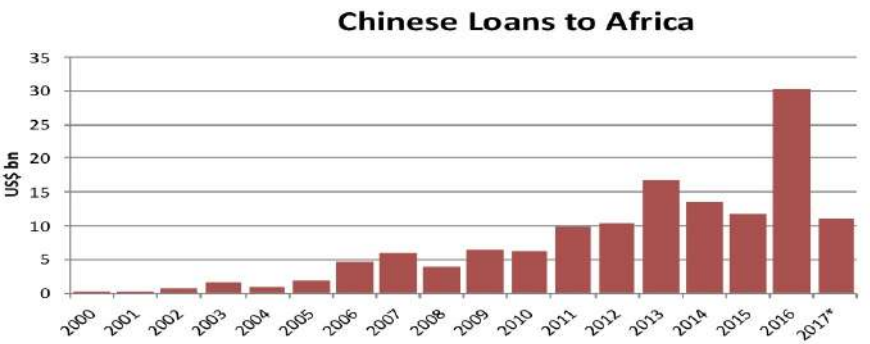

Source : http://www.sais-cari.org/data-chinese-loans-and-aid-to-africa/

الخاتمة:

إن العلاقات الصينية–الإفريقية ليست بالجديدة فلكل من الجانبين إمكانات متكاملة ودوافع لتطوير هذه العلاقات القائمة على مجموعة من المبادئ والأهداف الجذابة خاصة من الجانب الصيني، إلا أنها تعززت مع بداية القرن الحالي بتأسيس منتدى التعاون الصيني– الإفريقي في عام 2000 الذي يعد الإطار المؤسساتي للتعاون الاقتصادي بين الجانبين، حيث يعقد هذا المنتدى كل ثلاث سنوات بتمثيل رفيع المستوى كرؤساء الدول والحكومات والملوك وهذا لإعلان السياسات والمبادرات والتزامات التمويل خلال الثلاث السنوات القادمة.

حققت الشراكة بين الصين وإفريقيا إنجازات هائلة خاصة بعد تأسيس منتدى التعاون الصيني–الإفريقي محققة عدة مزايا للجانبين على حد سواء، وذلك من خلال سبل متعددة أهمها تعزيز المبادلات التجارية، وزيادة تدفقات الاستثمارات وتنويع وزيادة التمويل. فقد ارتفعت التجارة بين الجانبين إلى أكثر من أربعين مرة منذ منتصف التسعينات وغدت الصين الآن أكبر شريك تجاري لإفريقيا، كما ارتفع الاستثمار الأجنبي المباشر للصين في إفريقيا بشكل حاد لتصبح الصين من كبار المستثمرين في إفريقيا، وتشمل الاستثمارات الصينية جميع القطاعات لتصبح محركا مهما للنمو الاقتصادي الإفريقي، وأخيرا قدمت الصين مساهمات كبيرة في تمويل إفريقيا من قروض متنوعة ومنح، حيث بلغت القروض الممنوحة لإفريقيا من عام 2000 إلى 2017 مبلغ 143 مليار دولار أمريكي لتغدو من المصادر الرئيسية للتمويل في إفريقيا.

وفي الأخير ننوه بوجود آفاق واعدة وكبيرة للشراكة الصينية–الإفريقية خاصة بوجود الإرادة لتطويرها من الجانبين، فقد صرح الرئيس الصيني شي جين بينغ في آخر منتدى للتعاون الصيني–الإفريقي أن فرص التنمية في إفريقيا غير محدودة، ومستقبل إفريقيا مليء بالأمل، وآفاق التعاون الصيني–الإفريقي شاسعة، وهناك فضاء كبير لتطوير علاقات الشراكة الإستراتيجية الشاملة الصينية– الإفريقية. فإذا حققت الصين خلال الأربعين السنة الماضية نقلة نوعية في اقتصادها وجعلت دول

العالم تذهل من إنجازاتها فلما لا نأمل أن يكون للتعاون الصيني–الإفريقي مستقبلا مشرقا ومربحا للجانبين على حد سواء خاصة بالنظر إلى الإنجازات المتسارعة المحققة خلال العقدين الماضيين، والتي تعكس مدى التزام الجانبين على المضي قدما لهذه الشراكة.

المراجع:

(1) Marefa. Article accessed November 15, 2018 at: https://www.marefa.org/الصين

(2) JEFF DESJARDINS, Visualizing the World's Largest Importers in 2017, July 11, 2018, Visual Capitalist, July 11, 2018. Accessed November 23, 2018 at: https://www.visualcapitalist.com/visualizing-the-worlds-largest-importers-in-2017/. And Statistica. Accessed November 22, 2018 at: https://www.statista.com/statistics/264623/leading-export-countries-worldwide/

(3) Knoema. World GDP ranking 2017|GDP by country|Data and charts. Accessed November 25, 2018 at:https://knoema.fr/nwnfkne/world-gdp-ranking-2017-gdp-by-country-data-and-charts

(4) اليوم السابع، البنك الدولي: خريطة للثروات الطبيعية في لإفريقيا بقيمة مليار دولار، 16 فبراير 2014، شوهد يوم 21 نوفمبر 2018 على الموقع:
https://www.youm7.com/story/2014/2/16/البنك-الدولى-خريطة-للثروات-الطبيعية-فى-أفريقيا-بقيمة-مليار-دولار

(5) DANIEL WORKMAN, Top 15 Crude Oil Suppliers to China, APRIL 1, 2018, WORLDS TOP EXPORTS. Accessed November 18, 2018 at: http://www.worldstopexports.com/top-15-crude-oil-suppliers-to-china/

(6) Economics gazette, Chinese raw materials import expands in 2017, January 15, 2018. Accessed November 22, 2018 at: http://www.economicsgazette.com/chinese-raw-materials-import-expands-2017.html

(7) Trading economics . Accessed November 19, 2018 at: https://tradingeconomics.com/china/gdp

(8) ألآولي إسماعيل، العلاقات الصينية الإفريقية.. شراكة أم استغلال: وجهة نظر إفريقية، 19 أبريل 2014، مركز الجزيرة للدراسات. شوهد يوم 02 ديسمبر 2018 على الموقع:

http://studies.aljazeera.net/ar/issues/2014/04/201441917164379610.html
(9) العربية cctv.com، وثيقة سياسات الصين إزاء إفريقيا، 05 نوفمبر 2009. شوهد يوم 07 ديسمبر 2018 على الموقع:
http://www.cctv.com/special/forum_ar/20091105/103928.shtml
(10) الجزيرة، منتدى التعاون الصيني الإفريقي. شوهد يوم 07 ديسمبر 2018 على الموقع:
https://www.aljazeera.net/encyclopedia/organizationsandstructures/2016/1/18/منتدى-التعاون-الصيني-الأفريقي
(11) حسين إسماعيل، التعاون الصيني الإفريقي في العصر الجديد، 29 أوت 2018، الصين اليوم. شوهد يوم 07 ديسمبر 2018 على الموقع:
http://www.chinatoday.com.cn/ctarabic/2018/kfg/201808/t20180829_800139436.html
(12) الجزيرة، اختتام أعمال منتدى التعاون الصيني الإفريقي في بكين، 04 سبتمبر 2018. شوهد يوم 05 ديسمبر 2018 على الموقع:
https://www.aljazeera.net/programs/newsreports/2018/9/4/اختتام-أعمال-منتدى-التعاون-الصيني-الأفريقي-في-بكين
(13) العربية cctv.com، وثيقة سياسات الصين إزاء إفريقيا، 05 نوفمبر 2009. شوهد يوم 07 ديسمبر 2018 على الموقع:
http://www.cctv.com/special/forum_ar/20091105/103928_2.shtml
(14) BBC عربي، مشروع طريق الحرير الصيني، 15 مايو 2017، شوهد يوم 07 ديسمبر 2018 على الموقع:
http://www.bbc.com/arabic/business-39922326
(15) الشرق الأوسط، التنين الصيني سيد طريق الحرير الجديد، 20 مايو 2017. شوهد يوم 02 ديسمبر 2018 على الموقع:
https://aawsat.com/home/article/930811/التنين-الصيني-سيد-«طريق-الحرير»-الجديد
(16) An Baijie, Belt and Road initiative aligns with African nations, SEPTEMBER26, 2018, telegraph. Accessed November 29, 2018 at: https://www.telegraph.co.uk/news/world/china-watch/politics/belt-and-road-initiative-africa-strategy/
(17) Joshua Eisenman, Chiana-Africa Trade Patterns : causes and consequences, Journal of contemporary china, 2012, 21 (77), september, p 793.
(18) Ministry of Commerce People's Republic of China . Accessed December 05, 2018 at: http://english.mofcom.gov.cn/article/statistic/lanmubb/AsiaAfrica/201811/20181102804575.shtml

(19) Idem. Accessed December 03, 2018 at: http://english.mofcom.gov.cn/article/statistic/lanmubb/AsiaAfrica/201803/20180302719613.shtml
(20) Ibrahim Farah, Cina in Africa : A call for Makumism in africa's development, Development, vol 58 (4), 2015, p 610.
(21) Sandy Edward Hinga, Yao Jun & Qian Yiguan, China-Africa Cooperation-An outstanding relationship Built on Mutual Respect and Common Benefits: A Review, *International Research* Journal of Social Sciences, Vol. 2(9), 26-32, September (2013), p 28.
(22) Paulo Reis Mourao, What is China seeking from Africa? An analysis of the economic and political determinants of Chinese Outward Foreign Direct Investment based on Stochastic Frontier Models, China Economic Review, 2017, p 3.
(23) Vantageasia, Hands on Africa, April 13, 2018. Accessed December 04, 2018 at:
https://www.vantageasia.com/china-direct-investment-into-africa/
(24) Xinhua, China becomes single largest contributor of Africa's FDI: Report, May 04, 2017, hinadaily.com.cn. Accessed December 05, 2018 at :
http ://www.chinadaily.com.cn/business/2017-05/04/content_29199618.htm
(25) عبد الرحمن أحمد عثمان، العلاقات الصينية الإفريقية رؤية مستقبلية، مؤتمر آفاق التعاون العربي الإفريقي الصيني في إطار مبادرة الحزام والطريق، جامعة إفريقيا العالمية بالتعاون مع مركز البحوث والدراسات الإفريقية ورابطة جمعيات الصداقة العربية الصينية، الخرطوم21-22 نوفمبر 2017، ص 327.
(26) Worldbank : China and africa : Expanding Economic Ties in and Evolving Global Context. Accessed December 06, 2018 at : https ://www.worldbank.org/content/dam/Worldbank/Event/Africa/Investing%20in%20Africa%20Forum/2015/investing-in-africa-forum-china-and-africa.pdf
(27) Adetunji (Teejay) Bolorunduro, Chinese Investment & Construction Contracts In Africa (January to June, 2018), Accessed December 02, 2018 at :
https ://www.linkedin.com/pulse/chinese-investment-construction-contracts-africa-june-bolorunduro
(28) SAIS, data-chinese-contracts-in-africa. Accessed December 01, 2018 at :
http://www.sais-cari.org/data-chinese-contracts-in-africa

(29) Mariama Sow, Figures of the week : Chinese investment in Africa, September 6, 2018, brookings. Accessed December 01, 2018 at :
https://www.brookings.edu/blog/africa-in-focus/2018/09/06/figures-of-the-week-chinese-investment-in-africa/
(30) SAIS, data-chinese-loans-and-aid-to-africa. Accessed December 01, 2018 at :
http://www.sais-cari.org/data-chinese-loans-and-aid-to-africa/
(31) Yun Sun, CHINA'S aid to Africa : Monster or Meesiah ?,February 7, 2014, brookings. Accessed December 04, 2018 at : https://www.brookings.edu/opinions/chinas-aid-to-africa-monster-or-messiah/
(32) SAIS, data-chinese-loans-and-aid-to-africa. Accessed December 01, 2018 at :
http://www.sais-cari.org/data-chinese-loans-and-aid-to-africa
(33) شفيعة حداد، الحضور الصيني في إفريقيا وحتمية الصراع مع الولايات المتحدة – التنافس في السودان نموذجا-، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد العاشر، جانفي 2014، ص 17.

مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية ISSN: 2335-1039
المجلد:09 العدد: 05 السنة 2020 ص 363- 380

تاريخ الإرسال: 2019/07/10 تاريخ القبول: 2020/08/20

الفرص المتاحة للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية للاستثمار في الدول الإفريقية –دراسة حالة مجمع سيفيتال –

the opportunities for Algerian companies to invest in Africa - Cevetal group case study-

د. مرزوقي رفيق*[1]، ط.د قوشيش أمينة

[1]جامعة سطيف1(الجزائر)، rafikmerzougui@yahoo.com

[2]جامعة المسيلة (الجزائر)، esc.doctoral.fc.n09.gouchiche@gmail.com

الملخص:

يعتبر الاستثمار أول مصدر للتنمية فهو يلعب دور كبير في رفع مداخيل البلد، وخلق المزيد من فرص العمل، ولهذا أولت الجزائر للاستثمار أهمية بالغة سواء كان داخليا أو خارجيا، ووجدت أن الاستثمار في الدول الافريقية مناسب جدا لما يتيحه من فرص استثمارية واعدة، وهذا عن طريق تشجيع الحكومة للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية، ولقد اغتنمت العديد هذه المؤسسات الفرصة واستثمرت في عدد من دول افريقية ومن أهمها مجمع سيفيتال.

ومع هذا مازالت الاستثمارات الجزائرية داخل البلدان الافريقية لحد الآن غير كافية للنهوض بالاقتصاد الجزائري ويتطلب مزيدا من المجهودات .

الكلمات المفتاحية : الاستثمار، الشراكة، الفرص الاقتصادية، المؤسسات الاقتصادية.

Abstract:

Investment is the first source of development. It plays a major role in raising the country's income and creating more jobs. This is why Algeria has given it a great importance both internally and externally, and has considered that investment in African countries is very suitable for its promising investment opportunities; this is through the encouragement of the government to the Algerian economic companies.

***المؤلف المرسل**

We came out in this research that a number of these institutions have took advantage of this opportunity and invested in a number of African countries, the most important of which is the civital group. However, this paper concluded that Algerian investments within African countries have so far been insufficient to promote the Algerian economy and require further efforts.
Key words: investment, partnership, economic opportunities, economic companies.

مقدمة:

في إطار عولمة اقتصادية متكاملة سعت العديد من دول العالم تطوير منظومتها الاقتصادية، بغية تحقيق مكانة تنافسية في السوق العالمي، فانتهجت آليات وسبل اقتصادية مختلفة لتحقيق ذلك، ويعتبر الاستثمار من أهم التدابير التي عملت مختلف دول العالم على دعمها وتطويرها، حيث أن الاستثمار يعتبر أول مصدر للتنمية، فهو يلعب دور كبير في رفع مستويات المداخيل والمعيشة وخلق المزيد من فرص العمل، كما يعزز قواعد الانتاج، وبالتالي دفع عجلة التنمية الاقتصادية .

ولقد أولت الجزائر على غرار بلدان العالم أولوية كبيرة للاستثمار بالداخل والخارج ، ووجدت أن الاستثمار في الدول الافريقية مناسب جدا لما تحويه هذه الأخيرة من امكانات مادية وبشرية مهمة.

مما سبق يمكن طرح الاشكالية التالية "ماهي الفرص المتاحة للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية، بغية الاستثمار في الدول الافريقية والنهوض بمستقبل الاقتصاد الجزائري ؟ "

فرضيات البحث: انطلق هذا البحث من الفرضيات التالية:

- تمتلك القارة الإفريقية كل المقومات الجاذبة للاستثمار الأجنبي؛
- يؤدي تهيئة المناخ الاستثماري إلى جذب الاستثمارات في القارة الإفريقية؛
- يعاني مناخ الاستثمار في القارة الإفريقية من مشاكل غير اقتصادية (سياسية، بيروقراطية، أمنية...).

أهداف البحث:

يسعى البحث إلى تحقيق الأهداف التالية:

– التعرف على ماهية الاستثمار والشراكة ومضمون المناخ الاستثماري الجاذب للاستثمارات في القارة الإفريقية؛

– التعرف على مختلف المشاكل والمعوقات للاستثمار في القارة الإفريقية؛

– تسليط الضوء على تجربة ناجحة للاستثمار في القارة الإفريقية متمثلة في مجمع سفيتال الجزائري.

أهمية البحث:

عرفت الجزائر في الآونة الأخيرة العديد من التغيرات في شتى المجالات خصوصا الاقتصادية منها، كنتيجة حتمية لظاهرة العولمة والتي فرضت على اقتصاديات العالم الانفتاح على بعضها البعض، ومن أجل مواجهة حدة هذه التغيرات اتجهت الجزائر إلى الاستثمار لما له من أهمية في التنمية الاقتصادية وبصفة خاصة في القارة الإفريقية، من أجل استغلال الفرص التي تطرحها القارة السمراء وزيادة التعاون والشراكة مع مختلف الدول الإفريقية، لتعزيز مداخيل الدولة والارتقاء بمؤسساتها.

منهج البحث:

اعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي من خلال عرض مفهوم الاستثمار وواقعه في القارة الإفريقية، لمعرفة المزايا التي يطرحها الاستثمار في القارة للاستفادة منها، والنهوض بها من خلال جذب أكبر عدد ممكن من الاستثمارات لإحداث التنمية الاقتصادية الدائمة.

وللإجابة على اشكالية هذه الدراسة والاحاطة بكامل جوانبها سوف يتم التطرق إلى ما يلي :

1- مفاهيم عامة حول الاستثمار والشراكة .

2- الفرص المتاحة للاستثمار في الدول الافريقية

3- معوقات الاستثمار في إفريقيا

4- أهم المؤسسات الاقتصادية الجزائرية المستثمرة في الدول الافريقية – دراسة حالة مجمع سيفيتال

1- مفاهيم عامة حول الاستثمار والشراكة

1-1 الاستثمار: إن الاستثمار هو المحرك الرئيسي للاقتصاد الوطني، ذلك أنه يمتص الأموال المكتنزة و يوجهها إلى النشاط الاقتصادي، من اجل تلبية الاحتياجات الوطنية المختلفة.

1-1-1 مفهوم الاستثمار:

يمكن أن يعرف الاستثمار عامة على أنه " استخدام المال أو تشغيله بقصد تحقيق ثمرة هذا الاستخدام، فيكثر المال وينمو على المدى البعيد "[1].

ومن الناحية الاقتصادية يعرف على أنه " تكوين رأس المال واستخدامه بهدف تحقيق ربح في الأجل القريب أو البعيد ، بشكل مباشر وغير مباشر، حيث يشمل إنشاء نشاط إنتاجي أو توسيع طاقة إنتاجية قائمة بحد ذاتها، أو حيازة ملكية عقارية، أو إصدار أسهم أو شرائها من الآخرين " [2] .

وعليه يمكننا القول أن الهدف الرئيسي للإستثمار هو تعظيم الأرباح في الأجل الطويل، و تقليل الخسائر مع وجود هامش للمخاطرة ،حيث أن الربح يمثل عائدا اقتصاديا على المخاطرة.

1-1-2 أدوات الاستثمار:

أدوات الاستثمار هي عبارة عن مجموعة من الوسائل المستعملة من أجل تحقيق أرباح مستقبلية تتمثل في[3] :

ا- **الأوراق المالية:** من أبرز أدوات الاستثمار في عصرنا لما توفره من مزايا للمستثمر، وتختلف الأوراق المالية فيما بينها من حيث زوايا عدة : من حيث الحقوق التي توفرها لحاملها ، من حيث الدفع المتوقع ومن حيث درجة الأمان .

ب- العقار: يتم الاستثمار فيه بشكل ، إما بشكل مباشر ، وهو أن يقوم المستثمر بشراء عقار حقيقي ، وإما بشكل غير مباشر عندما يقوم بشراء سند حقيقي صادر عن بنك عقاري، ويتميز الاستثمار في العقار بالخواص التالية :

– يوفر للمستثمر درجة مرتفعة نسبيا من الأمان، تفوق تلك المحققة من الأوراق المالية؛
– يتمتع المستثمر في هذا المجال، بمزايا ضريبية لا يتمتع بها المستثمرون في الحالات الأخرى.

ج– السلع: تتمتع بعض السلع بمزايا اقتصادية خاصة، حيث تعتبر أداة صالحة للاستثمار لدرجة أن لها أسواق مختصة كبورصة القطن، وبورصة الذهب....الخ ، ويتم التعامل في سوق السلع عن طريق مكاتب للسماسرة تتولى تنظيم المتاجرة .

د– المشروعات الاقتصادية: تقوم المشروعات الاقتصادية على أصول حقيقية كالمباني والآلات والأفراد، وتشغيل هذه الأصول معا يؤدي إلى انتاج قيمة مضافة ، وما ينعكس علية من زيادة في الناتج القومي ، ومنها ما يتخصص بالتجارة أو الصناعة .

1–1–3 أهداف الاستثمار:

مهما كان نوع الاستثمار والمخاطر المحيطة به فإن المستثمر دائما يسعى إلى تحقيق الأهداف التالية [4]:

ا– **تحقيق العائد الملائم:** فهدف المستثمر هو توظيف أمواله وتحقيق عائد ملائم وربحية مناسبة يعملان على استمرار المشروع، لأن تعثر الاستثمار ماليا يدفع بالمستثمر للتوقف على التمويل ، وربما تصفية المشروع بحثا على مجال أكثر للفائدة .

ب– المحافظة على رأس مال المشروع الحالي: وذلك من خلال المفاضلة بين المشاريع والتركيز على أقلها مخاطرة، لان أي شخص يتوقع الخسارة والربح ولكن إذا لم يحقق المشروع ربحا فيسعى المستثمر إلى المحافظة على رأس ماله الأصلي ويتجنب الخسارة.

ج– استمرارية الدخل وزيادته: يهدف المستثمر إلى تحقيق دخل مستمر بوتيرة معينة بعيدا عن الاضطرابات والتراجع، في ظل المخاطرة وحفاظا على استمرارية النشاط الاقتصادي .

د– ضمان السيولة اللازمة: لاشك أن النشاط الاقتصادي بحاجة للتمويل ووسيلة جاهزة وشبه جاهزة لمواجهة التزامات العمل، لاسيما للمصروفات اليومية، تجنبا للعسر المالي الذي يتعرض له المشروع.

1–2 الشراكة:

تعتبر الشراكة من أهم المواضيع التي عرفتها التطورات الاقتصادية في العالم مؤخرا، ولقد تعرض هذا الموضوع إلى الكثير من الجدية والإلحاح في العديد من دول العالم الثالث والعالم العربي، والجديد في الأمر أن الكثير من المؤسسات الدولية بدأت مؤخرا في فرض الخوصصة أو اللجوء إلى الشراكة، كشرط سابق أو ملازم للحصول على المساعدات التقنية والاقتصادية .

1-2-1 مفهوم الشراكة:

لا يوجد إجماع حول تعريف محدد وواضح للشراكة، نظرا للتعاريف الكثيرة التي سيقت لهذا المفهوم ومن بين هذه التعاريف مايلي:

تعرف الشراكة على أنها: نسق يوصف مبدئيا بالمستقل يتعلق بمجموعة من الأعوان مدفوعين إلى العمل معا إما بحثا عن الإنتماء لمجموعة أو للحصول على مهارات مختلفة في إطار مشروع مشترك[5].

وعرفت أيضا على أنها " اتفاقية يلتزم بمقتضاها شخصان طبيعيان أو معنويان أو أكثر على المساهمة في مشروع مشترك بتقديم حصة من عمل أو مال بهدف اقتسام الربح الذي ينتج عنها أو بلوغ هدف اقتصادي ذي منفعة مشتركة كاحتكار السوق أو رفع مستوى المبيعات"[6].

مما سبق نستنتج أن مفهوم الشراكة يشير إلى علاقة تعاقدية بين طرفين يتم بموجبها حشد الموارد والإمكانيات وتوزيع المخاطر واقتسام الأرباح بين طرفي التعاقد من أجل تقديم خدمة أو منتج بجودة عالية وتكلفة أقل.

1-2-2 أشكال الشراكة:

تتخذ الشراكة أشكالا مختلفة وهي كما يلي[7]:

ا- **الشراكة التعاقدية:** هذا النوع من الشراكة له خصوصياته، فالشراكة التعاقدية مبدئيا هي خلق محدد في موضوعه، لكن يمكن أن تتطور إلى خلق مالي وتجاري معطية بذلك حرية أكبر لحياة الشركة، وعليه فإنها كثيرة الاستعمال في الاستغلال المشترك للمواد المنجمة، والتعاون في مجال الطاقة.

ب- الشراكة المالية: هذا الشكل يخص الجانب المالي، أي أنها تتخذ طابعا ماليا في مجال الاستثمار، وهذا النوع يختلف عن باقي الأشكال الأخرى من خلال :

- وزن كل شريك؛
- مدة أو عمر الشراكة؛
- تطور المصالح لكل شريك.

ت- الشراكة التقنية: وتتمثل في تبادل المعارف من خلال تحويل التكنولوجيا والخبرات، حيث يتم جلب معارف جديدة وتقنيات حديثة في مختلف مجالات الإنتاج.

ج- الشراكة التجارية: للشراكة التجارية طابع خاص، حيث أنها ترتكز على تقوية وتعزيز مكانة المؤسسة في السوق التجارية، من خلال استغلال العلامات التجارية، أو ضمان تسويق المنتوج، وهذا الشكل يعني التخلص من حالة عدم توازن في السوق، ويخص جانب التسويق بشكل كبير.

د- الشراكة في البحث والتطوير: تهدف هذه الشراكة عموما إلى تطوير المنتوجات وتحسينها، مع التقليص من التكاليف الإنتاجية والدخول إلى أسواق جديدة، تعطي للمؤسسة الأفضلية عن باقي المؤسسات المنافسة لها.

1-2-3 دوافع الشراكة:

لم تنشأ الشراكة من عدم بل هي نتيجة أوضاع ومشاكل تعاني منها المؤسسات في عالم يسوده تكتلات اقتصادية وتجارية كبيرة ، ويمكننا أن نميز بين دوافع داخلية تتمثل في مشاكل داخلية متعلقة بالمشاريع، مشاكل السياسات الاقتصادية وأخرى خارجية تدفع السلطات العمومية إلى جلب المؤسسات إلى الشراكة وهي[8]:

ا- المشاكل الداخلية المتعلقة بالمشاريع: يمكننا حصر المشاكل الداخلية التي عانت منها المؤسسات وخاصة العمومية فيما يلي: اختلال التوازن في الهيكل المالي للمؤسسات وذلك أن نسبة الديون عالية جدا مقارنة مع رأس المال، ومن ثم يجب رفع راس المال من البحث عن اقل مستوى للديون، لأن نسبة الديون/ رأس المال عالية جدا، وبالتالي البحث عن الشراكة لتحقيق ذلك. كما أن الإفراط في التكاليف المتعلقة بتمويل مختلف المشاريع أي أن الدولة لم تمول المشاريع بشكل عقلاني ومنظم ،ففي الوقت الذي كانت تعاني فيه

بعض المؤسسات من نقص في التمويل نجد بعض المؤسسات الأخرى تفرط في الإنفاق على مشاريعها، ومن أجل تفادي ذلك تم اللجوء إلى الشراكة لتنظيم وضبط عملية الإنفاق، من جانب آخر فإن المؤسسات أصبحت تعاني من نقص في كفاءة الإطارات، مما استلزم البحث على مساعدة تقنية وكفاءات مهنية لتغطية العجز في هذا المجال، كما لا ننسى أن التكنولوجيا الحديثة أصبحت تهدد مستقبل المؤسسات القديمة النشأة، والتي تدفعها إلى شراكة تقنية مدعمة للمؤسسة.

ب- مشاكل السياسات الاقتصادية: عانت البلدان الصناعية من تباطأ في النمو الاقتصادي عجل بعجز في ميزان مدفوعاتها، وفي القدرة التنافسية داخل الأسواق العالمية، في الوقت الذي عرف العالم الأزمة البترولية خاصة بعد سنة 1986 انخفضت أسعار السلع الرئيسية، فأدى ذلك إلى ظهور مسألة الشراكة على السطح في إطار السياسات التصحيحة واستعادة معدلات النمو الاقتصادي .

ج- الدوافع الخارجية: كان تطبيق الأنظمة الاقتصادية الاشتراكية في بعض الدول العربية قد أدى إلى تعاظم وتنامي القطاع الاقتصادي العام، فأصبحت الدولة هي المالك والمحرك الاقتصادي الأول للفعاليات الاقتصادية الرئيسية للبلد، ومع انهيار النظام الشيوعي وسقوط الاتحاد السوفياتي كقوى عظمى وما صاحب ذلك من تغيرات جذرية على الخريطة السياسية والاقتصادية العالمية ، و بروز فكرة النظام الاقتصادي الجديد، وإفرازات أزمة الخليج وبزوغ النظام الاقتصادي الرأسمالي، وجدت هذه الدول نفسها في مناخ مختلف وظروف متغيرة وإيديولوجية سياسية جديدة فرضها الواقع وجسدتها الأيام. و في ظل مثل هذه التغيرات الجذرية يكون الاقتصاد هو المجال الأكثر استجابة أو إلحاحا لتجسيدها بالتخلص من النظام القديم. ويبدو أن إخفاق النظام الاشتراكي و فعاليات القطاع العام في مسألة التنمية و النمو الاقتصادي كان سببا رئيسيا في الاندفاع نحو مسألة الشراكة .

2- الفرص المتاحة للاستثمار في الدول الافريقية

ظلت إفريقيا شبه غائبة عن خارطة الاستثمار العالمي طوال العقود الماضية للعديد من الاعتبارات، يأتي مقدمتها تردي الأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية

في القارة في وقت كانت توفر فيه مناطق أخرى كشرق آسيا فرصاً واعدة، ولكن الصورة تغيرت بشكل كبير منذ مطلع الألفية الثالثة، بعد أن بلغت أسواق الاستثمار التقليدية مرحلة ما من التشبع، وتحسنت الأوضاع التنموية في الكثير من دول إفريقيا، بسبب ارتفاع أسعار المواد الخام نتيجة لزيادة الطلب العالمي عليها، وتصاعد المشكلات التي شهدتها أسواق الإنتاج التقليدية، كل تلك التحولات وضعت إفريقيا على خارطة الاستثمار العالمي، بحيث بات الكثير من المستثمرين ينظرون إليها على أنها أحد المنافذ من الأزمات التي يشهدها العالم.

2-1 بيئة الاستثمار الافريقية :

لجأت العديد من الدول الأفريقية إلى تحسين أجواء الاستثمارات من خلال ادخال العديد من الإصلاحات الهامة، تهدف إلى تبسيط وتسريع إجراءات إنشاء الشركات الاستثمارية بأحجامها المختلفة، بالإضافة إلى تخفيض رسوم تكاليف الواردات والصادرات، إلى جانب إصلاحات أُخرى هامة في مجالات حماية حقوق الملكية، وحرية تحويل رؤوس الأموال ،فضلاً عن رفع القيود على الصرف الأجنبي، وتبسيط وتخفيف النظم الضريبية، وتوفير العديد من الامتيازات الأُخرى التي تكفلها قوانين الاستثمارات التي سنتها هذه الدول، ويبين إدخال مجمل هذه الإصلاحات اهتمام الحكومات الأفريقية بإنشاء مؤسسات قوية واعتماد سياسات واضحة تساهم في تشجيع جلب الاستثمارات إلى هذه الدول[9].

هذه الاصلاحات أدت إلى تحسن ملحوظ في بيئة الاستثمار الافريقية ، إلا أن الاستثمار الجزائري في إفريقيا لم يشهد النمو المنشود، ولقد بدأت بعض الشركات والمؤسسات الاقتصادية الجزائرية في التوجه نحو السوق الإفريقي، ولكنها توجهات وتحركات محدودة، ونظرا لغياب توفر بيانات واضحة وشاملة، فإنه من الصعب إعداد حصر دقيق لحجم تلك الاستثمارات أو القطاعات التي تعمل فيها، وعليه سيتم التعرض لبعض الاستثمارات كأمثلة وليس على سبيل الحصر.

2-2 الدول الأكثر جذبا للاستثمار في افريقيا :

صنفت وكالة إيكوفين الفرنسية المهتمة بالشأن الافريقي دول القارة كبيئة عمل جاذبة للاستثمار، مستندة إلى مؤشر ريادة الأعمال العالمي لعام 2018 ، حازت 10 دول إفريقية على المراتب العشر الاولى على التوالي: تونس، بتسوانيا، جنوب افريقيا، ناميبيا، المغرب، مصر، الجزائر، رواندا، غانا، نيجيريا.

2-3 الفرص المتاحة في إفريقيا للاستثمار الجزائري:

ظلت إفريقيا شبه غائبة عن خارطة الاستثمار العالمي طوال العقود الماضية للعديد من الاعتبارات، يأتي مقدمتها تردي الأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية في القارة في وقت كانت توفر فيه مناطق أخرى كشرق آسيا فرصاً واعدة، ولكن الصورة تغيرت بشكل كبير منذ مطلع الألفية الثالثة، بعد أن بلغت أسواق الاستثمار التقليدية مرحلة ما من التشبع، وتحسنت الأوضاع التنموية في الكثير من دول إفريقيا، بسبب ارتفاع أسعار المواد الخام نتيجة لزيادة الطلب العالمي عليها، وتصاعد المشكلات التي شهدتها أسواق الإنتاج التقليدية، كل تلك التحولات وضعت إفريقيا على خارطة الاستثمار العالمي، بحيث بات الكثير من المستثمرين ينظرون إليها على أنها أحد المنافذ من الأزمات التي يشهدها العالم.

2-3-1 سياسات الدول الافريقية المشجعة لجذب الاستثمار الخارجي:

سارعت الحكومات الافريقية من خلال أجهزتها المعنية إلى سن العديد من التشريعات والقوانين والأنظمة واللوائح الجديدة التي تشجع الاستثمار وتدعمه ، واستحدثت مؤسسات وهيئات تخطط له وتنظمه ، ووضعت امتيازات كثيرة منها، تيسير شروط الاستثمار، وتخفيف القيود على تدفقاته ، والتحوط لما يمكن أن تتعرض له الاستثمارات من مخاطر، والعمل على تقليلها، والشفافية في توفير المعلومات الضرورية للمستثمر وكسب ثقته ، وتبسيط الاجراءات ، إضافة غلى بعض الاعفاءات الضريبية وغيرها، ومن أهم التدابير التي اتخذتها الدول الافريقية نجد [10] :

– **انشاء مصرف الاستثمار الافريقي:** هو من الأدوات المميزة وذات الأولوية لتمكين إفريقيا من المضي قدما، وتسريع عملية الاندماج والتنمية المستدامة ، وسيساهم في تغطية احتياجات إفريقيا الفعلية للتمويل.

– **المنتدى الافريقي للاستثمار والاعمال:** أخر دورة عقدت بالجزائر سنة 2018، وهو منتدى يضم أهم المستثمرين الأفارقة، ومن أهدافه توطيد علاقات الشراكة الاقتصادية بين مختلف الدول الافريقية.

2-3-2 الموقع الجغرافي لإفريقيا وامتلاكها موارد طبيعية هائلة:

تتميز افريقيا بموقع الجغرافي الاستراتيجي وبمساحة إجمالية تبلغ 30190 كم ^{2}، ونظرا لاتساع الرقعة الجغرافية، فإنها تتميز بتنوع أقاليمها المناخية وبمستويات ونوعيات مختلفة من التربة الغنية، وبمواسم زراعية متنوعة، وهو ما يجعل منها بيئة ملائمة لزراعة وانتاج جميع المحاصيل والحبوب والخضروات، وتقدر مساحة الأرضي الصالحة للزراعة فيها بحوالي 35 % من إجمالي مساحة القارة، يستغل منها 7 فقط في الزراعة بشتى أنواعها، كما أنها تتمتع بإمكانات هائلة في مجال الزراعة، تؤهلها لأن تكون سلة الغذاء العالمي، فهي تشتهر بمواردها المائية حيث يجري فيها 13 نهرا، اضافة إلى ارتفاع معدلات سقوط الأمطار في بعض مناطقها المناخية المتنوعة، ومخزونها الضخم من المياه الجوفية، وتقدر الطاقة الكامنة للري في القارة الافريقية بأكثر من 42.5 مليون هكتار، فالاستثمار في المجال الزراعي يعد من أفضل الخيارات التي تقدمها إفريقيا للمستثمرين. وكذلك تمتلك الدول الافريقية أكبر مخزون للعديد من الثروات والمعادن الاستراتيجية، فمن بين 50 معدنا هاما في العالم يوجد 17 معدنا منها في افريقيا باحتياطات ضخمة وهي تمتلك النسبة الأكبر من احتياطي" البوكسيت، والماس، والذهب والمغنزيوم والفوسفات، والمعادن البلاتينية، ..... الخ، ولكن هذه الموارد لا تجهز للأسف . إن هذه الموارد تمثل مجالات استثمارية قوية. وبالنسبة للبترول والغاز تتربع على احتياطي هائل، ويقدر ب 80مليار برميل خام، حيث تنتشر حقول النفط داخل القارة في كثير من دولها وعلى شواطئها الغربية، وهو أسهل وأسرع في استخراج ، وسهولة نقله من الآبار إلى سفن راسية عند السطح تقوم بأعمال التصفية والتكرير، حيث تصبح

مشتقاته جاهزة للتحميل والتصدير مباشرة، وهو ما يحقق وفرا اقتصاديا مشجع للمستثمرين[11] .

2-3-3 الموارد البشرية:

إن الموارد البشرية تعد اهم المجالات الاستثمارية التي تقاس بها ثروة الأمم، فهي على رأس المكونات الرأسمالية والأصول المؤثرة في الوضع الاقتصادي والاجتماعي للدول، وقد اصبح العنصر البشري ودرجة كفاءته هو العامل الحاسم لتحقيق التقدم، وافريقيا التي يبلغ عدد سكانها قرابة 934 مليون نسمة، لايزال الاستثمار فيها محدودا في مجال التنمية البشرية، برغم اهتمام بعض الجهات المستثمرة بالتنمية الحضارية للمجتمع والبيئة والصحة، وزيادة معرفة الفرد والارتقاء بدرجة وعيه وقدراته عن طريق التعليم والتدريب ، وهذا ما يبرهن أن معظم الدول الافريقية تحتاج إلى الاستثمار في مواردها البشرية من جانب، ومن جانب آخر نجد أن اليد العاملة البسيطة متوفرة وبتكلفة منخفضة[12].

3- معوقات الإستثمار في إفريقيا:

على الرغم من الفرص الكبيرة التي يطرحها الاستثمار في القارة السمراء، إلا أنه هناك مجموعة من المعوقات والتحديات والتي بينتها العديد من الدراسات في مجال الاستثمار في افريقيا، نوجز أهمها في النقاط التالية[13] :

- غياب القوانين والتشريعات التي تنظم الاستثمار سواء الخارجي (الأجنبي) أو الداخلي في معظم دول القارة؛

- انتشار أشكال الفساد، كالرشاوي والمحسوبية والبيروقراطية، وغياب الأجهزة الرقابية الحكومية؛

- عدم تشجيع الدول للاستثمار من خلال منح الحوافز وغياب استراتيجية لجذب الاستثمار الداخلي والخارجي؛

- ضعف البنى التحتية والإلكترونية بالقارة وخاصة في مجال الطاقة والطرق وموانئ الشحن؛

– غياب الأمن في كثير من دول القارة في ظل اللاإستقرار السياسي الذي تشهده الكثير من دول القارة؛

– غياب اليد العاملة المؤهلة والمدربة؛

– ضعف أسواق المال والبورصات الإفريقية في معظم دول القارة؛

– ضعف العملات في بعض دول القارة وعدم وجود سياسة نقدية ومالية تشجع الاستثمار ؛

– ارتفاع نسبة الرسوم في العديد من الدول الإفريقية وعدم وجود توصيف دقيق للفرق بين المنتجات النهائية والوسيطة وعوامل الإنتاج وكذا المنتج النهائي اتام الصنع؛

–عدم تطبيق الاتفاقات التجارية الثنائية أو الدولية من قبل العديد من دول القارة؛

– غياب الرؤية الموحدة وعدم جود كيانات كبرى تدعم الاستثمار في إفريقيا ما بين الدول وتبادل المنافع خاصة في مجال التصنيع والمواد الأولية وكذلك تصدير واستيراد الطاقة والأيدي العاملة المؤهلة.

4– أهم المؤسسات الاقتصادية الجزائرية المستثمرة في الدول الافريقية – دراسة حالة مجمع سفيتال–

نظرا لتهيئة حكومات الدول الافريقية لبيئة الاستثمار فيها من جهة، واقتناع الحكومة الجزائرية بما تحمله القارة السمراء من امكانات مادية وبشرية تمكن الجزائر من تطوير اقتصادها عن طريق الاستثمار، كما تضمن لها حد أدنى من الخسائر المالية في الدفع بعجلة الاستثمار في القارة، من خلال اطلاق أسواق تجارية ناشئة بدول الساحل ووسط إفريقيا، يعززها مستقبلا مشروع ميناء شرشال التجاري، والطريق السيار شمال– جنوب لربط الاقتصاد الوطني باقتصاديات القارة السمراء، فاتحة المجال للمصنع الجزائري للاستثمار وللتسويق والترويج لمنتجاته ببلدان افريقيا. ويأتي هذا تجسيدا للمخطط الجديد الذي توجهت إليه الحكومة في الفترة الأخيرة، من خلال سعيها للخروج مبدئيا من الاعتماد على ايرادات المحروقات كمصدر أول لإيرادات الدولة المالية، وفي تمويل مشاريعها الاقتصادية، وبالتركيز أكثر على القطاع الصناعي كونه المساهم الفعال في

خلق الثروة وتنمية الصادرات خارج المحروقات، والعمل على تعزيز البنية التحتية والصناعية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية داخل وخارج الوطن .

ونتيجة لتشجيع الحكومة الجزائرية للمؤسسات الاقتصادية للانفتاح على الاستثمار بالدول الافريقية، قمنا في هذه الدراسة برصد بعض المؤسسات الاقتصادية الجزائرية التي قامت بالاستثمار في هذه الدول ومن بينها:

- مجمع سفيتال الذي يعد المستثمر المهم في عدد من الدول الافريقية افريقيا،
- بعض المؤسسات التي لها اتفاقيات شراكة لتسويق منتجاتها مع مختلف الدول الافريقية، ولديها مشاريع استثمارية مستقبلا للاستثمار بداخلها ومن بينها مؤسسة كندور وشركة ايريس سات للأجهزة الالكترونية والكهرو منزلية، مجمع فاديركو لصناعة مواد التطهير والنظافة البدنية...الخ، وفي هذه الدراسة نسلط الضوء على مجمع سيفيتال.

4-1 مجمع سيفيتال داخل الدول الافريقية:

4-1-1 التعريف بمجمع سيفيتال:

هو مجمع عائلي متنوع الانشطة حقق نجاحا في السوق المحلية الجزائرية خاصة في الصناعة الغذائية، وهذا ما زاده طموحا لتحقيق نفس النجاح في الأسواق الدولية، حيث يعد المصدر الاول في الجزائر خارج قطاع المحروقات، يمتاز بهيكل تسييري ومالي قوي، يطمح من خلال تواجده في الأسواق الدولية الى خلق الثروة ومناصب العمل في الجزائر، حيث قدر رقم اعمال المجمع سنة 2015 بحوالي 240 مليار دينار جزائري، ويوظف حاليا حوالي 18000 عامل. ويهدف المجمع إلى تطوير الانشطة في الجزائر ومواصلة النمو والتوسع في الأسواق الدولية ،بالإضافة الى سعيه اكتساب المهارات الادارية والفنية ذات المعايير الدولية ،وتطوير موارد قادرة على ضمان الاستدامة للمجمع، ومن بين مفاتيح النجاح للمجمع[14]:

-اليقظة الاستراتيجية والتحليل الدائم والمستمر لحقيقة الأسواق ونموها؛

-البحث عن المعرفة والتكنولوجية المتطورة؛

-الاهتمام بالمورد البشري والاستثمار فيه؛

-شفافية المعلومة المالية؛

-اعادة استثمار الارباح في مجالات ذات قيمة مضافة.

ويمكن ارجاع الانطلاقة القوية للمجمع بداية من سنة 1998 ، الا انه قبل هذا التاريخ، مر بمراحل ربما كانت سببا في نجاحه، فبداية دخوله الاعمال كانت في سنة 1971 من خلال اكتساب حصة في مؤسسة تنشط في مجال التعدين، وبعدها تنوعت استراتيجياته بين انشاء واكتساب مؤسسات داخل السوق الجزائرية وفي السوق الجزائرية IBMلتمثيل بعض انشطة JBM نفس المجال للتعدين حتى سنة 1991 اين تم انشاء AGRO-GRAI، وفي سنة 1995 قام بتأسيس XEROX لتمثيل CBS، وقام بنفس الخطوة سنة 1992 بإنشاء Hyundai تختص في استيراد وتوزيع المواد الغذائية داخل السوق الجزائرية، أما في سنة 1997 فقد اطلق توزيع السيارات ALGERIE MOTOR، كما ينشط المجمع في مجالات عديدة ،ولديه اهتمام كبير للتوسع من خلال الاستثمار في الأسواق الدولية، بغية الحصول على المعرفة والتكنولوجيا، وشبكات التوزيع، والهدف هو اعادة توطين الانشطة والصناعات في الجزائر، كما يرغب ايضا في تحقيق رقم اعمال يعادل 25 مليار دولار في افق 2025 ، بحيث يتحقق هذا الرقم مناصفة بين السوق الجزائرية والأسواق الخارجية [15]

4-1-2 الاستثمارات المتواجدة لمجمع سيفيتال في الدول الافريقية:

ا- **في الكوديفوار:** يتواجد مجمع سيفيتال في السوق الافوارية (ساحل العاج) في مجال الزراعة والصناعات الغذائية، حيث يتواجد هذا الاستثمار الضخم بقرب ميناء ابيجان، بشراكة مع مؤسسة CICA (الشركة الدولية للتجارة والصناعات الغذائية) والبداية كانت بتكوين مشروع متكامل في انتاج الأرز، ثم بتطوير انتاج الزيوت النباتية والذرة، اضافة إلى خدمات تخزين الحبوب وانتاج الاعلاف، وقدر المشروع بحوالي 1 مليلر دولار ويتربع على مساحة تقدر ب 350 هكتار، وهو مشروع يضمن الانتاج والتسويق لعدد من الدول الافريقية من بينها دول القرن الافريقي والسودان [16]، وفي مرحلة اخرى سيتم انجاز محطة لتوليد الكهرباء .

ب- في السودان: تبلغ استثمارات مجمع سيفيتال في السودان في مجال المواد الغذائية الأولية كالسكر والزيت ، قيمة 6 مليار دولار، ومنحت السودان للمجمع مساحة قدرت بـ

50 هكتارا في ميناء الخرطوم، فضلا عن مساحات صالحة للزراعة لتطوير مشاريع مشتركة [17].

ج- في المغرب: يمتلك مجمع سيفيتال قاعدة تجارية تقدر بحوالي 110 آلاف متر مربع في المنطقة التجارية للتبادل الحر بطنجة، وتطمح هذه القاعدة إلى تخزين وتوسيع الزجاج المستورد من الجزائر لتسويقه إلى القارة السمراء. وكذلك يطمح إلى استثمار هذه المساحات لتخزين منتجات فاغور براندت[18].

4-1-3 البرامج الاستثمارية لسنة 2018 لمجمع سيفيتال في الدول الافريقية[19]:

ا- انشاء مصنع لشركة بروندت في تونس :

أعلن مجمع سيفيتال عن البرنامج الاستثماري المقدر ب 2.5 مليار دولار في تونس في مجال تصنيع الأجهزة الكهرو منزلية والالكترونية لشركة بروندت Brandt، وأقر عن رفع قيمة المشروع في تونس لتبلغ 5 مليار دولار في آفاق سنة 2030 وهو من شأنه ان يوفر حوالي 20 الف منصب شغل للتونسيين.

ب- مشروع انشاء خط السكك الحديدية في افريقيا:

كشف مجمع سيفيتال اطلاقه مشروعا عملاقا يتعلق بإقامة شبكة سكة حديدية عصرية تمتد من جنوب افريقيا الى شمالها، ومن شرق إفريقيا الى غربها، وهذا لضمان ديناميكية اقتصادية فيما بين الدول الافريقية ، مشيرا أن افريقيا بحاجة إلى بنى تحتية ومنشآت قاعدية لتطوير ثرواتها المنجمية والفلاحية والصناعية لاحقا، وتوفير مناصب شغل جديدة.

وما يلاحظ أن مجمع سيفيتال اغتنم الفرص المتاحة في الدول الافريقية من استغلال مساحات زراعية، لانشاء طرق تجارية عن طريق مشروع السكك الحديدية، ولازال المجمع وكذلك مؤسسات اقتصادية جزائرية أخرى تطمح لإنشاء علاقات شراكة للاستثمار في افريقيا.

الخاتمة:

كخلاصة لهذه الدراسة يمكن القول أن افريقيا هي قارة مستقبل الاقتصاد للجزائري، حيث تتوفر العديد من الفرص الاستثمارية المتميزة، حيث تزخر بموارد طبيعية

عديدة، أراض صالحة للزراعة، موارد مائية كثيرة، معادن متعددة، موارد بشرية، كما توجد رغبة سياسية قوية لاستقطاب الاستثمار الأجنبي ، وفيها كذلك يسهل ممارسة الأعمال التجارية والأنشطة الاستثمارية ،وكذلك انخفاض التكاليف مقارنة بمختلف دول العالم .

لقد عمدت الحكومة الجزائرية إلى تشجيع المؤسسات الاقتصادية الجزائرية للانفتاح على دول افريقيا اقتصاديا، من خلال انشاء علاقات اقتصادية في العديد من المجالات الزراعة، الصناعة، الطاقة ..... الخ، وسعت العديد من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية إلى توطيد العلاقات الأفرو–جزائرية وفي مقدمتها مجمع سيفيتال الذي يتواجد باستثمارات ضخمة في العديد من الدول الافريقية .

ورغم وجود استثمارات جزائرية في القارة السمراء إلا أن هذه الاستثمارات غير كافية لحد الان للنهوض بالاقتصاد الجزائري، ويتطلب ذلك وجود ميزانية مالية تمويلية لأن الدول الافريقية تحتاج الى الاستثمار في البنية التحتية والهياكل القاعدية. وهذا لا يكون إلا بإنشاء مؤسسات وصناديق مالية افريقية مشتركة للتعاون الاقتصادي.

المراجع :

(1) أحمد زكريا صيام، مبادئ الاستثمار، دار المناهج للنشر والتوزيع، الطبعة 2، الأردن، 2003، ص 19 .

(2) ابراهيم متولي حسن المعزي، دور حوافز الاستثمار في تعجيل النمو الاقتصادي، دار الفكر الجامعي للنشر والتوزيع، الاسكندرية، 2011 ص 22.

(3) محمد مطر، إدارة المؤسسات، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، مصر، 1999، ص65.

(4) أحمد زكريا صيام، مرجع سابق، ص21 .

(5) دارين بوزيدي، الشراكة كخيار استراتيجي في المؤسسة الإقتصادية الجزائرية لرفع ميزتها التنافسية، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة محمد خيضر ببسكرة، الجزائر، 2014/2013، ص16.

(6) فريد أحمد قبلان، الاستثمار الأجنبي المباشر الدول العربية (الواقع والتحديات)، دار النهضة العربية، مصر، 2008، ص 325.

(7) فريد أحمد قبلان، مرجع سابق، ص332 .

(8) نسرين عبد الحميد نبيه، الانفتاح الاقتصادي العالمي، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2012، ص 211 .

(9) تقرير المصرف العربي للتنمية في افريقيا – دراسة حول سبل تشجيع الاستثمار العربي في افريقيا سنة 2007، ص 27 .

(10) تقرير المصرف العربي للتنمية في أفريقيا، مرجع سابق، ص 34 .

(11) المرجع نفسه.

(12) المرجع نفسه.

(13) رامي زهدي مشاكل ومعوقات الإستثمار في إفريقيا متوفر على الموقع: www.ecyd.org

(14) نوح فروجي، دور تحليل البيئة التسويقية في اختيار استراتيجية الدخول الى الأسواق الدولية – دراسة حالة مجمع سيفيتال، جامعة محمد خيضر بسكرة ، الجزائر، 2017، ص 188.

(15) نوح فروجي، مرجع سابق، 189.

(16) Cadre de coopération du G8 pour l'appui a la < Nouvelle alliance Cote D'Ivoire, pour la sécurité alimentaire et la nutrition > au p15,disponible sur le site www.feedthefuture.gov

(17) جريدة البلاد، نشر بواسطة هشام.ح في البلاد أون لاين يوم 12-09-2014 ، www.djazairess.com التحميل من الموقع يوم 24-12-2018

(18) المرجع نفسه، ص 2 .

(19) جريدة الخبر، تصريح المدير العام يسعد ربراب لمجمع سيفيتال في منتدى الاقتصاد الافريقي ليوم 2018/04/30، www.radioexpressfr.com، التحميل من الموقع يوم 24-12-2018.

مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية ISSN: 2335-1039
المجلد: 09 العدد: 05 السنة 2020 ص 381- 406

تاريخ الإرسال: 2019/06/29 تاريخ القبول: 2020/08/20

واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في إفريقيا – تقييم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في دول شمال إفريقيا

The reality of FDI In Africa - evaluating foreign direct investments in North Africa countries

د. حولية يحي[*1]، د.بورعدة حورية[2]

[1]المركز الجامعي عين تموشنت (الجزائر)، haoulia-yahia@hotmail.fr

[2]جامعة وهران 2 (الجزائر)، bouraada.houria@yahoo.fr

الملخص:

تعتبر إفريقيا صاحبة ثاني أكبر بساط أخضر في العالم تمتلك مقومات الاستثمار في شتى المجالات، ولهذا تسعى هذه الورقة البحثية إلى البحث في واقع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في إفريقيا عامة ودول شمال إفريقيا خاصة. توصلنا إلى أن إفريقيا رغم غناها بالموارد البشرية والمادية والثروات الطبيعية، بالإضافة إلى تميزها بموقعها الاستراتيجي إلا أنها تحصد نسب ضئيلة من الاستثمار الأجنبي العالمي تقتصر معظمها في قطاع المحروقات، لذا يستدعي من الدول الإفريقية العمل على تحفيز جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية نحو القطاعات ذات الأولوية والقطاعات الاستراتيجية.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار الأجنبي المباشر، تدفقات، إفريقيا، دول شمال إفريقيا، قطاع.

Abstract:

Africa is considered to be the second largest green market in the world with the investment potential in various fields. This paper seeks to examine the reality of foreign direct investment flows generally in Africa and specially in North African countrie. Now we can say that Africa, despite its wealth of human and material resources and natural resources, it has a small share of foreign investment, most of which is limited to the hydrocarbons sector. It requires on African countries to encourage attracting more foreign investments to priority and strategic sectors.

*المؤلف المرسل

Key Words: FDI, Flows, Africa, North Africa, Sector.

المقدمة:

لقد ظهرت الاستثمارات الأجنبية كأحد أهم أوجه العلاقات الاقتصادية بين الدول النامية والدول المتقدمة لما لها من أهمية ودور كبير في التأثير على تمويل الاقتصاد بصفة خاصة وعلى التنمية الاقتصادية بصفة عامة، ما جعل معظم الدول تتسابق إلى منح التدابير والتحفيزات وتحديث تشريعاتها من اجل جذبها، وذلك لما تتميز به هذه الاستثمارات الأجنبية من نقل للتكنولوجيا الحديثة وإسهامها في تراكم رأس المال واعتبارها مصدرا لرفع كفاءة رأس المال البشري وزيادة قدراته الإدارية والتنظيمية العالية.

وإفريقيا تعتبر صاحبة ثاني أكبر بساط أخضر في العالم تمتلك مقومات الاستثمار في شتى المجالات، فهي غنية بمواردها البشرية والمادية والثروات الطبيعية، بالإضافة إلى تميزها بموقعها الاستراتيجي ولهذا تسعى هذه الورقة البحثية إلى الإجابة على الأشكال التالي:

ما واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في إفريقيا عامة ودول شمال إفريقيا خاصة؟

الفرضية: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى إفريقيا ضئيلة على الرغم من امتلاكها لمقومات الاستثمار.

منهج الدراسة: من اجل الإحاطة بجوانب الإشكال أعلاه نستخدم في هذه الدراسة المنهج الوصفي والتحليلي في قالب نسعى من خلاله إلى الإجابة على أهم متطلبات الإشكالية.

أهمية الدراسة: تتجلى أهمية البحث من خلال أهمية تدفق الاستثمار الأجنبي إلى إفريقيا، وفي كونه مساهما فعالا في تحقيق التنمية الاقتصادية.

الهدف من الدراسة: تسعى هذه الدراسة إلى:

1.إبراز المفاهيم الأساسية للاستثمار الأجنبي؛

.2إبراز موقع إفريقيا ونصيبها من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم؛

3.تقييم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في دول شمال إفريقيا باعتبارها الدول الأغنى بمقومات الاستثمار من حيث الثروات الطبيعية والموقع الاستراتيجي.

خطة الدراسة: سيتم تغطية هذه الدراسة من خلال ثلاث محاور أساسية:

1- عموميات حول الاستثمار الأجنبي المباشر؛

2- تحليل تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر والوارد إلى إفريقيا؛

3- تقييم تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في دول شمال إفريقيا.

1- عموميات حول الاستثمار الأجنبي المباشر

1-1 تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر:

إن البحث في موضوع الاستثمار الأجنبي يقودنا إلى التفرقة بين نوعين من الاستثمارات الأجنبية: استثمار أجنبي مباشر و استثمار أجنبي غير مباشر:

فبالنسبة للاستثمار الأجنبي غير المباشر فيقصد به الاستثمار في المحفظة (الاستثمار المحفظي) أوالاستثمار في الأوراق المالية، وذلك عن طريق شراء السندات الخاصة باسهم الحصص أوسندات الدين أوسندات الدولة من الأسواق المالية، لكن هذه الملكية لا تعطي لمالكها حق ممارسة أي نوع من أنواع الرقابة أو المشاركة في تنظيم وإدارة المشروع الاستثماري، كما أن هذا النوع من الاستثمارات الأجنبية يعتبر قصير الأجل إذا قورن مع الاستثمار الأجنبي المباشر[1].

أما بالنسبة للاستثمار الأجنبي المباشر فقد تعددت التعاريف والنظريات المفسرة لهذا النوع من الاستثمارات الأجنبية ومن أهمها:

1-1-1 تعريف صندوق النقد الدولي FMI: يعتبر أن الاستثمار الأجنبي المباشر نوع من الاستثمارات الدولية، وهو يعكس هدف حصول كيان (عون اقتصادي) في اقتصاد ما على مصلحة دائمة بمؤسسة مقيمة في اقتصاد وطني آخر، وتنطوي هذه المصلحة على وجود علاقة طويلة الأجل بين المستثمر الأجنبي المباشر والمؤسسة إضافة إلى تمتع المستثمر المباشر بدرجة كبيرة من النفوذ في إدارة المؤسسة[2].

1-1-2 تعريف منظمة التجارة العالمية OMC: إن الاستثمار الأجنبي المباشر هو عملية يقوم بها المستثمر المتواجد في بلد ما (البلد الأم) حيث يستعمل أصوله في بلدان أخرى (الدول المضيفة) مع نية تسييرها[3].

1-1-3 تعريف منظمة التجارة والتنمية الاقتصادية OCDE: كل شخص طبيعي، كل مؤسسة عمومية أوخاصة، كل حكومة، كل مجموعة من الأشخاص الطبيعيين الذين لهم علاقة فيما بينهم، كل مجموعة من المؤسسات التي تتمتع بالشخصية المعنوية المرتبطة فيما بينها، وهي عبارة عن مستثمر أجنبي إذا كانت لديه مؤسسة للاستثمار الأجنبي ويعني أيضا فرع أو شركة فرعية تقوم بعمليات في بلد آخر غير بلدها الأصلي[4].

من خلال التعاريف السابقة يمكننا صياغة تعريف شامل للاستثمار الأجنبي المباشر وهو: استثمار طويل الأجل خارج حدود البلد الأصلي يعطي لصاحبه حق المشاركة في إدارة المشروع والتحكم في عمليات المؤسسة الأجنبية إضافة إلى حق ملكية المؤسسة، وعليه فان الفرق الجوهري بين الاستثمار المباشر وغير المباشر هو أن الأول: يشير إلى تحركات رأس المال التي تتضمن ملكية ونوع من المراقبة والتحكم في اتخاذ القرار من قبل المستثمر، أما الثاني: فهو نوع من التدفق الذي يطلق عليه رأس المال التمويلي مثل شراء السندات وغيرها من الأوراق المالية.

1-2 محددات الاستثمار الأجنبي المباشر:

تتمثل محددات الاستثمار في مجمل الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والمؤسساتية والإجرائية، حيث تختلف هذه العوامل من منطقة إلى أخرى ومن دولة إلى أخرى، وتؤثر في فرص نجاح المشروع الاستثماري وكذا في قرار المستثمر الأجنبي، إما سلبا أوإيجابا، وبالتالي على حركة واتجاهات الاستثمار[5]. ويتوقف ذلك على مدى ملائمة المناخ الاستثماري السائد والذي يمكن تلخيص تعريفه على انه:"البيئة التي يمكن للقطاع الخاص الوطني والأجنبي أن ينمو في رحابها بالمعدلات المستهدفة، حيث أن تهيئة هذه البيئة تعد شرطا ضروريا لجذب الاستثمار"[6].

وتتمثل المحددات الأساسية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر في:

1-2-1 المحددات السياسية: يعتبر الاستقرار السياسي احد أهم الحوافز لجذب الاستثمار الأجنبي نحو البلد، ذلك أن عدم الاستقرار السياسي والاضطرابات السياسية والأمنية التي قد تعاني منها دولة ما، قد تؤدي إلى خلق مناخ غير مؤكد من حيث المخاطر والأرباح بالنسبة للشركات الاستثمارية، فالمستثمر الأجنبي يتخذ قرار قبول أو

رفض الاستثمار في بلد ما ليس على أساس المردودية الاقتصادية والمالية للمشروع فحسب وإنما بناءا على درجة الاستقرار السياسي[7].

كما يعكس النمط السياسي المتبع من حيث كونه نظاما ديمقراطيا أو ديكتاتوريا على مدى ملائمة المناخ السياسي الاستثماري بالدولة، اذ يفضل المستثمرون النظام الديمقراطي الراسخ أما النظام الثاني فهو عرضة للتغيير في سياساته باستمرار بالإضافة إلى التدخل الحكومي في الشؤون الاقتصادية، ما يعيق المنافسة ويؤثر سلبا على الإمكانيات والموارد المتاحة التي يحتاجها المستثمر الأجنبي في مشاريعه[8].

بالإضافة إلى ضرورة وجود الاستقرار السياسي للدول المجاورة تجنبا للمخاطر الإقليمية وكذا علاقة الدولة المضيفة بالدول الأخرى تلعب دورا مهما، حيث كلما كانت العلاقة قوية كان ذلك عاملا في جذب الاستثمار الأجنبي[9].

1-2-2 المحددات الاقتصادية: تتمثل المحددات الاقتصادية التي تؤثر في جذب الاستثمارات الأجنبية في مختلف السياسات الاقتصادية في البلد المستقبل، فكلما كانت هذه السياسات الاقتصادية مستقرة وواضحة وتدار بطريقة منظمة ومدروسة زادت فرص الاستثمار الأجنبي نحو هذا البلد. وتكمن هذه المحددات الاقتصادية فيما يلي:

- **الاستقرار الاقتصادي:** والذي يأتي مباشرة في المقام الثاني بعد التحقق من الاستقرار السياسي، ويتمثل في توفير جملة من توازنات الاقتصاد الكلي ومدى وضوح السياسات النقدية والمالية، الضرائب، شروط العمل، التامين والشفافية في المعاملات المالية، واستقرار التعريفة الجمركية واعتدالها في ظل معدلات تضخم مقبولة، لان التضخم يؤدي إلى تآكل القيم النقدية ويعمل على تشويه الحقائق الاقتصادية، والبيانات مما يعقد عملية التنبؤ الاقتصادي[10].

- **حجم السوق:** حجم السوق واحتمالات نموه من أهم المزايا التي تشجع على تدفق الاستثمار الأجنبي، ويتحدد حجم السوق بمقاييس تتمثل في حجم السكان، الدخل الوطني، الناتج المحلي الإجمالي ومتوسط دخل الفرد وغيرها من المقاييس[11]. وتوجد علاقة ارتباط قوية بين هذه المقاييس ونمو حجم السوق، حيث أن ارتفاع حجم الناتج المحلي الإجمالي وارتفاع معدلات نموه، يؤدي إلى تحسين مستوى دخول الأفراد، ما يدفعهم إلى زيادة حجم

استهلاكهم وتحسين أنواعها، الأمر الذي يخلق أسواقا جديدة ويساعد على توسيعها، وبالتالي يصبح السوق بحاجة إلى استثمارات أكثر لتلبية الطلب المتزايد، وهو ما يمثل ميزة مشجعة للمستثمر الأجنبي لتوظيف أمواله واستثمارها في البلد التي تتسم بارتفاع حجم إجمالي ناتجه المحلي الإجمالي وارتفاع درجات نموه[12].

- **درجة الانفتاح الاقتصادي على العالم الخارجي:** يوفر الانفتاح على العالم الخارجي مناخا استثماريا يتسم بحسن الكفاءة الاقتصادية وتخفيض القيود على التبادل التجاري، وحرية حركة عناصر الإنتاج، ما يسمح للمستثمر الأجنبي بتصريف المنتجات في الأسواق الخارجية بأسعار تنافسية، وأيضا بالحصول على عوامل الإنتاج المستوردة بأقل التكاليف[13].

- **أسعار الصرف:** إن التقلبات المفاجئة لأسعار الصرف لها تأثير سلبي على المناخ الاستثماري حيث أن مثل هذه التقلبات تجعل من العسير عمل دراسات الجدوى، كما قد تُعرّض المستثمر لخسارة باهظة غير متوقعة[14]، بحيث أنها تؤثر بصورة كبيرة ومباشرة على تكاليف عوامل الإنتاج من يد عاملة ورأس المال وغيرها، وذلك بالزيادة أوالنقصان ما قد يحد من قدرة المستثمر الأجنبي على تقييم المشروع الاستثماري، وتقدير القيمة الحقيقة لأرباحه، وهذا ما يدفعه في الغالب إلى تجنب الاستثمار داخل الدولة التي لا تتسم أسعار الصرف فيها بالاستقرار و الثبات[15].

- **التضخم:** يؤدي التضخم أيضا إلى تشويه المعلومات الاقتصادية بسبب تقلبات الأسعار السائدة وارتفاعاتها المتتالية، وعليه فالتضخم يساهم في مجمله في خلق مناخ غير مناسب للاستثمار[16].

- **البنية التحتية:** يعتمد المناخ الاستثماري كذلك على نوعية الهياكل القاعدية كميزة جاذبة للاستثمار ويتعلق الأمر بالطرقات، الجسور، الموانئ، المطارات، السكك الحديدة وخدمات الكهرباء والاتصالات والماء والمرافق الأخرى، لان تدفق السلع والخدمات والمعلومات يتوقف على مدى صلاحية البنية التحتية وتوفيرها، ومساهمتها في تقليل التكاليف الأولية للاستثمارات وضمان الانطلاقة القوية والسريعة للمشاريع بحيث تسمح

للمستثمر الأجنبي بتوزيع إنتاجه بسهولة والوصول إلى كافة أسواق الدول المضيفة وغيرها من الأسواق الأجنبية[17].

- **الحوافز المالية والتمويلية:** تعتبر هذه الحوافز مشجعة لإستقطاب الاستثمار الأجنبي نحو البلد المضيف وتتمثل هذه الحوافز في عدم وضع قيود على تملك المشاريع الاستثمارية سواء تملكا كاملا أوجزئيا، وأيضا السماح للمستثمرين الأجانب بتملك الأراضي والعقارات (مشاكل العقار الصناعي والتجاري)، إضافة إلى إعفاء أو تخفيض الواردات والصادرات الخاصة بمستلزمات الإنتاج من الضرائب الجمركية وتسهيل الإجراءات الجمركية المرتبطة بها[18].

1-2-3 المحددات القانونية[19]: يعتبر الإطار القانوني من أهم المحفزات لجذب الاستثمار الأجنبي ونموه وتطوره، حيث انه يحدد القواعد التي تسمح بدخول الاستثمارات الأجنبية، والشكل القانوني الذي تتخذه، وكذا القطاعات الاقتصادية التي يسمح لها بالاستثمار فيها، إضافة إلى حجم وأنواع الضرائب التي تخضع لها، ومن جهة أخرى يضمن الحماية القانونية الكافية لتشجيع المستثمر الأجنبي على الاستثمار خارج حدود دولته.

1-2-4 المحددات الاجتماعية الثقافية والدينية: تؤكد الدراسات أن للمحددات الاجتماعية والثقافية والدينية دور في تحديد حجم الاستثمار وتدفقاته، وتكمن هذه المحددات أساسا في العادات والتقاليد والدين والأعراف وقيم أفراد المجتمع إذ أنها تحدد هيكل السوق المحلي، بحيث تعكس تفضيلات جمهور المستهلكين من خلال تحديد طبيعة ونوع وحجم السلعة المباعة، فعلى سبيل المثال: يحرم الدين الإسلامي أكل لحم الخنزير لذلك فمن المستحيل تسويق هذا المنتوج في المجتمعات الإسلامية ولذلك فعلى المستثمرين دراسة هذه المحددات للمجتمع المستهدف قبل بدأ الاستثمار[20].

وبالإضافة إلى الآفات الاجتماعية فابتعاد المجتمع عن الرشوة والبيروقراطية بحيث أن انتشار الرشوة بين الموظفين والمسؤولين يؤثر بطريقة مباشرة على تكلفة المعاملة، وكذا بالنسبة للبيروقراطية التي تعرقل تفعيل الاستثمار كطول الإجراءات الإدارية التي من شأنها أن تؤثر على سلوك المستثمر الأجنبي المباشر في بلد دون آخر[21].

2- واقع الاستثمار الأجنبي في إفريقيا

2-1 تحليل تدفق الاستثمار الأجنبي الوارد إلى إفريقيا:

عرفت القارة الإفريقية تدفق للاستثمارات الأجنبية إليها ولكن بنسب ضئيلة مقارنة بالاقتصادات المتقدمة وذلك لعدم توفرها على بيئة استثمارية منافسة، بالإضافة إلى أنها كانت محل أنظار الدول الاستعمارية نظرا لزخرفتها بالثروات الطبيعية والموقع الاستراتيجي لها.

2-1-1 نصيب إفريقيا من الاستثمارات الأجنبية الداخلة عبر العالم:

الجدول الموالي يبين لنا نصيب القارة الإفريقية من الاستثمارات العالمية الداخلة.

الجدول 01: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى إفريقيا في الفترة 1994_ 2017

الوحدة: مليارات الدولارات

المنطقة	94-99	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2007	2008
الاقتصاديات المتقدمة	373,9	1133,7	599,3	441,2	354,5	396,1	542,3	1444	1018
الاقتصاديات النامية	166,4	266,8	221,4	163,6	175,1	275	334,3	565	630
إفريقيا	8,4	9,6	19,9	13	18,5	17,2	30,7	63	72
العالم	548,1	1409,6	832,2	617,7	557,9	710,8	916,3	2100	1771
المنطقة	**2009**	**2010**	**2011**	**2013**	**2014**	**2015**	**2016**	**2017**	
الاقتصاديات المتقدمة	566	618,6	747,9	680	522	962	1032	712	
الاقتصاديات النامية	478	616,7	674,4	662	698	765	646	671	
إفريقيا	59	43,1	42,7	52	58	54	53	42	
العالم	1114	1309,01	1524,4	1427	1277	1762	1746	1430	

المصدر: الأونتكاد-تقرير الاستثمار العالمي 2006، 2010 ،2012،2017،2018.

الشكل 01: يبين نصيب إفريقيا من الاستثمارات الأجنبية الواردة من العالم

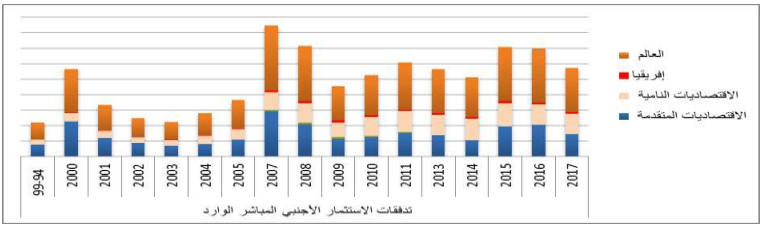

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على الجدول أعلاه.

تتجلى أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال تدفقاته الداخلة بين دول العالم حيث قدرت التدفقات الاستثمارية الواردة عبر العالم بـ 1409,6 مليار دولار سنة 2000، في حين انحدرت في الفترة 2001–2003 بحيث بلغت 557,9 مليار دولار سنة2003. ولعل السبب في هذا الانخفاض هو تدهور المناخ الاستثماري في دول العالم.

ولقد قفزت التدفقات الواردة في العالم في الفترة 2004 إلى غاية 2007 بحيث وصلت سنة 2007 إلى 2100 مليار دولار، ثم نلاحظ ارتفاع مستمر وخفيف في السنوات الموالية في كل من سنة 2011، 2013، 2014، 2015 إلى غاية 2016 حيث وصلت في سنة2016 إلى1746 مليار دولار لتشاهد انخفاضا ملحوظا سنة 2017 قدر بـ 1430 مليار دولار.

أما عن التوزيع الإقليمي للاستثمارات الأجنبية الواردة إلى مختلف دول العالم فالملاحظ من الشكل رقم (01) أن إفريقيا كان لها النسبة الأضعف من الاستثمارات الأجنبية العالمية خلال كل السنوات على الرغم من غناها بالثروات الطبيعية التي تعتبر مصدر جذب الاستثمارات الأجنبية إليها، مقارنة بالدول المتقدمة التي استحوذت على النسبة العالية وذلك لما تتمتع به من قواعد صناعية، وأسواق ضخمة وقدرات تكنولوجية راقية وبيئة استثمارية جاذبة، كل ذلك كان كافيا لتدفق رؤوس الأموال في شكل استثمارات معظمها من الدول المتقدمة ذاتها.

وهذا ما لاحظناه في الجدول والشكل أعلاه، بحيث أن إفريقيا استقبلت خلال الفترة 1994–1999 ما قيمته8,4 مليار دولار كمتوسط سنوي من اصل548,1 مليار دولار

من الاستثمارات العالمية، لتشهد ارتفاع طفيف في السنة اللاحقة قدر بـ 9,6 مليار دولار على الرغم من الارتفاع الملحوظ في الاستثمارات العالمية والذي وصل إلى 1409,6. في حين سجلت ما يعادل 19,9 مليار دولار سنة 2001 من أصل 832,2 مليار دولار من الاستثمارات العالمية بالرغم من الانخفاض الملحوظ في هذه الأخيرة. تواصل إفريقيا تشجعيها لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية الداخلة إليها عبر السنوات الموالية، ويتبين ذلك بوضوح من خلال الارتفاع المتواصل لنصيب الدول الإفريقية من الاستثمارات العالمية على الرغم من تذبذب هذه الأخيرة بين الارتفاع والانخفاض، إلى حين وصول نصيب إفريقيا ذروته سنة 2008 ما يقارب 72 مليار دولار، يبقى هذا النصيب ضعيف جزئيا مقارنة بنصيب الدول المتقدمة الذي بلغ ما يعادل 1018 مليار دولار من إجمالي الاستثمارات العالمية المقدر بـ 1771 مليار دولار في نفس السنة. تعد سنة 2008 السنة المثلى من حيث نصيب إفريقيا من الاستثمارات العالمية الداخلة إليها مقارنة بالسنوات السابقة والسنوات اللاحقة أيضا التي شهدت انخفاض تدريجي في استقطاب إفريقيا للاستثمارات الأجنبية إلى غاية وصولة ادني قيمة سنة 2011 بما يعادل 42,7 مليار دولار ولعل السبب في هذا الانخفاض يعود إلى الأزمة العالمية لسنة 2008 والتي عرفت تدهور أسعار النفط، وباعتبار أن إفريقيا تعد منبع الثروات الطبيعية ما يدل على أن النسبة الأكبر من الاستثمارات المتدفقة إليها يستحوذ عليها قطاع المحروقات. ثم نلاحظ تحسن ملحوظ في السنوات الموالية من نصيب إفريقيا من تدفقات الاستثمارات الأجنبية العالمية إلى غاية وصوله 58 مليار دولار سنة 2014 ليعاود الانخفاض تدريجيا بدءا من سنة 2015 والتي عرفت مجددا تدهور أسعار النفط إلى غاية بلوغها نصيب 42 مليار دولار سنة 2017 من أصل 1430 مليار دولار من الاستثمارات العالمية.

2-1-2 التوزيع الإقليمي لتدفقات الاستثمار الأجنبي الواردة بين مختلف المناطق الإفريقية: يبين الشكل الموالي توزيع الاستثمارات الأجنبية الداخلة إلى القارة الإفريقية بين مختلف المناطق الإفريقية.

الشكل 02: تدفقات الاستثمار الأجنبي الداخلة إلى مختلف المناطق الإفريقية في الفترة 2011-2017

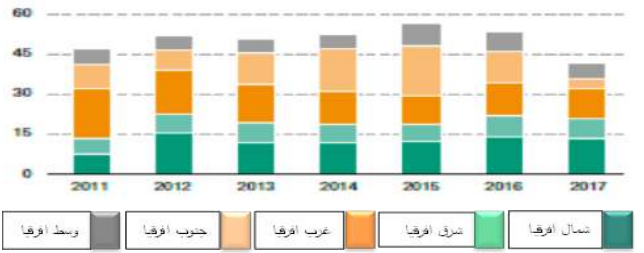

المصدر: Unctad:world investment report 2018 P 56

من الشكل 02 يتجلى لنا أن النصيب الأكبر من الاستثمارات الأجنبية الداخلة إلى إفريقيا كانت متجهة إلى الغرب الإفريقي سنة2011 بالمقابل انخفاض ملحوظ في الاستثمارات المستقطبة إلى شمال إفريقيا، وذلك راجع إلى التدهور في أسعار النفط في هذه الفترة كون أن الدول الشمالية الإفريقية وبالأخص الجزائر التي تعتمد بشدة على الاستثمار في النفط والغاز. لتعاود دول الشمال التنافس مع الدول الغربية في استقطاب الاستثمارات الأجنبية ابتداء من سنة 2012، إلا انه ومع مطلع سنة 2013 تدخل الدول الجنوبية لإفريقيا حيز التنافس لتحوز على النصيب الأكبر من التدفقات الاستثمارية الواردة في كل من سنتي 2014 و2015، وتواصل التنافس بالتوازي سنة 2016 لينخفض نصيبها بشدة سنة 2017، وتستقطب في نفس السنة النسبة الأكبر من التدفقات الاستثمارية كل من الدول الشمالية التي عرفت في هذه الفترة تحسن في أسعار المحروقات، بالإضافة إلى تجديدها التشريعات المحفزة للاستثمار وكذا اتفاقيات الشراكة الداعمة للاستثمار، تليها بعد ذلك الدول الغربية والجنوبية على التوالي، في حين دول وسط إفريقيا فكان لها النصيب الضئيل من التدفقات الاستثمارية الواردة إلى إفريقيا عبر مختلف السنوات.

لقد عرفت دول شمال أفريقيا انخفاض في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إليها بنسبة 4% لتصل إلى 13 مليار دولار سنة 2017 على الرغم من ارتفاع

الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى المغرب بنسبة 23% أي ما يعادل 2.7 مليار دولار، أما عن مصر فعلى الرغم من انخفاض الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 9%، استمرت في كونها أكبر متلق في إفريقيا بقيمة 7.4 مليار دولار سنة 2017، كانت هذه التدفقات مدعومة بارتفاع كبير في الاستثمار الصيني عبر الصناعات التحويلية الخفيفة، في حين انخفض تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر بنسبة 26% أي ما يعادل 1,2 مليار دولار، على الرغم من مجموعة الحوافز التي يوفرها قانون الاستثمار الجديد لسنة 2016. في حين ظلت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في السودان مستقرة عند 1,1 مليار دولار حيث يعتمد هذا البلد إلى حد كبير على الاستثمار الصيني في قطاع النفط.

أما عن غرب إفريقيا فقد شهد انخفاض في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة بنسبة 11% أي ما يقارب 11,3 مليار دولار. وقد مس هذا الانخفاض التدفقات الاستثمارية الوافدة إلى نيجيريا بنسبة 21% ما يعادل 3,5 مليار دولار وذلك بسبب بقاء اقتصاد نيجيريا منخفضا إلى حد كبير. أما غانا فان تنوع اقتصادها ساهم في الزيادة المستمرة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إليها منذ العقد الأول من القرن الحالي، إلا أنها سجلت انخفاضا بنسبة 7% سنة 2017 مقارنة بالسنة السابقة، فقد اجتذبت ما يقارب 3,3 مليار دولار من التدفقات الاستثمارية. وفي المقابل، ارتفع الاستثمار الأجنبي المباشر في كوديفوار بنسبة 17% ليصل إلى 675 مليون دولار، مما يعكس استثمارات حكومية داعمة من جانب الحكومة والتنويع الاقتصادي باعتبارها واحدة من الاقتصادات الأسرع نموا في أفريقيا إلى جانب إثيوبيا.

بالنسبة لوسط إفريقيا انخفضت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة إليها بنسبة 22% لتصل إلى 5,7 مليار دولار، فلقد مّس هذا الانخفاض التدفقات الوافدة إلى الكونغو بنسبة 67% لتصل إلى 1,2 مليار دولار سنة 2017 من 3,6 مليار دولار في عام 2016، يعود هذا الانخفاض الحاد إلى الأزمة الاقتصادية المتفاقمة في البلد وتقلب أسعار النفط وضعف الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاعات غير النفطية. في المقابل، سجلت جمهورية الكونغو الديمقراطية زيادة بنسبة 11% في تدفقات الاستثمار

الأجنبي المباشر الواردة أي ما يعادل 1.3 مليار دولار. كما ارتفعت التدفقات أيضا في غينيا الاستوائية من 54 مليون دولار في عام 2016 إلى 304 مليون دولار سنة 2017. أما جمهورية الغابون فقد سجلت زيادة بـ 21% إليها يعادل 1,5 مليار دولار من التدفقات الاستثمارية الوافدة، وذلك نظرا لارتفاع أسعار النفط في الآونة الأخيرة باعتبار جمهورية الغابون المنتج الرئيسي للنفط.

تعتبر منطقة شرق أفريقيا المنطقة الأسرع نمواً في أفريقيا إلا أنها سجلت انخفاضا بنسبة 3% سنة2017 مقاربة بالعام السابق، إذ تلقت 7,6 مليار دولار من الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد. ولقد استقبلت إثيوبيا ما يقارب نصف هذا المبلغ، حيث بلغت 3,6 مليار دولار (بنسبة 10%)، وهي الآن الدولة الثانية كأكبر متلق للاستثمار الأجنبي المباشر في أفريقيا بعد مصر، على الرغم من اقتصادها الأصغر. كما شهدت كينيا زيادة في الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد بنسبة 71% سنة 2017 أي ما يقارب 672 مليون دولار. في حين سجلت تنزانيا انخفاضا في تدفقات الاستثمار الأجنبي الداخل بنسبة 14% أي ما قيمته 1,2 مليار دولار سنة 2017 مقارنة بعام 2016.

وفي الجنوب الأفريقي، انخفض الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 66% ما قيمته 3,8 مليار دولار. حولت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أنغولا إلى ثالث أكبر اقتصاد في أفريقيا، إلا انه في سنة2017 سجلت التدفقات الاستثمارية قيمة سلبية سلبياً (− 2.3) مليار دولار من4.1مليار دولار في عام2016، حيث قامت الشركات الأجنبية المستثمرة في انغولا بتحويل الأموال إلى الخارج من خلال قروض داخلية زيادة على انخفاض إنتاج النفط وتراجع أساسيات الاقتصاد الكلي للبلد. كما انخفض الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى جنوب أفريقيا بنسبة 41% لما قيمته 1,3 مليار دولار. ضف إلى ذلك تقلص تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلة إلى موزامبيق بشدة، حيث انخفض بنسبة 26% أي ما يعادل 2,3 مليار دولار وذلك بسبب التقشف والتخلف في سداد الديون. في المقابل ارتفعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى زامبيا بنسبة 65% ليصل إلى 1,1 بليون دولار.

2-2 تحليل تدفق الاستثمار الأجنبي الصادر من إفريقيا:

تعتبر إفريقيا منافسا ضعيفا أمام الاقتصادات المتقدمة نظرا لتميز هذه الأخيرة بقواعد صناعية، وقدرات تكنولوجية راقية ورؤوس أموال وافية، وعلى الرغم من ذلك فقد سجلت إفريقيا حصة ضئيلة من الاستثمارات العالمية الخارجة.

2-2-1 نصيب إفريقيا من الاستثمارات الأجنبية الصادرة عبر العالم: يتبين نصيب إفريقيا من الاستثمارات العالمية الخارجة من خلال الجدول الموالي:

الجدول 02: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادرة من إفريقيا في الفترة 1994_ 2016

الوحدة: مليارات الدولارات

المنطقة	94-99	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2007
الاقتصاديات المتقدمة	486,6	1098	684,8	485,4	514,8	686	646,2	1924
الاقتصاديات النامية	64,9	143,8	76,7	49,7	35,6	113	117,5	292
إفريقيا	2,5	1 ,5	2,7-	0 ,3	1,2	1 ,9	1 ,1	11
العالم	553,1	1233	764,2	539,5	561,1	813	778,7	2268
المنطقة	**2008**	**2009**	**2010**	**2011**	**2013**	**2014**	**2015**	**2016**
الاقتصاديات المتقدمة	1572	821	989,6	1238	826	801	1065	1044
الاقتصاديات النامية	296	229	400,1	383,8	409	446	378	383
إفريقيا	10	5	7	3,5	16	15	11	18
العالم	1929	1101	1451,4	1694	1311	1318	1474	1452

المصدر: الأونتكاد-تقرير الاستثمار العالمي 2006، 2010 ،2012،2017

الشكل 03: يبين نصيب إفريقيا من الاستثمارات الأجنبية الصادرة إلى العالم

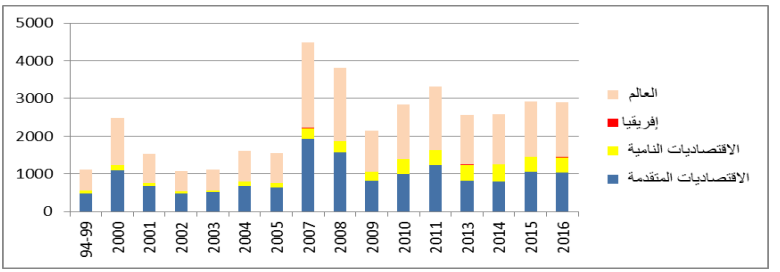

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على الجدول أعلاه

شهدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادرة من العالم تذبذبات بين الانخفاض والارتفاع خلال الفترة 1994–2017، فلقد سجلت 553,1 مليار دولار كتوسط سنوي للفترة 94–99، لتقفز سنة 2000 إلى ما يعادل 1233 مليار دولار، لتنحدر بعد ذلك في الفترة 2001–2005، لتبلغ ذروتها سنة 2007 بما يقارب 2268 مليار دولار، ثم تنخفض في السنوات الموالية وتتذبذب بين الارتفاع الطفيف والانخفاض إلى غاية تسجيلها ما قيمته 1452 مليار دولار سنة 2016.

أما عن التوزيع الإقليمي للاستثمارات الأجنبية الخارجة من مختلف مناطق العالم فالملاحظ من الشكل 03 أن إفريقيا سجلت النسبة الأضعف من الاستثمارات الأجنبية العالمية الصادرة خلال كل السنوات حيث لم تتعدى 18 مليار دولار من التدفقات الاستثمارية العالمية الصادرة طيلة الفترة 1994–2016، مقارنة بالدول المتقدمة وذلك كون أن معظم الاستثمارات المتجهة نحو إفريقيا تمس قطاع النفط نظرا لغناها بالثروات الطبيعية.

وهذا ما لاحظناه في الجدول والشكل أعلاه، بحيث أن إفريقيا سجلت خلال الفترة 1994–1999 ما قيمته2,5 مليار دولار كمتوسط سنوي وهي نسبة جد ضئيلة من أصل 553,1 مليار دولار من الاستثمارات العالمية الصادرة، لتشهد بعد ذلك انخفاض تدريجي خلال الفترة 2000–2005 مع تسجيلها قيمة سلبية سنة 2001. بدءا من سنة 2007 سجلت أفريقيا تدفقات استثمارية خارجة بقيمة 11 مليار دولار تبقى هذه القيمة ضئيلة مقارنة بالتدفقات الاستثمارية العالمية الصادرة. تنحدر تدريجيا قيمة التدفقات الاستثمار الأجنبي الصادر من إفريقيا بعد سنة 2008 إلى غاية بلوغها 3,5 مليار دولار سنة 2011 وذلك بعد الاصلاحات التي قامت بها الدول الافريقية من اجل تهيئة بيئة استثمارية ملائمة. ليعاود الارتفاع بعد ذلك إلى غاية بلوغه ما قيمته 18 مليار دولار سنة 2016 وهي الذروة التي سجلتها طيلة الفترة وذلك بسبب انهيار أسعار النفط في سنة 2015.

2-2-2 التوزيع الإقليمي لتدفقات الاستثمار الأجنبي الصادرة بين مختلف المناطق الإفريقية:

الشكل 04: تدفقات الاستثمار الأجنبي الخارجة من مختلف المناطق الإفريقية في الفترة 2011-2017

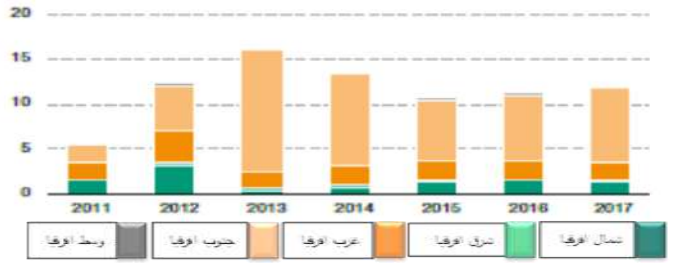

المصدر: Unctad:world investment report 2018 P 56

من الشكل 04 يتجلى لنا أن النسبة الأكبر من تدفقات الاستثمارات الأجنبية الصادرة من إفريقيا خارجة من الجنوب الإفريقي، تليها الدول الواقعة غرب إفريقيا وشمال إفريقيا على التوالي، أما عن الوسط الأفريقي فتكاد تنعدم الاستثمارات الأجنبية الخارجة منها.

ازداد تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة الخارجة من أفريقيا بنسبة 8% سنة 2017 ما يعادل قيمة 12,1 مليار دولار، وهذا يعكس إلى حد كبير الزيادة الكبيرة في الاستثمار الأجنبي المباشر المتجه إلى الخارج من جانب جنوب إفريقيا الذي سجل زيادة بـ 64% أي ما قيمته 7,4 مليار دولار سنة 2017. أما عن شمال إفريقيا فقد سجل المغرب زيادة 66% ما يقدر بـ 960 مليون دولار. وعلى النقيض من ذلك، فمن جانب غرب إفريقيا ظل الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر من نيجيريا ثابتاً عند 1,3 مليار دولار. قامت الشركات الأفريقية المتعددة الجنسيات الكبرى في السنوات القليلة الماضية بتوسيع نطاق استثماراتها الدولية داخل المنطقة وخارجها، مع توجه الاستثمار الأجنبي المباشر من خارج المنطقة إلى الاقتصادات المتقدمة والنامية على حد سواء.

2-3 التوزيع القطاعي للاستثمارات الأجنبية في إفريقيا:

الشكل 05: توزيع قيمة مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر المعلن عنها في التصنيع في مختلف القطاعات في الفترة 2008 – 2017\ (مليارات الدولارات والنسبة المئوية)

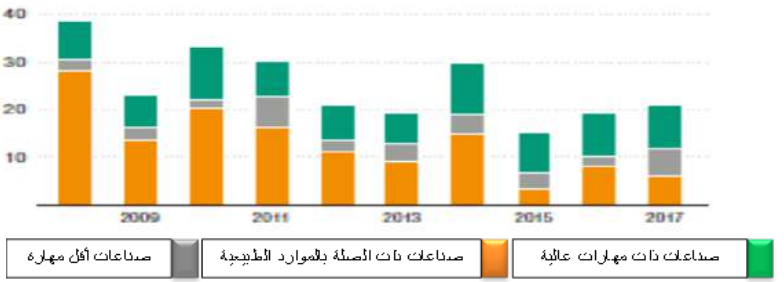

المصدر: Unctad:world investment report 2018

في إفريقيا تتزأس الصناعات ذات الصلة بالموارد الطبيعية أعلى حصة من التدفقات الاستثمارية الداخلة إلى إفريقيا نظرا لغناها بالثروات الطبيعية، وتوفرها على احتياطي هائل من النفط والغاز عبر مختلق دول القارة الإفريقية، إلا أنها شهدت انخفاضا تدريجيا بعد أزمة 2008، لتسجل في سنة2015 انخفاضا حادا في قيمة المشروعات الاستثمارية الموجهة لقطاع المحروقات نتيجة انهيار أسعار النفط في هذه الفترة، وقد تم تعويض هذا الانخفاض في التصنيع المرتبط بالموارد الطبيعية جزئياً على الأقل بالنمو في قطاعات صناعية أخرى.

يمكن أن يكون التصنيع الأقل مهارة نقطة بداية هامة للتنمية الصناعية في أفريقيا، فلقد كان الاستثمار الأجنبي المباشر في مجال المنسوجات والملابس والجلد قويًا نسبيًا خلال السنوات القليلة الماضية، حيث وصل إلى 4 مليارات دولار في عام 2017 وهو ضعف المستوى المسجل في عام 2014 و20 ضعفًا عن عام 2008.

3- تقييم الاستثمارات الأجنبية الصادرة والواردة إلى دول شمال إفريقيا

3-1 تقييم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى دول شمال إفريقيا:

3-1-1 تطور تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى دول شمال إفريقيا

الشكل الموالي يبين التدفقات الاستثمارية الأجنبية الواردة إلى دول شمال إفريقيا ونصيب كل دولة:

الشكل 06: تطور تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى دول شمال إفريقيا (بالمليون دولار) بين عامي 2006،2017

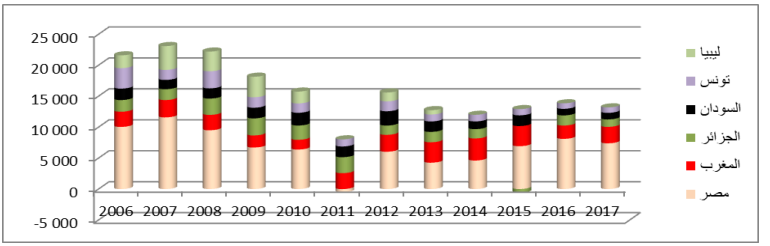

المصدر: الأونكتاد–تقرير الاستثمار في العالم 2018

من **الشكل 06** يتبين لنا جليا أن الجمهورية العربية المصرية احتلت المرتبة الأولى حيث كانت السباقة في استقبال النصيب الأكبر من الاستثمارات الأجنبية المباشرة مقارنة بدول شمال إفريقيا المتبقية، باستثناء سنة2011 أين سجلت قيمة سلبية ما يقدر بـــــــ(–483) مليار دولار بسبب التدهور الأمني في البلاد وانتشار المظاهرات الفئوية داخل الدولة، لكن سرعان ما تسارعت وتيرة النمو في الاستثمارات الأجنبية إلى داخل مصر حيث وصل سنة 2017 ما يعادل 7391,7 مليون دولار، وذلك بعد الإصلاحات الحكومية لتشجيع بيئة الاستثمار من خلال تقديم المحفزات لدفع عجلة النمو إلى الأمام ومحاولات حثيثة لمنع هروب رؤوس الأموال الأجنبية. أما في المرتبة الثانية فقد سجلتها في السنوات الأخيرة المملكة المغربية حيث شهدت هذه الأخيرة تدفقات استثمارية معتبرة بداية من الألفية وذلك بعد توفيرها بيئة استثمارية جيدة أين منحت المملكة المغربية للمستثمرين حريات أساسية ترتكز في حق الاستثمار، حق تحويل الأرباح، وحق تحويل المنتجات تحت شروط معينة، ناهيك عن الامتيازات الضريبية، ولقد بلغ تدفق الاستثمار الأجنبي الوارد إلى المغرب ذروته سنة 2014 حيث قدر بـ 3561,2 مليون دولار، إلا انه شهد انخفاضا طفيفا في السنوات الأخيرة حيث بلغ سنة 2017 ما يقارب 2651,4 مليون دولار. أما عن الجمهورية الليبية فبعدما كانت ثاني دولة عربية افريقية تستقبل أكبر

حصة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلا أنها شهدت انهيار جاذبيتها للاستثمار الأجنبي المباشر بداية من سنة 2011 نظرا لتردي الأوضاع الأمنية في البلاد. أما عن الجزائر فقد شهدت زيادة مستمرة ومعتبرة في تدفقات الاستثمار الأجنبي بداية من الألفية، إلا أنها سجلت قيمة سالبة سنة 2015 قدرت بـ(-584) مليون دولار بعد انهيار أسعار النفط خلال هذه الفترة، ولكن سرعان ما شهدت ارتفاع ملحوظ في التدفقات الاستثمارية خصوصا بعد تحيينها لقانون الاستثمار سنة 2016. أما كل من تونس والسودان فكان التنافس فيما بينهما على جذب أكبر نصيب من الاستثمارات الأجنبية، فقد تقاربت النسب الاستثمارية الداخلة إليهما مع انخفاض تدريجي في السنوات الأخيرة.

3-1-2 توزيع القطاعي للاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى دول شمال إفريقيا: الجدول الموالي يبين عدد وتكلفة المشاريع الاستثمارية الأجنبية الواردة إلى دول شمال إفريقيا خلال الفترة 2003 إلى غاية 2017.

الجدول 03: توزيع المشاريع الاستثمارية الأجنبية المباشرة الواردة إلى دول شمال إفريقيا خلال الفترة 2003 إلى 2017

الدولة المستقبلة	عدد المشاريع	التكلفة بالمليون دولار	عدد الوظائف	عدد الشركات
مصر	968	223 391	259 562	686
المغرب	978	68 308	263 696	761
الجزائر	421	66 051	107 665	345
ليبيا	160	31 654	31 355	148
تونس	427	28 066	97 730	349
السودان	71	8 898	16 847	57

المصدر: قاعدة بيانات FDI Markets

الشكل 07: توزيع عدد المشاريع الاستثمارية الأجنبية المباشرة الواردة إلى دول شمال إفريقيا خلال الفترة من 2003 إلى 2017

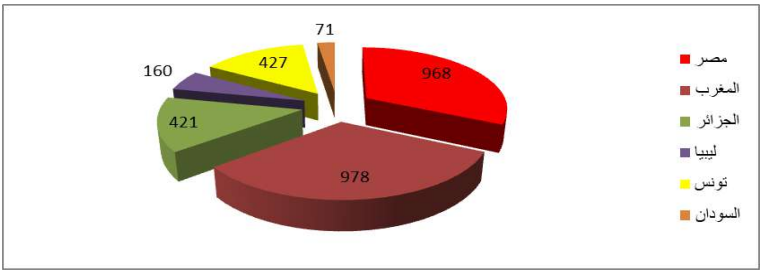

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الجدول أعلاه

الشكل 08: توزيع تكلفة المشاريع الاستثمارية الأجنبية المباشرة الواردة إلى دول شمال إفريقيا خلال الفترة من 2003 إلى 2017

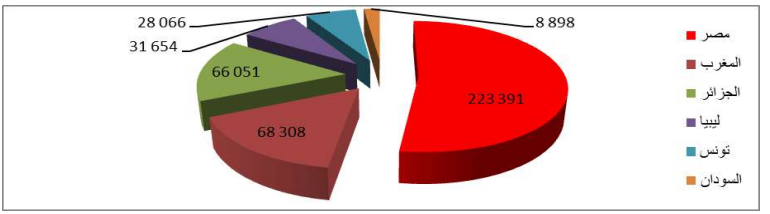

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الجدول أعلاه

من **الشكلان (07 و 08)** اتضح لنا أن المملكة المغربية استحوذت على اكبر عدد من المشاريع الاستثمارية الأجنبية بما يقدر بـ978 مشروع في حين تلقت مصر 968 مشروع، على غرار التكلفة الاستثمارية، فقد حصدت الجمهورية المصرية أعلى قيمة قدرت ما يقارب 391 223مليون دولار، في حين بلغت التكلفة في المغرب ما يعادل 68308 مليون دولار، تلتهما بعد ذلك تونس الخضراء بما يقدر بـ427 مشروع وما تكلفته 28066 مليون دولار، وهي تكلفة ادني من التكلفة الاستثمارية التي تلقتها كل من الجزائر وليبيا، بيد أن هاتان الأخيرتان بلغ عدد المشاريع المستقطبة فيهما 421 و160 مشروع على التوالي. تبقى السودان أخر بلد من الدول شمال افريقية من حيث عدد وتكلفة المشاريع الاستثمارية الأجنبية الداخلة إليها بـ 71 مشروع وتكلفة 8898 مليون دولار.

الشكل 09: توزيع إجمالي تكلفة المشاريع الاستثمارية الأجنبية الوارد إلى دول شمال إفريقيا (حسب التوزيع القطاعي) بالمليون دولار ما بين عامي2003و2017

المصدر: قاعدة بيانات FDI Markets

من **الشكل (09)** يتضح جليا أن النسبة الأكبر من تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة المتجه نحو دول شمال إفريقيا استحوذ عليها قطاع العقارات نظرا لافتقار هذه الدول إلى التكنولوجيا الحديثة خصوصا في مجال البناء وغيرها، تلاها بعد ذلك قطاع الغذاء والتبغ وذلك ما يبرز التبعية الاقتصادية لدول الشمال إلى الدول الأجنبية وبالأخص الاستعمارية منها، في حين رصد قطاع الفحم والنفط والغاز الطبيعي الحصة الثالثة باعتبار دول شمال إفريقيا تزخر بالثروات الطبيعية خاصة الجزائر. اما باقي القطاعات فقد حصدت نسب ضئيلة متفاوتة.

3-2 تقييم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصادرة من دول شمال إفريقيا:

3-2-1 تطور تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصادرة من دول شمال إفريقيا:

الشكل 11: تطور تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصادرة من دول شمال إفريقيا (بالمليون دولار) بين عامي2006،2017

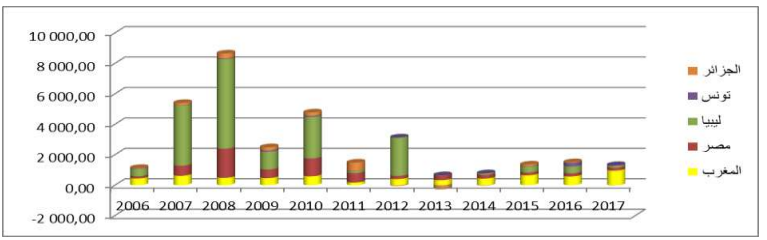

المصدر: الأونكتاد-تقرير الاستثمار في العالم 2018

فيما يخص الاستثمارات الأجنبية الخارجة فقد صدرت من دول الشمال باستثناء السودان، ولقد احتلت الجمهورية الليبية المركز الأول من حيث الاستثمارات الأجنبية المباشرة الخارجة طيلة الفترة 2006 إلى غاية سنة 2011، أين شهدت انخفاض حاد وصل إلى 130 مليون دولار بعدما كان 5888,2مليون دولار سنة 2008، ثم سجلت خروج بقيمة 6 مليون دولار سنة 2013 ليزداد في السنوات الأخيرة إلى غاية بلوغه 110 مليون دولار سنة 2017. تلتها في المرتبة الثانية مصر في الفترة 2006-2012 لينخفض بعد ذلك في السنوات الأخيرة إلى غاية وصوله 199 مليون دولار سنة 2017 بعدما كان قد وصل إلى 1920,2مليون دولار سنة 2008، إذ يعود هذا الهروب لرؤوس الأموال الأجنبية للحروب الأهلية وعدم الاستقرار السياسي في هذه الفترة، احتلت مكانها المرتبة الثانية في الفترة 2012-2017 المملكة المغربية حيث شهدت تزايد في الاستثمار الأجنبي المباشر الخارج في السنوات الأخيرة إلى غاية وصوله قيمة 960,38 مليون دولار سنة 2017، بعدما كان قد انخفض إلى 178,98 مليون دولار سنة 2011. أما الجزائر وتونس فكانتا من بين الأواخر من حيث الاستثمارات الأجنبية المباشرة الخارجة بقيم ضئيلة ومتفاوتة، ولعل السبب في ذلك أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إليهما تستهدف الثروات الطبيعية.

3-2-2 توزيع القطاعي للاستثمارات الأجنبية المباشرة الصادرة من دول شمال إفريقيا:

الشكل 12: توزيع إجمالي تكلفة المشاريع الاستثمارية الأجنبية الخارجة من دول شمال إفريقيا (حسب التوزيع القطاعي) بالمليون دولار ما بين عامي2003و2017

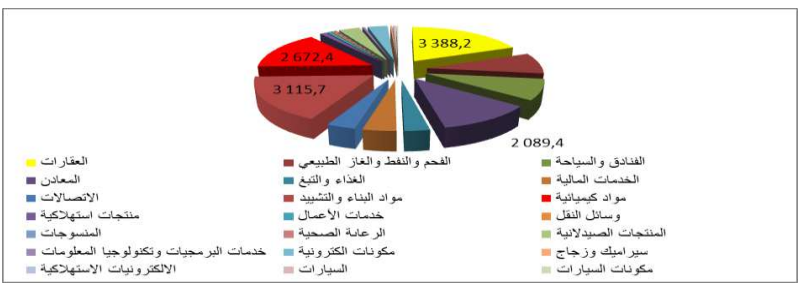

المصدر: قاعدة بيانات FDI Markets

شملت الاستثمارات الأجنبية المباشرة الخارجة من دول شمال إفريقيا وبالتحديد من جمهورية مصر قطاع العقارات بالدرجة الأولى بقيمة 3388,2مليون دولار وقطاع البناء والتشييد بقيمة 3115,7 مليون دولار، تلاهما بعد ذلك الاستثمارات الخاصة بالمواد الكيميائية بقيمة 2672,4 مليون دولار منها 2166,2مليون دولار خارجة من الجمهورية المصرية، و506,2مليون دولار خارجة من الجزائر، في حين قطاع المعادن بلغت الاستثمارات الخارجة منه ما قيمته 2089,4 مليون دولار منها 1086,5مليون دولار خارجة من مصر و1002,9مليون دولار من تونس الخضراء. أما عن قطاع الفحم والنفط والغاز الطبيعي فقد قدرت الاستثمارات الأجنبية المباشرة الخارجة ما قيمته 1456,9 مليون دولار أكبر حصة منها خرجت من الجزائر بقيمة 850,2مليون دولار تلتها الجمهورية المصرية بقيمة 562,3مليون دولار والقيمة المتبقية البالغة 44,4مليون دولار خرجت من تونس وذلك بسبب تقلب أسعار النفط. أما فيما يخص القطاعات المتبقية فقد تفاوتت الاستثمارات الأجنبية الخارجة منها بين مختلف دول الشمال بنسب ضئيلة مقارنة بمثيلاتها المذكورة سابقا باعتبار أنها استقبلت نسب ضئيلة من الاستثمارات الأجنبية الوافدة.

الخاتمة:

إن التنافس بين دول إفريقيا ودول العالم من اجل جذب الاستثمارات الأجنبية إلى أراضيها أصبح حقيقة يفرضها واقع ما تقدمه هذه الدول من ضمانات متعددة وامتيازات وتسهيلات مختلفة للشركات متعددة الجنسية. ولقد مارس الاستثمار الأجنبي المباشر دورا مهما في نمو اقتصادات متعددة في قطاعات معينة. بيد أن القارة الإفريقية هى أقل القارات استثمارا من الأجانب، رغم أن كل الدول الأفريقية تملك كل العوامل التي تجعل من المستثمر يحصل على أعلى العوائد لاستثماره فيها. خاصة دول شمال إفريقيا فإنه وعلى الرغم من البرامج التحررية السريعة لنظم الاستثمار والتوجه نحو الخصخصة وتحرير النشاط الاقتصادي والانضمام إلى منظمة التجارة العالمية وغيرها من الإجراءات التي قامت بها، ظلت الاستثمارت المتوجهة نحو دول الشمال عموما من التواضع بحيث

لا تتناسب والإجراءات التي اتخذت من قبل هذه الدول من أجل تشجيع الاستثمارات الأجنبية للقدوم إلى المنطقة.

وفي الأخير يمكن القول بأن الجدل مازال مستمرا بشأن أهمية وجدوى الاستثمار الأجنبي المباشر لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة في إفريقيا، ولتعزيز إسهامه في النمو يجب ضمان أن تكون هذه الاستثمارات موجهة نحو القطاعات ذات الأولوية والقطاعات الاستراتيجية؛

ومن أجل رفع نصيب الاستثمارات الأجنبية المباشرة نحو دول شمال افريقيا على هذه الأخيرة تحسين مناخها الاستثماري وتوفير الظروف الملائمة من أجل كسب ثقة المستثمر وإقناعه لتوجيه استثماراته نحوها وذلك يرتكز أساسا على توفير الاستقرار السياسي بالدرجة الأولى وكذا الاستقرار الاقتصادي الذي ينحصر في توفير التوازن الاقتصادي الكلي بالإضافة إلى الانفتاح الاقتصادي على العالم الخارجي والذي يوفر مناخا استثماريا يتسم بحسن الكفاءة الاقتصادية وتخفيض القيود على التبادل التجاري وحرية حركة عناصر الإنتاج ما يسمح للمستثمر الأجنبي بتصريف المنتجات في الأسواق الخارجية بأسعار تنافسية.

من المتوقع أن قارة أفريقيا ستصبح أهم دعائم النمو العالمي وأبرز وجهة لأنشطة الاستثمار طويل الأجل لما تتمتع به من موارد وأسس اقتصادية قوية مثل تنوع ووفرة الثروات الطبيعية ووجود ما يقرب من 60% من الرقعة الزراعية غير المستغلة في العالم، إلى جانب التنبؤات التي تشير إلى تحول أفريقيا إلى أكبر مركز للقوى العاملة بحلول عام 2040.

المراجع:

(1) عبد السلام أبو قحف، "نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية"، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 1989، ص13.

(2) عبد المجيد قدي، "المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص251.

(3) تومي عبد الرحمان، "آفاق و واقع الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال الإصلاحات"، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية (فرع تحليل اقتصادي)، جامعة الجزائر، 2001، ص41.

)4(OCDE: Définition de references de l'OCDE détail des investissements directs internationaux, Paris, 2008 quatrième édition, P15.

(5) حسين عبد المطلب الأسرج، "سياسات تنمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية"، رسائل بنك الكويت الصناعي، العدد83، ديسمبر2005، ص29.

(6) سامي عفيفي حاتم، "الاقتصاد المصرفي بين الواقع و الطموح"، القاهرة، الدار المصرية اللبنانية، 1998، ص50.

(7) شعور حبيبة، "الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية ومحددات التنمية المستدامة"، مذكرة ماجستير في الاقتصاد، جامعة منتوري قسنطينة، 2008/2007، ص46.

)8(HENRI Bourguinat, «théorie de l'investissement direct étranger»,economica, Paris, 1985, p27.

(9) ناجي بن حسين، "مناخ الاستثمار في الجزائر"، مؤتمر حول الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاديات الانتقالية، جامعة سكيكدة، 16-15 مارس 2004.

(10) عليان نذير، منور اوسرير، "حوافز الاستثمار الخاص المباشر"، مجلة الاقتصاديات، شمال افريقيا، 2005، ص117.

(11) محمد عبد العزيز عبد الله، "الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الإسلامية في ضوء الاقتصاد الإسلامي"، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، سنة2005.

(12) قدي عبد المجيد، "المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمناخ الاستثماري"، ملتقى وطني الأول حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية، جامعة عمار ثلجي، الاغواط، 8و9افريل2002.

)13(Mathieu T.KOUKPO, «Analyse des déterminants des investissements directs étrangers dans les pays de l'UEMOA», IDEP Institut africain de développement économique et de planification, Dakar, Sénégal, mai 2005, P16.

(14) يوسف مسعداوي، "تسيير مخاطر الاستثمار الأجنبي المباشر مع إشارة لبعض حالات الدول العربية"، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، المجلد02، العدد 01، مجلة علمية محكمة سداسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، جوان2008، ص183.

(15) خرافي خديجة، "دور السياسات المالية في ترشيد الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، دراسة مقارنة ما بين الجزائر، تونس والمغرب"، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، فرع المالية العامة، 2015/2014، ص85.

(16) خرافي خديجة، "دور السياسات المالية في ترشيد الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر"، مرجع سابق الذكر، ص86.

(17) قدي عبد المجيد، "المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمناخ الاستثماري"، مرجع سابق الذكر، ص147.

(18) عبد السلام أبو قحف، "الأشكال والسياسات المختلفة للاستثمارات الأجنبية"، الاسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة للنشر، 2003، ص62-63.

(19) خرافي خديجة، "دور السياسات المالية في ترشيد الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر"، مرجع سابق الذكر، ص74-75.

(20) خرافي خديجة، "دور السياسات المالية في ترشيد الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر"، مرجع سابق الذكر، ص90.

(21) وفاء عبد الأمير الدباس، كلية العلوم الإدارية و المالية، جامعة الإسراء الخاصة، الأردن، مداخلة بالملتقى الدولى بجامعة خسيبة بن بوعلى الشلف، الجزائر، يومي 17و18 افريل2006.